

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Economiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

العنوان:

تدويل التعليم العالي في الجزائر

الواقع وسبل التطوير في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة

المشرف:
أ.د مبارك بوعشة

إعداد الطالب:
أبو سفيان زاوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د صالح صالح	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د مبارك بوعشة	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	مشرفا ومقررا
أ.د رزيقة غراب	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
أ.د خالد رجم	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
أ.د عبد الرحمان أولاد زاوي	أستاذ	جامعة سوق أهراس	ممتحنا
أ.د ناصر بوعزيز	أستاذ	جامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Economiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

العنوان:

تدويل التعليم العالي في الجزائر

الواقع وسبل التطوير في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة

المشرف:
أ.د. مبارك بوعشة

إعداد الطالب:
أبو سفيان زاوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. صالح صالح	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د. مبارك بوعشة	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	مشرفا ومقررا
أ.د. رزيقة غراب	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
أ.د. خالد رجم	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
أ.د. عبد الرحمان أولاد زاوي	أستاذ	جامعة سوق أهراس	ممتحنا
أ.د. ناصر بوعزيز	أستاذ	جامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكرا وتقديرا

بعد حمد الله سبحانه وتعالى حق حمد على فضله أن أعانني على انجاز
هذا العمل، فله الحمد أولا وآخرا.

ومصادقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للأستاذ المشرف:

الأستاذ الدكتور مبارك بوعشة، على صبره وحلمه وعلى إرشاداته
وتوجيهاته القيمة التي طالما أسداها لي طيلة فترة اشرافه على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة
لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثراء مضمونه.

ولا أنسى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني بتحكيم الإستبانة الخاصة
بالجانب التطبيقي لهذا العمل، فلهم خالص الشكر.

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
V-II	فهرس المحتويات
IX-VII	قائمة الجداول
XII-XI	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة المختصرات
أ-ل	مقدمة
76-02	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم التعليم العالي
03	المطلب الأول: تعريف التعليم العالي وفلسفته
08	المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي ووظائفه
10	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التعليم العالي
12	المبحث الثاني: مفهوم تدويل التعليم العالي
12	المطلب الأول: العولمة والتدويل
16	المطلب الثاني: تعريف تدويل التعليم العالي
21	المطلب الثالث: التطور التاريخي لتدويل التعليم العالي
33	المطلب الرابع: متطلبات تدويل التعليم العالي وأهميته
39	المبحث الثالث: نظريات تدويل التعليم العالي وأهم مبرراته وأهدافه
39	المطلب الأول: نظريات تدويل التعليم العالي
47	المطلب الثاني: مبررات تدويل التعليم العالي
54	المطلب الثالث: أهداف تدويل التعليم العالي
55	المبحث الرابع: مداخل ومراحل تدويل التعليم العالي وكذا أنواعه ومخاطره
55	المطلب الأول: مداخل تدويل التعليم العالي حسب مستوياته
61	المطلب الثاني: مراحل تدويل التعليم العالي
65	المطلب الثالث: أنواع تدويل التعليم العالي

72	المطلب الرابع: مخاطر تدويل التعليم العالي
76	خلاصة الفصل
125-78	الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي
78	تمهيد
79	المبحث الأول: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على الجودة الشاملة في التعليم العالي
79	المطلب الأول: تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهم فوائدها
83	المطلب الثاني: مبررات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وأهم مؤشراتها
90	المطلب الثالث: متطلبات ومبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهدافها
92	المطلب الرابع: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وخطوات تطبيقها وأهم معوقاتها
96	المطلب الخامس: مفهوم الاعتماد الأكاديمي وكذا أهدافه وأنواعه
100	المطلب السادس: مساهمة تدويل التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي
101	المبحث الثاني: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على تنافسية التعليم العالي
101	المطلب الأول: مفهوم التنافسية في مجال التعليم العالي
105	المطلب الثاني: مفهوم الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي ومصادرها
107	المطلب الثالث: أشكال التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي
108	المطلب الرابع: مساهمة تدويل التعليم العالي في تنافسية مؤسسات التعليم العالي
109	المبحث الثالث: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على التصنيفات العالمية
110	المطلب الأول: تعريف تصنيف مؤسسات التعليم العالي
111	المطلب الثاني: التطور التاريخي للتصنيفات العالمية للتعليم العالي
113	المطلب الثالث: أهم مؤشرات التصنيف العالمي
122	المطلب الرابع: أهمية التصنيفات العالمية لمؤسسات لتعليم العالي
123	المطلب الخامس: مساهمة تدويل التعليم العالي في تحسين ترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية
125	خلاصة الفصل
181-127	الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي
127	تمهيد
128	المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال تدويل التعليم العالي عملية بولونيا نموذجاً
128	المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور عملية بولونيا وأهدافها
135	المطلب الثاني: أهم عناصر عملية بولونيا
138	المطلب الثالث: أهم برامج تدويل التعليم العالي ضمن عملية بولونيا

142	المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تدويل التعليم العالي
142	المطلب الأول: تطور تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية
144	المطلب الثاني: مبررات تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية
146	المطلب الثالث: استراتيجيات تدويل التعليم العالي الأمريكي
149	المبحث الثالث: تجربة ماليزيا في مجال تدويل التعليم العالي
149	المطلب الأول: نبذة حول تدويل التعليم العالي في ماليزيا
151	المطلب الثاني: حراك الطلاب
155	المطلب الثالث: الفروع الجامعية الدولية
157	المبحث الرابع: بعض مؤشرات تدويل التعليم العالي في العالم
157	المطلب الأول: حراك الطلاب الدوليين عبر العالم
169	المطلب الثاني: حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين عبر العالم
178	المطلب الثالث: حراك مؤسسات التعليم العالي عبر العالم
181	خلاصة الفصل
224-183	الفصل الرابع: تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهر تدويله
183	تمهيد
184	المبحث الأول: تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر
184	المطلب الأول: التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر
191	المطلب الثاني: التطور التاريخي للبحث العلمي في الجزائر
195	المطلب الثالث: مبادئ التعليم العالي في الجزائر
197	المبحث الثاني: بعض مؤشرات تطور التعليم العالي في الجزائر
197	المطلب الأول: تطور عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس
200	المطلب الثاني: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي والانفاق العمومي
202	المطلب الثالث: أهم الاختلالات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر
203	المبحث الثالث: تدويل التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهره
203	المطلب الأول: التطور التشريعي لتدويل التعليم العالي في الجزائر
208	المطلب الثاني: تطور الحراك الأكاديمي في الجزائر
219	المطلب الثالث: تدويل البحث العلمي في الجزائر
223	خلاصة الفصل
282-226	الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

226	تمهيد
227	المبحث الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر
227	المطلب الأول: أساليب التحليل الاحصائي
231	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة
269	المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضيات وتفسير النتائج
273	المبحث الثاني: أهم سبل تطوير التعليم العالي في الجزائر
273	المطلب الأول: دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين
275	المطلب الثاني: أهم المقترحات لتطوير تدويل التعليم العالي في الجزائر انطلاقا من التجارب الدولية المدروسة
282	خلاصة الفصل
284	الخاتمة
289	قائمة المراجع
306	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفوارق بين العولمة والتدويل	16
02	شرح التوريد حسب اتفاقية (GATS) في مجال التعليم العالي	30
03	مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى الوطني والقطاعي	56
04	مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي	57
05	مراحل تنفيذ عملية تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي وأهم مؤشراتهما	63
06	مجالات وآليات تطبيق التدويل الداخلي للتعليم العالي	65
07	معايير تصنيف شنغهاي	114
08	منهجية تصنيف (Webometrics)	117
09	تطور عدد الطلاب الماليزيين بالخارج بين سنتي 2008م و2018م	153
10	عدد الطلاب الدوليين المستقطبين في ماليزيا بين سنتي 2008م و2018م	154
11	الفروع الجامعية الدولية في ماليزيا حسب مصدر الفرع وسنة التأسيس	155
12	تطور عدد الطلاب في العالم حسب المناطق الجغرافية بين سنتي 2008م و2018م	158
13	تطور عدد الطلاب الدوليين الوافدين حسب مناطق العالم بين سنتي 2013م و2022م	162
14	أفضل دول العالم المستضيفة للطلاب الدوليين بين سنتي 2015م و2022م	163
15	مصدر الطلاب الدوليين الوافدين حسب بلدانهم الاصلية في بعض الدول سنة 2022م	167
16	نسبة أعضاء التدريس الدوليين مقارنة مع اجمالي أعضاء هيئة التدريس في بعض الدول الأوروبية بين سنتي 2011م و2016م	170
17	أول 20 جنسية من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في المملكة المتحدة لسنة 2020م-2021م	171
18	أول 15 جنسية من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في ألمانيا خلال الموسم الجامعي 2020م-2021م	174
19	تطور عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر للفترة الممتدة من 1962م-2021م	198
20	تطور عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بين سنتي 1962م و2021م	199
21	تطور معدل التأطير بين سنتي 1962م و2021م	200

201	تطور مؤسسات التعليم العالي بين سنتي 1988م و2021م	22
201	تطور الانفاق العمومي على قطاع التعليم العالي	23
209	عدد الطلاب الممنوحين للخارج وأهم الدول المضيفة بين سنتي 1973م و1979م	24
210	عدد الطلاب الجزائريين في الخارج حسب احصائيات منظمة اليونسكو نوفمبر 2021م	25
217	تطور عدد الأساتذة الأجانب نسبة إلى العدد الكلي للأساتذة بين سنتي 1973م و2015م	26
229	قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي لأداة الدراسة	27
229	قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي للمحور الرابع من أداة الدراسة	28
230	قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات محاور أداة الدراسة	29
231	قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحور الرابع من أداة الدراسة	30
232	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية	31
234	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة)	32
236	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	33
242	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور الفرعي انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي	34
243	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر استراتيجية خاصة بعملية التدويل	35
246	الجدول رقم (36): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي التعاون الدولي	36
248	الجدول رقم (37): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس	37
250	الجدول رقم (38): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي الحراك الدولي للطلاب	38
252	الجدول رقم (39): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البرامج والمناهج الدراسية الدولية	39
255	الجدول رقم (40): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل البحث العلمي	40
257	الجدول رقم (41): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل خدمة المجتمع	41

259	الجدول رقم (42): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تمويل أنشطة التدويل	42
262	الجدول رقم (43): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور مرئية الجامعات	43
264	الجدول رقم (36): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل	44
266	الجدول رقم (45): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر مبادئ حوكمة الجامعات	45
270	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	46
271	إختبار الفرضية الرئيسية الثانية	47
273	إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	48
273	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي	49

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	نموذج (Knight) لدورة مراحل تدويل الجامعات	01
71	أنواع تدويل التعليم العالي	02
157	تطور عدد الطلاب الجامعيين عبر العالم بين سنتي 1970م و2020م	03
159	ترتيب أول 20 دولة في العالم في تطور عدد الطلاب للفترة بين سنتي 2008م و2018م	04
160	تطور عدد الطالب الدوليين عبر العالم بين سنتي 1975م و2022م	05
161	وجهة ومصدر الطلاب الدوليين حسب مناطق العالم لسنة 2018م	06
164	نسبة توزيع الطلاب الدوليين على أفضل الوجهات الدولية لسنة 2015م	07
165	نسبة توزيع الطلاب الدوليين على أفضل الوجهات الدولية لسنة 2022م	08
166	نسبة الطلاب الدوليين من إجمالي الطلاب المحليين المسجلين بمؤسسات التعليم العالي بين سنتي 2016 و2022 حسب بعض الدول الرائدة	09
168	مجال دراسة الطلاب الوافدين في بعض البلدان سنة 2022م	10
169	الدرجات العلمية الأكثر استقطابا للطلاب الدوليين في الدول الرائدة سنة 2020م	11
172	توزيع أعضاء هيئة التدريس الدوليين حسب أقاليم المملكة المتحدة	12
173	توزيع مصدر أعضاء التدريس الدوليين في ألمانيا حسب المناطق الجغرافية لسنة 2021م	13
175	تطور عدد أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي 2001م و2022م	14
176	أهم الدول المصدرة لأعضاء هيئة التدريس للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2021	15
177	توزيع أعضاء هيئة التدريس الوافدين للولايات المتحدة حسب الوظيفة الأساسية التي يشغلونها للموسم الجامعي 2021م-2022م	16
178	أهم المجالات العلمية التي تستقطب أعضاء هيئة التدريس الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية	17
178	تطور عدد الفروع الجامعية الدولية بين سنتي 2000م و2015م	18
179	الدول المصدرة للفروع الجامعية الدولية عبر العالم سنة 2015م	19
180	الدول المستضيفة للفروع الجامعية الدولية عبر العالم سنة 2015م	20
211	توزيع الطلاب الجزائريين في الجامعات الفرنسية حسب التخصصات للموسم الجامعي 2021م-2022م	21
212	توزيع الطلاب الدوليين في الجزائر خلال الموسم الجامعي 2022-2023 حسب المناطق الجغرافية	22

213	توزيع الطلاب الدوليين في الجزائر خلال الموسم الجامعي 2022م-2023م حسب بلدانهم الاصلية	23
214	توزيع الطلاب الدوليين بالجزائر حسب الأطوار التعليمية	24
220	توزيع الاتفاقيات الدولية المبرمة بالنسبة المئوية حسب المناطق الجغرافية	25
221	أهم 30 دولة مشتركة في النشر مع الجزائر بين سنتي 1995م و2020م	26

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
306	احصائيات حول مجتمع الدراسة	I
311	قائمة الأساتذة المحكمين	II
312	قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي	III
315	قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات محاور الدراسة	IV
326	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية	V
328	نتائج اختبار الفرضيات	VI
330	أداة الدراسة	VII

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى
ARWU	Academic Ranking of World Universities
AUCC	Association of Universities and Colleges of Canada
BFUG	Bologna Follow- Up Group
BC	British Council
CRST	Commissariat à la Recherche Scientifique et Technique
CNRS	Conseil National de la Recherche Scientifique
DFG :	Deutsche ForschungsGemeinschaft
DAAD	Deutscher Akademischer Austauschdienst.
DIMS	Development Model of Intercultural Sensitivity
CISC	el Consejo Superior de Investigaciones Científicas
Erasmus	European Action Scheme for the Mobility of University Students
EAIE	European Association for International Education
ECTS	European Credit Transfer System
EHEA	European Higher Education Area
ENQA	European Network for Quality Assurance in Higher Education
EQAR	European Quality Assurance Register
GATS	General Agreement on Trade in Services
HRC	Haut Commissariat à la Recherche
IIE	Institute of International Education
JSP	Joint Study Programmes
LMD	Licence, Master, Doctorat
MEB	Malaysia Education Blueprint
MEBHE	Malaysia Education Blueprint in Higher Education
NHESP	National Higher Education Strategic Plan
NEP	New Economic Policy
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development.
OIC	Organisation of Islamic Cooperation
ONRS	Organisme National de la Recherche Scientifique.
SEVIS	Student and Exchange Visitor Information System
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
WEF	World Economic Forum

مقدمة

شهد العالم مع نهاية القرن العشرين تحولات وتغيرات كبيرة مست شتى مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية. وساهم التطور الهائل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة في تشكل نظام عالمي جديد كانت أبرز سماته ما يعرف بالعولمة، التي تطورت معالمها وآلياتها تدريجياً حتى أصبحت هي الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

وتتخذ العولمة الحديثة أشكالاً عدة كالعولمة الاقتصادية والتي تعني زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري للسلع والخدمات في العالم معتمدة في ذلك على مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى العولمة السياسية والتي تتمثل في فرض الدول الغنية والقوية قوتها العسكرية على الدول الضعيفة والتدخل في قراراتها، بالإضافة إلى العولمة الاجتماعية والتي تعني زيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي والمتمثل في التطور الكبير في المواصلات والاتصالات، حيث ساهمت في انتقال العادات والتقاليد والثقافات بين الشعوب والدول وأصبحت المجتمعات وما تشتمل عليه من نظم ثقافية وتكنولوجية متنوعة في دول العالم متصلة ببعضها البعض ومعتمدة على بعضها بعض.

ولعل أبرز تحول شهده العالم في ظل العولمة هو تزايد قيمة المعرفة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية، وسمة من سمات العصر الحديث، حيث كان للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة دور كبير في الوصول إلى هذا التطور باعتباره ركيزة من ركائز بناء اقتصاديات المعرفة، والذي بدوره تأثر بالعولمة وعرف تغيرات وتحولات كبيرة طرأت عليه، ما جعله يخرج من عزلته المحلية إلى الانفتاح على شعوب وثقافات العالم وبذلك افرزت العولمة ما يعرف بعولمة التعليم.

فلم تعد المعرفة ذات خاصية محلية، بل أصبحت تنسم بالعالمية، ما ساهم في خلق تحديات تواجه النظم التعليمية بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة تتمثل أساساً في التنافس، التميز وحماية الثقافة المحلية والمحافظة عليها من التذويب في الثقافات الأخرى في ظل تنوع الانتماءات الفكرية والثقافية، وتعميق الهوية والانتماء ودفع خطط التنمية ودعم الأمن القومي.

ولعل من أبرز تداعيات العولمة على التعليم العالي بروز أطراف جديدة تقوم بتقديم التعليم مثل الشركات متعددة الجنسيات، وجامعات الشركات، وظهور أشكال جديدة لتوفير التعليم تشمل التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني وغيرها. ولمواجهة التأثيرات المتلاحقة للعولمة، تم تبني عملية واعية ومقصودة لإضفاء

الطابع الدولي ومتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم العالي، اصطُح على تسميتها "تدويل التعليم" كأحد أهم الأدوات المستخدمة لمواجهة العولمة في مجال التعليم العالي، من خلال إكساب مؤسسات التعليم العالي القدرة التنافسية والمكانة العلمية المرموقة بين دول العالم في إطار الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية المحلية، والحاجة لتدويل التعليم العالي لا تقتصر فقط على مواجهة تداعيات العولمة بل تتجاوز ذلك إلى حاجة المجتمعات للتبادل والتداول والتلاقى والتشاور.

أولا - إشكالية الدراسة

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إصلاحات عديدة بغية مواكبة التطورات التي يعرفها العالم في هذا المجال، وكان آخر إصلاح قامت به الحكومة الجزائرية سنة 2004م والتي تبنت من خلاله التجربة الأوروبية كخارطة طريق لتطبيق إصلاحات التعليم العالي بتطبيق نظام الأطوار الثلاثة أو ما يعرف اختصارا بـ (L.M.D)، وهذا من أجل جعل قطاع التعليم العالي قاطرة للتنمية في البلاد من جهة، ومن أجل مواجهة تحديات العولمة من خلال تدويله بما يسمح بمواكبة التغيرات التي عرفها القطاع في العالم من جهة أخرى، وقد حققت هذه الإصلاحات نتائج ملموسة في الجانب الكمي تبلورت في تطور عدد هياكل مؤسسات التعليم العالي وتطور تعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، غير أن هذه النتائج المحققة في الجانب الكمي لا تقابلها نتائج في الجانب النوعي، وخير دليل هو عدم تلبية حاجيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية بل أن قطاع التعليم العالي كثيرا ما تخلف عن مواجهة التحديات والرهانات التي تعرفها الجزائر اليوم في مجال العلوم والتكنولوجيا وفي تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى ضعف انفتاح الجامعة على المحيط الدولي والذي يتجلى في ضعف ترتيب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر ضمن التصنيفات العالمية المرموقة منذ الاستقلال إلى اليوم. من خلال ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كما يلي:

- ما واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين، وسبل تطويره في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية كما يلي:

1- هل يوجد اهتمام من طرف الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

2- هل يوجد اهتمام من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

3- ما مستوى توفر متطلبات تدويل التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

4- ماهي أهم دوافع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

ثانيا-فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية تتبلور الفرضيات الآتية:

1-الفرضية الأولى

- يوجد اهتمام من طرف الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ؛

2-الفرضية الثانية

- يوجد اهتمام من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ؛

3-الفرضية الثالثة

- متطلبات التدويل متوفرة بدرجة عالية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ؛

4- الفرضية الرابعة

- المبررات الأكاديمية أهم دافع لتدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

ثالثا-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- عرض ومناقشة أهم الأفكار والمصطلحات المرتبطة بموضوع تدويل التعليم العالي من حيث المفهوم، الأهداف، الأهمية، المداخل، النظريات والدعائم... وغيرها؛

- دراسة التدويل كتوجه حديث من توجهات التعليم العالي؛

- استعراض أهم التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي؛

- إبراز حاجة الحكومات ومؤسسات التعليم العالي لتدويل التعليم باعتباره توجهها استراتيجيا، وليس عملية هامشية؛

- محاولة التعرف على أهم ملامح تدويل التعليم العالي في الجزائر؛

- محاولة قياس مستوى توفر متطلبات تدويل التعليم في الجزائر وذلك من خلال دراسة أهم متطلباته من وجهة نظر القادة الأكاديميين، نظرا لعدم توفر بيانات حول جميع مؤشرات تدويل التعليم العالي في الجزائر وإن توفرت فهي قديمة أو قليلة جدا ولا تقدم أي إضافة للموضوع؛

- محاولة تقديم أنجع السبل لتطوير التعليم العالي في الجزائر انطلاقا من تجارب بعض الدول الرائدة عالميا في هذا المجال بما يتماشى مع الخصوصية الوطنية.

رابعا- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- تناولها لموضوع يتسم بالحدثة في أدبيات التعليم العالي وهو تدويل التعليم العالي والذي يحظى باهتمام كبير سواء على مستوى الحكومات أو مؤسسات التعليم العالي باعتباره توجهها عالميا حديثا لتطوير التعليم العالي وتحقيق التنمية من جهة، وأداة لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة في العصر الحالي من جهة أخرى؛

- استجابة لما أوصت به العديد من الملتقيات والمؤتمرات الإقليمية والدولية من ضرورة تضمين البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي؛

- المكانة التي يحظى بها موضوع تدويل التعليم العالي عند المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اليونسكو، البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها التي تعنى بشؤون التعليم العالي؛

- قلة المراجع التي تناولت موضوع تدويل التعليم العالي بالدراسة والتحليل في الجزائر، مما يجعل الدراسة مرجعا للباحثين والمختصين في المجال.

خامسا- حدود الدراسة

-الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر، وأفضل السبل لتطويره من خلال تجارب دولية رائدة؛

-الحدود البشرية: اهتمت الدراسة باستقصاء آراء القادة الأكاديميين (نواب مديري الجامعات، عمداء ونواب عمداء) على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر حول موضوع تدويل التعليم العالي، وتم اللجوء إلى آراء القادة الأكاديميين لقلّة الاحصائيات حول تدويل التعليم العالي في الجزائر، وإن وجدت فهي جد محدودة وغير كافية لمعالجة الموضوع؛

- الحدود المكانية: شملت الدراسة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والتي تضم الجامعات، المراكز الجامعية والمدارس الوطنية؛

- الحدود الزمانية: تناولت الدراسة تدويل التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962م الى غاية 2023م، أما فترة توزيع أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة فامتدت من شهر سبتمبر 2020م إلى غاية ديسمبر 2021م.

سادسا-الدراسات السابقة

سيتم تناول الدراسات التي تطرقت لموضوع تدويل التعليم العالي من الجانب النظري، وكذا التي تناولت تجارب دولية في مجال تدويل التعليم العالي، وفيما يلي أهم الدراسات:

1-الدراسات العربية

أ- دراسة محمد بين كشم الكيرعاني، سنة 2010م، تحت عنوان "مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسساتها الجامعية، واعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي، كما هدفت إلى تقديم مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفقا لثلاثة مستويات هي المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

اقترحت الدراسة عوامل لنجاح مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تدويل تعليمها على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، وكانت أبرز المقترحات على المستوى المحلي تبني ودعم القيادة السياسية لعملية التدويل، استحداث وزارة التعليم العالي لوظيفة وكيل وزارة الشؤون الدولية، أما على المستوى الإقليمي فكانت أبرز المقترحات إقامة علاقات واتفاقيات تعاون بين الجامعات السعودية والجامعات الخليجية والعربية، بالإضافة إلى توفير تمويل تعاوني خليجي وعربي لمشروعات البحث الدولية، أما على المستوى الدولي فيتضمن انضمام مؤسسات التعليم الجامعي السعودية إلى التحالفات الاستراتيجية سواء من

خلال المؤسسات الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني العالمية أو الروابط والاتحادات الدولية وذلك للاستفادة من الخبرات الدولية بما يخدم المصالح الوطنية.

ب- دراسة عبد الله بن محمد علي العامري، سنة 2012، تحت عنوان "متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية - تصور مقترح-"، هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت من ثلاث محاور واستهدفت الدراسة القادة الأكاديميين في عشر جامعات سعودية كمجتمع للدراسة، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- درجة توفر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية كانت ضعيفة؛

- أعلى متوسط لبعد الحراك والمهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس بمتوسط (2.48)؛

- أقل متوسط لبعد تدويل خدمة المجتمع بمتوسط (1.91)؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول تقديرهم لدرجة توفر متطلبات تدويل التعليم العالي السعودي في الجامعات السعودية الحكومية تبعاً لمتغير نشأة الجامعة لصالح الجامعات قديمة النشأة.

- موافقة مجتمع الدراسة على الاتجاهات المستقبلية التي تسهم في لوفاء بمتطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية كانت عالية بمتوسط قدره (4.10)، وكان أعلى متوسط لاتجاه نحو (تحقيق الاستقلالية المالية / الإدارية والأكاديمية) للجامعات السعودية.

وفي الأخير أوصت الدراسة بتبني الجامعات السعودية تطبيق تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي مع التركيز على مجموعة من الأبعاد أهمها: الفلسفة المؤسسة الدولية، الاستراتيجية والرؤية لدولية، البنية التنظيمية الدولية، الحراك والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية... وغيرها.

ج- دراسة فاطمة الزهراء محمود مصطفى، سنة 2013م، تحت عنوان "إتاحة التعليم الجامعي وتدويله في التجربة التركية: رؤية نقدية"، هدفت هذه الدراسة إلى تناول عمليتي الإتاحة والتدويل بمفهومهما الواسع في التعليم الجامعي من خلال عرض التجربة التركية في التعليم الجامعي، ومدى إمكانية الاستفادة منها في إتاحة وتدويل التعليم الجامعي المصري، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الفلسفي، وكانت من أبرز

النتائج المتوصل اليها اقتراح الدراسة لخمسـة مؤشرات يمكن من خلالها الاستفادة من التجربة التركية في إتاحة وتدويل التعليم الجامعي المصري. وتتمثل في:

- توفير ميزانية لكل قطاع من قطاعات التعليم المصري؛

- تحقيق جودة التعليم العالي المصري؛

- توفير منح تبادل علمي بمعدلات أكبر للطلاب والطالبات داخل الجامعات المصرية؛

- تسخير التكنولوجيا لخدمة التعليم؛

- تسويق الخدمات التعليمية المصرية دولياً.

د- دراسة محمد أحمد عبد العظيم، سنة 2017م، دراسة تحت عنوان "مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي وتأثيراتها التنافسية في مصر: دراسة مستقبلية"، هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التجارة بالتعليم الجامعي على القدرة التنافسية للجامعات الحكومية في مصر، ووضع سناريوهات مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه في المستقبل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد التحولات العالمية لاسيما العولمة، GATS والليبرالية، التي أدت إلى تحرير التجارة بالتعليم، ووصف مظاهر التجارة بالتعليم الجامعي على المستوى العالمي، التي تتمثل في الحراك الدولي للطلاب، التعليم العابر للحدود والفروع الدولية للجامعات، مع تحليل تجارب المملكة المتحدة والصين والامارات العربية المتحدة، ثم تحليل هذه الظاهرة محلياً، وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في تقديم سناريوهات لمستقبل التجارة بالتعليم الجامعي في مصر أولهما السيناريو المرجعي الذي يتنبأ باستمرار الأوضاع الراهنة، بالتوسع في الجامعات الخاصة، الجامعات الأجنبية، ترشيد المجانية في الجامعات الحكومية، وثانيهما هو السيناريو الإصلاحى الذي يعمل على اتخاذ إجراءات لمجابهة العولمة، الليبرالية وGATS، والاستفادة من الفرص المتاحة من خلالهم بدلاً من الوقوع تحت الضغوطات الناجمة عنهم، وكذلك بناء القدرات الذاتية للجامعات الحكومية بما يضمن لها المنافسة، والدخول في تعاون نظم التعليم الجامعي العربي والإفريقي.

هـ- دراسة أميرة محمود عبد العزيز، سنة 2018م، دراسة تحت عنوان "الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر وفرنسا: دراسة مقارنة"، هدفت الدراسة إلى استعراض واقع الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي في مصر وفرنسا، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف ومحاولة الاستفادة من الخبرة الفرنسية في تفعيل الحراك المؤسسي لمرحلة التعليم العالي، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى

أن التعليم العالي في مصر يعاني من العديد من جوانب الضعف والقصور، ما يحتم ضرورة اللجوء إلى شراكات تعليمية جديدة تعمل على تحويل الجامعات المصرية من المحلية إلى العالمية من خلال ما يلي:

- وضع تصور استراتيجي متكامل للحراك المؤسسي للجامعات الحكومية؛

- توفير نظام تعليمي مرن يتغلب على الحدود الإقليمية والحوجز الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأفراد؛

- تنظيم الاتفاقيات وبرامج الشراكة والتعاون مع الجامعات الأجنبية.

و- دراسة علاء الجبوري واحمد العيساوي، سنة 2020م، تحت عنوان " دور تدويل التعليم العالي في تحقيق متطلبات الانضمام إلى تصنيف QS : دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في ضمان الجودة"، هدفت الدراسة إلى إيضاح التأثير الذي يمكن أن يؤديه تدويل التعليم العالي من أجل الانضمام إلى تصنيف QS، وتم تطبيق الدراسة في جامعة الموصل بالعراق، وقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة أبعاد للمتغير المستقل تدويل التعليم العالي تمثلت في: الحراك الدولي للطلاب، تدويل البحث العلمي والتسويق الدولي للجامعات، في حين كان للمتغير التابع تصنيف QS ستة أبعاد هي: السمعة الأكاديمية، سمعة جهات التوظيف، نسبة الإستشهادات لأعضاء هيئة التدريس، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب، نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب ونسبة الطلاب الأجانب، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة أن تدويل التعليم العالي له تأثير في تصنيف QS وبوجود علاقة ارتباطية وتأثير لتدويل التعليم العالي في تصنيف QS، ومن أبرز توصيات الدراسة حثت إدارة الجامعة المبحوثة على زيادة الاهتمام والوعي بأهمية تدويل التعليم العالي من أجل الانضمام إلى تصنيف QS ، والتي من شأنها الارتقاء بمستوى الجامعة والوصول بها إلى مصاف الجامعات المتقدمة.

2-الدراسات الأجنبية

أ- دراسة (Jane Knight)، سنة 2008م، تحت عنوان " Internationalization: Decade of Change and Challenge"، تناولت هذه الدراسة أهمية التدويل في العشر سنوات الأخيرة والمكانة التي أصبح يحظى بها سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي نظرا للعديد من الفوائد التي حققها، لكن في نفس الوقت يجب عدم إهمال الآثار السلبية التي يمكن أن تتطور مع الوقت إن لم تتم معالجتها في وقتها، مثل التوسع في تسليع التعليم العالي، تزايد ظاهرة هجرة الأدمغة وغيرها.

ب- دراسة (Sullivan Janice) ، سنة 2011، تحت عنوان " Global Leadership in Higher Education Administration : Perspectives on Internationalisation by University Presidents, Vice-Presidents,

and Dean"، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الاستراتيجيات التنظيمية الداعمة لتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الاكاديميين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت الدراسة 1043 من القادة الاكاديميين يمثلون مجتمع الدراسة ينتمون إلى 149 جامعة في 50 دولة عبر العالم، حيث كانت تربط هذه الجامعات اتفاقيات شراكة مع جامعة جنوب فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية عند اجراء الدراسة، وقد شارك في الدراسة حوالي 350 قائد اكايمي ممثلين في رؤساء جامعات نواب رؤساء الجامعات وعمداء من 65 جامعة عبر 33 دولة عبر العالم. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم تقسيمها الى 3 محاور أساسية هي: التخطيط والعمليات، تعليم الطلاب، تطوير التدريس وأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة الى انه يوجد المشاركين في الدراسة يرون أن الابعاد الثلاثة ذات مستوى أولوية متوسطة، وحصلت استراتيجيات التخطيط والعمليات وتعليم الطلاب على تصنيف أعلى من استراتيجيات تطوير التدريس وأعضاء هيئة التدريس، وتم النظر الى 4 استراتيجيات من أصل 34 استراتيجية المعتمدة في الدراسة على أنها ذات أولوية عالية وتتمثل في:

- تحفيز الطلاب على المشاركة في برامج الدراسة بالخارج؛

- إقامة تعاون مؤسسي مع الجامعات الأجنبية؛

- التواصل المؤسسي وفق رؤية عالمية؛

- تعزيز المرئية الدولية من خلال التركيز على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

وفي المقابل تم النظر إلى استراتيجيات إنشاء فرع جامعي في الخارج ومراعاة إتقان اللغة الأجنبية في قرارات الرواتب والترقية على أنها ذات أولوية منخفضة، وأظهرت نتائج البحث وجود فروق في التصورات بناء على الخصائص الديموغرافية التالية: الوصف المؤسسي، الانتماء الجغرافي للمؤسسة، طبيعة المؤسسة، عدد الطلاب الجامعيين الدوليين، منصب الإداريين، إتقان القادة للغة الإنجليزية والخبرة الدولية للقادة. كما توصلت الدراسة على أهم الصعوبات التي تواجه تدويل التعليم العالي في مؤسساتهم وتتمثل في:

- نقص الموارد الاقتصادية والمالية اللازمة لعملية التدويل؛

- عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية التدويل؛

- غياب التخطيط والتنسيق؛

- غياب الدعم الحكومي.

ج- دراسة (Shakeel Ahmad)، سنة 2012م، تحت عنوان " Internationalization of Higher Education : Tool for Sustainable Development " ، حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية تدويل التعليم العالي وكذا مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى التعرف على أهم المبادرات المتخذة في الهند من أجل تدويل التعليم العالي، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات المساعدة على جعل تدويل التعليم العالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الهند.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- جعل التدويل معياراً أساسياً من معايير الجودة في التعليم العالي؛
- تدويل التعليم العالي يساهم في تطوير المعارف والمهارات للمورد البشري مما يساهم في زيادة الإنتاجية، ونمو التوظيف وتحسين القدرات التنافسية للفرد والدولة؛
- تدويل التعليم العالي يخلق مناخاً تنافسياً بين مؤسسات التعليم العالي مما يساهم في تحقيق التميز الأكاديمي.

د- دراسة (Hans De Wit, Phillip G.Albatch)، سنة 2020، تحت عنوان " Internationalization in Higher Education: Global Trends and Recommendations For Its Future " هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهي التطورات التاريخية للتدويل؟ ماذا نعني بالتدويل؟ ماهي المبادرات والسياسات التي يتم تطويرها لتعزيز تدويل التعليم العالي؟ وما هي البيانات، الاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تعتبر حاسمة بالنسبة لمستقبل التدويل سواء التدويل الداخلي أو الخارجي في وقت حرج من التحول نتيجة لتطور النزعة القومية، تغير المناخ وجائحة وكورونا؟ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت من أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- التدويل عملية في تطور وتغير مستمر استجابة للتغيرات التي تحصل في البيئة المحلية، الوطنية، الإقليمية والعالمية؛
- التدويل في الوقت الحالي يتطلب تعاوناً واهتماماً دولياً أكثر من أي وقت مضى نظراً للتحديات التي تواجه البشرية جمعاء مثل التغير المناخي، الركود الاقتصادي، التوترات الجيوسياسية وأزمة جائحة كورونا التي عرفها العالم مؤخراً.

انطلاقاً من النتائج المتوصل تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- تطوير تدويل إجتماعي أكثر شمولية بدلا من التركيز حصريا على الإيرادات والقوة الناعمة والتميز؛
- تعميم تدويل التعليم العالي على جميع المراحل التعليمية من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم العالي؛
- الحد من الإفراط في الإستغلال التجاري للتدويل وتحسين التنظيم والرقابة على الشركات والمؤسسات الربحية التي برزت إلى الواجهة؛
- دمج مبادرات التدويل مع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تدويل التعليم العالي في أنها تركز على دراسة واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من خلال التعرض لأهم الجهود الحكومية والقطاعية والمؤسسية المبذولة في هذا المجال.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة توفيرا للإطار النظري حول موضوع الدراسة، كما ساهمت في بناء وتطوير أداة الدراسة، بالإضافة الى تقديم مجموعة من التجارب والخبرات الدولية، وكذا عرض مجموعة من الأفكار المتميزة في مجال التدويل والتي يمكن الاستفادة منها في سبيل تطوير التعليم العالي في الجزائر.

سابعا-منهج وأسلوب الدراسة

لتحقيق الأهداف الرئيسية للدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم خلفية حول موضوع تدويل التعليم العالي، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وذلك من خلال الاعتماد على الإستبانة في جمع البيانات، واستخدام الأدوات الإحصائية لتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

ثامنا-صعوبات الدراسة

تتمثل أهم صعوبات الدراسة فيما يلي:

- ندرة المراجع في الجزائر حول موضوع تدويل التعليم العالي خاصة باللغة العربية؛
- الاعتماد على المراجع الأجنبية خاصة الإنجليزية ما يتطلب وقتا وجهدا كبيرين في الترجمة الدقيقة للمصطلحات والمفاهيم؛

- تداخل وترابط موضوع التدويل مع العديد من التخصصات الأخرى مثل العلاقات الخارجية، التجارة الدولية، تقنيات المعلومات والاتصالات وغيرها، مما يجعل عملية البحث حول فكرة معينة يُلْزَمُ تناولها من عدة جوانب ما يتطلب جهدا ووقتا وتركيزا كبيرا؛

- قلة البيانات المتعلقة بعملية تدويل التعليم العالي في الجزائر.

تاسعا-خطة الدراسة

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول حيث سيتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي، في حين سيتطرق الفصل الثاني إلى أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي، بينما سيتناول الفصل الثالث بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي، أما الفصل الرابع فسيتناول تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم ملامح تدويله في حين يستعرض الفصل الخامس دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر بمستوياته الثلاثة (الحكومي، القطاعي، والمؤسساتي) من خلال تحليل وجهة نظر القادة الأكاديميين، وفي الأخير سيتم تقديم أهم السبل لتطوير تدويل التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
لتدويل التعليم العالي

تمهيد

شاع استخدام مصطلح العولمة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي لعلاقته الوثيقة بالتطورات والتحولات التي شهدتها العالم منذ ذلك الحين، سواء ما تعلق بانتقال السلع، الأشخاص، رؤوس الأموال والاستثمارات، المعلومات، الأفكار أو القيم والعادات وهذا يعني أن للعولمة أبعادا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، فكرية وثقافية. وقد صار واضحا في عصر العولمة الذي نعيشه أن التقدم التكنولوجي المتسارع لا يرتبط فقط بالرأسمال المادي، وإنما أيضا بالرأسمال البشري الذي أساسه الإنسان، حيث أصبحت المعرفة في زمن العولمة تشكل قيمة رأسمالية بحد ذاتها، فظهر ما يعرف بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.

وعليه من المهم لأي دولة تسعى لتحقيق التطور المنشود، أن تفهم الحاضر وفق نظرة شاملة تلم من خلالها بأبعاد التغيير كافة، لأن المستقبل سيكون مختلفا اختلافا كبيرا عما هو عليه الوقت الحاضر، ولكي تحقق ذلك فإن أولى الخطوات تتمثل في الإهتمام بالتعليم العالي باعتباره العامل الإستراتيجي والهام الذي تقع على عاتقه مهمة توليد المعرفة ونقلها وتشجيع وتقوية الهوية القومية والحفاظ على ثقافة المجتمع، خاصة في ظل الإنفتاح الكبير الذي يعرفه التعليم العالي في الوقت الحاضر، وهذا في إطار التعاون الدولي الذي يعد أحد أهداف التعليم العالي.

ويعد التدويل أحد أهم التوجهات المعاصرة في مجال التعليم العالي، حيث أصبح مصطلح التدويل من أبرز المفردات الشائعة الاستخدام في مؤسسات التعليم العالي اليوم، على اعتباره مدخلا هاما لمواجهة تحديات العولمة، وذلك من خلال القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على عمليات منظومة التعليم العالي، ولم يعد تدويل التعليم العالي ترفا تمارسه مؤسسات التعليم العالي المعاصرة، بل أصبح ضرورة ملحة باعتباره أحد السمات التي تحدد مكانة التعليم العالي محليا ودوليا، ومدخلا لتعزيز التعاون الدولي والتنافس بين الدول.

وعليه خصص هذا الفصل لتناول تدويل التعليم العالي من خلال المفهوم، التطور التاريخي، أهم نظرياته، مبرراته، مداخله ومراحله بالإضافة إلى أنواعه وأهم مخاطره.

المبحث الأول: مفهوم التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي آخر مرحلة في المنظومة التعليمية والذي يضطلع بتكوين الرأسمال البشري المتخصص والمؤهل والقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، سواء المحلية أو العالمية، بما يتماشى مع متطلبات العصر الحالي وهو عصر المعرفة واقتصاد المعرفة، ما يضمن تطور الدول ورفيها وبناء قدرتها التنافسية واستدامتها. لذا سيتناول هذا المبحث مفهوم التعليم العالي وفلسفته، وأهم التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: تعريف التعليم العالي وفلسفته

قبل التطرق إلى تعريف التعليم العالي، يُلاحظ أن العديد من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع تستخدم مصطلح التعليم العالي كمرادف لمصطلح التعليم الجامعي، إذ يعتبر بعض الباحثين الجامعة كمؤسسة ضمن مؤسسات التعليم العالي، بينما تستخدم في كتابات أخرى كمرادف لمؤسسات التعليم العالي كافة، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة وعدد هذه المؤسسات في كل بلد؛ حيث كلما زاد عدد الجامعات على حساب المؤسسات الأخرى كان التوجه إلى استخدام مصطلح جامعة للدلالة على كل مؤسسات التعليم العالي. كما تطلق تسميات أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها منها: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقني والمدرسة العليا، وهذه التسميات تسبب خلطا في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر، فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم للدلالة على مؤسسة للتعليم العالي، نجد أن دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم مصطلح كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وبالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة. وعليه سيتم اعتماد مصطلح التعليم العالي كمصطلح شامل خلال هذه الدراسة.

أولا-تعريف التعليم العالي

لا يوجد تعريف شامل وموحد للتعليم العالي نظرا لاختلاف فلسفة وسياسة التعليم العالي من دولة إلى أخرى وهذا راجع بالطبع لاختلاف الأنظمة السياسية والخصائص الاجتماعية والثقافية للدول، وعليه سيتم تقديم أهم تعريفاته.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

عرّفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)* التعليم العالي على أنه "جميع أشكال الدراسات أو التدريب أو التدريب لأغراض البحث العلمي في مرحلة ما بعد الثانوي، والتي تقدمها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعتمدة من قبل السلطات المختصة في الدولة كمؤسسات للتعليم العالي"¹.

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)** التعليم العالي على أنه "كل الجامعات، المدارس التكنولوجية والتقنية وغيرها من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، مهما كان مصدر تمويلها أو وضعها القانوني، ويشمل أيضا جميع مؤسسات البحث ومحطات التجارب والعيادات التي ترتبط بمؤسسات التعليم العالي سواء عن طريق الإدارة المباشرة لها أو الخاضعة تحت وصايتها، كما يشمل قطاع التعليم العالي جميع المؤسسات التي تهدف لتوفير التعليم بعد الثانوي كنشاط أساسي لها بغض النظر عن وضعها القانوني"².

كما يعرف على أنه "أحد الوسائل الأساسية لإكساب الطالب المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي والبحث وتكوين الاتجاهات الإيجابية وتنمية قدراته على الانتقاء والاختيار في مواجهة هذا الانفجار المعرفي والتقدم العلمي، لأنه بذلك يساهم في تكوين أو خلق مجتمع المعرفة، أو على الأقل التحول إلى مجتمع المعرفة، لأن الهدف في النهاية هو إيجاد أفراد متعلمين قادرين على التعامل مع المعارف والمعلومات التي يتلقونها بنوع من التفكير المستقل والابداع والتركيز على العمل الذهني وتعميقه"³.

يعرف التعليم العالي على أنه "كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوية أو ما يعادلها، وتقدمه مؤسسات متخصصة، وهو مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية مواهبهم، وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة"⁴.

* UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

1- UNESCO, **Higher Education in The Twenty-First Century: Vision and Action**, World Conference on Higher Education, Paris, 5-9 October 1998, p: 01.

** OECD: Organisation for Economic Cooperation and Development.

2- David F. J. Campbell, Elias G. Carayannis, **Epistemic Governance in Higher Education**, Quality Enhancement of Universities for Development, Springer, 2013, p: 04.

3- محمد حميدان العبادي، مجالات ومؤشرات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية بسلطنة عمان، مجلة الإداري، العدد 103، ديسمبر 2005، متوفر على الموقع الإلكتروني: (ipa.gov.om/index.php/nums/index/40)، تاريخ الاطلاع: 2017/06/12.

4- عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، ط1، دار البداية، عمان، 2011، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

أما القانون الجزائري فيعرّفه على أنه "كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يُقدّم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يُقدّم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة"¹.

من خلال التعاريف السابقة يلاحظ ما يلي:

- التعليم العالي يأتي في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي؛
- التعليم العالي توفره أو تضمنه في الغالب الجامعات أو أي مؤسسة أخرى معترف بها من قبل السلطات المختصة داخل الدولة كمؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي، مهما كان مصدر تمويلها أو وضعها القانوني؛
- أغلب التعاريف تركز على وظيفتي التعليم والبحث العلمي وأهملت وظيفة خدمة المجتمع والتي تعتبر من الوظائف الحديثة للتعليم العالي حيث يقع عليه مسؤولية تطوير المجتمع وتنميته؛
- أغلب التعاريف تهمل الدور الذي يلعبه التعليم العالي للانفتاح على التعددية الثقافية من جهة والحفاظ على الخصوصية المحلية من جهة أخرى والتي أصبحت مطلبا مهما في العصر الحالي؛
- عدم التطرق إلى أنماط التعليم الحديثة والتي فرضها التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعليه من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التعليم العالي على أنه: كل أشكال التعليم المتخصص التي تعقب المرحلة الثانوية، يُقدّم على مستوى أحد مؤسسات التعليم العالي المعترف بها داخل الدولة، والذي يمد سوق الشغل برأسمال بشري مؤهل ومكون تكوينا عاليا ومتخصصا في شتى المجالات، والذي يلبي احتياجات المجتمع التنموية، وقادرا على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية من جهة والتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي فرضتها متغيرات العصر الحالي وفي مقدمتها التعددية الثقافية من خلال الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى والحفاظ على الخصوصية المحلية في نفس الوقت من جهة أخرى، بما يزيد من الاندماج مع المحيط الدولي.

ثانيا- تعريف الجامعة

بما أن الجامعة هي النواة الأساسية في التعليم العالي، سيتم التعرض لأهم التعريفات الخاصة بها.

¹- القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 07 أبريل 1999، ص: 05.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

إن مصطلح جامعة (University) مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Universitas) وتعني التجمع والتجميع، وهي تعني الشكل الأصلي للمجتمع الذي يحكم نفسه ويهرب من قيود القانون العام¹.

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية (University)، لأننا إذا تأملنا الأصل اللغوي لرأينا أنها تفيد الجمع من فعل "جَمَعَ" باللغة العربية وبالإنجليزية (Universalize) الذي يفيد كذلك معنى "جعل الأمر عاما"².

الجامعة لغة هي مؤنث الجامع، وهو الإسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروع كاللاهوت (علوم الدين)، الفلسفة، الطب، الحقوق، الهندسة والأدب³.

أما اصطلاحاً فقد تعددت تعاريف الجامعة، وفيما يلي أهم هذه التعريفات:

- عرف (Newman) الجامعة بأنها "مكان لتعلم المعرفة المتحررة"⁴.

- تعرف الجامعة على أنها "مؤسسة تربوية صممت لتعليم واختبار الطلاب في كل أو معظم التخصصات والمجالات ذات الأهمية بمستوى متقدم، مانحة درجات علمية في تخصصات وهيئات متعددة وغالبا ما تضم عدة كليات أو معاهد"⁵.

- كما تعرف على أنها "مؤسسة تعليم عالي وبحث علمي ذات شخصية اعتبارية مستقلة معترف بها من قبل الدولة القائمة فيها، تُعنى بالتعليم بعد الثانوي وتقدم برامج لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أو ما يعادلها من ساعات معتمدة للمرحلة الجامعية الأولى، وتمنح إحدى الدرجات العلمية (الليسانس، الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها)⁶.

¹- Jean FAVIER, **MOYEN ÂGE - Les universités médiévales**, Encyclopedia Universalis, Available at website: (<https://www.universalis.fr/encyclopedie/moyen-age-les-universites-medieevales/>) , Date of Access : 13/02/2017.

²- راضية بوزيان وآخرون، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص: 64.

³- طارق براهيم، رهان الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذج)، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق، جامعة ورقلة، الجزائر 07-08 مارس 2012، ص: 02.

* المعرفة المتحررة حسب الكاتب تعني استيعاب لعدة أشياء مجتمعة في شيء واحد.

⁴- راضية بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص: 64.

⁵- مندر حسن سالم عز الدين، الجودة وتقويم الأداء في الجامعات (هياكل ومعايير)، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2017، ص: 20.

⁶- المرجع نفسه.

- كما تعرف على أنها "مؤسسة للإشعاع الثقافي ونظام ديناميكي متفاعل العناصر تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة بها في نفس الوقت"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجامعة على أنها مؤسسة تعليمية تمثل قمة الهرم التعليمي والبحث العلمي، تعمل على تزويد الإنسان بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة في إطار بعده الثقافي والحضاري خدمة للوطن بصفة خاصة والإنسانية جمعاء بصفة عامة.

ثالثاً - تعريف فلسفة التعليم العالي

إن العملية التربوية والتعليمية لا تأتي من فراغ فكري ومعرفي، ولكنها تأتي لتعبر عن طموحات مجتمع ما في مجال التربية والتعليم التي تصدر من تصورات هذا المجتمع للإنسان والكون المحيط به، وهي ما يطلق عليها فلسفة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

وتعرف فلسفة التعليم العالي أنها "مجموعة مواصفات وخصائص الإنسان المطلوب عقيدة، أخلاقاً، فكراً، سلوكاً، معرفة ومهارة، كل تلك الخصائص التي تمكنه من ممارسة دورة حياته الشخصية، المجتمعية والإنسانية بإيجابية وفعالية"².

وعليه يمكن تعريف فلسفة التعليم العالي على أنها "مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم العملية التعليمية بأبعادها التنظيمية الداخلية والخارجية، التي يتحتم على القيادات العلمية والإدارية في التعليم العالي امتلاكها والإيمان بها من أجل بناء استراتيجية مستقبلية للتعليم العالي"³.

وعليه لا يمكن الحديث عن أهمية التعليم العالي ودوره في خدمة المجتمع دون أن تكون مبنية على فلسفة واضحة ذات أهداف محددة، منطلقاً من الهوية، اللغة، الدين، الثقافة، الامتداد الجغرافي وغيرها من المحددات التي تسهم في بناء فرد فعال متشبع بقيم الدولة وروح المواطنة من جهة، ومتمتزن نفسياً، ثقافياً ودينياً من جهة أخرى. وتعتبر الفلسفة الركيزة الأساسية لبناء أي نظام تعليمي لأي دولة في العالم.

¹ - راضية بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص: 64.

² - سعيد جاسم الأسدي، فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2014، ص: 29.

³ - المرجع السابق، ص: 59.

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي ووظائفه

يكتسي التعليم العالي أهمية كبيرة داخل المجتمعات، كما له عدة وظائف وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر.

أولاً-أهمية التعليم العالي

يلعب التعليم العالي دوراً مهماً في تكوين الرأسمال البشري الذي أصبح الثروة الحقيقية للأمم في القرن الحادي والعشرين، والذي تفوق أهميته أهمية الرأسمال المادي، إذ يساهم في إمداد الأفراد بالقدرات، المهارات والمعارف التي تمكنهم من مواجهة متطلبات العصر، ويحسن من إنتاجيتهم ويزيد دخلهم ويحسن مستواهم الصحي، ويفجر طاقاتهم الإبداعية بما يمكنهم من المساهمة بشكل أفضل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعاتهم.

وتبرز أهمية التعليم العالي من خلال المكانة التي يحتلها داخل المجتمعات، إذ يعد مفتاحاً لتطور وتقديم الدول نظراً لما يقدمه من دعم للتنمية في مختلف مجالاتها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، وذلك كونه يساهم بشكل أساسي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً لتصبح مؤسسات التعليم العالي مركزاً للفكر الإنساني على أرقى مستوياته، ومصدراً لتنمية الموارد البشرية وتقديم العلوم والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة¹.

كما يعتبر التعليم العالي الفضاء الذي يتيح الفرصة لمختلف التيارات الفكرية والآراء المتباينة من الالتقاء، الاحتكاك والنقاش، مما يسمح بنمو الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ثانياً-وظائف التعليم العالي

يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية لمؤسسات التعليم العالي وهي:

¹ - وفاء علي محمد خصاونة ومحمد علي عاشور، التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 40، ديسمبر 2016، فلسطين، ص: 303.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

1-التعليم: وهي أول وظيفة للتعليم العالي، وتتمثل هذه الوظيفة في إعداد الإطارات والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة المجالات والمهن التي يحتاجها المجتمع والتنمية. ولتحقيق هذه الوظيفة تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق ما يلي:¹

- تزويد الطلاب بالمعارف الإنسانية في حقل التخصص العلمي أو المهني بأشكالها المختلفة؛
- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، واكسابه مهارات العلم وطرق تحصيله؛
- تنمية الاتجاهات الإيجابية ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطلاب؛
- اكساب الطالب الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الابداع؛
- اكساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم.

2-البحث العلمي: ظهرت هذه الوظيفة في الجامعات الألمانية في بداية القرن التاسع عشر، ويمكن القول أن الجامعات الألمانية كان لها تأثير في فلسفة التعليم العالي حتى الآن². حيث أصبح البحث العلمي وإنتاج المعرفة من أهم وظائف التعليم العالي، وهو ما يميزها عن غيرها من مؤسسات التعليم الأخرى، كما أن المسؤولية الثنائية في التدريس والبحث العلمي هي التي تميز عضو هيئة التدريس بالجامعة عن المعلم في مجال التعليم العام الذي يقوم بمهمة التدريس فقط، وتميزه هذه المسؤولية الثنائية أيضا عن الباحث في المؤسسات البحثية والذي عادة تقتصر مهامه على إجراء البحوث فحسب، علما أن البحوث تُثري وتُصقل تجربة الباحث وتوسع قاعدة معرفته وبالتالي تُعِينُهُ على تجويد الأداء³. ويُعد البحث العلمي من الركائز الأساسية لتقدم الدول ورفيها، ورائدا في مجال التحديث والتغيير، وذلك من خلال إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته.

3-خدمة المجتمع: لا يتوقف دور التعليم العالي في التعليم والبحث العلمي بل يتعداه إلى خدمة المجتمع من خلال ربط الوظيفتين السابقتين بمختلف خصائص وثقافة المجتمع وتوجهاته المستقبلية، وقد برز هذا الدور مع بداية انتشار التعليم العالي في أمريكا، وتكوّن مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع، ولقد أقيمت العديد من الجامعات على أساس هذه الوظيفة، وأصبحت تقوم بعدة أنشطة فرعية إلى جانب أدوارها

¹ - سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص: 40.

² - هاشم العبادي، يوسف حبيب الطائي، أفنان الأسدي، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 92.

³ - مدثر حسن سالم عز الدين، مرجع سابق، ص: 21.

الأساسية في انتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها¹. ويتمثل هذا الدور من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في سوق العمل وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية وتأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتطوير المجتمع المحلي والوطني وحتى الإقليمي والدولي، وإعداد القيادات المؤهلة لتبوء مراكز القيادة والريادة في المجتمع.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التعليم العالي

يواجه التعليم العالي تحديات عديدة أهمها:

أولاً-زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي

أدى تحسن المستوى المعيشي في العالم وخصوصا في البلدان النامية إلى إقبال أفراد المجتمع أكثر فأكثر على مزاوله التعليم العالي، حيث يدرك الأفراد في كل بلدان العالم القيمة الاقتصادية المتزايدة لمواصلة تعليمهم ما بعد المرحلة الثانوية، ويتضح ذلك في التفاوت بين دخول الأفراد الذين يحصلون على تعليم عالي وغيرهم، وهذا ما ترجم الزيادة الملاحظة في الطلب المتزايد على التعليم العالي².

ثانياً-تدفق المعرفة وتنوع التعليم والتكوين

إن مجتمعات المعرفة أدت إلى إعادة تقسيم عالمي للشغل والمهن ولم يعد بإمكان التكوين الكلاسيكي في مؤسسات التعليم العالي أن تستجيب لها، هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح أنظمة إدماجية جديدة وب تخصصات متنوعة وبجودة عالية من شأنها أن تلبي حاجيات عالم الشغل. كما أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى نشوء جامعات مقاولاتية ذات طبيعة تجارية إفتراضية، وهذا ما يجعل التعليم العالي التقليدي على المحك³.

ثالثاً-صعوبة التمويل

يعتبر التمويل الحكومي للتعليم العالي المصدر الأساسي لمعظم دول العالم، وذلك عن طريق تخصيص مبالغ معينة سنويا في الميزانية العامة. وترتبط هذه المخصصات ارتباطا وثيقا بالدخل الوطني

¹ - هاشم العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفتان الأسدي، مرجع سابق، ص: 95.

² - صلاح الدين طالبي، محمد كامل، تحديات التعليم العالي في العالم: قراءة تحليلية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 7، العدد 2، سيدي بلعباس، ديسمبر 2016، ص: 98.

³ - حسين مشطر، التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2017، ص: 397.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

للدولة، وقد تزايد الاهتمام بعملية تمويل التعليم العالي والانفاق عليه ومدى توفر الأموال اللازمة له، كون تمويل التعليم العالي يعد مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي، ويعتبر المسؤول الأول عن كثير من المشكلات التي يواجهها التعليم العالي حيث يؤدي ضعف التمويل إلى عدم مقدرة النظام التعليمي على الوفاء بالتزاماته من خلال عجزه عن توفير المتطلبات الأساسية من مباني، تجهيزات وتقنيات حديثة وغيرها، خاصة في ظل ارتفاع الطلب العالمي على التعليم العالي. ولسد الفجوة بين العرض والطلب-المدعوم بشكل كبير أو الممول بالكامل من الحكومة في عديد الدول-اتجهت عديد من مؤسسات ونظم التعليم العالي إلى فرض رسوم طلابية أو زيادتها، ويمثل هذا تغييرا كبيرا في السياسة والتطبيق العملي في العديد من دول العالم، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الطلاب وعائلاتهم¹. ويؤدي في أحيان كثيرة إلى عمل الطلاب وعدم تفرغهم للدراسة وضعف أدائهم، بل تركهم للدراسة قبل إتمامها في بعض الحالات.

وقد عرف الارتفاع الكبير في عدد السكان حول العالم إلى زيادة إلتحاق أعداد كبيرة من الطلاب في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي ما خلق أعباء مالية على قطاع التعليم العالي حول العالم.

رابعا-بطالة خريجي التعليم العالي

بطالة خريجي التعليم العالي هي ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد إلى آخر، ويعود سبب هذه الظاهرة إلى صعوبة تحقيق توافق بين التكوين والتشغيل، وهذا راجع إلى انعزال مؤسسات التعليم العالي عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي وبقائها بعيدة عن التعامل مع جهات التوظيف وسوق العمل بقطاعيه العام والخاص مما أحدث فجوة بين كفاءات الخريجين وما يتطلبه سوق العمل².

خامسا-العولمة والتدويل

إن التعليم العالي قطاع شديد التأثر بالتغيرات سواء كانت محلية، إقليمية أو عالمية في جميع جوانبها، ونتيجة للعولمة توسع مجال تأثر وتأثير الجامعة فتجاوز بيئة المجتمع المحيط بها إلى العالم واحتياجاته ككل، لذا كان لزاما عليها أن تتأقلم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، ومن غير الممكن للتعليم العالي أن يبقى بعيدا عن البيئة العالمية، نظرا لأن آثارها تعد أمرا لا مفر منه، كما أن الوقائع

¹ - إبراهيم محمد الصالح، مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، الجزء 3، العدد 41، جامعة عين الشمس، 2017، ص: 18.

² - كمال بداري، فارس بوبكور، عبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 33.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

المحلية للثروة، واللغة والتطوير الأكاديمي، فضلا عن عوامل أخرى تؤثر كلها على مدى تحفيز المؤسسات وقدرتها على التدويل استجابة لمظاهر العولمة المختلفة¹.

المبحث الثاني: مفهوم تدويل التعليم العالي

شهد التعليم العالي في العقود الماضية مجموعة من التغيرات والتحديات فرضتها العولمة لعل أهمها جعل المعرفة محركا أساسيا للنمو وعاملا لتحقيق التنمية المستدامة، ما فرض على القائمين على شؤون التعليم العالي تطوير استراتيجيات ومداخل جديدة لمواكبة ومسايرة هذا التغيير، فكان التحول من المحلية إلى العالمية ومن الإنعزال إلى التعاون الدولي مطلبا ملحا، وبهذا أخذت مؤسسات التعليم العالي بالتدويل كمدخل ووسيلة للتكيف مع المتغيرات والتحديات العالمية المحيطة، بل أصبح التدويل واحدا من أبرز المفردات الشائعة الاستخدام لدى مؤسسات التعليم العالي عبر مختلف دول العالم، لذا سيتناول هذا المبحث الفرق بين التدويل والعولمة وكذا مفهوم التدويل وتطوره التاريخي وكذا أهم متطلباته.

المطلب الأول: العولمة والتدويل

قبل التطرق إلى مفهوم تدويل التعليم العالي سيتم التطرق إلى كل من مفهوم العولمة والتدويل نظرا لوجود خلط بين المصطلحين، وتعتبر العولمة والتدويل من المفاهيم التي كثر الخلط بينهما، حيث في الغالب يستعمل المصطلحين كمترادفين في حين أن هناك فرقا كبيرا بينهما، لذا سيتم توضيح الفرق بين المفهومين في هذا المطلب.

أولا-تعريف العولمة

لقد أعطي للعولمة تعريفات كثيرة، من هذه التعريفات ما اعتبرها عملية اقتصادية بحتة وبعضها الآخر جعلها ذات معزى وهدف سياسي مجرد من السمات الأخرى للعولمة، فضلا عن تعاريف أخرى قد ركزت على الجوانب الاجتماعية الثقافية أو التقانية وغيرها وفيما يلي أهم تعريفات العولمة.

- تعرف العولمة على أنها "توع من العمليات، التي تكون بطرق مختلفة اقتصادية، ثقافية وسياسية، قادرة على صنع علاقات تتخطى الحدود السياسية"².

¹ - فيليب جي ألتباخ، ليز ريزبيرغ، لورا أي رامبلي، توجهات في التعليم العالي العالمي (رصد الثورة الأكاديمية)، ترجمة مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي السعودية، بترخيص من اليونيسكو، الرياض، 2010، ص: 11.

² - سعيد طه محمود، الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملامح والمتطلبات، مجلة كلية التربية، العدد 34، جامعة الزقازيق، مصر، 2000، ص: 70.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- تعرف العولمة على أنها "ظاهرة مركبة عابرة للقارات والحدود الدولية، تحمل في طياتها مزيج من القيم والأفكار والممارسات الأيديولوجية، والتي تماثل الأنماط الحياتية المختلفة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية) للدول الغربية والتي تجعل من التطور التكنولوجي والاتصال والاعتماد الدولي المتبادل سلعا قابلة للاستهلاك والانتشار على المستوى العالمي"¹.

- كما تعرف على أنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار كبير في السيادة القومية، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعددة الجنسيات"².

-وتعرف العولمة حسب منظمة الأمم المتحدة على أنها "مصطلح يجسد التفاعلات المتزايدة والتعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات والأسواق عبر الحدود الوطنية"³.

وقدم بعض الباحثين رؤية شاملة للعولمة تتضمن أهم مظاهر العولمة ونتائجها وهي كما يلي:⁴

-العولمة الاقتصادية: تصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر مختلف دول العالم؛

-العولمة المالية: تصف السوق المالية الآنية للمنتجات المالية المتعامل بها عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يوميا؛

-العولمة التكنولوجية: تصف المجموعات المترابطة من التكنولوجيات التي نجم عنها انضغاط الزمان والمكان والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم؛

-العولمة الثقافية: تشير إلى هيمنة نمط ثقافي على بقية الأنماط الثقافية؛

-العولمة الجغرافية: تتعلق بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات الدولية الوطنية القومية في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة؛

¹ - سالم اقاري، العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، فيفري 2016، ص: 178.

² - ستار جبار علاي، الأرض المحرمة ... كوريا الشمالية: تفاعلاتها الداخلية والخارجية، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص: 70.

³ - طلعت جيا، لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي في ظل المتغيرات الدولية(العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 20.

⁴ - بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، ج1، العدد 282، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جوان 2002، ص ص: 19-20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

-العولمة المجتمعية: هي العولمة التي تبشر بظهور مجتمع عالمي واحد مترابط يتجاوز حدود وهويات المجتمعات القومية؛

-العولمة السياسية: والمتمثلة في انتشار الفكر الليبرالي المؤيد لخفض إنفاق الدولة وزيادة الاعتماد على الخصوصية والاقتصاديات المفتوحة.

من خلال التعاريف السابقة للعولمة نجد أنها تكشف جوانب مهمة أبرزها:

- إنتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة للجميع بفضل تكنولوجيايات الاعلام والاتصال؛

- إلغاء الحدود الفاصلة بين الدول؛

- زيادة معدلات التشابه والاندماج في شتى المجالات بين المجتمعات عبر العالم.

وعليه يمكن تعريف العولمة بأنها نظام عالمي جديد له أدواته، وسائله، عناصره واستراتيجياته، تتغير باختلاف الزمان والمكان بما يخدم مصلحة المستفيدين منها.

ومنه فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الأفراد والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني، إلا أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق القومي دون مقاومة، فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية، ومن أبرز أدوات هذه المقاومة هي التدويل.

ثانياً-تعريف التدويل

كلمة "تدويل" هي المقابل العربي للكلمة الانجليزية (Internationalisation)، والصفة منها "دولي" (International)، أي بين دولتين أو أكثر، والفعل " يُدَوِّلُ " (Internationalise) وله معنيان؛ الأول على مستوى دولتين أو أكثر والثاني يضعه تحت الحكم الدولي. والمصدر الإنجليزي للكلمة هو (Internationalisation) مصدر مركب من عدة مقاطع، فمقطعه الأول (Inter) أصله لاتيني ومعناه "بين" أو "متبادل". ويعرف قاموس التراث الأمريكي التدويل بمعنيين أحدهما بأنه "حالة أو صفة اكتساب الشخصية أو المبادئ أو الاهتمامات أو الاتجاهات الدولية" والمعنى الثاني "سياسة أو ممارسة التعاون بين الدول وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية"¹.

¹- أحمد محمد عبد الرؤوف علي، التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 160، مصر، فيفري 2015، ص: 205.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

والتدويل في أبسط معانيه هو جعل الشيء دولياً فهو مجهود في الغالب إيجابي صرف، يعمل على تعزيز الروابط والتعاون بين الدول المختلفة¹، بمعنى جعل الشيء دولياً أي يقوم على أساس التناول والتبادل بين الدول بما يحقق الاستفادة من خلال العمل الجماعي والتفاهم المشترك، بدلاً من الجدل والخلافات وإشعال الحروب فيما بينها².

كما يعرف التدويل على أنه "طموح للارتقاء بالإنسانية نحو الاندماج والتواصل الحضاري ونحو التأثير المتبادل والانفتاح لكل ما هو عالمي أو كوني"³.

كما يُعرّف على أنه "نظام دولي وضعته الدول لتحديد شكل علاقاتها في مسألة من المسائل الدولية. ومضمون هذا النظام إخراج قناة أو مضيق أو غيرهما من سيادة دولة ما ووضع حق إدارتها بين عدة دول، ويكون استخدامها حراً لجميع الدول، لتدخل بذلك ضمن مفهوم الإرث الإنساني المشترك"⁴.

كما يقصد بالتدويل إقامة علاقات استراتيجية على نطاق واسع بين الدول، تقوم على أساس التعاون المتبادل بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية ومواقعها الجغرافية⁵.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدويل هو عملية نبعت من حاجة المجتمعات إلى التلاقي، التبادل، التداول، التشاور والشراكة من خلال ما تقدمه هاته المجتمعات من منتجات مادية، خدمية أو بشرية، من أجل إحداث التكامل، التوافق والتنمية بين الشعوب وفق آليات وضوابط متعارف عليها، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع المحلي.

ثالثاً- الفرق بين العولمة والتدويل

يمكن تلخيص أهم الفوارق بين التدويل والعولمة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أهم الفوارق بين العولمة والتدويل

¹ - الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مفاهيم العولمة، متوفر على الموقع الإلكتروني: (www.abahe.co.uk)، تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

² - عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية جامعة بنها، المجلد 27، العدد 109، مصر، أكتوبر 2016، ص: 459.

³ - طلعت جيايد، لحي الحديدي، مرجع سابق، ص: 27.

⁴ - المرجع سابق، ص: 28.

⁵ - عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، مرجع سابق، ص: 459.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

معايير التميز	العولمة	التدويل
المنشأ أو ظهور الفكرة	بدأت الفكرة في التبلور في القرن التاسع عشر وذلك مع صعود الهيمنة الغربية مدعومة بالتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.	ظهرت الفكرة منذ القدم بين مختلف الحضارات المتعاقبة من الحضارة السومارية، الفرعونية، الهندية، الصينية، اليونانية، الرومانية، الفارسية، الإسلامية ... الخ.
الدافع	الربح، والإيمان بسوق واحد على مستوى العالم.	النهوض بالمعرفة الإنسانية القائمة على تحقيق التفاهم والتعايش بين الشعوب.
الأولويات	المصالح الاقتصادية.	المصالح الإنسانية.
الشكل	المنافسة، المواجهة، الاستغلال، البقاء للأقوى وإلغاء الحدود القومية.	التعاون، الاهتمام، المشاركة، الايثار بين الدول.
المنافع	المنافع الاقتصادية من جانب واحد.	المنافع المشتركة بين الدول.

Source: Rui Yang, **University Internationalisation: Its Meaning, Rationales and Implications**, Intercultural Education, Vol 13, N° 1, Crafax Publishing, 2002, p: 9. (بتصرف)

على الرغم من التشابك الشديد والاستخدام المترادف عادة للمصطلحين، يلاحظ أن مفهومي العولمة والتدويل يشيران إلى ظاهرتين مختلفتين تماما إلى حد التباين. ويُعد مبدأ التحكم والسيطرة واحدا من العوامل الرئيسية المؤثرة في التمييز بدقة بين كلا المفهومين. ويمكن التمييز بين العولمة والتدويل من خلال اعتبار العولمة عملية للهيمنة الاقتصادية بالدرجة الأولى، ثم السياسية ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية وغيرها، أما التدويل فيعني غالبا جعل الشيء مناسبا أو مفهوما بين مختلف دول العالم، مما يعزز ويدعم سبل التعاون والتفاهم الدوليين. والتدويل له ميادين عدة من بينها التعليم العالي.

المطلب الثاني: تعريف تدويل التعليم العالي

يمكن تقسيم تعاريف تدويل التعليم العالي إلى قسمين: القسم الأول من التعاريف قدمها بعض المهتمين بمجال التعليم العالي كتعريفات فردية، أما القسم الثاني فقدمتها بعض الهيئات والمؤسسات الدولية المهتمة بمجال تدويل التعليم العالي. لكن قبل استعراض أهم التعاريف تجدر الإشارة إلى أن هناك كثيرا من المفاهيم التي تستخدم بالتبادل مع مفهوم تدويل التعليم أو عند وصفه، ومن ذلك على سبيل المثال: التعليم الدولي (International Education)، التعلم المتنوع أو متعدد الثقافات (Multicultural Education)، التعليم عابر للثقافة الوطنية (العبر ثقافي) (Cross – Cultural Education)، التربية المقارنة (Comparative Education)، التعليم العابر للحدود (Transnational Education)، عولمة التعليم العالي (Globalization of Higher Education)¹.

¹ - ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، الجزء 1، العدد 167، جامعة الأزهر، مصر، 2016، ص: 23.

أولاً-التعاريف المقدمة من بعض المهتمين بمجال تدويل التعليم العالي

عرّف (*Van Der Wende*) التدويل بأنه "أي جهد منظم ومستدام يهدف إلى جعل التعليم العالي يستجيب للمتطلبات والتحديات المرتبطة بعولمة: المجتمعات، الاقتصاد، وأسواق العمل"¹.

ينظر هذا التعريف لتدويل التعليم العالي على عمل موجه أي غير تلقائي ومتواصل هدفه تكييف التعليم العالي مع متطلبات وتحديات العولمة خاصة ما تعلق بسوق العمل، الاقتصاد خاصة في ظل بروز اقتصاد المعرفة كقاطرة للتنمية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة الى التحديات الثقافية التي فرضتها العولمة من خلال العمل على فرض نموذج ثقافي واحد للعالم أجمع.

يعرفه (*Harari*) بأنه "المحتوى الدولي للمناهج، الحراك الدولي للباحثين والطلاب المهتمين بالبحث والتدريب، بالإضافة إلى الترتيبات التي ينخرط بموجبها نظام تعليمي في إطار برنامج تعاون دولي (خارج حدود الوطن)"².

هذا التعريف ينظر إلى تدويل التعليم العالي على أنه مجموعة من الأنشطة والإجراءات والترتيبات التي من خلالها يمكن تعزيز التعاون الدولي. وعليه فالتعريف لا ينظر للتدويل على أنه عملية مستمرة إنما مجموعة من الأنشطة كما أنه لم يتطرق لوظائف التعليم العالي.

يعرفه (*Ellingboe*) بأنه: "عملية، الهدف منها إدماج البعد الدولي داخل كلية أو نظام جامعي، فهي رؤية ذات توجه مستقبلي متعدد الأبعاد ومتداخلة التخصصات، تضم العديد من أصحاب المصلحة من أجل تغيير الحركة الداخلية لمؤسسة ما، للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية متنوعة ومتغيرة وعالمية"³.

يعرفه (*Rudzki*) على أنه "سمة محددة للجامعات تتضمن التغيير التنظيمي وتحديث المنهج الدراسي والتنمية المهنية لهيئة التدريس وحراك الطلاب بغرض تحقيق التمييز في التدريس والبحث"⁴.

¹ Zha Qiang, **Internationalization of Higher Education, Towards a Conceptual Framework, Policy Future** 2, 2003, p: 262. °Education, Vol 1, N

² - Adrian Raul Cornelus, **Intentional Internationalization of Higher Education: a strategic institutional response to globalization**, Georgia Southern University, 2012, p: 35, Available at website: (<http://digitalcommons.georgiasouthern.edu/etd>), Date of Access: 17/05/2015.

³ - Bartell Marvin, **Internationalization of Universities: A University Culture-Based Framework**, Higher Education, Vol 45, N 1, January 2003, p: 45, Available at website: °Education, Vol 45, N 1, January 2003, p: 45, Available at website: (<http://site.valenciacollege.edu/inz/library/Comprehensive%20INZ/Internationalization%20of%20universities%20-%20a%20university%20culture-based%20framework.pdf>), Date of Access: 17/05/2015.

⁴ - Romulad E.J Rudzki, **The Application of Strategic Management Model to The Internationalization of Higher Education Institutions**, higher education, Vol 29, N° 4, 1995, p: 421, Available at website: (<https://link.springer.com/article/10.1007/bf01383961>), Date of Access: 17/01/2015.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

حسب هذا التعريف فإن الهدف من التدويل هو تحقيق التميز في التدريس من خلال تحديد أربعة أنشطة أساسية وهي التغيير التنظيمي، ابتكار المناهج الدراسية، التنمية المهنية لهيئة التدريس بالإضافة إلى حراك الطلاب، وهذا الترتيب للعناصر جاء حسب مبدأ الديمومة حيث تكون المنظمة أطول عمرا من الأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون داخلها ثم يأتي في الأخير الطلاب والذين يُعَبَّرُونَ العنصر العابر أي أقل ديمومة. ولكن ما يعاب على هذا التعريف أنه ركز على وظيفتي التعليم والبحث وأهم وظيفة خدمة المجتمع.

ويعرف (*Butler*) التدويل على أنه "الأنشطة والبرامج والخدمات التي تتدرج ضمن الدراسات الدولية، بحيث تشمل تبادل المناهج الدراسية والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتقنيات التعليمية"¹.

وتعرف (*Jane Knight*) التدويل "على أنه عملية دمج للبعد الدولي والبعد بين الثقافي أو البعد الكوني في أهداف، وظائف وخدمات التعليم العالي"².

من خلال التعريف نجد أن المصطلحات التي وضعتها الباحثة لكل منها دلالاته وأهميته؛ فمصطلح عملية (*process*) استخدم عمدا للدلالة على أن مصطلح التدويل هو جهد متواصل أو مستمر.

أما مصطلح دمج (*integrating*) استخدم بصفة خاصة للدلالة على تضمين البعد الدولي والبعد بين الثقافي من أجل التأكيد على أن التدويل بعد محوري ومتواصل وليس هامشي في السياسات والبرامج داخل المؤسسة الجامعية أو النظام الجامعي.

فيما مصطلحات: الدولي، بين الثقافي والكوني (*international, intercultural and global*) استعملوا عن قصد كثالوث معا لإبراز اتساع التدويل على المستوى الدولي؛ فمصطلح الدولي "*international*" وظف للإشارة إلى العلاقة فيما بين الأمم، الثقافات أو الدول، أما مصطلح بين الثقافي "*intercultural*" فقد استخدم لمعالجة الجوانب المتعلقة بالتنوع أو الاختلاف الثقافي، بينما مصطلح الكوني "*global*" فتم إدراجه من أجل منح إشارة لعالمية نطاق استخدام التدويل.

¹ - عنتر محمد أحمد عبد العال، تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، مجلد 34، العدد 12، كلية التربية، جامعة أسيوط، 2018، ص: 11.

² - Jane Knight, **Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012, p: 29.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

كما أن مصطلح هدف (purpose) يشير إلى الدور الأساسي الذي يلعبه تدويل التعليم العالي داخل الدولة أو المنطقة أو أكثر تحديداً من ذلك الدور الذي يلعبه في مهمة المؤسسات الجامعية، أما مصطلح وظائف (functions) فيمثل الوظائف الأساسية لأي مؤسسة تعليم عالي وهي التدريس، التعليم، والبحث العلمي، من أجل خدمة المجتمع بمفهومه الواسع، بينما مصطلح خدمة (delivery) فهو يشير إلى ما توفره مؤسسات التعليم العالي من خدمات في شكل دروس وبرامج سواء كانت محلية أو دولية (من خارج حدود الوطن).

وتعرف (Hans and Fionna) تدويل التعليم العالي على أنه "العملية الدولية لإدماج البعد الدولي، البعد بين الثقافي والبعد الكوني في أهداف ووظائف وخدمات التعليم العالي، من أجل تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي لفائدة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، لجعل مساهمتهم فعالة داخل المجتمع"¹.

أكد هذا التعريف على أن مثل هذه العملية لا تبدأ من تلقاء نفسها ولكنها تحتاج إلى نوايا واضحة، وأن التدويل ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه يحتاج إلى توجيهه نحو تحسين الجودة في التعليم العالي، وأنه لا ينبغي أن يكون موضع إهتمام مجموعة صغيرة من الطلاب أعضاء هيئة التدريس المتقنين ولكنها موجهة لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويجب أن تساهم مساهمة فعالة في المجتمع.

ثانياً- بعض التعاريف المقدمة من طرف الهيئات المهمة بمجال تدويل التعليم العالي

وعزفت رابطة الجامعات والكليات بكندا (AUCC) *التدويل على أنه: "مجموعة من الأنشطة تهدف إلى توفير خبرة تعليمية في إطار بيئة تعمل بصورة حقيقية على إدماج منظور عالمي"².

ينظر هذا التعريف إلى التدويل على أنه مجموعة من الأنشطة المحددة مثل برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، تدويل المناهج الدراسية، وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى توفير خبرة تعليمية تكون منفتحة على البعد العالمي. وعليه فإن هذا التعريف ينظر إلى تدويل التعليم العالي كأنشطة وليس عمليات أي غياب مبدأ الديمومة أو الاستمرارية.

وتعرفه الرابطة الأوروبية للتعليم الدولي (EAIE)** على أنه "مجموعة متكاملة من العمليات التي من

خلالها يصبح التعليم العالي أقل تركيزاً على البعد المحلي، وأكثر توجهاً نحو البعد الدولي"¹.

29. 1 - Hans De Wit et al., **Internationalisation of Higher Education**, Study, European parliament, 2015, p:

* AUCC: Association of Universities and Colleges of Canada.

2- Rui Yang, **University Internationalisation: Its Meaning, Rationales and Implications**, Intercultural Education, Vol 13, N° 1, Crafax Publishing, 2002, p: 83.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

هذا التعريف ينظر لتدويل التعليم العالي على أنه مجموعة متكاملة من العمليات التي تساهم في جعل التعليم العالي يخرج من حيز المحلية ومن التركيز على القضايا القومية إلى التركيز على القضايا الدولية ومنه جعل التعليم العالي أكثر انفتاحا على العالم.

- تعرف منظمة اليونسكو (UNESCO) تدويل التعليم العالي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تضمين البعد عبر القومي في التدريس والبحث، وللمداخل والاستراتيجيات والأنشطة الفعلية المستخدمة محل التنفيذ"².

من خلال هذا التعريف يتضح أن التدويل عملية تهدف بالدرجة الأولى إلى تضمين البعد الدولي في جميع أنشطة والاستراتيجيات المستخدمة في تحقيق وظيفتي التدريس والبحث، لكن يلاحظ أن هذا التعريف لم يتناول وظيفة خدمة المجتمع.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تدويل التعليم العالي على أنه "عملية تعمل على إضفاء البعد الدولي بين الثقافي على الوظائف الثلاث لمؤسسات التعليم العالي، والتي تشمل التدريس، البحث والخدمة"³.

ما يلاحظ من هذا التعريف أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبنت نفس التعريف الذي قدمته الباحثة (Jane Knight).

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن:

- تدويل التعليم العالي هو عملية تتضمن مجموعة من الأنشطة المتكاملة؛
- تدويل التعليم العالي عملية موجهة وليست عملية تلقائية؛
- التدويل يعمل على إيجاد الروابط بين مختلف الثقافات الموجودة في الدول، المجتمعات، المؤسسات الجامعية وحتى الأقسام الدراسية، على اعتباره مدخل لفهم الآخر من جهة وتوسيع الخبرات من جهة أخرى؛
- تدويل التعليم العالي يجب أن يشمل الوظائف الثلاث للتعليم العالي وهي التعليم، البحث وخدمة المجتمع؛

** EAIE : European Association for International Education
Rui Yang, Op.cit, p: 83.¹

² - عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، مرجع سابق، ص: 459.

³ - Organisation De Coopération Et De Développement Economiques, **Qualité et Internationalisation de L'enseignement Supérieur**, OCDE, Paris, 1999, p: 18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- تدويل التعليم العالي يعمل على جعل مؤسسات التعليم العالي أكثر اندماجا واستجابة لمتغيرات العصر الحالي.

من خلال جميع التعاريف السابقة يمكن تعريف تدويل التعليم العالي على أنه عملية تصبح من خلالها وظائف التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع متوافقة دوليا ومتعددة الثقافات لجعلها أكثر ارتباطا وتميزا واستجابة للتغيرات متعددة الأبعاد في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على المستوى الدولي والعالمي، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية المحلية، بما يخدم المجتمع المحلي والدولي على حد سواء.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لتدويل التعليم العالي

تأتي أهمية استقراء التاريخ في مجال التدويل في ربط موجات التدويل في عالمنا المعاصر مع الجذور الأولى لظهور الجامعة وتطور وظيفتها عبر الزمن، من أجل وضع التطور الحاصل لمفهوم التدويل في عالمنا المعاصر في سياقه التاريخي.

أولا-التدويل بين مرحلة العصور الوسطى ومرحلة النهضة نهاية القرن السابع عشر

تكاد تجمع أغلب المراجع الغربية المهتمة بموضوع تدويل التعليم العالي على أن الجذور الأولى لبروز ظاهرة تدويل التعليم العالي تعود إلى عهد العصور الوسطى، وعصر النهضة في أوروبا عندما انتقلت نخبة من الطلاب والباحثين إلى مناطق أخرى من القارة سعيا وراء اكتساب المعرفة الأكاديمية المتخصصة، وغيرها من الخبرات الثقافية الأخرى التي كانت متطورة بمقياس هذا العصر.

غير أن أدبيات التاريخ والتراث الإنساني تؤكد أن تداول المعرفة وتوارثها بين البشر عبر الحضارات والأزمان المتعاقبة كانت منذ الأزل، فالأمم الشرقية والغربية جميعها دائنة ومدينة في تراث الحضارة الإنسانية، وأنه ما من أمة لها تاريخ إلا وقد أعطت كما أخذت من ذلك التراث، فكل حضارة نقلت وأبدعت، وكانت لها سمة تميزها عن باقي الحضارات العالمية، ولم توجد قط حضارة تفردت بالنقل أو تفردت بالإبداع¹. وهذا النقل والإبداع لم يكن ليجد لولا أن هناك تنقل للطلاب الباحثين عن العلم والبحث عما توصل إليه الغير من معارف وعلوم، وهو ما يبرز فكرة تدويل العلم والمعرفة منذ القدم.

¹ - عباس محمود العقاد، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، كلمات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص: 29.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

ونقل الإغريق الذي يعتقد أغلب كتاب الغرب أنهم أصل المعرفة، عن غيرهم من الحضارات الأخرى كالسومارية، الفرعونية، الهندية وغيرها قبل أن يبدعوا ويؤسسوا حضارتهم، وهناك شواهد كثيرة تدل على ذلك من خلال كتاباتهم ومؤلفاتهم¹.

وعند استقراء الأدبيات القديمة في مجال تدويل التعليم العالي في عالمنا العربي والإسلامي يعد جامع الأزهر أقدم جامعة في هذه الفترة، فقد أسس حتى قبل الجامعات الأوروبية، فكانت نشأته عام 970م الموافق لـ 361هـ ليكون المسجد الرسمي في مصر، غير أن فكرة توظيف جامع الأزهر في الدراسة ظهرت أواخر عام 975م الموافق لـ 365هـ، وبهذا صار الأزهر مسجدا للعبادة وجامعة عليا للدراسات الإسلامية والعربية، وقد بلغ عدد طلاب الأزهر حينها 650 طالبا من أبناء الريف المصري، الفرس والمغاربة (سكان شمال إفريقيا) وغيرهم². وفيه ظهر نظام الأروقة* الشهير حيث كل رواق يضم عددا من الطلاب الأجانب الذين ينتمون إلى جهة واحدة أو ثقافة واحدة³.

إن معظم الدراسات الحالية تشير إلى أن بداية فكرة التدويل ظهرت في القرون الوسطى في قارة أوروبا واستمرت إلى غاية نهاية القرن السابع عشر ميلادي، حيث أثر تنقل الطلاب والباحثين فيما يسمى في تلك الفترة بالحجاج (الحج الأكاديمي) على التعليم العالي والمجتمع ككل، وبالإضافة إلى معرفتهم الأكاديمية فقد عاد الطلاب إلى بلدانهم محملين بتجارب، أفكار، آراء، مبادئ سياسية ووجهات نظر جديدة⁴. وقد ساهم في حركة الطلاب والباحثين في تلك المرحلة مجموعة من العوامل هي:⁵

- استعمال اللغة اللاتينية كلغة مشتركة؛

- توحيد البرامج والمقررات الدراسية؛

- توحيد نظام الاختبارات؛

¹ - عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص: 30.

² - محمد عبد المنعم خفاجي، علي صبح، الأزهر في ألف عام، ج1، ط3، المكتبة الأزهرية للتراث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص ص: 52-53.

* للمزيد يرجى الاطلاع على المرجع السابق.

³ - المرجع السابق، ص: 52.

⁴ - Hans de Wit, Gelbert Merx, **The History of Internationalization of Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012, p: 44.

⁵ - Idem.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- إمكانية الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى دون شروط أو قيود مما يتيح للطلاب الأجانب مواصلة دراستهم؛

- الاعتراف بالشهادة الممنوحة والدرجة العلمية عبر كامل أرجاء العالم المسيحي آنذاك.

كما يمكن القول أن العامل الأساسي الذي ساهم في حركة وتنقل الطلاب والأساتذة إلى الجامعات العريقة في أوروبا مثل باريس، بولونيا وغيرها ليدرسوا فيها في هذه الفترة، هو غياب مفهوم الحدود السياسية الموجودة حالياً بين الدول والإجراءات المترتبة عليها¹.

إن تاريخ تدويل التعليم العالي وانتقال المعرفة الأكاديمية ليس حكراً على الغرب وحده، حيث يشير العديد من الباحثين إلى مشاركة بقاع أخرى من العالم كالصينيين والهنود والاعريق القدامى في هذه التجربة الإنسانية الكبرى على مر العصور، كما أن العرب والمسلمين ساهموا بدورهم في إثراء هذه التجربة، ولعل من أبرز اسهاماتهم التي لايزال يحتفظ بها سجل تاريخ العلم إلى يومنا هذا، هي مساهمتهم في تطوير علوم الرياضيات، الفلك، الهندسة، الطب، الأحياء، الجغرافيا وغيرها². وظلت أوروبا تعتمد على الكتب والمراجع العلمية للعلماء المسلمين مثل كتب الخوارزمي، الادريسي، ابن رشد، ابن سينا، ابن الهيثم، الرازي وغيرهم لعدة قرون، قبل أن تصل إلى مرحلة الابداع المعرفي وبناء نهضتها بنفسها.

وأبرز ما يميز عملية تدويل التعليم العالي في هذه المرحلة أنها عملية أقرب ما تكون إلى الصدفة والعشوائية منها إلى العمل المنهجي والمنظم³.

ثانياً-المرحلة الثانية بين القرن الثامن عشر والحرب العالمية الثانية

تمتد هذه الفترة لتشمل من عام 1800م إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وخلالها تحولت وظائف التعليم العالي نحو خدمة مصالح الأمم، ودعم الهويات القومية، ونتيجة ذلك أصبح السعي نحو تدويل التعليم الجامعي في هذه الفترة ذا أولوية أقل. حيث هدفت الأنظمة التعليمية إلى ضرورة الحفاظ على الحدود الوطنية

¹- Hans de Wit, Gelbert Merckx, Op.cit, p: 44.

²- عصام غانم، أحمد إبراهيم، تدويل مؤسسات التعليم العالي العربي كمدخل لضمان الجودة، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الامارات، 3-5 مارس 2015، ص: 1355.

³- عصام غانم، الإتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي-دراسة تحليلية-، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، قنا، أبريل 2015، ص: 613.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وإعطاء اهتمام كبير لموضوع الأمن القومي، ولذلك انصب تركيز النظم التعليمية وخصوصا الجامعات على إعداد الطالب المواطن وتحقيق المصالح القومية¹.

وقد برز في هذه المرحلة مظهرين أساسيين لتدويل التعليم العالي هما:

1-تصدير نظم التعليم العالي: برزت ظاهرة تصدير نظم التعليم العالي بصفة خاصة بين الدول الاستعمارية في تلك المرحلة، ثم إلى الدول التي تحت سلطتها في بادئ الأمر، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدول المستقلة عنها حديثا. ففي الهند وبعض الدول في آسيا، إفريقيا وشمال أمريكا التي كانت خاضعة لنظام الاحتلال البريطاني قامت بنمذجة نظام تعليمها العالي وفقا لنظام بريطانيا العظمى، ونفس الشيء ينطبق على الدول التي كانت مستعمرة من طرف فرنسا في آسيا، إفريقيا وأمريكا الشمالية التي أنشئ فيها نظام تعليم عالي على النمط الفرنسي، وقد استمر هذا التأثير حتى بعد استقلال هاته الدول².

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر نظامها التعليمي مهيمننا، فإنه بني على أساس النموذج الأوروبي والبريطاني تحديدا، كما تم تبني نموذج جامعة أكسفورد وكامبريدج عند إنشاء أول كلية فيها. أما بعد إنشاء جامعة (John Hopkins) تم استيراد النموذج الألماني كنموذج للجامعات البحثية، ونفس الأمر بالنسبة للجامعات الأسترالية والكندية³.

2-استيراد نظم التعليم العالي: لعبت الجامعات الألمانية فيها دورا كبيرا بين الجامعات الأوروبية حيث انتقلت بالتدويل من مرحلة التصدير القصري الاستعماري للنظم الجامعية برمتها إلى مرحلة الاستيراد الاختياري بين النظم الجامعية وفقا لحاجة كل مجتمع من جامعاته الوطنية⁴.

وقد تأسست جامعة برلين سنة 1810م، على مبدأ الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلاب، حيث رسخت وظيفة البحث العلمي للجامعة، وبهذا أصبحت الجامعة الألمانية نموذجا يقتدى به في مجال التعليم العالي في دول شمال أوروبا، الولايات المتحدة، روسيا واليابان، وذلك تأثرا بالنهضة التي حققتها ألمانيا في وقت قصير نسبيا بفضل تطور جامعاتها⁵.

¹ - أماني نصر، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه،

تخصص تربية مقارنة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص: 32.

² - Jane Knight, Hans De Wit, **Strategies for Internationalisation of Higher Education: Historical and Conceptual Perspectives**, EAIE, Netherlands, 1995, p: 7.

³ - Ibid, pp: 5-6.

⁴ - أحمد محمد عبد الرؤوف علي، مرجع سابق، ص: 212.

⁵ - المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

ومع صدور قانون موريل (*Morrill Act*) سنة 1862م المعروف بقانون منح الأراضي، خوّل القانون للولايات سلطة منح الأراضي لإقامة جامعات، شريطة أن تقوم في المقابل بتقديم خدماتها للمجتمع في مجال الزراعة، الصناعة، الطب والعلوم العسكرية. وبموجب هذا التشريع تم تأسيس 96 كلية تحول معظمهم لجامعات بعد ذلك. ولمواجهة هذه الحاجة المتزايدة من الخبرات العلمية غير المتوفرة آنذاك، تم إرسال ما يقرب من 9000 إلى 10.000 طالب وأستاذ أمريكي إلى الجامعات الألمانية في أكبر بعثة علمية ربما في تاريخ الجامعات، ليكتسبوا الخبرات التقنية الحديثة، وعند عودتهم للولايات المتحدة الأمريكية تولى هؤلاء إعادة تشكيل الجامعات الأمريكية على النسق الألماني. ومع تفاعل تأثير الجامعات الألمانية مع السياق المجتمعي للجامعات الأمريكية طورت الجامعات الأمريكية نموذجها الخاص الذي تكاملت فيه وظائف الجامعة الثلاث وهي التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وشرعت من خلاله تمارس تأثيرها القوي على معظم النظم الجامعية في العالم حتى الوقت الراهن¹.

وقد احتفظت الجامعات الألمانية بريادتها في المجال البحثي على المستوى العالمي إلى غاية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت اللغة الألمانية هي لغة العلم آنذاك وكان معظم النشر المتميز ينشر في المجالات العلمية الألمانية، ولكن مع خسارة ألمانيا للحرب خسرت معها ريادتها البحثية والتي تحولت تدريجيا للجامعات الأمريكية واللغة الإنجليزية.

وقد عرفت هذه المرحلة عقد ما يعرف بالاتفاقيات الدولية، وأن أقدم هذه الاتفاقيات في مجال التربية قد تم تبنيها خلال هذه الفترة، وأن معظمها كان ذو طبيعة غير رسمية حيث أخذت شكل توصيات تبنتها المؤتمرات الدولية المتعاقبة، والتي نظمها مكتب التربية الدولي الذي تم تأسيسه عام 1925م في مدينة جنيف السويسرية².

كما عرفت هذه الفترة زيادة الاهتمام بالتبادل والتعاون الدولي في مجال التعليم العالي وذلك انطلاقا من المبررات السياسية التي تؤمن أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون المزيد من التفاهم بين الدول، وبأن التبادل التربوي الدولي يشكل أقوى أساس لتعزيز مثل هذا التفاهم، وقد ركزت جهود التعاون الدولي في المجال الأكاديمي في هذه الفترة بدرجة أكبر على الباحثين أكثر من اهتمامها بالطلاب، وقد تم في هذه المرحلة تأسيس العديد من المعاهد الدولية نذكر منها³:

¹ - أحمد محمد عبد الرؤوف علي، مرجع سابق، ص: 213.

² - امانى نصر، مرجع سابق، ص: 32.

³ - Hans De Wit and Gelbert Merckx, *Op.cit*, p: 47.

- معهد التربية الدولية (IIE)* سنة 1919م بالولايات المتحدة الأمريكية؛

- الديوان الألماني للتبادل الجامعي (DAAD)** سنة 1925م بألمانيا؛

- المجلس البريطاني (BC)*** سنة 1934م بالمملكة المتحدة.

إن الظروف السياسية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي أدت إلى إعطاء دفعة قوية لعملية تدويل الأبحاث العلمية وخاصة في مجال الذرة، من خلال التعاون البحثي الذي ضم نخبة من أكبر العلماء الأمريكيين، الانجليز، الكنديين والفرنسيين، كما أدت الحرب إلى انتقال عدد كبير من الأساتذة من جامعات أوروبا إلى الجامعات الأمريكية، منهم من عاد بعد نهاية الحرب ومنهم من استقر بالجامعات الأمريكية، وفي كلتا الحالتين ساعد ذلك على مد جسور التواصل وتنشيط الحراك الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية والأوروبية¹.

ويرجع هذا التحول -من الاهتمام بالبعد القومي إلى الاهتمام بالبعد الدولي (العالمي)- إلى التوجه العام الذي ساد بين قادة الدول الكبرى آنذاك -بعد الحرب العالمية الأولى- نحو تشجيع التفاهم والسلام الدوليين، وأصبح الاعتقاد السائد وقتها بأنه يمكن تجنب الحروب في المستقبل إذا فهمت الشعوب بعضها.

يمكن القول أنه مع نهاية هذه المرحلة صار تدويل التعليم العالي أكثر حركية وتوسعت مجالاته بفعل تأثير التطورات التي عرفتتها النظم الجامعية، كما أنه تطور من فكرة المبادرات الفردية أو الأغراض الاستعمارية إلى إطار مؤسسي موجه لخدمة المصالح الوطنية بالدرجة الأولى.

ثالثاً- المرحلة الثالثة من الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من القرن الماضي

عرفت العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة وتيرة وجهود مبادرات التدويل بمؤسسات التعليم العالي، وذلك بدافع الحاجة لفهم الظواهر الدولية والكونية التي تطورت على نحو بارز وغير مسبوق نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وكذا الاتصالات بالإضافة إلى ثورة المعلومات التي جعلت العالم كله أقرب ما يكون إلى القرية الكونية².

* IIE: Institute of International Education.

** DAAD: Deutscher Akademischer Austauschdienst.

*** BC: British Council.

¹- أحمد محمد علي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 214.

²- ابتسام الحديثي، عصام غانم، تدويل مؤسسات التعليم الجامعي طبيعته ومدخله -قراءة تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة-، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، أكتوبر 2015، ص: 566.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وتميزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وتحديدا منذ نهاية الأربعينيات وخلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، بتزايد الاهتمام بالتبادل التعليمي والحراك الأكاديمي (Educational Exchange And Academic Mobility) ليس لكونهما هدفا في حد ذاته بل باعتبارهما أداة من أدوات تحقيق تدويل الجامعات، وذلك إيمانا من الجامعات والمنظمات الدولية من أمثلتها اليونسكو آنذاك بأن التعليم عبر الثقافي (Cross-Cultural Education) يُعد مفتاحا لحل الكثير من المشكلات التي خلفتها الحروب¹.

ومن ناحية أخرى فقد كان للتداعيات السياسية للحرب العالمية الثانية دورا في توجيه حركة تدويل التعليم العالي ولاسيما خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وذلك بفعل تراجع دور القوى الاستعمارية التقليدية وتسارع أعداد الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأصبح التعليم العالي ساحة صراع وفي نفس الوقت سلاحا سياسيا وأيديولوجيا بين المعسكرين الشرقي بزعماء الاتحاد السوفياتي والغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى كل معسكر لاستمالة أكبر قدر من الدول والشعوب من خلال الانفاق بسخاء على المنح الدراسية للطلاب الأجانب وتصدير الأساتذة والخبرات الأكاديمية ومقررات فروع الجامعات في شكل منح تعليمية تقدم في أطر التعاون الدولي².

وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس برنامج فولبرايت باقتراح من السيناتور ويليام فولبرايت بموجب قانون التبادل الأكاديمي الذي أصدره الكونجرس الأمريكي سنة 1948م، ويعتمد على التنافس والأحقية للتبادل التعليمي والثقافي الذي يشمل الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء، لدراسة وإجراء الأبحاث أو ممارسة مواهبهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب هذا البرنامج يمكن لمن يحق لهم من مواطني الدول الأخرى خارج الولايات المتحدة أن يؤديوا النشاطات ذاتها في الولايات المتحدة³.

وبالمقابل نفذ الاتحاد السوفياتي برنامجا للتعاون الأكاديمي مع الدول حديثة الاستقلال وتأسست في سنة 1960م بموسكو جامعة لومومبا لصداقة الشعوب (Lumumba Peoples Freindship University)، وكان

¹ - امانى نصر، مرجع سابق، ص: 34.

² - أحمد محمد علي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 215.

³ - أسامة طيب، عدنان زاهد، جوزف ريستن، التحول إلى جامعة عالمية كبرى، تجربة جامعة الملك عبد العزيز، ترجمة عدنان زاهد ومحمود نحاس، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2016، ص: 225.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

الغرض توفير منح الدراسة الجامعية للطلاب والباحثين من دول إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية حديثة الاستقلال لنشر الفكر والمبادئ الشيوعية¹.

كما عرفت المرحلة إقرار المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الثامنة عشر والمنعقد في باريس من 17 أكتوبر إلى 23 نوفمبر 1974م، توصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وقدمت التوصية الأهداف والمبادئ التي ينبغي أن تتضمن في السياسة التعليمية للتعليم الجامعي وعلى التربية في كل مراحلها وبجميع أشكالها والتي تتمثل في:²

- إضفاء بعد دولي وإطار عالمي على التربية في جميع مراحلها وبكل أشكالها؛
- السعي إلى فهم واحترام جميع الشعوب، ثقافتهم وحضاراتهم وقيمهم وأساليب حياتهم؛
- الوعي بتزايد التكافل بين الشعوب والأمم على الصعيد العالمي؛
- تنمية القدرة على الاتصال مع الآخرين والحوار معهم؛
- عدم اقتصار الوعي على الحقوق وحدها بل شموله واجبات الأفراد، الفئات الاجتماعية والأمم كل منها اتجاه الأخرى؛
- تنمية استعداد الفرد للإسهام في حل مشكلات مجتمعه المحلي والعالم أجمع.

وتعد النقلة النوعية للتدويل التعليم العالي في هذه المرحلة التي حدثت في أوروبا بعد تبني المجلس الأوروبي سنة 1976م برنامج عمل للتعاون الأكاديمي بين الدول الأوروبية لتنسيق الحراك الأكاديمي بينها من خلال مشروع البرامج الدراسية المشتركة (JSP)* والذي مَوَّل العديد من برامج الدراسة المشتركة بين دول أوروبا، كان أشهرها برنامج ارasmus (Erasmus) سنة 1987م الذي ساهم بشكل كبير في تشكل الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم العالي³.

¹ - أحمد محمد علي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 215.

² - امانى نصر، مرجع سابق، ص: 32.

* JSP: Joint Study Programmes.

³ - أحمد محمد علي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 215.

وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من القوى والعوامل التي استدعت تطوير التعليم الجامعي نحو ترتيبات أكثر دولية، خاصة في ظل الاتجاه نحو العولمة والتطور التكنولوجي، فقد أشارت العديد من تقارير اليونسكو إلى أن حركة تدويل التعليم ظاهرة يَسْرَتْهَا تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بعد، وخاصة في مجال توسيع مفهوم الحراك الأكاديمي ليتعدى الحراك التقليدي للطلاب والأكاديميين إلى حراك المؤسسات ومراكز التنمية لتصبح في متناول كل من الطلاب والأكاديميين أينما كانوا.

رابعا- المرحلة الرابعة من بداية تسعينيات القرن الماضي إلى وقتنا الراهن

عرفت هذه المرحلة تغييرات سياسية، اقتصادية، تكنولوجية واجتماعية كبيرة على المستوى العالمي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الأحادية القطبية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل نظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجيا حتى وصلت تجلياتها العليا إلى بروز مصطلح العولمة، والتي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

ويعد صدور الاتفاق العام بشأن التجارة في مجال الخدمات (GATS)* أول اتفاق متعدد الأطراف يغطي الأنشطة التجارية في مجال الخدمات والذي تديره منظمة التجارة العالمية ووقع عليه جميع الدول الأعضاء، وتلزم اتفاقية (GATS) الدول الموقعة عليها أن تفتح أسواقها للتجارة في الخدمات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويشكل التعليم في إطار (GATS) إحدى الخدمات الإثني عشر التي يغطيها الاتفاق، والتعليم العالي هو واحد من القطاعات الفرعية للتعليم والتي تشمل أيضا التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، تعليم الكبار والخدمات التعليمية الأخرى. وانطلاقا مما سبق فإنه يحق للجامعات الأجنبية والشركات التعليمية الأجنبية لدول أعضاء منظمة التجارة العالمية الدخول للاستثمار في سوق أي بلد آخر عضو في المنظمة معتمدة على مبادئ أساسيين من مبادئ اتفاقية (GATS) هما: مبدأ النفاذ للأسواق والذي يتيح للشركات الأجنبية العاملة في قطاع التعليم العالي في أي دولة من أعضاء المنظمة إمكانية عرض خدماتها أو بيعها داخل دولة العضو الآخر، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المعاملة الوطنية الذي يمنع التمييز في المعاملة أو بيعها داخل الدولة العضو الآخر¹.

* GATS: General Agreement on Trade in Services.

¹ - محمد بن كشمين بن أحمد الكيرعاني، مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الدولي الخامس - مستقبل اصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتنمية، القاهرة، 2010، ص:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وحددت الاتفاقية أربعة أشكال من حرية التجارة في خدمات التعليم العالي هي: ¹

- توفير الخدمة عبر الحدود: ولا يتطلب مقدم هذا النمط انتقال مقدم الخدمة أو متلقيها إنما محتوى الخدمة فقط هو الذي ينتقل بين الطرفين في التعليم الإلكتروني أو تصدير البرامج والمقررات؛
- تلقي الخدمة بالخارج: وينطبق على انتقال الطلاب والمتدربين من بلد إلى آخر لتلقي الخدمة التعليمية؛
- الوجود التجاري للمؤسسة نفسها: وذلك بأن تقوم إحدى المؤسسات التعليمية بإنشاء فروع أو مكتب أو قسم تابع لها في دولة أخرى لتسهيل عملية تقديم الخدمة؛
- انتقال الأفراد مقدمي الخدمة: ويشير إلى انتقال أفراد تابعين للمؤسسة مقدمة الخدمة لبلد آخر بشكل مؤقت لتقديم الخدمة بها كما هو الحال في الحراك الأكاديمي للأساتذة والباحثين، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): شرح التوريد حسب اتفاقية (GATS) في مجال التعليم العالي

طريقة التوريد حسب اتفاقية GATS	شرح مبسط	أمثلة في مجال التعليم العالي	حجم / مقومات السوق
إنتقال الخدمة عبر الحدود	تقديم خدمة: حيث تعبر الخدمة الحدود (لا تتطلب الحركة المادية للمستهلك).	-التعليم عن بعد؛ -التعليم الإلكتروني؛ -الجامعات الافتراضية.	-حالياً يعتبر سوقاً صغيراً نسبياً؛ يُنظر إليه على أن له مقومات كبيرة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وخاصة الإنترنت.
تلقي الخدمة بالخارج (الاستهلاك في الخارج)	تقديم الخدمة التي تنطوي على انتقال المستهلك إلى بلد المورد	الطلبة الذي ينتقلون إلى دولة أخرى للدراسة.	تمثل حالياً الحصة الأكبر من السوق العالمية لخدمات التعليم.
التواجد التجاري للمؤسسة نفسها	-فروع محلية أو ملحقات الحرم الجامعي؛ -توأمة وشراكة؛ -ترتيبات حق الامتياز مع مؤسسات تعليمية محلية.	مزود الخدمة ينشئ مرافق أو لديه حضور تجاري للمرافق في بلد آخر من أجل تقديم الخدمة.	-إمكانية قوية للنمو المستقبلي؛ -مثير للجدل حيث يبدو أنه يضع قواعد دولية على الاستثمار الأجنبي.
حركة الأشخاص الطبيعيين (انتقال الأفراد مقدمي الخدمة)	الأشخاص الذين يسافرون إلى بلد آخر على أساس مؤقت لتقديم الخدمة.	تشمل كل من الأساتذة، المعلمين والباحثين الذين يعملون خارج بلدانهم.	يحتمل أن يكون سوقاً قوياً نظراً للتركيز على تنقل المهنيين.

Source: Jane Knight, **Trade In Higher Education: The Implications of Gats**, The Observatory on Borderless Higher Education, London, March 2002, p: 6.

¹ - أحمد محمد علي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 215.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وبالفعل خلال هذه المرحلة بدأت تتشكل ملامح واقع جديد لمنظومة التعليم العالي في العالم، حيث تراجعت فيه نظم التعليم المحلية وبرزت فيه التجمعات والتحالفات الإقليمية والدولية، ومن بين مظاهر هذه التحالفات، تشكل ملامح تعليم عالي أوروبي سنة 1998م الذي تحول فيما بعد إلى إعلان السوربون سنة 1999م ثم تم الاتفاق والتوقيع على إعلان بولونيا لتدويل نظم التعليم العالي في أوروبا وإنشاء منطقة تعليم عالي أوروبية موحدة.

وقد أرست هذه القواعد لعهد جديد من التعاون والتنافس بين الجامعات في الأسواق العالمية والمحلية، الأمر الذي أفرز أشكال جديدة من التعليم العالي تتوافق مع متطلبات العصر وآلياته غير معترفة بحدود الزمان والمكان، وعلى هذا النحو فإن مسألة تدويل التعليم العالي ليست معناها عرض المنتجات التعليمية أيا كانت بأي كيفية أو منهجية أو فلسفة، بل عرض المنتجات التعليمية وفقا لمعايير دولية ذات شروط متفق عليها دوليا.

أصبح تدويل التعليم العالي في هذه المرحلة أحد عوامل التغيير الرئيسي في مجتمع المعرفة العالمي، كما أصبح هدفا استراتيجيا لمؤسسات التعليم العالي والدول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول النامية التي أصبحت أشد إهتماما بالتدويل، وبل والسعي نحو تغيير منهجية التعليم العالي بما يحقق التنمية الوطنية والإقليمية¹.

وتجدر الإشارة أنه مع بداية سنة 2020م عرف العالم أزمة صحية كبيرة عرفت باسم جائحة كورونا أو (Covid-19) اضطرت على إثرها الدول إلى تبني سياسة التباعد الاجتماعي والإغلاق الكلي كوسيلة حتمية لمواجهة هذه الجائحة فتوقفت حركة النقل بين الدول وأغلقت المطارات والموانئ والحدود البرية وتوقف النقل حتى داخل الدولة نفسها، فعرفت جميع المجالات والقطاعات حول العالم أزمة كبيرة من بينها قطاع التعليم العالي الذي عرف أكبر انقطاع في التعليم وما تضرر منه أكثر من 235 مليون طالب في 190 دولة حول العالم حيث اضطرت مؤسساته إلى غلق أبوابها وتسريح طلابها وأعضائها هيئة التدريس بها اضطراريا إلى عطلة إجبارية وتوقفت جميع أنشطتها وأصبحت في حالة توقف شبه تام.

وعرف التدويل صدمة غير مسبوقه وتجلت أهم ملامحها فيما يلي:²

¹ - علي عبيدة الحوالي، تدويل التعليم العالي، المفهوم-النشأة والتطور-الأهداف والمعوقات، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 5، العدد 1، أفريل 2023، ص: 32.

² - لبنى شهاب، دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية إمكان الاستفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي، المجلة التربوية، مصر، العدد 94، 2022، ص: 232.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- تراجع أغلب الطلاب عن السفر للدراسة الدولية بمؤسسات التعليم العالي الأجنبية نتيجة وقف الطيران وغلق الحدود والغاء مواعيد المقابلات بالسفارات واختبارات اللغة؛
- تحديات خاصة بصحة وسلامة أعضاء المجتمع الجامعي من طلاب، وأعضاء هيئة التدريس واداريين حيث تطلبت تلك التحديات تقليص الزيارات والتبادل الأكاديمي بين الجامعات الدولية وتقليص التفاعل وجها لوجه خوفا من العدوى وانتقال الفيروس؛
- إلغاء المؤتمرات والملتقيات العلمية الدولية بالإضافة إلى توقف أغلب المشاريع البحثية الدولية.

هذه التداعيات أثرت على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة الدول التي تعتمد على تدويل التعليم العالي مصدر لتوليد الدخل، ما جعل الدول والقائمين على قطاع التعليم العالي يبحثون عن سبل لمواجهة الأزمة الطارئة فكان الحل الظرفي في استعمال التعليم الإلكتروني مثل توظيف وسائل الاتصال الاجتماعي والمنصات الرقمية التعليمية على غرار منصة (Moodle) لتجاوز المرحلة وبالفعل استطاعت بعض الدول التخفيف من حدة الأزمة من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت وأعدت بعث الحياة في مؤسسات التعليم العالي تدريجيا، وعرف أيضا تدويل التعليم العالي مفاهيم جديدة منها الحراك الأكاديمي الافتراضي، التعليم الشبكي العالمي، والتبادل الافتراضي والتعاون الدولي عن بعد والتعليم التعاوني الدولي عبر الشبكات¹.

واليوم وبعد انتهاء أزمة كورونا، بات من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم تدويل التعليم العالي وأشكاله ووسائله، والبحث عن حلول تقنية وتنظيمية وقانونية تضمن استدامته أثناء الأزمات والكوارث الطارئة.

المطلب الرابع: متطلبات تدويل التعليم العالي وأهميته

تدويل التعليم العالي عملية تتطلب اتخاذ عدة إجراءات وتلبية مجموعة من المقومات، كما أن له أهمية بالنسبة للدولة ككل أو بالنسبة لمؤسسة التعليم العالي أو حتى الفرد، وعليه سيتناول هذا المطلب متطلبات تدويل التعليم العالي، وكذا أهميته.

¹- المرجع نفسه.

أولاً-متطلبات تدويل التعليم العالي

تتوقف عملية تدويل التعليم العالي على مجموعة من المتطلبات لا بد من توفرها على المستوى الكلي وتشرف عليه الحكومة ممثلة في قطاع التعليم العالي أو على المستوى الجزئي ويتمثل في مؤسسات التعليم العالي، ومن أهمها ما يلي:

1-وجود إرادة سياسية مع استراتيجية واضحة للتدويل

يتطلب التدويل وجود استراتيجية واضحة وفق منهجية علمية، ينبثق عنها مجموعة من خطط التدويل الصريحة والحاسمة للتوجيه وإضفاء الشرعية على إشراك المعنيين في النشاطات الدولية التي تعزز عملية التدويل، وينبغي أن يتوافر في خطط التدويل ثلاث قواعد شاملة تخدم الالتزامات الخاصة بالتدويل وهي: الالتزامات المؤسسية، تقديم خارطة طريق، والتطوير المستمر. ومن أهم عناصر الخطط وضوح الأهداف وتخصيص الموارد ووصف الإجراءات ووضع جداول زمنية على ضوء الأهداف، كما ينبغي أن تنص استراتيجية التدويل على: تحديد أهداف ومبادئ السياسة الوطنية في مجال التعليم العالي، وتقديم مجموعة من الإجراءات المتماشية مع الأولويات الوطنية، وإعداد ترتيبات توأمة مؤسسية من أجل الاشتراك في إجراء البحوث ومنح الدرجات العلمية، وإدراج الطلاب الدوليين في ترتيبات ضمان الجودة¹.

2-القادة الأكاديميون

تعد القيادة جوهر العملية الإدارية ومفتاح نجاح المؤسسة، وخاصة في مجال التعليم العالي فهو من أكثر المجالات تأثراً بمجال القيادة نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه القادة الأكاديميين في التطوير الذي لا يرتبط فقط بالجانب الإداري بل يتجاوزه لشمّل الجانب الأكاديمي أيضاً².

ويمكن تعريف القادة الأكاديميين بأنهم "هم الأشخاص المكلفين بالأعمال الإدارية في مؤسسات التعليم العالي مع عملهم كأكاديميين، حيث يمتلكون مجموعة من الخبرات والمهارات والقدرات، والأساليب التي تؤهلهم للأداء الأمثل للمهام الإدارية من أجل تحقيق رؤية وأهداف مؤسسة التعليم العالي"³.

¹ - ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، المجلد 19، العدد 77، أبريل 2012، ص: 228.

² - هالة عبد، تطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص: 345.

³ - فصل الحامد، بسام العمري، واقع الأداء لجامعة الملك عبد العزيز في السعودية في ضوء بطاقة الأداء المتوازن من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها، المجلة التربوية الأردنية، المجلد 3، العدد الأول، 2018، ص: 213.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

كما يقصد بالقادة الأكاديميين "كل من ينوط به مهام ومسؤوليات قيادة مشروع أو مبادرة تطويرية أو أي عمل قيادي بمؤسسة التعليم العالي ويشمل كلا من رؤساء مؤسسات التعليم العالي، نوابهم، عمداء الكليات، ونوابهم ورؤساء الأقسام"¹.

ويعرف كذلك القادة الأكاديميون على أنهم "الأشخاص المنوط بهم أعمال إدارية في مؤسسات التعليم العالي وتمت تسميتهم بالأكاديميين حتى يكون هناك خلط بين من يقوم بالعمل الإداري فقط وبين من هو اداري أكاديمي (عضو هيئة تدريس) ولكنه أوكل إليه القيام بالأعمال الإدارية في مؤسسة التعليم العالي"².

وعليه يمكن تعريف القادة الأكاديميين على أنهم كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أسند له مسؤولية منصب إداري ذو طابع أكاديمي على مستوى مؤسسة تعليم عالي، ويتمثل القادة الأكاديميين في مدير الجامعة ونوابه عمداء الكليات ونوابهم بالإضافة إلى رؤساء الأقسام العلمية والمجالس العلمية بوصفهم أهم العناصر المناط بها إدارة المؤسسة الجامعية، فهم المسؤولون مسؤولية مباشرة عن تسيير العملية الإدارية داخل مؤسسة التعليم العالي حسب المهام والاختصاصات المخولة لهم في إطار القانون بما يساهم في تحقيق أهداف مؤسسة التعليم العالي بصفة خاصة وخدمة المجتمع بصفة عامة.

ويلعب القادة الأكاديميون دورا محوريا في دعم جهود التدويل داخل مؤسساتهم التعليمية وخاصة الذين يمتلكون خبرة دولية حيث يساهمون في تبني عملية التدويل وتوفير متطلباتها من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة تساهم في تعزيز التعاون الدولي وتطوير الكفاءة بين الثقافات.

3- بناء وتطوير قدرة المؤسسة على التدويل

يتطلب التدويل بناء ثقافة داعمة للقائمين على مؤسسات التعليم العالي، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، لتشجيعهم وتحفيزهم على المشاركة في مشروعات التدويل وصوره المختلفة وهذا يتطلب التدريب على وضع خطط واستراتيجيات للتدويل قائمة على المنهجية العلمية، تتحدد فيها المبادئ الأساسية، والالتزامات المؤسسية، والأهداف والموارد اللازمة لعملية التدويل³.

4- تطوير البرامج الدراسية وربطها بسوق العمل الدولية

¹ -هالة عيد، مرجع سابق، ص: 350.

² - فهد النغميش، تطوير أداء القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء التمكين الإداري: تصور مقترح، المجلة التربوية، المجلد 01، العدد 104، ديسمبر 2022، ص: 12.

³ - عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، مرجع سابق، ص: 475.

يتطلب التدويل التقييم المستمر للبرامج الدراسية، وتطوير المناهج والمقررات بما يواكب التغيير في سوق العمل، وإدماج المنظور الدولي في المحتوى والتخصصات، وكذلك يتطلب التدويل الاهتمام بتدريب الطلاب تدريباً مهنياً داخل مؤسسات وقطاعات الإنتاج باعتبار أن هذا التدريب يمثل الجوانب العلمية والتطبيقية في دراستهم، مما يساهم في صقل مهارات الطلاب بعد تخرجهم، ويجعلهم أكثر مهارة وقدرة على الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج¹.

5- توفير التمويل والاستثمارات اللازمة

تتوقف عملية تدويل التعليم العالي وانتشاره دولياً توفير التمويل اللازم والاستثمارات الكافية لتعزيز الامكانيات المتاحة للتعليم، فتوفير التمويل وزيادة الاستثمارات يؤدي إلى تطوير برامج التعليم، الارتقاء بجودة التعليم العالي، مستوى أعضاء هيئة التدريس وتحسين البنية القاعدية من مباني ومرافق ومكتبات وغيرها، وذلك يفرض على الدولة زيادة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، واتباع سياسات تعليمية تربط التعليم العالي بالمجتمع واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، وأيضاً تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار في التعليم العالي ودعمه، وإنشاء مراكز لتدويل وتسويق برامج التعليم العالي إقليمياً وعالمياً².

6- التعاون الدولي الحقيقي والمنصف لجميع الأطراف

التعاون الدولي أصبح ركيزة أساسية للتنظيم الدولي المعاصر الذي يلزم الدول في إطار المجتمع الدولي بوجود التعاون فيما بينها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي من خلال المنظمات والهيئات الدولية بكافة أنواعها³.

وتقع على المؤسسات والمنظمات الدولية مسؤولية تشجيع وضبط هذا التعاون من خلال تقديم المساعدة في وضع استراتيجيات طويلة الأجل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والاحتياجات الوطنية والإقليمية، وتوفير منابر للحوار وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال التعليم والبحث العلمي وتقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية المتعلقة بسن السياسات الخاصة بالتعليم العالي، ومساعدة الحكومات والمؤسسات على معالجة القضايا الدولية في مجال التعليم العالي، مثل تطبيق الاتفاقيات الإقليمية الرامية إلى الاعتراف بالمؤهلات، وبناء القدرات لضمان جودة

1 - ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، مرجع سابق ص: 223

2- عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجديج، مرجع سابق، ص: 476

3- حنان رضوان، نادية حسن، نجلاء أحمد شاهين، تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، مجلة كلية التربية ببها، مصر،

العدد 122، أبريل 2020، ص: 365

التعليم العالي في الدول النامية، وتشجيع نقل المعارف بواسطة شبكات برامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية بغية تنمية القدرات وتحقيق الأهداف المنفق عليها دولياً¹.

وأشارت العديد من الدراسات إلى قلة تحقيق الإنصاف في عملية التدويل نظراً لقلّة التوازن في الحراك الطلابي الدولي من الغرب إلى الشرق أو من الشمال إلى الجنوب، وتحقيق المساواة والتعاون الحقيقي بقيام التدويل على الاحترام المتبادل بين الأطراف المتعاونة، وتعزيز والقيم الإنسانية والحوار بين الثقافات من خلال وفاء مؤسسات التعليم العالي وفي الدول المتقدمة بمسؤولياتها الاجتماعية لتقديم المساعدة في سد الفجوة الإنمائية في الدول النامية، من خلال إيجاد حلول مشتركة لتعزيز التنمية، وتشجيع الحراك التعليمي الدولي بصورة متوازنة لتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف ومتعدد الثقافات².

7- التعددية الثقافية واكتساب اللغات الأجنبية

التعليم المتعدد الثقافات يعد من ملامح التعليم الدولي، والذي يتمثل في تطوير البرامج والأنشطة التعليمية، لتلائم الاختلافات الثقافية وتستهدف التنمية ووعي الشباب، وتأكيد اتجاهات تؤدي إلى التضامن الدولي وفهم الثقافات الأخرى واكتساب مهارات وكفاءات تمكنهم من الحياة في السياق الدولي³.

يعد اكتساب اللغات خاصة الإنجليزية أحد متطلبات التدويل، على اعتبار أن اللغة الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية والتوجه نحو العالمية، لاسيما أن البرامج الدراسية المدولة تعتمد على اللغات الأجنبية في محتواها ولغة تدريسه، واكتساب الطلاب للغات الأجنبية مقوم هام من مقومات التدويل باعتبار اللغات الأجنبية تساعد على الانطلاق نحو التعليم الدولي وأساس الابتعاث للخارج للحصول على الدرجات العلمية وكذلك المهمات العلمية، والاشراف المشترك وغيرها تتطلب اتقان اللغات الأجنبية، فتعلم اللغات الأجنبية خطوة أساسية في إطار التدويل وذلك لأن اللغة ليست مجرد وسيلة اتصال ولكنها وسيلة لاستيعاب ثقافات الشعوب الأخرى⁴.

وثمة خوف من تأثير اكتساب اللغات الأجنبية على الثقافة الوطنية خاصة تأثيرها على اللغة الأم، وما تحمله الثقافات الأجنبية من قيم وافدة قد تتنافى مع معطيات الثقافة الوطنية، ولعل هذا يتطلب التشجيع على

¹- ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، مرجع سابق ص: 224

²- المرجع السابق، ص: 225.

³- عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، مرجع سابق، ص: 476.

⁴- ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، مرجع سابق ص: 226.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

تعليم اللغات الأجنبية في كافة مراحل التعليم، مع الإهتمام في نفس الوقت بإتقان الطلاب للغة الوطنية، والعمل على تنمية قيم المواطنة ودعم الهوية الثقافية والإنتماء لديهم.

8-الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب تدويل التعليم العالي تفعيل الافادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير البرامج التعليمية وأساليب تدريسيها، وخدمات الحصول على المعلومات وتنفيذ المهام الإدارية المختلفة داخل المؤسسة التربوية، وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم العالي وشركائهم، مع تنظيم دعم هذه الشبكات وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، والاهتمام بالتعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية وغيرها من صور إدماج هذه التكنولوجيات في دعم تدويل مؤسسات التعليم العالي¹.

9-ضمان الحرية الأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس

يقتضي التدويل ضرورة أن تضمن الدولة لأعضاء المجتمع الأكاديمي -سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أو طلابا -الحرية التي يحتاجونها للتعليم والبحث، دون أي تهديد أو تقييد لاستقلالهم الفكري، حيث قامت الجامعات منذ نشأتها في القرون الوسطى على مبدأ الحرية الأكاديمية. إن هذا المبدأ يهدف إلى حماية أعضاء هيئة التدريس من السيطرة والضغط والتدخل الخارجي الذي يجبرهم على تحديد محتوى المقررات الدراسية التي يقومون بتدريسها، وموضوعات البحث التي يقومون بدراستها، بالإضافة إلى إجبارهم على التدريس وفقا لفلسفة أو اتجاه فكري محدد.

فالتدويل يتطلب توفير الحرية الكاملة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في التعليم والبحث والنقاش والتعبير عن الرأي وحرية المشاركة في التنظيمات والروابط العلمية والمهنية والإقليمية والدولية.

ثانيا-أهمية تدويل التعليم العالي

لتدويل التعليم العالي أهمية كبيرة سواء بالنسبة للدولة أو مؤسسات التعليم العالي أو حتى الأفراد، وفيما يلي أهمها:²

- تنشيط اقتصاديات الدول؛

¹ - المرجع السابق، ص:227.

² - محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مستقبل التربية العربية، المجلد 19، العدد 77، القاهرة، أبريل 2012، ص: 335.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- زيادة القدرة التنافسية العلمية، التكنولوجية والاقتصادية؛
- بناء قدرات الدول من الموارد البشرية؛
- تعزيز صناعة وتصدير التعليم؛
- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين؛
- حاجة مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث والابتكارات؛
- إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود؛
- المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية؛
- ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية؛
- التوسع في الشبكات الرقمية أو الالكترونية التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي؛
- تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية؛
- زيادة حركية أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

المبحث الثالث: نظريات تدويل التعليم العالي وأهم مبرراته وأهدافه

عملية تدويل التعليم تقوم على عدد من النظريات من بينها نظرية تحليل النظم ونظرية الكفاءة بين الثقافات، كما أن لتدويل التعليم العالي مجموعة من المبررات والأهداف تختلف حسب المنفذ والمستفيد من عملية التدويل.

وعليه يتناول هذا المبحث أهم نظريات تدويل التعليم العالي، وكذا المبررات التي تدفع للإهتمام به، بالإضافة إلى الأهداف المتوخاة من عملية تدويل التعليم العالي.

المطلب الأول: نظريات تدويل التعليم العالي

يوجد الكثير من النظريات والنماذج المستخدمة في مجال تدويل التعليم ونظرا لصعوبة حصرها وتناول ودراسة أفكارها والفرضيات التي تستند إليها سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات المطبقة في مجال تدويل التعليم العالي.

أولا-نظرية تحليل النظم (Systems analysis theory)

وظف (*Gail Wienor*) سنة 1987م مدخل تحليل النظم داخل مؤسسات التعليم العالي من أجل تدويل التعليم العالي، وتقوم نظريته في تحليل النظم من أجل تدويل التعليم داخل مؤسسات التعليم العالي على أربعة مفاهيم أساسية:¹

- التعليم العالمي (Global education)؛

- تعليم الثقافات المعاصرة (Contemporary Cultures Education)؛

- تعليم تداخل الثقافات والعلاقات بينها (Intercultural Relations Education)؛

- دراسات عن التنمية (Development Studies).

ومن خلال مدخل تحليل النظم يمكن توظيف المفاهيم الأربعة السابقة لتحقيق تدويل التعليم كما يلي:

- التعليم العالمي بمعنى دراسة النظام ككل والهدف هو التنمية من منظور عالمي؛

- تعليم الثقافات المعاصرة وتعني دراسة متعمقة لثقافات معينة الهدف منها هو اكتساب فهم متعمق للثقافات؛

- تعليم تداخل الثقافات والعلاقات بينها وتعني دراسة التفاعل بين مكونات النظام الهدف منها هو اكتساب أهمية تداخل الثقافات؛

- دراسات عن التنمية وتعني دراسة التغيير داخل النظام الهدف منها هو فهم التغيير المخطط له، والتغيير غير المخطط له، وآليات التكيف مع الغير.

ويؤكد (*Wienor*) في نظريته "تحليل النظم كنموذج لتدويل التعليم"، أنه من أجل تدويل مؤسسات التعليم العالي يجب تطبيق المفاهيم الأربعة السابقة على كل عناصر النظام التعليمي والمتمثلة في المناهج، والأساليب التدريسية والأنشطة اللاصفية. وحسب نموذج (*Wienor*) فإن هذه العناصر مترابطة حيث تشارك

¹- Francis Anne, *Facing the Future: The Internationalization of Post-Secondary Institutions in British Columbia. Task Force Report*, British Columbia Centre for International Education, March 1993, p:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

جميعها في الوصول إلى تدويل التعليم، ونجاح كل عنصر من هذه العناصر في تحقيق الهدف الذي وضع من أجله يجعل النظام التعليمي يصل إلى مرتبة عالمية¹.

وينبغي الإشارة إلى أن مدخل تحليل النظم من أجل تدويل التعليم، لا يطبق على صعيد التعليم العالي فحسب، وإنما يطبق في منظومة التعليم ككل، بدءاً من رياض الأطفال حتى التعليم العالي، فلا يمكن تدويل التعليم بشكل مرحلي أو قطاعي، وإنما تدويل التعليم أو ما يسمى بالتربية الدولية من الضروري أن تبدأ من بدايات التعليم، وليس من نهاياته. كما أن فكرة تدويل التعليم وفقاً لمدخل تحليل النظم التعليمية، ليست عبارة عن تسويق منتجات تعليمية محلية لا علاقة لها بأهداف التعليم العالمية أو النماذج العالمية في التعليم، وإنما تقوم على تحليل بنية النظام التعليمي، ووضع أهداف جديدة له تتفق والنظم العالمية في مجال التعليم، وهذا هو المقصود بتدويل التعليم كي يحدث التكامل بين النظم التعليمية المحلية والعالمية، وتكون هناك أرضية تفاهم مشتركة بين المجتمعات والشعوب².

من خلال كل ما سبق فإن نظرية تحليل النظم لتدويل التعليم تقوم على فهم مكونات النظام التعليمي الأساسية من خلال تحليل علاقة النظام التعليمي بالنظم التعليمية العالمية وذلك عن طريق تحليل أهداف النظام التعليمي وربطها بأهداف التعليم العالمية، ويتم ذلك بواسطة وضع برامج تعليمية تتضمن نظريات معاصرة تتفق وبرامج التعليم العالمية، مع التركيز على عملية التنمية العالمية المستدامة عند وضع الأهداف، وعند وضع البرامج التعليمية كذلك، بالإضافة إلى ضمان كفاءة كل مكون من مكونات النظام وفقاً للأهداف العالمية، والذي بدوره يضمن تحقيق كفاءة النظام ككل (أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الإدارة، المناهج، الطرق والأدوات التعليمية، الأنشطة الصفية واللاصفية).

ثانياً- نظرية الاتصال بين المجموعات (Intergroup Contact Theory)

تم اقتراح نظرية الاتصال بين المجموعات لأول مرة من قبل (Gordon Allport) عام 1954م في كتابه طبيعة التحيز (The Nature of Prejudice)، وهي نظرية نفسية اجتماعية تقترح أن زيادة الاتصال بين أعضاء المجموعات الاجتماعية المختلفة يمكن أن تقلل من التحيز والتمييز والتوترات بين المجموعات، ومنذ ذلك الحين تم دعمها من قبل مجموعة كبيرة من الأبحاث التجريبية³.

¹- Francis Anne, **Op.cit**, p: 13.

²- مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم محمود، مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة الأعمال، والطريق إلى الجودة العالمية، ط1، دار العالم العربي القاهرة، جانفي 2012، ص: 18

³- John F. Dovidio, Samuel L. Gaetner, Kerry Kawakami, **Intergroup Contact: The Past, Present, and the Future**, Group Processes And Intergroup Relations, Vol 6, N° 01, 2003, p: 06.

وفقاً لنظرية الاتصال بين المجموعات، يمكن أن تؤدي التأثيرات الإيجابية للاتصال بين أعضاء المجموعات المختلفة إلى تقليل التحيز وتحسين العلاقات بين المجموعات إذا استوفت شروطاً معينة، تشمل هذه الشروط في المساواة في الوضع بين المجموعات، والتعاون بين المجموعات، الأهداف المشتركة، والدعم من السلطات والمؤسسات المجتمعية¹.

نظرية الاتصال بين المجموعات لها آثار مهمة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل التوترات بين المجموعات، من خلال خلق الفرص لأعضاء المجموعات المختلفة للتفاعل بطرق إيجابية، بما يمكنها من تعزيز التفاهم والاحترام بين الأشخاص من ثقافات مختلفة.

وتعد نظرية الاتصال بين المجموعات واحدة من أكثر النظريات التأسيسية في مجال التعليم الدولي، واسقاطاً للنظرية على الممارسة في مجال تدويل التعليم العالي، ستسعى برامج الدراسة في الخارج إلى تقليل الاختلافات في الامتياز والمكانة بين أعضاء المجموعة، وإشراكهم في الأنشطة التعاونية، وتنمية الصداقات خلال فترة الاتصال التي قد تستمر إلى ما بعد ذلك².

في سياق تدويل التعليم العالي، يمكن تطبيق هذه النظرية على التفاعل بين الطلاب الدوليين والمحليين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وذلك من خلال التفاعل الإيجابي للطلاب الدوليين مع الطلاب المحليين، حيث تتاح لهم الفرصة للتعرف على ثقافات ومعتقدات وقيم بعضهم البعض، ما يمكنهم من تطوير فهم وتقدير أفضل لوجهات نظر بعضهم البعض، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين العلاقات بين المجموعات. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة الكفاءة الثقافية وتهيئة بيئة تعليمية أكثر تنوعاً وشمولاً³.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تطبيق نظرية الاتصال بين المجموعات على تفاعلات أعضاء هيئة التدريس والموظفين، حيث يقدم أعضاء هيئة التدريس الدوليين وجهات نظر وخبرات فريدة للمؤسسة من خلال مشاركة معارفهم وخبراتهم مع أعضاء هيئة التدريس المحليين، وبالتالي يكتسب الجميع القدرة على التعامل بفعالية مع مختلف الطلاب ووجهات النظر العالمية، والسعي إلى غرس هذه المهارات في طلابهم، مما يساعد على زيادة التنوع في المناهج الدراسية والبحوث ومنهجيات التدريس، ما ينعكس إيجاباً على الطلاب في النهاية⁴. ومع ذلك، فإن مجرد الجمع بين أعضاء المجموعات المختلفة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين العلاقات بين المجموعات. إذ تعتبر التفاعلات الإيجابية والتواصل من المكونات الرئيسية لنظرية

¹ - Thomas F. Pettigrew, **Intergroup Contact Theory**, Annual Review of Psychology, Vol 49, 1998, p: 66.

² - Frances Vavrus, Amy Pekol, **Critical Internationalization: Moving From Theory**, Forum For International Research In Education, Vol 2, 2015, p: 09.

³ - Lindsey Parsons, **The Effects of an Internationalized University Experience on Domestic Students in the United States and Australia**, Journal Of Studies In International Education, Vol 14, N° 04, September 2010, p: 328.

⁴ - Susan J. Paik et al., **Intercultural Exchange Among Global Teachers: The Case of The Teaching Excellence And Achievement Study Abroad Program**, International Journal Of Intercultural Relations, Vol 49, 2015, p: 102.

الاتصال بين المجموعات، ويجب بذل الجهود لضمان أن تكون هذه التفاعلات ذات مغزى وإيجابية. ويمكن أن يشمل ذلك إتاحة الفرص للتعليم المتعدد الثقافات، وتعزيز الحوار بين الثقافات، وتهيئة بيئة حرم جامعي منفتح وشامل.

ثالثاً-نظرية الكفاءة بين الثقافات (Intercultural Competence Theory)

تعود فكرة الكفاءة بين الثقافات إلى أعمال (Comenius) والذي يعتبر أول من ناقش موضوع تعدد الثقافات في القرن السابع عشر عندما اقترح فكرة العالمية التربوية، أو تعدد وجهات النظر كأساس لبناء التعليم وتشجيع التفاهم المتبادل بين مختلف الثقافات، واهتم الكثير من العلماء والمفكرين بهذا الطرح وعملوا على تطوير هذه الفكرة حيث ظهرت العديد من المصطلحات والتي تختلف حسب مجال وتخصص كل باحث ومن بين المصطلحات نذكر: الكفاءة المشتركة بين الثقافات، الكفاءة التواصلية بين الثقافات، الكفاءة العالمية، المواطنة العالمية، الكفاءة المتعددة الثقافات، الطلاقة الثقافية، الكفاءة التواصلية، الكفاءة الثقافية، الحساسية بين الثقافات، الوعي المتعدد الثقافات، الذكاء الثقافي، ومحو الأمية الثقافية، والقدرة المتعددة الثقافات، وغيرها¹.

وعليه تعرف الكفاءة بين الثقافات على أنها " القدرة على العمل بفعالية عبر الثقافات، والتفكير والتصرف بشكل مناسب، والتواصل والعمل مع أشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة في الداخل أو في الخارج"².

تم تطوير نظرية الكفاءة بين الثقافات في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وأصبحت منذ ذلك الحين نموذجاً معترفاً به على نطاق واسع لفهم وتطوير الاتصال بين الثقافات. وتستند النظرية إلى فرضية أن الأفراد الأكفاء بين الثقافات قادرون على العمل بفعالية عبر سياقات مختلفة متعددة الثقافات بسبب هذه السمات الشخصية³.

وقدمت العديد من النماذج التي تناولت موضوع الكفاءة بين الثقافات ويُعتبر نموذج (Milton Bennett)، ونموذج (Darla K. Deardorff) أحد أبرز هذه النماذج.

يُعتبر (Bennett) أن الكفاءة بين الثقافات هي عملية تنموية تحدث بمرور الوقت وتتشكل من خلال العوامل المعرفية والعاطفية. وفقاً لنموذج (Bennett)، والذي يعرف باسم النموذج التنموي للحساسية بين

¹- Darla K. Deardorff and Elspeth Jones, **Intercultural Competence: An Emerging Focus in International Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012, p: 284.

²- Leung K, Ang S, Tan M L, **Intercultural Competence**, Annual Review of Organizational Psychology and N° 1, 2014, p: 490. Organizational Behaviour,

³- Leung K, Ang S, Tan M L, **Op.cit**, p: 510.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

الثقافات (**DMIS) يمر الأفراد بسلسلة من المراحل في تطوير الكفاءة بين الثقافات، بدءًا من وجهات النظر العرقية والتقدم نحو مواقف أكثر تعقيدًا وانفتاحًا اتجاه الثقافات الأخرى¹. وتتمثل المراحل الست في نموذج (Bennett) في:²

- الإنكار (Daniel): الفرد غير مدرك للاختلافات الثقافية ويرى أن ثقافته متفوقة؛

- الدفاع (Defense): يدرك الفرد الاختلافات الثقافية ولكنه يعتبرها تهديدًا ودفاعية لثقافته؛

- التقليل (Minimization): يبدأ الفرد في التعرف على قيمة الثقافات الأخرى ولكنه لا يزال يرى ثقافته الخاصة على أنها متفوقة؛

- القبول (Acceptance): يعترف الفرد بالاختلافات الثقافية ويحترمها وهو منفتح على التعلم من الثقافات الأخرى؛

- التكيف (Adaptation): يمكن للفرد تكيف سلوكه وأسلوب اتصاله ليناسب السياقات الثقافية المختلفة؛

- الاندماج (Integration): يمكن للفرد أن يعمل بشكل كامل في سياقات ثقافية متعددة ولديه فهم وتقدير عميقين للتنوع الثقافي.

كما اقترحت بعد ذلك الباحثة (Darla K. Deardroff) سنة 2006م نموذج الكفاءة بين الثقافات والتي تعتبر الكفاءة بين الثقافات على أنها "القدرة على التواصل بشكل فعال ومناسب في المواقف بين الثقافات بناءً على المعرفة والمهارات والمواقف"³.

ويعتمد نموذج الكفاءة بين الثقافات لـ (Deardroff) على خمسة عناصر: الموقف، المعرفة، المهارات، النتائج الداخلية والنتائج الخارجية. وفيما يلي شرح لمكونات النموذج:⁴

- المواقف (Attitude): هناك ثلاثة مواقف رئيسية: الاحترام، الانفتاح والفضول. يوضح الاحترام أنك تقدر الآخرين من خلفيات مختلفة، وأن الانفتاح والفضول ضروريان للتحرك خارج منطقة الراحة الخاصة بك. هذه المواقف الثلاثة أساسية لتطوير المعرفة والمهارات اللازمة للكفاءة بين الثقافات؛

** DIMS : Development Model of Intercultural Sensitivity

¹- Bennett Milton, **Development Model of Intercultural Sensitivity**, International Encyclopedia of Intercultural Communication. Wiley, 2017, p: 03.

²- Ibid, p: 04.

³- Deardroff K Darla, **Identification and Assessment of Intercultural Competence as a Student Outcome of Internationalization**, Journal of Studies in International Education, Vol 10, N° 03, 2006, p: 247.

⁴- Darla K. Deardroff and Elspeth Jones, **Op.cit**, p: 287.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- **المعرفة (Knowledge):** من أجل تحقيق الكفاءة بين الثقافات، يجب أن يكون لديك وعي ذاتي ثقافي، ومعرفة خاصة بالثقافة، ومعرفة ثقافية عميقة (فهم وجهات النظر العالمية الأخرى)، والوعي اللغوي الاجتماعي، حيث أن فهم العالم من وجهات نظر الآخرين أمر أساسي للكفاءة بين الثقافات؛

- **المهارات (Skills):** تعتبر الملاحظة، الإستماع، التقييم، التحليل، التفسير والربط مهارات ضرورية لمعالجة المعرفة، وهذا يعني أنه عند التفاعل مع الآخرين من خلفيات متنوعة، لا يمكنك الاعتماد على المعرفة وحدها، ستحتاج أيضاً إلى استخدام هذه المهارات لفهم المعلومات ومعالجتها؛

- **النتائج الداخلية (Internal Outcome):** تؤدي المواقف والمعرفة والمهارات إلى نتيجة داخلية تتكون من المرونة والقدرة على التكيف والتعاطف. تسمح هذه القدرات للأفراد بتحقيق الكفاءة بين الثقافات إلى حد ما. في هذه المرحلة، يمكنك البدء في الرؤية من منظور الآخرين والاستجابة للآخرين وفقاً للطريقة التي يتم بها التعامل مع رغبات الآخرين؛

- **النتائج الخارجية (External Outcome):** مهارات السلوك والتواصل التي يظهرها الفرد بناءً على مواقفه ومعارفه ومهاراته ونتائجه الداخلية هي النتائج الخارجية التي يختبرها الآخرون. إن السلوك والتواصل الفعالين والمناسبين هما النتائج الخارجية الواضحة أو المرئية للكفاءة بين الثقافات.

تم استخدام نظرية الكفاءة بين الثقافات على نطاق واسع في مجال التعليم الدولي لتوجيه تطوير برامج وتقييمات التعلم بين الثقافات. حيث تمثل الكفاءة بين الثقافات الجزء الحيوي لسماوات الخريجين الذين يريدون العمل بشكل فعال ومناسب في المجتمعات المحلية والوطنية والدولية في عالم متزايد العولمة والترابط. ومن المهم في منهج دراسي دولي في مجال تخصصات محددة، إدماج تنمية الكفاءة المشتركة بين الثقافات في أنشطة التدريس والتعلم بطريقة أكثر تفصيلاً وحسن التنظيم لتقديم الخريجين الجاهزين عالمياً¹.

في سياق تدويل التعليم العالي، يمكن تطبيق نظرية الكفاءة المشتركة بين الثقافات على كل من الطلاب المحليين والدوليين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والمناهج، وينطوي تدويل التعليم العالي على دمج الطلاب المحليين والدوليين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الدوليين في المؤسسة، وتهيئة بيئة تعليمية أكثر تنوعاً وشمولية. ويمكن لنظرية الكفاءة المشتركة بين الثقافات أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف عن طريق تعزيز تنمية المهارات والمعارف المشتركة بين الثقافات.

¹- Ying Ji, **Embedding and Facilitating Intercultural Competence Development in Internationalization of The Curriculum of Higher Education**, Journal of Curriculum and Teaching, Vol 9, N° 3, 2020, p: 18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

بالنسبة للطلاب المحليين، يمكن تطوير الكفاءة المشتركة بين الثقافات من خلال التعرف على الطلاب الدوليين والتفاعل معهم، وكذلك من خلال التعليم والتدريب عبر الثقافات. حيث يصبح الطلاب المحليون أكثر قدرة على فهم وتقدير الاختلافات الثقافية، وهم أكثر استعدادًا للتفاعل مع الطلاب الدوليين، أما بالنسبة للطلاب الدوليين، تعد الكفاءة بين الثقافات مهارة أساسية للتكيف مع بيئة ثقافية جديدة والنجاح أكاديميًا واجتماعيًا. يمكن تطوير الكفاءة بين الثقافات من خلال برامج التوجيه والدورات اللغوية وفرص التفاعل مع الطلاب المحليين وأعضاء هيئة التدريس. يمكن أن يساعد هذا الطلاب الدوليين على تجاوز الاختلافات الثقافية والتواصل بشكل فعال مع أعضاء الثقافة المضيفة¹.

كما أن أرباب العمل على المستوى الدولي يبحثون عن خريجين لديهم خبرة مباشرة في العيش والعمل في ثقافات أخرى، وأن هذا المطلب يتناسب مع الرغبة المتزايدة لمؤسسات التعليم العالي في تنمية المواطنين العالميين².

بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، تعد الكفاءة بين الثقافات ضرورية لتعزيز التنوع والإنصاف والشمول في الحرم الجامعي. يمكن لأعضاء هيئة التدريس والموظفين تطوير الكفاءة بين الثقافات من خلال التدريب عبر الثقافات وفرص التطوير المهني، وكذلك من خلال التعرف على الطلاب والزملاء الدوليين والتفاعل معهم، من خلال تطوير الكفاءة بين الثقافات، يصبح أعضاء هيئة التدريس والموظفون أكثر قدرة على فهم وتقدير الاختلافات الثقافية، وهم أكثر استعدادًا لخلق بيئة مناسبة ومساعدة على العمل والتفاعل الإيجابي للطلاب والزملاء الدوليين³.

بشكل عام، تعد نظرية الكفاءة بين الثقافات إطارًا قيمًا لتعزيز دمج الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الدوليين في مؤسسات التعليم العالي، وخلق بيئة تعليمية أكثر تنوعًا وشمولية. من خلال تطوير المهارات والمعرفة عبر الثقافات، يكون الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفون على استعداد أفضل للتغلب على الاختلافات الثقافية والتواصل بفعالية عبر الثقافات ما يساهم بشكل فعال في تدويل التعليم العالي.

رابعًا-نظرية (Warner Gary) في مجال تدويل التعليم العالي

¹- Jon Jae-Eun, **Realizing Internationalization at Home in Korean Higher Education: Promoting Domestic Students' Interaction with International Students And Intercultural Competence**, Journal of Studies in International Education, Vol 17, N° 4, 2013, p: 465.

²- Darla K. Deardorff and Elspeth Jones, **Op.cit**, p: 295.

³- Susan J. Paik et al., **Op.cit**, p: 103.

يعرض (Warner) ثلاثة نماذج للتدويل التعليم العالي، لكل منها آثار فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة التي يجري تشجيعها أو دعمها في عملية التدويل. ولهذه النماذج أيضا آثار تتعلق بدور المؤسسة وتفاعلها مع مختلف قطاعات المجتمع، محليا ودوليا¹، وتتمثل هذه النماذج الثلاثة في:²

- نموذج احتياجات السوق (Market Model)؛
- النموذج الحر (Liberal Model)؛
- نموذج التحول الاجتماعي (Social Transformation Model).

1- نموذج احتياجات السوق

يؤكد (Warner) في هذا النموذج على ضرورة دراسة احتياجات السوق واستعداداته لتدويل المنتجات، وعمليات العرض والطلب، وحجم الاستهلاك على المنتجات المقدمة، فهذه الدراسة الكشفية توضح كيفية السير قدما اتجاه عملية التدويل، وكيف نقدم منتجا يحمل مواصفات السوق العالمية.

والمنتج هنا إما أن يكون ماديا في صورة سلع وخدمات - أنتجها أفراد في مجتمع ما بالضرورة-، وإما بشريا في صورة أفراد أو مجتمعات أو مؤسسات قدمت أشخاصا على مستوى عال ومتقدم من حيث جودة الأداء والتواصل مع المجتمع الدولي، ومن ثم فإن المفهوم الأساسي لنموذج احتياجات السوق هو المنافسة العالمية³.

2- النموذج الحر

يشجع هذا النموذج على تفعيل الشراكة، والتبادل بين المجتمعات في مجال التعليم العالي، من خلال التعاون الحر والمفتوح بين الدول في تبادل المناهج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج والأنشطة. فالمفهوم الأساسي لهذا النموذج هو التعاون العالمي، والهدف منه هو بناء الوعي بأهمية وجود شركاء في جميع المجالات، وأهمها التعليم، وكذلك الوعي بأهمية وجود تعاون مثمر بين الدول على تحقيق التنمية المستدامة⁴.

3- نموذج التحول الاجتماعي

Francis Anne, Op.cit, p: 15.-¹
² - Idem.

³ - مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم محمود، مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة الاعمال، والطريق الى الجودة العالمية، ط1، دار العالم العربي القاهرة، جانفي 2012، ص: 24.

⁴ - مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم محمود، مرجع سابق، ص: 25.

يعزز هذا النموذج أهمية قيمة المساواة في الظروف الاجتماعية بين البشر، والقضاء على كل أنماط التمييز بين الشعوب والمجتمعات بسبب الفقر، لذلك فالمفهوم الأساسي لهذا النموذج هو التحليل الاجتماعي الناقد للظروف التي تمر بها بالمجتمعات، والهدف من ذلك هو تضيق الفجوة بين شعوب تمتلك، وأخرى لا تمتلك، وقد وجد (Warner) أن حل تلك المشكلة يكمن في التعليم والتعاون المثمر بين الدول على تحسين بيئة التعليم في الشعوب المحرومة ثقافياً، ومن ثم المحرومة مادياً، وهذا يضمن التحول الاجتماعي من شعوب لا تمتلك إلى أخرى تمتلك بفضل العلم والثقافة ولعب أدوار متكافئة ومتساوية داخل المجتمع الدولي¹.

وكما سبقت الإشارة، فإن هذه النظريات لا تعتبر الوحيدة إنما توجد العديد من النظريات والنماذج وهذه النماذج تختلف باختلاف مؤسسات التعليم العالي والدولة والتي تنتمي إليها وهدف كل مؤسسة أو دولة من عملية تدويل التعليم العالي.

المطلب الثاني: مبررات تدويل التعليم العالي

تختلف مبررات ودوافع تدويل التعليم العالي باختلاف دور ووجهات النظر الخاصة بالأطراف ذات المصلحة المؤثرين فيها، والمتمثلين أساساً في المؤسسات الحكومية سواء كانت وطنية، إقليمية أو دولية، القطاع الخاص، المؤسسات، الكليات والطلاب². وكذا المستويات التي تتعامل مع التدويل. وعليه يمكن أن تميز معيارين لمبررات تدويل التعليم العالي، هي مبررات حسب معيار التصنيف، ومبررات حسب معيار المستوى، وفيما يلي شرح للمبررات حسب كل معيار³:

أولاً-مبررات تدويل التعليم العالي حسب معيار التصنيف

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم مبررات تدويل التعليم العالي إلى أربع فئات كما يلي:

1-المبررات الأكاديمية: تتمثل أبرز هذه المبررات فيما يلي⁴:

- الحاجة المتزايدة إلى توفير التعليم الذي يعزز المعرفة العالمية، والمهارات واللغات من أجل أداء مهني واجتماعي في بيئة دولية متعددة الثقافات؛

¹ - المرجع نفسه.

²- Jane Knight, Hans de Wit, Op.cit, pp: 5-6.

³- راجع كلا من:

⁴ - حنان أحمد رضوان، نادية حسن السيد، نجلاء أحمد شاهين، مرجع سابق، ص: 627.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- ظهور تخصصات جديدة وتنوع أكبر في المؤهلات والشهادات التعليمية البعض منها تعجز المؤسسات التعليمية المحلية عن توفيره؛
- بروز تنافس حاد بين الجامعات المرموقة في استقطاب وجذب الطلاب الأجانب وكبار الباحثين والأساتذة؛
- تزايد حراك الطلاب والباحثين والبرامج التعليمية عبر الحدود الوطنية؛
- إدماج البعد الدولي في عملية البحث والتدريس؛
- تعزيز جودة التعليم العالي؛
- تطبيق المعايير الأكاديمية الدولية.

2-المبررات الاقتصادية: تكتسب حالياً أهمية متزايدة في ظل ارتباطها بدرجة أكبر بالبلدان المتقدمة حول العالم، وتعتبر هذه المبررات تدويل التعليم العالي بمثابة وسيلة فعالة لتحسين القدرات التنافسية اللازمة لإعداد قوى عاملة ماهرة ومدربة، وضخ الاستثمارات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية، وتتمثل هذه المبررات فيما يلي:

أ-توفير اليد العاملة الماهرة في سوق العمل الدولي وتعزيز التنافسية: تدويل التعليم العالي يعطي مؤشراً على المهارات التي يأتي بها الخريج إلى سوق العمل، وكلما أصبح سوق العمل ذو طابع دولي بشكل أكبر نتيجة لعولمة الاقتصاد، كلما ازدادت التحديات والمنافسة بالنسبة للخريج مع نظرائه من البلدان الأخرى، وبالتالي وجب عليه التكيف والعمل في بيئة ومحيط دولي، ومن ثم ضمان قدرة الأمة على النمو والمنافسة الاقتصادية واللذان كانتا من بين دواعي تقديم المنح الدراسية للطلاب الأجانب في العديد من الحكومات الوطنية¹.

ب-توليد الدخل: بعض الدول ترغب في أن تصبح مقاصد تعليمية تدعو مؤسسات التعليم الجامعي الخارجية لأن تؤسس فروع وكليات تابعة لها على أرض هذه الدول، كما أن مؤسساتها الجامعية الداخلية تحاول جاهدة إتاحة البرامج الأكاديمية في المجالات التي يزداد عليها الطلب لتحصل على الأرباح.

ج-اتفاقية وتحرير التجارة (GATS): كان من الطبيعي في ظل تدويل أسواق الاقتصاد والمال واتساع نطاق التجارة الدولية من خلال اتفاقيات تحرير انتقال السلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول والأقاليم،

1 - أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، أليات مقترحة لتحسين فعالية تدويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية، المجلد 73، العدد 1، جامعة طنطا، جانفي 2019، ص: 482.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

أن تمتد هذه الاتفاقيات لتشمل قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والمعروفة اختصاراً باسم (GATS)، مما انعكس ذلك على الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة، وانتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود، بالإضافة إلى المنطق الاقتصادي والعائد التجاري الذي أصبح يحكم بشكل كبير عرض الخدمات التعليمية إلى المستوى العالمي، بحيث أصبح دافع التجارة والربحية حقيقة واقعة على مستوى الجامعات والمعاهد الخاصة¹.

3-المبررات السياسية: عادة ما تعتبر أكثر أهمية على المستوى الوطني مقارنة بالمستوى المؤسسي للتدويل، وتتمثل أبرز مبررات تدويل التعليم العالي في جانبها السياسي فيما يلي:²

أ-انتقال السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي: بمعنى خروج النشاط السياسي خارج حدود الدولة وقيودها، فأصبحت السياسة تدار عالمياً بدلاً من إدارتها محلياً.

ب-تعزيز الأمن القومي: والمقصود به أن يكون مواطنو الدولة متفهمين ومقربين للثقافات، الحضارات الأديان والأنظمة الحكومية الأخرى المختلفة الأقل عرضة للوقوع في صراعات وتوترات، بل ويستطيعون بسهولة إيجاد قواسم مشتركة بينهم وبين الشعوب الأخرى.

ج-المساعدة التقنية: حيث أصبح تدويل التعليم العالي جزءاً مهماً في السياسات الخارجية لأغلب الدول المتقدمة خلال العقود الأخيرة. ويشير الدولي إلى كافة الأنشطة والبرامج والخدمات التي تندرج ضمن إطار الدراسات الدولية والتبادل التعليمي الدولي والتعاون الفني، وتساهم المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة واليونسيف وغيرها من المنظمات غير الحكومية في تحقيق التعاون الإنمائي وتقديم المساعدات الفنية من خلال تدويل التعليم العالي.

د-بروز مصطلح المجتمع المدني العالمي: ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يتضمن في ثناياه تجاوز مفهوم الدولة القومية ومفهوم السيادة، ويسعى لإيجاد نفاذية للنظام العالمي الجديد والقوى المسيطرة فيه على المجتمعات ليس من خلال الدولة وإنما من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

هـ-تحقيق السلام والتفاهم المتبادل بين الدول: حيث اتجهت الدول المتقدمة في الاستثمار في برامج المساعدات الإنمائية التي تهدف إلى بناء علاقات اقتصادية، سياسية، تعليمية وشخصية. وقد ساعدت هذه

1 - محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، مرجع سابق، ص: 341-342.

2 - حنان أحمد رضوان، نادية حسن السيد، نجلاء أحمد شاهين، مرجع سابق، ص: 626.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

البرامج في حراك الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بين الجامعات المختلفة، كما أن تخصيص الحكومات للموارد المالية من خلال التعليم العالي الدولي في شكل برامج ومنح يُسهم في تحسين العلاقات والتفاهم بين الدول، ويعتبر برنامج فولبرايت (*Fulbright Program*) أحد الأمثلة على ذلك.

4-المبررات الاجتماعية والثقافية: تتميز بالتغير المستمر في ضوء تنامي التأثيرات المتوقعة لظاهرة العولمة، ويمثل تدويل التعليم العالي أهمية اجتماعية وثقافية خاصة ما تعلق بخلق التفاهم والتآخي بين الثقافات المختلفة لدى كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على مستوى العالم. وتتمثل أبرز مبررات تدويل التعليم العالي في جانبها الاجتماعي والثقافي فيما يلي:

- تحقيق التنمية المجتمعية والاجتماعية؛

- تنمية ثقافة المجتمع؛

- تنمية المواطنة؛

- تعزيز الهوية الوطنية؛

-تعزيز الهوية الإقليمية.

ثانيا-مبررات تدويل التعليم العالي حسب معيار المستويات

عرفت التقسيمات السابقة للمبررات بعض الانتقادات، لعل أهمها عدم قدرتها على التمييز بين مستويات المبررات سواء ما تعلق بالجانب الوطني (القطاعي) وكذا الجانب المؤسسي، لذا تم وضع تقسيم آخر حسب المستوى وهي مبررات للتدويل على المستوى الوطني ومبررات للتدويل على المستوى المؤسسي كما يلي:

1- مبررات تدويل التعليم العالي على المستوى الوطني: يقصد به سياسة الحكومة ممثلة في قطاع التعليم العالي، وتتمثل أبرز مبرراته فيما يلي:¹

أ- تنمية الموارد البشرية: إن التركيز المتزايد على اقتصاد المعرفة والتحولت الديموغرافية وتقل القوى العاملة وزيادة التجارة في الخدمات كلها عوامل تدفع الدول إلى إيلاء أهمية أكبر لتطوير وتوظيف الرأسمال البشري أو قوة العقل من خلال مبادرات التعليم الدولية. هناك علامات على زيادة الضغط والاهتمام بتجنيد ألمع الطلاب والعلماء من البلدان الأخرى لزيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

التغييرات في استراتيجيات التوظيف والحوافز وسياسات الهجرة هي أمثلة على الجهود المبذولة لجذب الطلاب والأكاديميين والاحتفاظ بهم مع إمكانية تعزيز الرأسمال البشري للبلد. وبالمثل، هناك اهتمام أكبر بتعزيز البعد الدولي للتدريس والبحث حتى يتمكن الطلاب والأكاديميون المحليون من تحسين تجهيزهم للمساهمة في فعالية بلدانهم وقدرته التنافسية على الساحة الدولية. أخيراً، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى مزيد من تطوير الفهم والمهارات بين الثقافات لتنمية الشخصية والمهنية والمواطنة.

ب- إنشاء تحالفات استراتيجية بصفة عامة: النظر إلى التنقل الدولي للطلاب والأكاديميين وكذلك مبادرات البحث والتعليم التعاونية على أنها طرق مثمرة لتطوير روابط جيوسياسية وعلاقات اقتصادية أوثق. حيث كان هناك تحول واضح من التحالفات للأغراض الثقافية إلى الأغراض الاقتصادية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الصعيد الإقليمي حيث تحاول البلدان تحقيق تحالفات اقتصادية وسياسية أقوى مع البلدان المجاورة من خلال زيادة أنشطتها التعليمية الدولية على أساس إقليمي. ولذلك يُنظر إلى إقامة تحالفات استراتيجية من خلال تدويل التعليم العالي على أنه وسيلة لإقامة تعاون أوثق على الصعيد الثنائي أو الإقليمي لاكتساب ميزة تنافسية.

ج- بناء الدولة: تهتم بعض البلدان بتصدير التعليم العالي، في حين هناك بلدان أخرى مهتمة باستيراد برامج ومؤسسات التعليم العالي لأغراض بناء الدولة وذلك من منطلق أن المواطنين المتعلمين والمدرّبين وذوي المعرفة بالإضافة إلى القوى العاملة القادرة على إجراء البحوث وتوليد معارف جديدة هي مكونات رئيسية لبناء الدولة في أي بلد.

¹- Jane knight, **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, Journal of Studies in International Education, Vol 08, N° 01, 2004, p: 19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

د-التبادل التجاري: من المعروف أنه في العقد الماضي، تم التركيز بقدر أكبر على الفرص الاقتصادية والفرص المدرة للدخل المرتبطة بتقديم التعليم عبر الحدود. وتعد ترتيبات الامتياز الجديدة، والحرم الجامعي، والتسليم عبر الإنترنت، وزيادة توظيف الطلاب الذين يدفعون رسوماً أمثلة على نهج تجاري أكثر للتدويل من قبل المؤسسات العامة والخاصة التقليدية. إن حقيقة أن التعليم هو الآن أحد قطاعات الخدمات الـ 12 في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات دليل إيجابي على أن استيراد وتصدير برامج التعليم والتدريب وخدمات التعليم هو مجال تجاري مريح. وتشير التقديرات إلى أن التجارة في التعليم العالي بلغت 35 مليار دولار على الصعيد الدولي في سنة 1999م، ومن المتوقع أن يزداد ذلك زيادة كبيرة ولذلك، فإن البلدان تبدي اهتماماً متزايداً بإمكانية تصدير التعليم لتحقيق منفعة اقتصادية. ويوفر وضع اتفاقات تجارية دولية وإقليمية جديدة الآن أنظمة جديدة من شأنها أن تساعد على تقليل الحواجز أمام التجارة في محاولة لزيادة الجانب التجاري للتجارة الدولية عبر الحدود في مجال التعليم العالي.

2-المستوى المؤسسي: ويقصد به المبررات التي تدفع بمؤسسات التعليم العالي إلى تبني التدويل، وتتمثل أبرز مبرراته فيما يلي:¹

أ-المكانة والسمعة الدولية: إهتمام مؤسسات التعليم العالي بالسمعة والمكانة المرموقة وتحقيق المعايير الأكاديمية الدولية ليس وليد اليوم لكنه تقليد ارتبط بها منذ القدم، غير أن هذا الدافع تطور بفعل التغيرات التي عرفها التعليم العالي، فأصبح اليوم هدف مؤسسات التعليم العالي هو تحقيق سمعة عالمية كمؤسسة دولية عالية الجودة، وهذا بهدف خلق اسم معترف به دولياً يسمح لها بجذب أشهر الباحثين الدوليين وأفضل الطلاب المحليين مع التركيز على جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى المشاريع البحثية عالية المستوى.

ب-توليد الدخل: انخفاض التمويل العام وزيادة التكاليف التشغيلية بالإضافة إلى ظهور مقدمي خدمات التعليم العالي الخواص والذين يهدفون بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح كلها عوامل جعلت مؤسسات التعليم العالي سواء كانت مؤسسات تعليم عالي عامة أو خاصة تبحث بشكل متزايد عن مصادر بديلة للدخل، وقد وجدت في أنشطة التدويل وسيلة لذلك.

¹- Jane knight, Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales, **Op.Cit**, p: 19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

ج- تنمية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس: هناك تأكيد متجدد على أهمية التدويل كوسيلة لتعزيز التفاهم الدولي والثقافي وكذا لتطوير المهارات الدولية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وقد ساهم في ذلك العديد من العوامل، لعل أهمها تنقل القوى العاملة وزيادة التنوع الثقافي في المجتمع المحلي خاصة في مكان العمل، والذي يفرض على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تطوير مهاراتهم للعمل، والعيش في بيئة مختلفة ومنفتحة على التعددية الثقافية خاصة في ظل العدد المتصاعد من النزاعات الوطنية والإقليمية والدولية والثقافية، الأمر الذي يدفع بالطلاب إلى التعرف وفهم القضايا العالمية والعلاقات الدولية والعلاقات بين ثقافية.

د- تكوين التحالفات الاستراتيجية في مجال التعليم العالي: عرف العقد الماضي زيادة مطردة وكبيرة في عدد الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف في مجال التعليم العالي.

فخلال المراحل الأولى من التدويل، كثيرا ما تتفاعل مؤسسات التعليم العالي مع الفرص العديدة لإقامة روابط مؤسسية دولية، يمكن أن تكون هذه الروابط لأغراض مختلفة كالانتقل الأكاديمي، المقارنة المرجعية، وضع المناهج أو البرامج المشتركة، الملتقيات والمؤتمرات، بالإضافة إلى المبادرات البحثية المشتركة، غير أنه في كثير من الأحيان لا تستطيع مؤسسات التعليم العالي دعم عدد كبير من الاتفاقيات، وبالتالي فإن العديد منها يبقى غير مفعّل.

ومع نضج المؤسسات في نهجها اتجاه التدويل، تبذل المزيد من الجهد لإقامة تحالفات استراتيجية ذات أغراض ونتائج واضحة. ومن الاتجاهات الهامة في هذا المجال تطوير الشبكات، حيث يكون لهذه الشبكات أهداف أوضح وأكثر استراتيجية، ولكنها في كثير من الحالات أكثر صعوبة في إدارتها من الاتفاقات الثنائية بسبب تعقيدات العمل مع العديد من النظم التعليمية والثقافات المختلفة. وبشكل عام، فإن الأساس المنطقي لتطوير التحالفات التعليمية الرئيسية والاستراتيجية والدولية على الصعيدين الوطني والمؤسسي ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق الأهداف الأكاديمية أو العلمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو الثقافية.

هـ- البحوث وإنتاج المعرفة: إن إنتاج وتوزيع المعرفة من الأدوار الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، غير أن التعقيدات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي خاصة في ظل الترابط المتزايد بين الدول، أصبح من الواضح أن هناك قضايا وتحديات عالمية لا يمكن التصدي لها على الصعيد الوطني فقط، إنما يتم ذلك عن طريق التعاون الدولي والمتعدد التخصصات، والذي يعد عاملا أساسياً لحل العديد من المشاكل العالمية مثل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

تلك المتعلقة بالمسائل البيئية والصحية والجريمة. لذلك فإن الحكومات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي تجعل من البعد الدولي لإنتاج البحوث والمعارف أساساً منطقياً لتدويل التعليم العالي.

إن تقسيم المبررات إلى مبررات وطنية ومبررات مؤسسية ليس معناه أن هناك انفصال بين المستوى الوطني والمستوى المؤسسي، بل بالعكس فإنه يوجد علاقة وثيقة بين المستويين، غير أنه في كثير من الدول التي لا يكون فيها تدويل التعليم العالي ذا أولوية ومكانة بارزة على المستوى الوطني فإن مبررات التدويل على المستوى المؤسسي تصبح هي الغالبة أو المهيمنة، والتي بدورها تختلف من مؤسسة إلى أخرى حتى في نفس البلد.

المطلب الثالث: أهداف تدويل التعليم العالي

تتعدد أهداف تدويل التعليم العالي، ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:¹

- زيادة مساهمة التعليم العالي في برامج ومشروعات التعاون الدولي بحيث يقوم التعاون الدولي على اهتمامات مشتركة ومشاركة حقيقية وثقة متبادلة واجراءات مرنة؛
- تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين، وكذلك المؤسسات التعليمية بحيث تتحرك وتتكيف مع التطورات الجديدة والمتغيرة؛
- مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافية والاتصالات؛
- تحقيق التميز والريادة والقدرة على المنافسة لمؤسسات التعليم العالي بما يتناسب مع امكانات المجتمع والمحافظة على ثقافته وهويته؛
- العمل على زيادة وعي الطلاب والتفكير والبحث في القضايا العالمية ودراسة القضايا الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تتعدى حدود الوطن بتنظيم المناهج المعالجة لها، وتجديد مهارات، وكفايات الهيئة الأكاديمية، وتفعيل التعاون بين الباحثين والتدريب التخصصي للخريجين؛

¹ - ماهر أحمد حسن محمد، تدويل التعليم الجامعي كمدخل لريادة القدرات التنافسية للجامعات المصرية: أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، المجلة لتربوية، مجلد 29، العدد 113، جامعة الكويت، ديسمبر 2014، ص: 159.

- عصام غانم، مرجع سابق، ص: 616-617.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

- تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم من أجل تسيير الانتفاع بالمعارف أو نقلها داخل البلدان وعبر حدودها؛
- تعزيز أدوار التعليم العالي لتدعيم الكفاية الدولية للمواطنين عن طريق مساهمة التعليم العالي في تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والتعليم في عالم يتحرك نحو عولمة السوق؛
- الحد من مخاطر هجرة الكفاءات والعقول إذا ما تم أحسن توظيفه؛
- التوسع في البعد الدولي بالتعليم العالي من خلال الاستجابة لعملية احتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون؛
- تحقيق التقارب الثقافي بين الأمم والشعوب وتأسيس الهوية القومية؛
- المشاركة في المعرفة وضمان تدفقها عبر أحدث الوسائل والتقنيات المتاحة بين المجتمعات؛
- اعتماد أشكال تجديدية للتعليم من خلال التوجه إلى مؤسسات التعليم العالي بالدول التي هي بحاجة كبيرة للمساعدات الدولية لتطوير قدراتها التكنولوجية والعلمية، من خلال التعاون الأكاديمي الدولي؛
- تقليص الفجوة المعرفية بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية.

المبحث الرابع: مداخل ومراحل تدويل التعليم العالي وكذا أنواعه ومخاطره

يمثل تدويل التعليم العالي عملية تغيير كبيرة في أنشطة وأهداف مؤسسات التعليم العالي، وهذا ما يجعل تطبيقه بسرعة ودون ترتيبات مسبقة ووفق مداخل وعبر مراحل مخطط لها أمرا صعبا وقد يؤدي إلى نتائج عكسية. لذا سيتم في هذا المبحث تناول مداخل ومراحل تطبيق تدويل التعليم العالي وكذا أنواعه وأهم مخاطره.

المطلب الأول: مداخل تدويل التعليم العالي حسب مستوياته

سيتم في هذا المطلب تناول مداخل تدويل التعليم العالي حسب مستوياته، حيث سيتم توضيح المستويات أولا ثم التفصيل في المداخل.

أولا-مستويات تدويل التعليم العالي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

قدمت العديد من الدراسات مستويات وأطر عمل مختلفة لبرامج تدويل الجامعات وذلك وفق تصنيفات متنوعة، فبعضها ميز بين المستويات حسب طبيعة الأدوار في كل مستوى، فقسمها إلى ثلاثة مستويات:¹

1- **التدويل على مستوى الدولة:** تَضْمَنُ هذا المستوى السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة وتكون ذات تأثير على البعد الدولي للتعليم مثل العلاقات الخارجية للدولة والاتفاقات المشتركة في مجالات التعليم والتجارة والهجرة والتسهيلات الخاصة بالتأشيرات والإقامة.

2- **التدويل على مستوى القطاع:** يتمثل في القوانين، السياسات، الاستراتيجيات والقرارات الخاصة بنظام التعليم العالي مثل منح التراخيص للجامعات الأجنبية وقواعد اعتماد البرامج والشهادات واتفاقيات التعاون العلمي ونظام البعثات والطلاب وغيرها.

3- **التدويل على المستوى المؤسسي:** ويتمثل في السياسات والبرامج والأنشطة التدويلية المختلفة التي تتبناها الجامعة أو الكلية أو المعهد.

ثانياً- مداخل تدويل التعليم العالي

تختلف مداخل النماذج التي تستخدم في تخطيط وتنفيذ سياسات التدويل واستراتيجياتها وفقاً للأهداف المرجوة والظروف المحيطة بكل دولة أو مؤسسة، وفيما أهم مداخل تدويل التعليم العالي.

1- مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى الوطني والقطاعي

وفي هذا الإطار قدمت (*Jane Knight*) نموذجاً يتضمن مجموعة من مداخل تدويل التعليم العالي مُمَسَّمةً هذه المداخل إلى ثلاث مستويات هي المستوى الوطني والمستوى المؤسسي، ويتوسطهما المستوى القطاعي، الذي يعبر عن العلاقة التفاعلية بين المستويين، حيث قُسم النموذج إلى خمسة مداخل كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى الوطني والقطاعي

المدخل	الوصف
البرامج (Programs)	يُنظر إلى تدويل التعليم العالي من حيث توفير البرامج الممولة التي تسهل للمؤسسات والأفراد الحصول على فرص للمشاركة في الأنشطة الدولية مثل التنقل والبحث والروابط.
المبررات (Rationales)	تقديم مبررات تدويل التعليم العالي من حيث إبراز أهميته في جعل قطاع التعليم العالي الوطني أكثر دولية، مثل:

¹- Jane Knight, *Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education*, Op.cit, p: 32.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

<ul style="list-style-type: none"> - تأهيل الموارد البشرية؛ - تنمية الموارد؛ - التحالفات الاستراتيجية؛ - التبادل التجاري؛ - بناء الأمة؛ - التنمية الاجتماعية/ الثقافية. 	
<ul style="list-style-type: none"> - يعامل تدويل التعليم العلي على أنه استجابة مخصصة أو تفاعلية للفرص الجديدة التي تعرض على الصعيد الدولي مثل: - الخدمات المقدمة دوليا - الحركة الدولية؛ - التعاون الدولي في مجال التعليم العالي. 	الاستجابة (Ad hoc)
<ul style="list-style-type: none"> - يرد وصف تدويل التعليم العالي في سياق السياسات للتأكيد على أهمية البعد الدولي أو البعد المتعدد الثقافات في التعليم العالي، وسياسة التدويل يمكن أن تشمل العديد القطاعات، على سبيل المثال: التعليم، الشؤون الخارجية، العلوم والتكنولوجيا، الثقافة والتجارة. 	السياسة (Policy)
<ul style="list-style-type: none"> إعتبار تدويل التعليم العالي العنصر الرئيسي في أي استراتيجية وطنية من أجل تحقيق أهداف البلد وأولوياته محليا ودوليا. 	الاستراتيجية (Strategic)

Source: Jane knight, **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, journal of studies in international education, Sage, 2004, p: 19.

والمداخل الخمس السالفة الذكر هي مجرد وصف للسمات المهيمنة للطرق العامة التي قرر بلد ما أو قطاع التعليم العالي في بلد ما المضي قدما في عملية التدويل ولا يتم عرضها بأي ترتيب معين أو تدريجي.

2-مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي

حددت الباحثة (Jane Knight) ستة مداخل لتدويل التعليم الجامعي على المستوى المؤسسي، ترى أنه يمكن لأي جامعة أن تحدد في ضوءها أولويات التدويل كما هي موضحة في الجدول رقم (04) الآتي:

الجدول رقم (04): مداخل تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي

الوصف (جهود وممارسات التدويل)	المداخل
<ul style="list-style-type: none"> القيام بأنشطة ذات طابع دولي، مثل: - برامج تبادل الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس؛ - تدويل المناهج الدراسية؛ - إقامة روابط الشبكات الأكاديمية والمؤسسية، ومشاريع التنمية المشتركة؛ - فتح الفروع الجامعية في الخارج؛ - المساعدة التقنية. 	مدخل النشاط (Activity)
<ul style="list-style-type: none"> - التركيز على النتائج النهائية المرغوب فيها، مثل: 	مدخل المخرجات (Outcomes)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

<ul style="list-style-type: none"> - تطوير كفايات الطلاب؛ -- الارتقاء بسمعة ومكانة مؤسسة التعليم العالي دولياً؛ - إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية والشراكات أو المشاريع. 	
<p>يوصف التدويل فيما يتعلق بالدوافع أو الأسس المنطقية الرئيسية الداعية إليه مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الارتقاء بالمعايير الأكاديمية؛ - زيادة الدخل؛ - تعزيز التنوع الثقافي؛ - تطوير أداء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. 	<p>مدخل المبررات (Rationales)</p>
<p>اعتبار التدويل عملية يمكن بواسطتها دمج البعد الدولي في جميع وظائف مؤسسة التعليم العالي.</p>	<p>مدخل العمليات (Process)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - بناء ثقافة/مناخ جامعي يعزز الوعي والفهم لأهمية التدويل؛ - القيام بأنشطة تعزز التفاهم الدولي أو القائم على التعددية الثقافية؛ - التركيز على الأنشطة القائمة على الحرم الجامعي. 	<p>مدخل التدويل الداخلي (At-Home)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقديم الخدمات الجامعية عبد الحدود، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائط (وجها لوجه، عن بعد والتعليم الإلكتروني)؛ - الترتيبات الإدارية، كالامتيازات والتوأمة وفتح فروع للجامعات في الخارج. 	<p>مدخل التدويل الخارجي/العابر للحدود الوطنية (Abord or Cross Border)</p>

Source: Jane knight, **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, Journal of Studies in International Education, Sage, 2004, p: 20.

وفي عام 2009م قامت كل من جامعة وارويك (The University of Warwick) وكلية الملك (King's College) بلندن وبتنفيذ من مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا بدراسة موسعة لتحديد أنسب مداخل تدويل التعليم العالي في المملكة المتحدة¹، توصلت الدراسة إلى تحديد سبعة مداخل على النحو التالي:²

¹- Reid Stuart et al, **Internationalisation in the UK higher education sector: A competency-based approach**, The Centre for Applied Linguistics, University Warwick, 2010, p: 4.

²- **Ibid**, pp: 7-8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

أ- **مدخل نشر ثقافة التدويل (Ethos):** هذا المدخل له توجه ثقافي داخل الحرم الجامعي، ويقوم على أساس أن استقطاب المزيد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين يؤدي إلى خلق بيئة دولية داخل مؤسسة التعليم العالي، وهو يفترض الاحتكاك الثقافي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المحليين ونظرائهم الدوليين الذين يجلبون الخبرات والثقافات الدولية يمكن أن يوفر بيئة ثقافية دولية متميزة داخل الحرم الجامعي، غير أنه ما يعاب على هذا المدخل أنه لا يمكنه تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتدويل لأنه قد يوفر بيئة تتسم بالطابع الدولي ولكن لا تساهم بالضرورة في تطوير المهارات البين ثقافية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس التي يمكن أن تساعدهم في مساراتهم الوظيفية المستقبلية.

ب- **مدخل الغرس أو التشرب (Infusion):** ويقوم هذا المدخل على فكرة تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على التفكير النقدي لتحيزاتهم الثقافية، من خلال العمل في مجموعات صغيرة، وإشعارهم أن مسؤولية التدويل يتحملها الجميع، وهو ما ينعكس في سلوكياتهم، بما يساهم في تحقيق الفهم الأفضل للتدويل وأهميته، غير أنه ما يعاب على هذا المدخل أن التشجيع غير الموجه للتدويل قد يكون له نتائج عكسية تؤثر سلبا على التدويل، لذا غالبا ما يحتاج هذا المدخل إلى أن تكون برامج ودورات التطوير المهني مصممة بعناية، فضلا عن التحفيز المستمر للوصول إلى أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين هم أقل ميولا نحو الإهتمام بالتعامل والعمل البين ثقافي.

ج- **مدخل التنقل أو الحراك (Mobility):** وهو المدخل السائد في أوروبا، ويفترض أن تنتقل الطلاب في إطار برامج التدويل هو المفتاح لتدويل المناهج الدراسية، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات أنه بدون توفير أنظمة دعم مناسبة، فإن هذه البرامج قد تحقق تأثيرا عكسيا مع الطلاب، من خلال بناء الصورة النمطية السلبية اتجاه ثقافة البلد المضيف، وبالتالي تطوير وجهة نظر أكثر عرقية، فضلا على أن زيادة التعرض للثقافات غير المألوفة قد يؤدي إلى تبني المواقف الدفاعية كبديل للانفتاح، وبالتالي فإن برامج تبادل الطلاب قد لا تحقق التأثير الإيجابي المطلوب، بل قد تضر أكثر مما تنفع، خاصة عند عدم وجود إطار تعليمي مناسب وداعم لتحديد مجالات التعليم المشترك بين الثقافات.

د- **مدخل الحرم الجامعي الخارجي (Overseas Campus):** تنتج الكثير من مؤسسات التعليم العالي إلى الإعتماد على هذا المدخل في التدويل، من خلال فتح فروع لها في دول أخرى كجزء من استراتيجية تدويلها. وبالرغم من اعتبار البعض أن هذا المدخل كجزء من الغزو أو الاستعمار الفكري بسبب اعتماد النموذج التربوي الغربي في الحرم الجامعي الأجنبي دون التكيف المناسب للأساليب التربوية ومحتوى المناهج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

الدراسية مع الدولة المضيفة، نجد في المقابل من يدافع عنه على اعتبار أنه يوفر للطلاب البعد الدولي وهم في أوطانهم دون الحاجة إلى التنقل، وبالتالي حتى ينجح هذا المدخل في تجهيز الطلاب بمنظور أكثر عالمية فإن الأمر يتطلب توفير استراتيجيات الشراكة والتنفيذ المناسبة.

هـ-مدخل المحتوى أو المضمون (Content): يعتمد هذا المدخل على دمج العنصر الثقافي في المحتوى الدراسي، ويمكن تحقيق ذلك بطرق واضحة في مجالات معرفية معينة مثل تخصصات الأعمال الدولية، والتي تعتمد على أمثلة للشركات متعددة الجنسيات أو عمليات الاندماج بين الثقافات للأعمال. إلا أنه قد يصعب تحقيق ذلك مع فروع معرفية أخرى كالرياضيات، بل إن الأكاديميين أنفسهم وإن كانوا على استعداد لتغيير المحتوى لابد أن يكونوا هم أنفسهم يمتلكون مهارات العمل بين الثقافات ليتمكنوا من نقلها لطلابهم وإكسابهم هذه المهارات، لأنه دون معلم متعلم ثقافياً من الصعب تخريج طالب متعلم ثقافياً، وبظل تنمية مهارات العمل بين ثقافي لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وبل وحتى القادة الأكاديميين شرطاً أساسياً لتنفيذ سياسات واستراتيجيات تدويل التعليم العالي بنجاح.

و-مدخل الفعاليات أو المناسبات الاجتماعية (Social Events): يهدف هذا المدخل إلى التدويل من خلال المناسبات والفعاليات الاجتماعية، وبالتالي فهو يهدف إلى توفير الفرص للطلاب المحليين للاندماج والتفاعل مع الطلاب الدوليين من خلال تنظيم الفعاليات، على افتراض أن التفاعل والاحتكاك بين الثقافات المختلفة يحقق تحسناً في بيئة الحرم الجامعي، أمام الطلاب الذي يختارون المشاركة في مثل هذه الأنشطة، ومع ذلك يظل من الصعب إثبات أن مثل هذه الأنشطة تحقق أي بناء لمهارات التعامل بين الثقافات بما يخدم التدويل على المستوى الاستراتيجي.

ز-المدخل المرتكز على الكفاءة بين الثقافات (Intercultural Competence): يهدف هذا المدخل إلى تطوير المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والممارسات بين ثقافية لدى الطلاب أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وقد دافع الكثيرون عن هذا المدخل باعتباره خطوة مهمة نحو التدويل، خاصة فيما يتعلق بإدماج التدويل في المناهج الدراسية، أو تفعيل التدويل على المستوى الداخلي، وهو أكثر عمقا من مدخل الحراك أو المحتوى، كما أنه ينطوي على تطوير الوعي بين الثقافات وإجادة اللغات والمهارات بين ثقافية.

وبرغم أهمية مدخل الكفاءة بين الثقافات إلا أنه لايزال يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث التطبيقية، لتحديد الكفاءات الأكثر أهمية لمطالب واهتمامات سوق العمل، وتلك التي تمكن من إعداد الطالب العالمي القادر على المساهمة بنجاح في بيئة العمل المحلية والدولية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وعند النظر إلى المداخل السابقة للتدويل، يمكن القول أنه رغم إتسامها بالتنوع والتعدد، وهو ما قد يوفر لمؤسسات التعليم العالي فرصة اختيار المدخل الذي يناسبها، وبما يحقق أهدافها من التدويل بوجه عام، وتكوين كفاءات وقدرات التعامل الدولي لدى طلابها، أعضاء هيئة التدريس لديها، قياداتها وموظفيها بوجه خاص، إلا أن اقتصرها على مدخل بعينه قد يكون غير كاف، وبالتالي من الأهمية بما كان الأخذ بعين الاعتبار النظرة المنظومية الشاملة للتدويل على مستويات عدة كالمستوى المؤسسي، الوطني والدولي، ومراعاة السياقات الداخلية والخارجية التي سيعمل في ظلها، وبمعنى آخر أن يعكس المدخل الذي سيتم تبنيه القيم والأولويات والإجراءات التي يتم من خلالها العمل على تنفيذ التدويل¹.

المطلب الثاني: مراحل تدويل التعليم العالي

إن إدماج البعد الدولي في بنية مؤسسات التعليم العالي يتم عبر عدة مراحل سواء ما تعلق بالتخطيط أو بالتنفيذ. ومن ثم يمكن تقسيم مراحل التدويل على المستوى المؤسسي إلى دورتين أساسيتين هما: **مرحلة الاعداد والتخطيط، ومرحلة التنفيذ** وكل مرحلة تتضمن مراحل فرعية خاصة بها.

أولاً-مرحلة الاعداد والتخطيط لتدويل التعليم العالي

وضعت الباحثة (*Jane Knight*) نموذجاً نظرياً مقترحاً في صورة إطار عمل متكامل لدورة التدويل التي تمر بها مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن ست مراحل متتابعة تهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بجهود التدويل داخل المؤسسة، وإضفاء البعد الدولي على نظمها المؤسسية. وتتمثل المراحل الست الرئيسية فيما يلي:²

- 1- الوعي (Awareness):** في هذه المرحلة يتم فيها بناء الوعي بأهمية الحاجة إلى التدويل وأهدافه المنشودة وفوائده الإيجابية بالنسبة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والمجتمع ككل.
- 2- الالتزام (Commitment):** يتم في هذه المرحلة إلتزام أعضاء الإدارة العليا وفرق العمل القيادية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب بدفع عجلة التدويل.
- 3- التخطيط (Planning):** يتم في هذه المرحلة تحديد الاحتياجات والموارد المطلوبة وصياغة الأهداف والأولويات واختيار الاستراتيجيات المناسبة لتدويل الجامعة.

¹ - ثروت عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 40.

² - Jane Knight, **Internationalization: Elements and Checkpoints**, Canadian Bureau for International Education, CBIE Research, 1994, pp: 12-13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

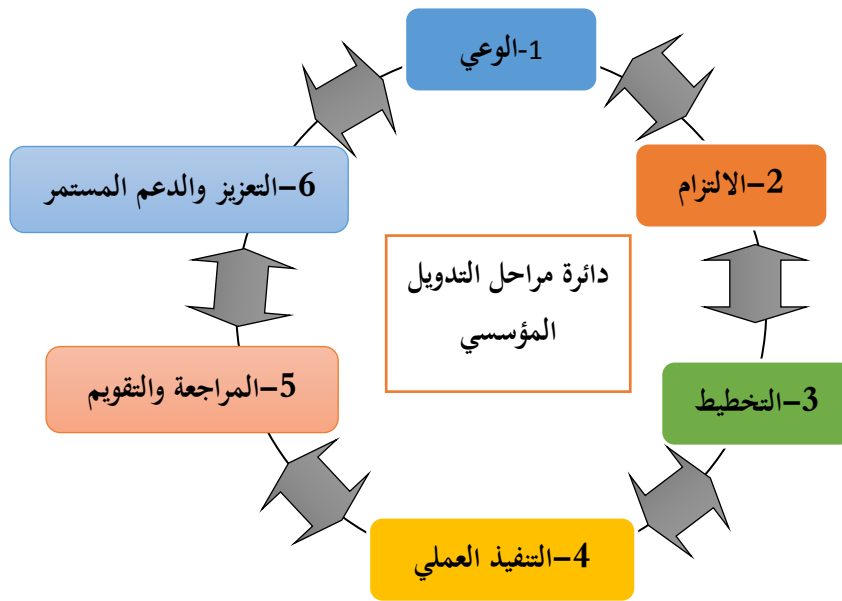
4-التنفيذ العملي (Operationalization): يتم في هذه المرحلة تقديم الأنشطة والخدمات الأكاديمية المعنية بالتدويل، والأخذ بعين الاعتبار العوامل التنظيمية المؤثرة في التدويل، وتطبيق المبادئ والمعايير الإرشادية الموضوعية سلفاً للتدويل.

5-المراجعة والتقييم (Review): يتم في هذه المرحلة تقييم وتعزيز جودة عملية التدويل، والوقوف على تأثير مبادراتها ذات الصلة فضلاً عن مدى تقدمها عن طريق التطبيق الفعال لاستراتيجية التدويل.

6-التعزيز والدعم المستمر (Reinforcement): يتم من خلال هذه المرحلة توفير الحوافز والمكافآت والتقدير والجوائز لأبرز المشاركين في جهود التدويل بالجامعة.

يمكن تلخيص المراحل الست السابقة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نموذج (Knight) لمراحل تدويل الجامعات



Source: Jane knight, **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, Journal of Studies in International Education, Sage Publication, 2004, p: 12.

ثانياً-مرحلة التنفيذ لتدويل التعليم العالي

إن تطبيق عملية التدويل في أي مؤسسة تعليم عالي يتم عبر مراحل تنفيذية، يتم فيها أولاً وضع الأساس المشترك للتدويل، ثم التدرج في أنشطة التدويل إلى غاية التحكم فيها لتأتي بعدها مرحلة التوسع والاحتراف، والجدول الموالي يعرض مراحل تنفيذ تدويل مؤسسات التعليم العالي متضمناً أهم الأنشطة التدويلية والمؤشرات العملية لكل مرحلة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

الجدول رقم (05): مراحل تنفيذ عملية تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي وأهم مؤشراتها

المرحلة	الأنشطة التدويلية	المؤشرات	التفصيل
مرحلة تمهيدية من أجل الأساس المشترك	الخصائص التنظيمية	- نشر كل من البيان الرسمي للمؤسسة وكذا رسالتها وأهدافها في مجال التدويل؛ - القرارات الخاصة بعملية التدويل؛ - تحديد المسؤولين عن عملية التدويل ومجال مسؤولياتهم؛ - توفير الهيكل الإداري المناسب.	- التناسق بين الرسالة والتخطيط الاستراتيجي والميزانية المخصصة؛ - تنصيب صانع قرار على مستوى عالي من الكفاءة؛ - إنشاء أقسام تعنى بشؤون التعاون الدولي؛ - إنشاء وحدات مختصة بخدمات التدويل.
المرحلة الأولى: الانطلاق في عملية التدويل	خلق بيئة حاضنة للتعددية الثقافية	- التحكم في استخدام لغات أجنبية؛ - حراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب.	- استعمال اللغات الأجنبية في الدروس والمحاضرات؛ - متابعة حراك الطلاب.
	العمل على تدويل المناهج	- الاستعانة بالشركاء الدوليين في المجال الأكاديمي.	- برنامج تبادل الطلاب؛ - برنامج تبادل أعضاء هيئة التدريس.
	العمل على تدويل البحث العلمي	- الاستعانة بالشركاء الدوليين في مجال البحث العلمي.	- المشاركة في الفعاليات البحثية الدولية وكذا تنظيمها؛ - تنظيم مشاريع بحثية مشتركة.
المرحلة الثانية: التوسع في تطبيق التدويل	خلق بيئة متعددة الثقافات	- التوسع في استخدام اللغات الأجنبية؛ - التوسع في حراك الأساتذة والطلاب.	- تقديم البرامج والدروس والمحاضرات بلغات أجنبية بصفة منتظمة؛ - متابعة وتحليل حراك الطلاب.
	إدماج البعد الدولي في المناهج	- الشراكة الأكاديمية؛ - تنظيم الجامعات الصيفية الدولية.	- تطوير برامج أكاديمية مشتركة؛ - إنشاء مدارس دولية؛ - توظيف أعضاء هيئة التدريس أجانب؛ - العمل على استقطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين.
	تدويل البحث العلمي	- الشراكة البحثية.	- المشاركة في المراكز البحثية الدولية؛ - إنشاء برامج دولية مشتركة في مجال الدراسات العليا؛ - إستضافة الباحثين الدوليين في مخابر ومراكز البحث المحلية؛

- زيادة البحوث المنشورة دولياً.			
	- اعتماد التعليم عن بعد والتوسع في استخدامه؛ - إنشاء الفروع الدولية للمؤسسة (إنشاء فروع للجامعة أو فروع لكلياتها ومعاهدها في دول أخرى).		المرحلة الثالثة: احترام التدويل

Source: Raphaelle Martinez and Igor Kitaev, **Entrepreneurialism and the internationalization of higher education in a knowledge society**, In Universities and The Knowledge Economy Diversification and Organizational Change in European Higher Education, Ed Michael Shattock, The Society for Research into Higher Education and Open University Press, UK, 2009, p: 123.

تشكل المرحلة التمهيدية مرحلة هامة ومفصلية حيث يتم خلالها وضع أسس التدويل في المؤسسة وفيها تتم صياغة كل من رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة في مجال التدويل وكذا تحديد المتطلبات المالية والمادية والبشرية لعملية التدويل، وتعتبر عملية تعيين صانع قرار كفاء ورفيع المستوى لتولي مسؤولية الشؤون الدولية عملية جوهرية ومحورية حيث يستطيع المسؤول الكفاء والذي لديه شبكة علاقات دولية قوية أن يوظف رأسماله الشخصي لمصلحة المؤسسة وتنشيط عملية التدويل بها¹.

أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الإنطلاق في عملية التدويل وهذا من خلال تحويل أنشطة التدويل المختلفة من مجرد أنشطة هامشية إلى أنشطة أساسية وفاعلة، أما فيما يخص المرحلة الثانية فهي مرحلة التوسع في تطبيق التدويل حيث تكون الأنشطة الدولية أكثر تطوراً وتنوعاً، من خلال دمج العمليات الدولية في جميع الأنشطة والمستويات الإدارية بمؤسسة التعليم العالي، مما يؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التدويل. أما المرحلة الثالثة تكون المؤسسة قد احترفت التدويل وبدأت تطبيق أنشطة أكثر تطوراً من عملية التدويل هي تدويل الحرم الجامعي أي فتح فروع للمؤسسة أو كلياتها أو معاهدها في دول أخرى.

المطلب الثالث: أنواع تدويل التعليم العالي

¹- Raphaelle Martinez and Igor Kitaev, **Entrepreneurialism and the internationalization of higher education in a knowledge society**, In Universities And The Knowledge Economy Diversification and Organizational Change in European Higher Education, Ed Michael Shattock, The Society for Research into Higher Education and Open University Press, UK, 2009, p: 126.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

قسمت معظم الدراسات التي تناولت موضوع تدويل التعليم العالي من حيث حدود تطبيقه إلى نوعين هما: **التدويل الداخلي** وهو ما يعرف بـ (Internationalization at Home) و**التدويل الخارجي** أو **العابر للحدود** وهو ما يعرف بـ (Internationalization Abord) أو (Internationalization Cross-Border).

أولاً-التدويل الداخلي (Internationalization at Home)

يعرف التدويل الداخلي قديماً على أنه أي نشاط ذو صبغة دولية باستثناء تنقل الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، بينما يعرف مؤخراً على أنه التكامل الهادف للأبعاد الدولية ومتعددة الثقافات في المناهج الدراسية، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخرى، والاستفادة من وجودهم في الحرم الجامعي¹. وفيما يلي حصر لأهم المجالات الأساسية وآليات تطبيق التدويل الداخلي للتعليم العالي المنفق عليها عالمياً.

الجدول رقم (06): مجالات وآليات تطبيق التدويل الداخلي للتعليم العالي

مجالات التطبيق	آليات التطبيق
المناهج والبرامج الدراسية	<ul style="list-style-type: none"> - الشهادات المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي؛ - الدراسة باللغات الأجنبية؛ - الاعتماد المتبادل بين مؤسسات التعليم العالي؛ - برامج جديدة تدمج البعد الدولي والتعدد الثقافي ضمن محتوى المناهج الدراسية من خلال المقارنات الدولية.
عمليات التدريس والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> - دمج نتائج التعليم والتقييم العالميين؛ - المشاركة الفعالة للطلاب الدوليين في العملية التعليمية داخل الأقسام؛ - الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس دوليين وكذا خبراء دوليين على المستوى المحلي في عملية التدريس؛ - دمج دراسات الحالة الدولية ومتعددة الثقافات في المناهج؛ - توظيف تقنيات حراك الطلاب الافتراضي في المحاضرات والمشاريع البحثية المشتركة.
البحث العلمي	<ul style="list-style-type: none"> - مشاريع بحثية مشتركة؛ - ملتقيات ومؤتمرات دولية؛ - نشر دولي للمقالات والأبحاث؛ - إبرام اتفاقيات دولية مشتركة تخص البحث العلمي؛ - إدماج الباحثين والأساتذة الزائرين في الأنشطة الأكاديمية بالجامعة؛ - إقامة الشراكة البحثية الدولية في المجال الأكاديمي.
الأنشطة الطلابية خارج المقررات الرسمية	<ul style="list-style-type: none"> - توفر نواد وجمعيات للطلاب؛ - برمجة أحداث ومناسبات ذات توجه دولي ومتعدد الثقافات؛ - استحداث أنشطة تدعم تفاعل الطلاب مع عناصر التنوع الثقافي داخل مجتمعهم وخارجه.

¹ - علي زكي ثابت، محاضرة في تدويل التعليم العالي، لطلبة الدكتوراه، تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة المنيا، متوفر على الموقع الإلكتروني: (<https://courses.minia.edu.eg>)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/01.

Source: Jane Knight, **Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012, p: 33.

ثانياً-التدويل الخارجي (Internationalization Abord)

يتضمن التدويل الخارجي الأشكال والمواقف التي يكون فيها الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو البرامج الدراسية أو المواد التعليمية أو جزء من المؤسسة الأكاديمية مقدمة الخدمة نفسها خارج حدود الدولة، وفقاً للدليل الإرشادي الذي أصدرته منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحقيق الجودة في التعليم الجامعي عبر الحدود.

ومن الأمثلة الرئيسية على هذا النوع من التدويل إرسال الطلاب للدراسة في الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخرى، أو الدخول في شراكات بين المؤسسات. وتشير الأدبيات إلى أن هذا النمط من التدويل يعتمد في المقام الأول على عملية الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج الدراسية بل والمؤسسات الجامعية نفسها.

تتمثل أهم مجالات تدويل التعليم العالي خارجياً فيما يلي:

1-التعاون الأكاديمي الدولي

التعاون الدولي أصبح ركيزة أساسية للتنظيم الدولي المعاصر الذي يلزم الدول في إطار المجتمع الدولي المنظم بوجود التعاون فيما بينها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي من خلال الهيئات والمنظمات الدولية بكافة أنواعها.

تعود فكرة التعاون الأكاديمي الدولي في مجال التربية ومجالات الثقافة والعلوم إلى القرن السادس عشر عندما وضع فرانسيس بيكون خطة تمثل هذا التعاون، ويتمثل التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين¹.

يمثل التعاون الدولي إحدى أدوات مؤسسات التعليم العالي لإثبات تواجدها وانتشارها على المستوى الدولي، فالمنافسة الشديدة في سوق التعليم العالي أدت بالجامعات إلى دخول تحالفات وارتباطات دولية من

¹ - أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، مرجع سابق، ص: 492.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

أجل أن تكون قادرة على المنافسة عبر حدودها الوطنية. ويمكن اعتبار التعاون الدولي في مجال التعليم العالي على أنه اشتراك لمؤسسة تعليم عالي مع مؤسسة أو مؤسسات أخرى عبر حدودها الوطنية، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المستقبلية في مجالات متفق عليها وفقاً لمجموعة مبادئ محددة¹.

وينظر للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي كألية مفيدة للأطراف المشتركة في هذا التعاون، فمن جانب الدول النامية يعد التعاون آلية فعالة في تطوير عمليات التعليم والبحث والوسيلة الفعالة لتطوير الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، وكذلك فإن عمليات التعاون الدولي تعمل على تحفيز وتحسين جودة البحوث وتخفيض العبء المالي، ومن الجانب الآخر فإن الدول المتقدمة ترى في أنشطة التعاون الدولي وسيلة فعالة لجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لإجراء الأبحاث في إطار ما لديهم من بنى تحتية متطورة، الأمر الذي يساعد على تحسين مستوى التعليم والأنشطة البحثية في هذه الدول.

من أبرز مظاهر التعاون الأكاديمي الدولي، برامج توأمة الجامعات، برنامج كراسي اليونيسكو، الشركات، التحالفات والشبكات الدولية بالإضافة إلى النشر الدولي للبحث، والتي نوجزها فيما يلي:²

أ- **برامج توأمة مؤسسات التعليم العالي (University Twinning)**: وهو عبارة عن خطة عمل دولية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجامعات وتمثل الأهداف الرئيسية لتوأمه مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي فيما يلي:

- الاستخدام الكامل للإمكانيات المقدمة للتعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي؛
- التوسع في البعد الدولي لمؤسسات التعليم العالي وتحديد اتجاه واضح لهذا التعاون؛
- المساعدة في إنشاء شبكات للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي داخل الإقليم الواحد والأقاليم المتعددة؛
- تقديم دعم لإجراءات الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول النامية والمساعدة على تطوير معايير لهذه الترتيبات.

ب- **برنامج كراسي اليونيسكو (UNESCO Chairs Program)**: يعد برنامج الكراسي الجامعية لليونسكو، والذي بدأ الانطلاق الرسمي فيه خلال المؤتمر السادس والعشرين لليونسكو عام 1991م، وسيلة أساسية تتيح

¹ - عبد اللطيف شكر، مجالات التعاون الدولي في جامعة ولاية ميتشيجان الأمريكية وجامعة تورونتو الكندية: دراسة مقارنة، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ديسمبر 2016، ص: 278.

² - أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، مرجع سابق، ص: 493-497.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

لليونيسكو أداء دورها في تشجيع التعاون بين الجامعات في جميع أنحاء العالم، وقد استهدف البرنامج تطوير البرامج الدولية التي تهتم بتدعيم القدرات التدريسية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي في مجالات مختارة، وذلك بزيادة عدد المختصين البارزين في العلوم المهمة على المستوى العالمي مع التركيز على الدول النامية والذين يلقبون بأساتذة اليونيسكو. وقد بلغ عدد كراسي اليونسكو 17 كرسيًا عند بدء تنفيذ البرنامج وقد وصل سنة 2014م إلى 812 كرسيًا تابعًا إلى 128 دولة.

ج- **الشراكات (Partnerships):** تعد الشراكات أحد أهم أدوات التدويل، وأحد الأساليب التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي لتوطيد علاقاتها مع مؤسسات أخرى لتحقيق منفعة متبادلة بينها، وتتضمن الشراكة تجاوز الأنشطة التقليدية والتزام متواصل وأكثر عمقا لتحقيق المنفعة المتبادلة. ومن أبرز مظاهر الشراكات:

- برنامج الشهادة المشتركة (Joint Degree Program)؛

- برنامج منح الشهادة الثنائية (Double Degree Program)؛

- برنامج منح الشهادة المتعددة (Multiple Degree Program)؛

- برنامج منح الشهادات المتتالية (Consecutive Degree Program).

د- **النشر الدولي المشترك (Joint Publishing of Researches):** أصبحت أغلب الدراسات العلمية رفيعة المستوى ولاسيما في مجال العلوم تُنشر من طرف باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة، فنصف الأبحاث العلمية البريطانية على سبيل المثال لا الحصر تُنشر بالاشتراك مع باحثين أجانب.

2- **الحراك الأكاديمي:** ويشمل كل من حراك الطلاب الدوليين وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

أ- **حراك الطلاب الدوليين:** من المتطلبات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي، هي قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الدولية لتسجل أكبر عدد من الطلاب الوافدين، حيث أن الشكل الأكثر معرفة للتدويل هو زيادة حراك الطلاب الذين يدرسون بالخارج، فسفر الطلاب يعد ظاهرة قديمة جدا، وهناك دول لها تجربة طويلة في هذا المجال مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية¹.

ويتم حراك الطلاب على المستوى الدولي عن طريق عقد اتفاقيات تعاونية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف بين مجموعة من المؤسسات الجامعية تعطي للطالب الحق في حرية التنقل بين هذه الجامعات

¹ - حنان رضوان، نادية حسن، نجلاء أحمد شاهين، تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، مرجع سابق، ص: 366.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

للدراصة الكاملة أو لدراسة بعض المقررات التي تتم معادلتها في الجامعة التي ينتمي إليها الطالب أو إكمال دراسته.

ب- حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين: تتم حركية أعضاء هيئة التدريس عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية بين جامعات تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من الطرف الآخر لإنشاء برامج تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية، وتهتم الدول بوضع مشاريع لحراك أعضاء هيئة التدريس جنباً إلى جنب مع حراك الطلاب، كما أن هناك برامج متعددة الأطراف مثل (Fulbright) تركز بصفة خاصة على حراك الهيئة التدريسية.

وتسعى برامج الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس إلى تحقيق الأهداف الآتية:¹

- زيادة الدافعية للتدريس؛
- تحسين المهارات التعليمية من خلال تجربة بيئات تعليمية جديدة، اكتساب مهارات تصميم المناهج المبتكرة وكذا المهارات الرقمية؛
- تحسين مهارات اللغة؛
- زيادة الانفتاح على الخارج من خلال التواصل مع نظرائهم في عبر دول العالم لتطوير أنشطة أو أبحاث مشتركة؛
- تطوير مداخل المنافسة؛
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي عبر العالم.

3- إنشاء فروع للجامعات بالخارج: يتطلب إنشاء فروع للجامعات إقامة منشآت تعليمية عالمية، حيث أن من متطلبات التدويل والتي ظهرت في الفترة الأخيرة إقامة منشآت نوعية عالمية للتعليم العالي عالية المستوى، قادرة على الاستثمار الفعال في رأسمال البشري وعلى منافسة مؤسسات التعليم العالي العريقة في العالم، ولعل من أمثلة المنشآت التعليمية العالمية القادرة على استقطاب الطلاب من جميع أنحاء العالم، معهد التقنية المعهد التقني الهندي بوصفه أحد المنشآت التعليمية التي تشهد تقدماً نحو العالمية، حيث يضم

¹ - حنان رضوان، نادية حسن، نجلاء أحمد شاهين، تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، مرجع سابق، ص: 367.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

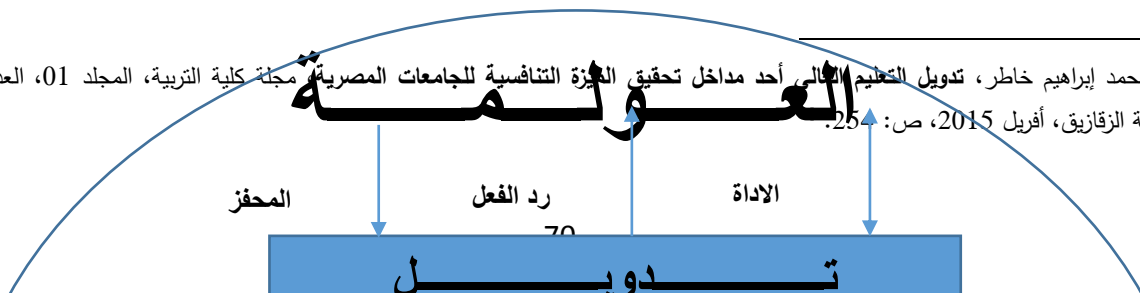
مجموعة واسعة من الأكاديميين الأجانب البارزين على مستوى العالم، وتتعدد هذه الأشكال والترتيبات لتشمل:¹

- **حق الامتياز (Franchising):** ويقصد بهذا المصطلح العملية التي تقوم بها مؤسسة للتعليم العالي في دولة ما بمنح الامتياز لإحدى الجامعات في دولة أخرى لتقديم دورة دراسية أو برنامج من إعدادها؛
- **مؤسسات خارج الحرم (Off-Shore Institutions):** وهي مؤسسات مستقلة لا تنتمي إلى نظام تعليمي قومي وتنتمي قانوناً إلى بلد ما، ولكن ليس من الضروري أن يكون لها حرم جامعي في ذلك البلد، ولها مقر في بلد ثالث؛
- **الجامعات التابعة للشركات والمنظمات (Corporate Universities):** وفيها تتولى شركات كبرى إنشاء مؤسسات تعليم عالي تابعة لها، ولا تنتمي إلى أي نظام قومي؛
- **المؤسسات الدولية (International Institution):** وهي مؤسسات تقدم مؤهلات دولية (International Qualifications) ولا تعتبر جزءاً من أي نظام قومي؛
- **الجامعات الافتراضية (Virtual Universities):** وهي المؤسسات التي تقدم التعليم على الخط (شبكة الانترنت) بشكل أساسي.

ويمكن تلخيص أنواع التدويل في مجال التعليم العالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): أنواع تدويل التعليم العالي

¹ - محمد إبراهيم خاطر، تدويل التعليم العالي أحد مداخل تحقيق الجودة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، المجلد 01، العدد 87، جامعة الزقازيق، أبريل 2015، ص: 25.



Source: Jane Knight, **Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012, p: 33.

من خلال الشكل رقم (02) نستنتج أن العولمة هي الظاهرة أو العامل المهيمن على جميع مجالات العصر الحالي، فهي تعمل على محو الاختلافات بين الشعوب، الثقافات والحضارات، واختراق الحدود القومية وسيادة الدول على مواردها وسياساتها ومواطنيها، وبناء عالم واحد تسوده ثقافة واحدة ومبدأ اقتصادي واحد، ونموذج سياسي واحد تفرضه الولايات المتحدة بصفتها الدولة المهيمنة. وعليه تسعى الدول جاهدة إلى الحفاظ على مكتسباتها الوطنية سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حضارية أو ثقافية، خاصة في ظل الهيمنة المطلقة للعولمة، فإنها وجدت في التدويل أداة فعالة لذلك، ومنه يمكن القول أن العولمة تعتبر بمثابة محفز للدول لابتكار طرق مقاومتها، فوجدته في التدويل بنوعيه سواء الداخلي أو الخارجي الذي يعتبر كرد فعل لها، و بطبيعة الحال فإن أدوات رد الفعل تختلف من دولة إلى أخرى بسبب الاختلاف السياسي، الفكري والعقائدي وغيرها بين الدول.

المطلب الرابع: مخاطر تدويل التعليم العالي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

بالرغم من الفوائد التي يحققها تدويل التعليم العالي سواء للدولة أو مؤسسات التعليم العالي أو حتى الأفراد، إلا أنه لا يخلو من مجموعة من المخاطر إذا لم يتم تطبيقه بالطريقة الصحيحة، ومن بين أبرز هذه المخاطر مايلي:

أولاً- هجرة الأدمغة

يعتبر حراك الأكاديمي من أقدم وأبرز مظاهر تدويل التعليم العالي والتي لعبت دورا كبيرا في عملية التداول المعرفي بين الدول والحضارات، وبالرغم من فوائده الكثيرة إلا أنه ينطوي على مخاطر أهمها ظاهرة هجرة الأدمغة وهي تتمثل أساسا في عدم عودة نسبة كبيرة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء فترة دراستهم وتفضيلهم البقاء في الدول المستضيفة. وظاهرة هجرة الأدمغة تشمل أيضا الدول المتقدمة على غرار دول أوروبا التي تعاني من هجرة علمائها وباحثيها باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تهتم بالدرجة الأولى الدول النامية والتي تسعى من خلال الحراك الأكاديمي إلى تكوين وتطوير كفاءات مواردها البشرية خارج حدودها، إلا أنه في كثير من الأحيان يرفض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس العودة إلى بلدانهم الأصلية ما يعني حرمان البلدان المصدرة من كفاءاتها البشرية والعلمية والتحاقها بالرصيد البشري والعلمي للدولة المضيفة¹.

ولكن في الطرف الآخر تنتظر الدول إلى بقاء العقول المهاجرة على أراضيها بمثابة كسب للعقول (Brain Gain). وظاهرة هجرة الأدمغة سببها العديد من العوامل من بينها القوانين المشجعة على بقاء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءات العلمية في البلدان المستقبلية وتقنين هجرتهم، بالإضافة إلى العوائد المالية المغرية التي توفرها الدول المستضيفة مقارنة بالدول الأم مما يحفز على البقاء والعمل بالدولة المستقبلية، كما أن الحرية الأكاديمية التي توفرها البلدان المستقبلية مقارنة بالدولة الأم وضعف ومحدودية البنى التحتية والتكنولوجية في الدولة الأم ما يجعل بيئة العمل فيها غير محفزة على الإبداع والتطوير من أبرز أسباب هجرة الأدمغة².

ثانياً- فقدان الهوية الوطنية

على صعيد التعليم العالي، أصبح ينظر إلى استخدام اللغة الإنجليزية على أنها وسيلة لضمان المساواة بين الجودة والمعايير الدولية سواء داخل الدولة أو خارجها، لا سيما أن البرامج الدراسية الدولية

1- أحمد محمد عبد الرؤوف علي، مرجع سابق، ص: 121.

2- Jane Knight, Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education, Op.cit,p: 39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

تعتمد على اللغة الإنجليزية في محتواها ولغة تدريسها، فضلا عن صور التدويل الأخرى مثل الابتعاث إلى الخارج للحصول على درجات علمية، وكذلك المهمات العلمية والإشراف المشترك يتطلب إتقانها.

إن تنامي دور اللغة الإنجليزية في العملية التعليمية في ظل التدويل ولد شعورا بالقلق من طرف الأكاديميين وحتى السياسيين من تأثير هذه اللغة خاصة واللغات الأخرى عموما على الثقافة الوطنية وعلى اللغة الأم، وما تحمله الثقافة الأجنبية الوافدة من قيم قد تتنافى مع معطيات الثقافة الوطنية، ولعل هذا يتطلب التشجيع على تعليم اللغات الأجنبية في كافة المراحل التعليمية، مع الاهتمام في الوقت نفسه بإتقان الطلاب والأكاديميين للغة الأم، والعمل على تنمية قيم المواطنة ودعم الهوية الثقافية الوطنية والاعتزاز بها¹.

إن الاعتزاز بالذات الثقافية أو ما يسمى بالأنا الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب المنجزات الإنسانية، وهذا الاعتزاز لا يعني الانغلاق على النفس إنما يعني تحقيق الذات الثقافية والحضارية، وجعلها حاضرة في الحركة الاجتماعية والثقافية ومنطلق للتفاعل مع الحضارات الأخرى²، لأن الثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة لا تتوقف عند حد معين وتستمد تطورها وتجدها عن طريق ركيزتين أساسيتين هي الموروث الثقافي المحلي من جهة والتواصل مع الثقافات الإنسانية من جهة أخرى.

ثالثا- تسليع التعليم العالي

كثر الجدل حول ما إذا كان التعليم العالي يعد خدمة أم سلعة خاصة، فهناك من يرى أن التعليم العالي يجب أن يكون بيد القطاع الخاص وأن يعامل كأى سلعة أخرى، وهو ما يصطلح عليه تسليع التعليم العالي حيث يصبح التعليم العالي مجرد سلعة تخضع لمبدأ العرض والطلب، وتَمَثَّل ذلك التوجه في العديد من البرامج كالتعليم المميز والجامعات الخاصة والبرامج التي تدرس باللغة الأجنبية، ومن أنصار هذا الرأي الليبراليون الجدد. وفي المقابل هناك من ينظر للتعليم على أنه خدمة عامة يجب أن يتاح بشكل ديمقراطي لتحسين القدرات الذهنية والإبداعية والمعرفية لكافة المواطنين على اعتباره حقا من الحقوق، ويجب أن تقع مسؤوليته على الدولة بصورة أساسية³.

¹- ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، مرجع سابق، ص: 226.

²- محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم - إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003، ص: 21.

³- وجدي شفيق عبد اللطيف، تسليع التعليم العالي وسؤال الاستبعاد الاجتماعي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 4، العدد 37، أبريل، 2016، ص ص: 382-383.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

ويعتبر النظر إلى التعليم كسلعة مسألة أخطر وأكثر تعقيدا مما تبدو في ظاهرها وفي نظر المروجين لها، حيث تسهم في حرمان قطاعات واسعة من المواطنين من حقهم في التعليم، بفعل أن التعليم سلعة يستطيع شراؤها إلا من يستطيع دفع ثمنها وتحمل تكلفتها المادية، وهذا ما يسهم بطريقة أو بأخرى في تحويل التعليم العالي إلى تعليم نخبة يستفيد منه فئة قليلة من المجتمع.

وفي نفس السياق ينظر البعض إلى عملية التدويل باعتباره مدخلا لتسليع التعليم العالي، حيث يعتبرون أن الهدف الرئيس من تدويل التعليم العالي هو تحقيق المزيد من الأرباح أو العوائد المالية لمؤسسات التعليم العالي، أو أنه يتمثل في جذب وحشد العدد الأكبر من الطلاب الدوليين لجذب المزيد من الإيرادات، وهو اعتقاد يفتقد الكثير من الصواب، لأن التدويل يتضمن العديد من الأبعاد الأخرى والتي يمكن أن توفر إضافة إلى كل ما سبق الكثير من الفوائد، كالتعاون والحرية الأكاديمية والاستقلالية وإتاحة المعرفة ونشرها وغيرها، ما يشكل صلب رسالة مؤسسات التعليم العالي وأهدافها الأصلية، كما أنها من ناحية أخرى تكسب المؤسسة سمعة دولية قوية فضلا عن كونها يمكن أن تجذب أفضل العناصر من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس التي يمكنها تحسين التطور العلمي والتكنولوجي مؤسسيا ومجتمعيا¹.

رابعا-مشكل الجودة، الاعتراف والاعتماد الأكاديمي

يمثل التحدي الدائم المتمثل في موازنة التكلفة والجودة وإمكانية الوصول أحد أبرز مخاطر التعليم عبر الحدود، حيث تحولت ظاهرة تدويل التعليم والبرامج في مؤسسات التعليم العالي إلى سبيل سهل لتحقيق الربح المالي، بالرغم من أن مقرراتها وبرامجها وحتى الشهادات الممنوحة غالبًا لا تحظى بالاعتراف العالمي، نظرًا لعدم مطابقتها لمعايير الجودة العالمية، سواء من حيث الكم والنوع أو طريقة تقديم الخدمة، بالإضافة إلى ظهور مقدمي خدمات التعليم العالي الدوليين المحتالين أو المزيفين غير المعترف بهم من قبل السلطات المحلية². ويثير هذا الأمر قضية الاعتماد الأكاديمي وارتباطها بالأهداف الربحية المتعلقة بعملية تدويل التعليم العالي والفساد الناجم عنها.

وهذا الفساد الذي يتحدى تدويل التعليم العالي لا يقتصر فقط على الدول الناشئة في مجال تدويل التعليم بل حتى للدول العريقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وأستراليا، كما لا يقتصر على مؤسسات التعليم العالي الخاصة بل وحتى الحكومية، نتيجة للتنافس المحموم بين الكثير من المؤسسات من أجل زيادة الأرباح، مستعينة في ذلك بالتطور التكنولوجي، الذي مكنها من سرعة تسليم الخدمة في أي مكان

¹- ثروت عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 89.

²- Jane Knight, *Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education*, Op.cit, p: 39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدويل التعليم العالي

وفي أسرع وقت وبأقل تكلفة، ومن أبرز صور التدويل تسهيل قبول طلاب دون المستوى المطلوب من ناحية مؤهلات الأكاديمية، وكذا العبث بوثائق الدرجات العلمية وبنائج امتحاناتها. وقد وثقت وكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة الكثير من الحالات على مستوى مؤسسات جامعية أو شركات أو حتى أفراد، ومن ذلك وجود وكالات وشركات تحتكر لنفسها حق الإمتياز في منح درجات بعض البرامج البريطانية، وتقوم بضخ ملايين الطلاب غير المؤهلين لمؤسسات التعليم العالي عبر مختلف دول العالم دون الالتزام بمعايير الجودة العالمية¹.

ومع وجود بعض مقدمي الخدمات الذين يتيحون الخيارات لمتابعة الدراسة في مرحلة التعليم العالي أصبح من الصعب تمييز المؤسسات القانونية عن تلك غير القانونية والتي تجعل الشهادات والدرجات العلمية متاحة للبيع والشراء، ومن هنا تكمن الحاجة إلى إيجاد آليات دولية لضمان الجودة، ولعل هذا ما دفع منظمة (UNESCO) ضمن مبادرات ضمان الجودة، إلى إطلاق بوابة إلكترونية لتوجيه الأفراد إلى المعلومات التي تساعد على التحقق من المؤسسات والدرجات العلمية المعترف بها وغير المعترف بها².

المخاطر المرتبطة بالتدويل لا تقلل من أهميته، لكن تدعو إلى زيادة التعاون الدولي والالتزام المؤسسي بمبادئ وأهداف التدويل من خلال وضع تدابير واستراتيجيات تضمن توفير التعاون والشراكة الدولية على أسس عادلة وموضوعية.

¹- ثروت عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 90.

² - فيليب ألباخ، مرجع سابق، ص: 20.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تتضح أهمية تدويل التعليم العالي باعتباره من المداخل الحديثة لتطوير التعليم العالي، والذي من خلاله تصبح وظائف التعليم العالي المتمثل في التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع متوافقة دولياً ومتعددة الثقافات، لجعلها أكثر ارتباطاً وتميزاً واستجابة للتغيرات متعددة الأبعاد في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على المستوى الدولي والعالمي، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية المحلية، بما يخدم المجتمع المحلي والدولي على حد سواء.

كما تم التوصل إلى أن تدويل التعليم العالي ليست بالظاهرة الحديثة، وإنما هو ظاهرة قديمة يعود ظهورها وبداياتها إلى ظهور ونشأة الجامعة، كما برز في بداياته كعملية أقرب ما تكون إلى الصدفة والعشوائية منها إلى العمل المنهجي والمنظم، ومنذ ذلك الوقت عرف تطوراً إلى أن أصبح في وقتنا الحالي عملية منظمة ومخطط لها من قبل الدول والمؤسسات.

وهناك العديد من النظريات التي اهتمت بتدويل التعليم العالي، وتعتبر نظرية الكفاءة بين الثقافات من أبرز هذه النظريات حيث تمثل الكفاءة بين الثقافات الجزء الحيوي لسمات الخريجين الذين يريدون العمل بشكل فعال ومناسب في المجتمعات المحلية والوطنية والدولية في عالم متزايد العولمة والترابط. بالرغم من المبررات التي تدفع إلى تبني التدويل على المستوى الوطني أو المؤسسي وفوائده، لا يخلو من بعض المخاطر التي يمكن تجنبها إن أُحسِنَ التخطيط له.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

تمهيد

يعتبر تدويل التعليم العالي من المداخل الحديثة التي تنتهجها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لتطوير منظومة التعليم العالي لديها، خاصة أن عملية التدويل تعتبر من الأدوات الهامة في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز الاعتراف الاكاديمي، وكذا تحسين ترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الدولية، بالإضافة إلى إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق سمعة ومكانة دولية في ظل المنافسة الشديدة التي يعرفها هذا المجال على المستوى العالمي، خاصة ما تعلق باستقطاب الطلاب أو الباحثين الدوليين لما له من عوائد اقتصادية واجتماعية هامة لمؤسسات التعليم العالي والدولة ككل.

وعليه سيتناول هذا الفصل أهم انعكاسات تدويل التعليم العالي على الجودة الشاملة والاعتراف الأكاديمي وكذا تنافسية مؤسسات التعليم العالي سواء محليا أو دوليا بالإضافة إلى تحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية.

المبحث الأول: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على الجودة الشاملة في التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي محركاً رئيسياً للابتكار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يضمن الرفاهية والتنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات. وتعد جودة التعليم العالي أمراً ضرورياً من أجل تأدية التعليم العالي للوظيفة المنوط به، ويعتبر تدويل التعليم العالي أحد الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق جودة التعليم العالي وذلك من خلال إعادة هيكلة وتحسين إدارة المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع المعايير الدولية، تطوير المناهج والبرامج الدراسية، توفير موارد كافية ومتطورة وجذب الكوادر الأكاديمية المتميزة والمبدعة.

وعليه سيتناول هذا المبحث أربعة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي أهم فوائدها، أما المطلب الثاني مبررات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وأهم مؤشراتهما فيما يتناول المطلب الثالث متطلبات ومبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي أما المطلب الرابع فيتناول مساهمة تدويل التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المطلب الأول: تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهم فوائدها

اكتسب نظام الجودة الشاملة أهمية كبيرة في تفكير الاقتصاديين والتربويين لتحسين نوعية التعليم بكافة مستوياته، وفي جميع أبعاده وعناصره، وأصبحت الجودة الشاملة إحدى القضايا التي تهتم بها القيادة الإدارية في أي مؤسسة نظير الفوائد المحققة من تطبيقها.

أولاً-تعريف الجودة في التعليم العالي

يتفق الجميع على أهمية جودة الخدمات والمنتجات، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على تعريف واحد للجودة، كما أنه لا يوجد اتفاق على كيفية قياسها، وسبب ذلك هو أن الجودة لا توجد بمعزل عن سياق استعمالها، والأحكام حولها تختلف حسب منظور الشخص الذي يطلب منه الحكم عليها وحسب الغرض من إصدار الحكم، هذا فضلاً عن أن للجودة عناصر كثيرة تكوّن مستواها ودرجتها.¹

فالجودة لغة من جاد، وجاد الشيء جُوداً وجودة أي صار جيداً، والجيد: نقيض الرديء، ويقال جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول أو الفعل.²

¹ - سوسن شاكر مجيد، الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 27.

² - محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد 3، دار صادر، بيروت، 1968، ص: 135.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

أما معنى الجودة في المعاجم الإنجليزية فيكثر فيها التعدد والتداخل، فقد أشار البعض بأنها تعني الامتياز، وأحياناً تعني بعض العلامات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته¹.

تعددت التعاريف المقدمة للجودة في مجال التعليم العالي كل حسب نظريته وفيما يلي أهم التعاريف

المقدمة:

1- تعريف الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

عرفت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم الجودة على أنها "مفهوم متعدد الأبعاد بحيث يشمل جميع الوظائف والأنشطة الرئيسية للتعليم العالي والمتمثلة في البرامج التي يتم تدريسها، البحوث التي يتم إجراؤها وكذا الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى جميع مكوناته مثل: البنية التحتية، المعدات، أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الموظفين، الأهداف، طبيعة البرامج ومحتواها، طرق التنفيذ، البيئة الجامعية... إلخ، ويعتبر التقييم الذاتي الداخلي والمراجعة الخارجية عاملين أساسيين لتعزيز الجودة، كما ينبغي إنشاء هيئات وطنية مستقلة وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً"².

أما المركز الأوروبي للجودة الشاملة في التعليم العالي فعرفها على أنها "مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات، وهي مفهوم ديناميكي يرتبط ببيئة نموذج تعليمي لرسالة وأهداف المؤسسة، بالإضافة إلى المعايير المحددة ضمن أي نظام أو مؤسسة أو برنامج أو فرع من فروع المعرفة"³.

كما عرفها اتحاد الجامعات العربية للجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها "مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها، مدخلاتها وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع"⁴.

¹ - سوسن شاكر مجيد، مرجع سابق، ص: 28.

² - اليونيسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل التقرير النهائي، المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي، باريس، 5-9 أكتوبر 1998، ص: 26.

³ - فليب جي التباخ، ليز ريزبيرغ، لورا إي. رامبلي، توجهات في التعليم العالي العالمي (رصد الثورة الأكاديمية)، ترجمة مركز البحوث والدراسات في وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، أكتوبر 2010، ص: 105.

⁴ - طارق علي جاسم العاني، صلاح عبد القادر النعيمي، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والآفاق، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونيسكو للعراق، ديسمبر 2013، ص: 8.

2-تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي من وجهة نظر بعض الباحثين

تعرف الجودة في مجال التعليم العالي على أنها "مجموعة من الخصائص والصفات الاجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة الجامعية، وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المشغلين وأهداف المجتمع التتموية"¹.

كما تعرف على أنها "الوفاء بمتطلبات العمل التربوي وبتوقعات الطلاب وأطراف معنيين آخرين"².

وهناك مصطلح أكثر شمولية وهو ما يصطلح عليه الجودة الشاملة في التعليم العالي والذي يعني " جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في المؤسسات التعليمية لرفع مستوى المنتج التعليمي، من خريجين وبحوث ودراسات، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع وبما تستلزمه هذه الجهود من تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية، لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال تظافر جهود كل العاملين في هذه المؤسسات"³.

كما تعرف الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها "مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التعليم العالي بأبعاده المختلفة من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية عكسية، وكذا التفاعلات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المناسبة لبلد ما من خلال استراتيجية إدارية لمؤسسة التعليم العالي كنظام مؤسساتي يسعى إلى تحقيق الفعالية والكفاءة للتكيف مع المتغيرات العالمية الراهنة"⁴.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها مجموعة من الخصائص والصفات (الذاتية والمكتسبة) التي تميز العملية التعليمية، تسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات الحالية والمستقبلية، المحلية والدولية للأطراف ذات المصلحة.

¹ - يوسف أحمد أبو فارة، واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 02، عمان، 2006، ص: 251.

² - هاشم العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان الأسدي، مرجع سابق، ص: 430.

³ - جامعة الامام، الجودة الشاملة في التعليم العالي، نشرة الجودة الشاملة، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والاعتماد الاكاديمي، المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع الإلكتروني: (www.imamu.edu.sa/aqa) ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/15.

⁴ - مسعود صديقي، عبد الرزاق حواس، جودة خدمات التعليم العالي ... المفهوم واليات التحسين، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 01، 2013، ص: 260.

ثانيا-فوائد الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي ينجم عنه فوائد عدة سواء بالنسبة للطلاب، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين وسوق العمل، وفيما يلي أهم الفوائد:¹

- ينجم عن تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي تلبية رغبات وطموحات الطالب الخريج، والتي تساهم بدورها في تلبية حاجات سوق العمل المحلي وحتى الدولي من الموارد البشرية المؤهلة وبالمواصفات المطلوبة، وهذا بدوره سيحقق مزايا للطالب المتخرج الذي سيحصل على فرصة عمل بعد تخرجه؛

- يساعد تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي عضو هيئة التدريس من تطوير كفاءته من خلال الاطلاع على المزيد من المصادر العلمية الحديثة، واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات المتطورة التي تتيح له الفرصة للاطلاع على آخر المستجدات العلمية للارتقاء بمتطلبات المناهج لتتناسب مع حاجات ومتطلبات الطلاب وسوق العمل، فضلا عن المزايا المادية والمعنوية التي قد يحصل عليها والتي تعد من متطلبات توفير المناخ التنظيمي المناسب لأداء مهامه التدريسية؛

- يتطلب تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي رفع كفاءة أداء الموظفين للوفاء بالمتطلبات التي تفرضها جودة المنتج التعليمي، وهذا ما سيدفع صانعي القرار بمؤسسة التعليم العالي إلى توفير فرص لتدريب العاملين للحصول على الخبرة الكافية في مجال أعمالهم، مثل تدريبهم على كيفية استعمال وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة، وتبني مفاهيم جديدة مثل الإدارة الالكترونية والمكتبة الإلكترونية وغيرها.

- كما أن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي يُمكنُ من خلق ثقافة تنظيمية ومناخ تنظيمي مناسب يتسم بما يلي:

* التعاون بين مختلف مكونات ومستويات مؤسسات التعليم العالي بالشكل الذي يحقق أهداف المؤسسة؛

* استخدام نظام معلوماتي يلبي حاجات مؤسسة التعليم العالي ومختلف هياكلها لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛

* تبني هيكل تنظيمي من بحيث تسهل عملية إعادة تنظيمه كلما دعت الحاجة لذلك دون معوقات؛

¹- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، 2014، ص: 38.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

* تحديد رؤية ورسالة مؤسسة التعليم العالي واستراتيجيتها والتي تمكنها من استقراء المستقبل وبالتالي الاستعداد الجيد له بما يضمن بقاءها وتطورها؛

* الاسهام في تحسين مرئية وسمعة مؤسسة التعليم العالي محليا وإقليميا وعالميا.

المطلب الثاني: مبررات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وأهم مؤشراتها

إن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي له مجموعة من المبررات تجعل مؤسسات التعليم العالي تتبنى نهج الجودة الشاملة، كما أن لها مجموعة من المؤشرات لقياسها.

أولاً-مبررات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

- هناك بعض الأسباب والمبررات التي توجب تبني الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي تتمثل في:¹
- المستجدات والتحديات التي تواجه التعليم العالي من تعقد للبيئة التي تتواجد فيها مؤسسات التعليم العالي؛
 - الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي وخاصة في الدول النامية؛
 - قناعة المسؤولين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومستوى تعليمي جيد؛
 - مطالبة المنظمات المحلية والدولية بتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة مع تجاوب الحكومات لذلك؛
 - زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي على استقطاب الطلاب وخاصة الطلاب الدوليين والحصول على الدعم المالي من الحكومات والشركات والوكالات الدولية، ضف إلى ذلك مختلف المستجدات العالمية والاقليمية فرضت تحديات وأدوار جديدة على مؤسسات التعليم العالي؛
 - ضغوط العولمة اتجاه الأسواق العالمية للتداخل، وانهيار الحواجز والموانع التي تحول دون تدفق المنتجات والخدمات بين الأسواق العالمية بحرية وسهولة، مما جعل مؤسسات التعليم العالي ملتزمة بمسايرة المعايير الدولية والعالمية؛
 - بروز الكثير من المظاهر السلبية على مستوى مؤسسات التعليم العالي من بينها تدني مستوى الطلاب، وتخلي الكفاءات عن العمل لحساب بعض منظمات التعليم؛

¹- محمد الكر، الجودة الشاملة في التعليم العالي: مبررات التبني ومعوقات التطبيق، مجلة التراث، المجلد 02، العدد 02، 2012، ص ص: 358-

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- معدلات البطالة المرتفعة بسبب عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق؛
- التحديات العلمية والتكنولوجية وذلك مع ظهور وسائط جديدة في التعليم عن طريق استخدام التكنولوجيا مثل تزايد استخدام الإنترنت، ظهور المكتبات الرقمية، ظهور نظم جديدة للتعليم العالي عن بعد كالجامعات الافتراضية؛

- التحديات الاقتصادية كخصخصة التعليم العالي واهتمام الشركات متعددة الجنسيات بقطاع التعليم العالي.

ثانياً: المؤشرات الرئيسية للجودة الشاملة في التعليم العالي

تتمثل المؤشرات الرئيسية للجودة الشاملة في التعليم العالي فيما يلي:

1- مؤشرات جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح

يقصد بمؤشرات الجودة التنظيمية الأبعاد الرئيسية في التنظيم العام للكلية من حيث رسالتها وأهدافها، وتوجهات خططها الحالية والمستقبلية والثقافة التنظيمية السائدة¹، وكذا التشريعات واللوائح الجامعية، والتي يقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات التي تحدد البنى الهيكلية لمؤسسات التعليم العالي، وتوضح الفلسفة والمهمة وإجراءات سير العمل، والعلاقات القائمة بين مؤسسات التعليم العالي وكذا بين وحدات مؤسسة التعليم العالي الواحدة، والكلية الواحدة، والقسم الواحد، وبينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى²، وأهم مؤشراتها تتمثل في:³

- القدرة على توضيح الفلسفة والمهمة والإجراءات التي تحكم النشاط الجامعي في مختلف وحداته، ومستوياته؛

- القدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للمتغيرات المحلية والعالمية؛

- القدرة على تحديد وتوصيف المسؤوليات والمهام الوظيفية للعناصر البشرية في المستويات المختلفة؛

- القدرة على توفير فرص متكافئة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين للترقية وتولي المناصب القيادية؛

- القدرة على استخدام الأساليب الحديثة في تسيير العمل الجماعي؛

¹ - علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات علمية محكمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 26.

² - أشرف السعيد احمد محمد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2007، ص: 195.

³ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد؛
- القدرة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب؛
- القدرة على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع المهام والمسؤوليات داخل مؤسسة التعليم العالي؛
- توفر برامج ومعايير للتقييم الذاتي للأداء داخل مؤسسة التعليم العالي؛
- توفر قواعد بيانات متكاملة عن احتياجات سوق العمل ومؤسسات المجتمع من الخريجين ومواصفاتهم.

2- مؤشرات جودة البرامج الدراسية وطرق التدريس

البرامج الدراسية هي الإطار المحدد لمحتوى المعارف والأساليب والمهارات المطلوبة لتكوين وتأهيل الطلاب، وهي أيضا تمثل المتطلبات الدراسية على مستوى الجامعة، وعلى مستوى الكلية، وعلى مستوى التخصصات المحددة لتعليم الطلاب¹. وفي هذا الصدد يعد تطوير وتحديث مناهج التعليم العالي ومحتواها ضرورة، بحيث تصبح مؤسسات متفاعلة ذات ارتباط وثيق بمتطلبات سوق العمل والاهتمامات المجتمعية للتنمية². وبصفة عامة، فإن أهم مؤشرات جودة البرامج الدراسية وطرق التدريس تتمثل فيما يأتي³:

- مستوى الحداثة ومعاصرة المناهج للتطورات العلمية السريعة والمتجددة؛
- الاستجابة السريعة والمرنة للاحتياجات المتغيرة للطلاب؛
- مدى التوازن بين الخبرات النظرية والجوانب العملية التطبيقية؛
- قدرتها على توظيف وتنويع مصادر التعلم المختلفة؛
- قدرتها على استثارة ملكات التفكير والابداع؛
- مراعاتها للفروق الفردية بين الطلاب؛
- ربط البرامج والمناهج بالرؤية والرسالة العامة للقسم والكلية ومؤسسة التعليم العالي ككل؛
- القدرة على ربط المحتوى بالمهارات المطلوبة من المنهج.

3- مؤشرات الجودة البحثية

¹ - أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص ص: 203-204.
² - علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، مرجع سابق، ص: 26.
³ - أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص ص: 203-204.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

يشكل البحث العلمي حجر الزاوية ومفتاح التطوير الدائم للأمم، ولعل ذلك يحتاج إلى تطوير التقنيات وتوفير الكفاءات المؤهلة بغية تسهيل عملية تحويلها وتكييفها وتطويرها، ومن ثم نقلها نحو القطاعات المنتجة، وهذا يتطلب من مؤسسة التعليم العالي إعطاء البحث العلمي المكانة التي يستحقها، وضمان النهوض به في جميع التخصصات لجعله أداة لتقدم المعرفة. وعليه فإن جودة البحث العلمي تتمثل في عدد من المؤشرات أبرزها:¹

- مراعاة البحوث الجامعية لقضايا المجتمع، واحتياجات مؤسسات المجتمع؛
- وجود أنظمة بحث معلوماتية متكيفة ومرنة تساير التغيرات السريعة؛
- وجود برامج بحث معلوماتية قادرة على توقع التطورات في بيئة العمل؛
- وجود قواعد بيانات تفاعلية تسهل عمليات البحث؛
- الاهتمام بطرق إدارة مشاريع البحث العلمي؛
- الاهتمام بطرق قيادة فرق البحث العلمي؛
- إعداد الميزانيات الدقيقة الخاصة بالبحث العلمي.

4- مؤشرات جودة الأداء الطلابي

تتمثل أهم مؤشرات جودة الأداء الطلابي فيما يلي:²

- متوسط أعمار الطلاب الملتحقين؛
- الحد الأدنى لدرجات التحاق الطلاب بالمؤسسة الجامعية؛
- نسبة الطالبات إلى الطلاب؛
- نسبة الطلاب الملمين بمهارات استخدام الكمبيوتر؛
- مدى اكمال متطلبات تأهيل الطلاب في مراحل التعليم قبل الجامعي وبخاصة في الرياضيات، العلوم واللغات؛

¹ - علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، مرجع سابق، ص: 26.

² - أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص: 198.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- القدرة على التواصل الجيد والمناقشة؛
 - مستوى القيم الأخلاقية والسلوكية للطلاب؛
 - وجود سياسة لاستقطاب الطلاب والدارسين بما يتناسب مع رسالة الكلية ومؤسسة التعليم العالي.
- بالإضافة إلى المؤشرات السابق ذكرها، هناك مؤشرات أخرى خاصة بجودة الأداء الطلابي فيما يلي بعضها:¹

- وجود سياسة فعالة للإرشاد الأكاديمي؛
- معدلات اكتساب الطلاب للمعارف، المهارات ومدى تحقق الأهداف المرتبطة بالمقررات والبرامج لديهم؛
- معدلات الحضور والانتظام في الدراسة على مدى الفصول الدراسية؛
- معدلات التفاعل والمشاركة مع الزملاء، ومع أعضاء هيئة التدريس داخل القاعات وخارجها؛
- معدلات التردد على مركز مصادر المعلومات بالمؤسسة وخارجها.

5- مؤشرات جودة الهيئة التدريسية

- يقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع². ومن أهم مؤشرات قياس جودة الهيئة التدريسية ما يلي:³
- نسبة الحاصلين على الدكتوراه من جامعات أجنبية؛
 - متوسط خبرة التدريس الجامعي بعد الدكتوراه؛
 - نسبة الحاصلين على جوائز أو شهادات تقدير محلية أو عالمية؛
 - معدل قراءة واطلاع أعضاء هيئة التدريس على الجديد في مجال تخصصهم؛
 - مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تصميم البرامج والمقررات في مجال تخصصهم؛

¹ - علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، مرجع سابق، ص: 26.

² - محمد صادق إسماعيل، إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ط1، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2014، ص: 50.

³ - للمزيد راجع كلا من:

- أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص ص: 197-198.

- علي ناصر شتوي آل زاهر السلاطين، مرجع سابق، ص: 42.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- قدرة أعضاء هيئة التدريس على طرح أفكار جديدة خلال مناقشاتهم وحواراتهم العلمية؛
- معدلات الإنتاجية العلمية؛
- درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس بمناهج البحث العلمي؛
- القابلية للتغيير والتطوير والمشاركة في جماعات العمل وحلقات الجودة.

6- مؤشرات جودة الخدمات التعليمية المساندة

الخدمات الداعمة المساندة للتعليم هي تلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات الجامعية لطلابها وأعضائها الأكاديميين لصفّل شخصياتهم وتنمية مهاراتهم في الجوانب المختلفة، ولمساعدتهم على التطور المهني والثقافي والأكاديمي في جو تتوافر فيه مقومات الحياة الكريمة¹. ومنه يمكن تقسيم المؤشرات إلى قسمين: مؤشرات خاصة بالطلاب وأخرى خاصة بأعضاء هيئة التدريس.

أ- مؤشرات جودة الخدمات الداعمة للطلاب: وتتكون من المؤشرات الآتية: ²

- النسبة المئوية للطلاب المشاركين في الأنشطة الطلابية؛
 - مدى التنوع في الأنشطة الطلابية التي تقدمها المؤسسة الجامعية؛
 - مدى اشتراك أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في ممارسة الأنشطة؛
 - مدى توفر الحرية أمام الطلاب لممارسة الأنشطة المختلفة.
- #### ب- الخدمات الداعمة لأعضاء هيئة التدريس: وتتكون من المؤشرات الآتية: ³
- مدى ملائمة الرواتب والامتيازات المادية الإضافية للأعباء المعيشية والرقمي المهني؛
 - مدى توفر خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس وأسرههم؛
 - مدى توفر برامج تدريبية وتجديدية دورية للتنمية العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس؛
 - النسبة المئوية لأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على برامج تدريبية؛

¹- أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص: 207.

²- المرجع السابق، ص: 208.

³- المرجع السابق، ص ص: 208-209.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- النسبة المئوية لأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على دعم مادي لحضور المؤتمرات في خمس سنوات.

7- جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها

المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم فيه التفاعل بين مجموعة عناصره، وجودة المباني وتجهيزاتها أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، وكلما تحسنت واكتملت كلما أثرت إيجاباً على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب¹. ومن أهم مؤشرات جودة المباني والتجهيزات ما يلي:²

- التهوية؛

- الإضاءة؛

- عدد المقاعد؛

- الصوت ونوعيته؛

- الحدائق والمساحات الخضراء؛

- النوادي الطلابية.

8- مؤشرات جودة الشراكة المجتمعية والمؤسسية

تعتبر العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية ومؤسسات المجتمع علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها، ولعل ذلك يتطلب مشاركة وثيقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع. من أبرز مؤشرات جودة الشراكة مع مؤسسات المجتمع ما يأتي:³

- الاتصال الفعال بمكونات المجتمع بما يحقق الشفافية في آدائها؛

- الشراكة الحقيقية مع المؤسسات الاقتصادية والخيرية والاجتماعية وغيرها المكونة للمجتمع المحلي والوطني وحتى الدولي؛

¹ - يوسف حبيب الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 281.

² - المرجع نفسه.

³ - أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص: 210.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- عدد البحوث التعاقدية بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الجامعية؛
- عدد الاستشارات العلمية التي قدمتها مؤسسات التعليم العالي لمؤسسات المجتمع؛
- عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت في الجامعة وتخدم أهداف المجتمع وتحل مشكلاته؛
- النسب المئوية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في جمعيات خدمة المجتمع.

المطلب الثالث: متطلبات ومبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهدافها

يتطلب تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي مجموعة من المتطلبات، كما أن تطبيقها في مجال التعليم العالي أمر أساسي ومهم جدا للرفع من أداء مؤسساته وتحقيق أهدافه.

أولاً-متطلبات تحقيق الجودة الشاملة

يستلزم تطبيق الجودة الشاملة في أي مؤسسة بعض المتطلبات التي تسبق البدء بالتطبيق، حيث يمكن إعداد العاملين لقبول الفكرة، ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالية وحصد نتائجها المرغوبة ومن هذه المتطلبات:¹

1-إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة: إن إدخال أي مبدأ جديد في المؤسسة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة المؤسسة، حيث أن قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة وقناعات العاملين في المؤسسة. وثقافة الجودة تختلف بشكل كبير عن الثقافة الادارية التقليدية وبالتالي يلزم إيجاد هذه الثقافة الملائمة لتطبيق برنامج الجودة.

2-الترويج ونشر ثقافة الجودة الشاملة: إن نشر مفاهيم ومبادئ الجودة الشاملة والترويج له بين جميع العاملين في المؤسسة قبل اتخاذ أي قرار بتطبيقها يساعد كثيرا في التقليل من المعارضة للتغيير، والتعرف على المخاطر المتوقعة بسبب التطبيق حتى يتم مراجعتها.

3-التعليم والتدريب: ليتم تطبيق فلسفة الجودة الشاملة بالشكل الصحيح يجب تعليم وتدريب المشاركين فيها بأساليب وأدوات هذا المفهوم الجديد، حتى تطبق على أساس سليم وصلب وتؤدي إلى النتائج المرجوة منها وبالتالي الابتعاد عن التخبط والعشوائية في التطبيق.

¹ - خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 01، العدد 01، 2008، ص ص: 19-20.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

4-الإستعانة بالاستشاريين: الهدف من الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة عند تطبيق برنامج الجودة الشاملة هو تدعيم خبرة المؤسسة ومساعدتها في حل المشكلات التي ستنشأ، وخاصة في المراحل الأولى من تطبيق البرنامج.

5-تشكيل فرق العمل: يتم تشكيل فرق العمل بحيث يضم كل فريق منها ما بين خمسة إلى ثمانية أعضاء من الأقسام المعنية مباشرة، أو ممن يؤدون فعلا العمل المراد تطويره، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء من العاملين الموثوق بهم، ولديهم الاستعداد للعمل والتطوير، وأن يعطوا الصلاحية للمراجعة والتقييم وتقديم مقترحات التحسين.

6-التشجيع والتحفيز: يجب على المؤسسة تبني نظام حوافز فعال ومرن، يوجد جوا من الثقة والتشجيع والشعور بالانتماء للمؤسسة وأهمية الدور الموكول للعاملين في تطبيق برنامج الجودة الشاملة.

7-الإشراف والمتابعة: من ضروريات تطبيق نظام الجودة الشاملة الإشراف على فرق العمل وتعديل أي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتها وتقويمها، والتنسيق بين مختلف العاملين والادارات والأقسام في المؤسسة، وتذليل الصعوبات التي تعترض فرق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة؛

8-استراتيجية التطبيق: لضمان نجاح تطبيق برنامج الجودة الشاملة يجب أن يتم ذلك من خلال استراتيجية واضحة معلنة تتضمن الاعداد للتطبيق، والتخطيط لإجراءات التنفيذ، ونظاما لعملية قياس مستوى الأداء والتحسين المستمر والتطوير.

ثانيا-مبادئ الجودة الشاملة

تقوم الجودة الشاملة على عدد من المبادئ الأساسية من أهمها:¹

- الاعتماد على الأسلوب الجماعي والتعاوني في انجاز العمل اعتمادا على ما تمتلكه الموارد البشرية في المؤسسة من خبرات وقدرات وابداعات؛

- الاستمرار والمداومة على التحسين المستمر والتطوير، فكلما تم انجاز مستوى معين من الجودة تم التطلع إلى مستوى أعلى وأفضل منه؛

¹ - راضية بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص: 46.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- النهج الشمولي، حيث يمتد التحسين والتطوير إلى كافة مجالات كالأهداف العامة، والهياكل التنظيمية، وأساليب العمل والتحفيز والنظم وإجراءات والقناعات القديمة في المؤسسة؛
- العمل على جعل عدد الأخطاء في العمل عند أدنى حد ممكن وذلك وفق مبدأ "أداء العمال الصحيح من أول مرة وبدون أخطاء" وهو ما يهدف إلى جعل التكلفة في الحد الأدنى، وفي ذات الوقت الحصول على رضا المستفيدين من العملية التعليمية؛
- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل المؤسسة لتشمل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة مثل تكاليف الفرص الضائعة، وتكلفة الأخطاء، التقويم وسمعة المؤسسة بين المستفيدين.

ثالثاً-أهداف الجودة الشاملة

يؤدي تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:¹

- 1-مستويات إنتاج أفضل: وذلك من خلال تحسين الجودة الإنتاجية والخدمية والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة والاستفادة من النظم الإدارية الحديثة وتخفيض التكاليف والنفقات؛
- 2-الرضا المتزايد للمستفيدين: حيث يعد تقديم خدمة أفضل للمستفيدين -سواء على مستوى الأفراد من طلاب وأولياء الأمور أو على مستوى المجتمع من هيئات ومؤسسات- تتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم من الأهداف الأساسية للجودة، ومن ثم فإن نتيجة عمليات تحسين الجودة تكون في النهاية رضا المستفيدين.
- 3-تطوير أداء العاملين: وذلك من خلال تنمية روح العمل الجماعي التعاوني بهدف الاستفادة من كافة الطاقات بالمؤسسة التعليمية².
- 4-الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات³.

المطلب الرابع: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وخطوات تطبيقها وأهم معوقاتها

¹ - جامعة الامام، مرجع سابق.

² - يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص: 61.

³ - المرجع السابق، ص: 62.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

إن نجاح الإدارة يرتبط بالكفاءة الإنتاجية، لذا ظهرت إدارة الجودة الشاملة كاستراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومنها مؤسسات التعليم العالي، لأنها إدارة تركز على أداء العمل بطريقة صحيحة وبأسلوب نموذجي يتجنب هدر وتبديد الموارد.

أولاً-تعريف إدارة الجودة الشاملة

من بين التعاريف المقدمة لإدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي ما يلي:

يُعرّف اتحاد الجامعات العربية إدارة الجودة الشاملة على أنها "منحى تنظيمي للإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الإدارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للجودة كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك النشاطات"¹.

كما تُعرّف إدارة الجودة على أنها: "أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المؤسسة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعلم، أو هي فعالية تحقق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفاً الأساليب وأقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة"².

وتُعرّف على أنها "مدخل فكري ومعرفي وثقافي وإداري وتنظيمي ينبغي تطبيقه في الجامعات عامة لتحقيق التكامل والتنسيق بين جهود منتسبي الجامعة وكلياتها وأقسامها المختلفة، ومشاركتهم في عملية التحسين المستمر للمخرجات التي تقدمها الجامعة لتلبية حاجات ورغبات الزبائن لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها إدارة الجامعة في البقاء والاستمرار والنمو"³.

وتُعرّف على أنها "عملية تستهدف توجيه كافة أنشطة الجامعة الأكاديمية والإدارية والمالية لتحقيق توقعات ورغبات العملاء والتحسين المستمر لجودة الخدمات التي تقدم للطلاب وذلك من أجل تخريج طلاب ذوي كفاءة عالية"⁴.

ثانياً-خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

¹- فيصل عبد الله الحاج، سوسن شاكر مجيد، الياس سليمان جريسات، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 2008، ص: 09.

²- سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص: 510.

³- أكرم الطويل، أحمد آغا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، 11-13 أكتوبر 2010، متوفر على الموقع الإلكتروني (www.uniaden-adc.com)، تاريخ الاطلاع 2018/05/19.

⁴- راضية بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص: 47.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

يمر تطبيق الجودة الشاملة في أي مؤسسة بالخطوات الآتية:¹

- 1-**الخطوة الأولى:** التزام وتعهد الإدارة العليا في المؤسسة بتنفيذ برنامج الجودة وتدعيمها، وتدريب القادة والمسؤولين على مفاهيم الجودة الشاملة وأساليب تطبيقها وتشكيل فرق تحسين وضمان الجودة؛
- 2-**الخطوة الثانية:** إيجاد رسالة ورؤية واضحة ومحددة للمؤسسة، تتضمن الأهداف العامة وأهداف الجودة التي تسعى إلى تحقيقها، وضمان نشر هذه الرسالة والرؤية وضمان وصولها لجميع أفرادها؛
- 3-**الخطوة الثالثة:** تشكيل مجلس للجودة يضم في عضويته المديرين التنفيذيين في المؤسسة ورؤساء الأقسام المختلفة فيها، ويقوم هذا المجلس بالإشراف على عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم برنامج الجودة؛
- 4-**الخطوة الرابعة:** تكوين استراتيجية لإدارة الجودة الشاملة، بحيث يتم تجديد الهيكل التنظيمي لإدارة الجودة، ودمج نشاطات إدارة الجودة الشاملة ضمن استراتيجيات وخطط المؤسسة، وتكوين نظام داخل وحدات المؤسسة لوضع أهداف محددة للجودة الشاملة داخلها، وتحديد كيفية إشراك العاملين في تنفيذ برنامج الجودة، واستخدام الأنظمة الإدارية الحالية في تنفيذ هذا البرنامج؛
- 5-**الخطوة الخامسة:** اتخاذ القرار حول مجال تطبيق برنامج الجودة، وهل سيكون مستوى المؤسسة بشكل كلي أم جزئي أو اختيار وحدة أو قسم في البداية لتنفيذ البرنامج وتحديد مدى الاستعداد والجاهزية للتغيير والتنفيذ؛
- 6-**الخطوة السادسة:** تحليل الاحتياجات التدريبية للمديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام والإدارات والعاملين للتدريب على مفاهيم الجودة، وتحديد أنواع التدريب اللازمة لكل مجموعة، والمحتوى التدريبي الذي سيتم التدريب عليه، ومتطلبات عملية التدريب من موارد بشرية ومادية وتنظيمية؛
- 7-**الخطوة السابعة:** التأكد من أن إدارات وأقسام المؤسسة قد طورت معايير لقياس مدى مطابقة الخدمات المنتجة لاحتياجات المستفيدين وتعديل المقاييس والأنظمة الإدارية الحالية لقياس درجة تلبية هذه الاحتياجات؛

¹ - مهدي عطية الجبوري، عبد الجابر علي الله، تقييم جودة برامج التعليم العالي كإطار لنجاح عملية التعليم (من وجهة نظر الطلبة)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص: 38.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

8-الخطوة الثامنة: إدخال وتطبيق برنامج الجودة الشاملة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ووضع التفاصيل اللازمة لتطبيق البرنامج مثل: الكيفية التي سوف يكون عليها التنفيذ، والهيكل التنظيمي الملائم وكيفية تفويض الصلاحيات والسلطات للعاملين والإجراءات والموارد المطلوبة لتسهيل تطبيق البرنامج؛

9-الخطوة التاسعة: مراقبة وتقييم النتائج باستمرار لتتبع توافق جهود التحسين مع أهداف المؤسسة، وتقييم المصادر المستخدمة في جهود التحسين للحفاظ على الكفاءة والاستخدام الأمثل لهذه المصادر؛

10-الخطوة العاشرة: إعلان نجاح برنامج الجودة ومكافأة وتقدير العاملين المشاركين في جهود التحسين، وتعديل استراتيجيات برنامج الجودة وتوسيع جهود التحسين لتشمل كل وحدات وأقسام وإدارات المؤسسة.

ثالثا-معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

عند تطبيق مؤسسات التعليم العالي لإدارة الجودة الشاملة ستعرض إلى مجموعة من المعوقات أبرزها ما يلي:¹

- نقص المعرفة وعدم الإلمام الكافي بأبعاد الجودة الشاملة وكيفية التخطيط السليم لمنهجيتها وعدم توفير تدريب فعال وكاف للقيادة الإدارية وهيئة التدريس في الكلية؛

- يجد البعض أن مفاهيم الجودة الشاملة وأدواتها تطبق أساسا على قطاع الإنتاج لذا تعد مصطلحاتها صناعية وتجارية لا صلة لها بعالم التعليم بسبب جذورها الصناعية؛

- المركزية التقليدية في صنع سياسات التعليم العالي التي ترفض أنموذج إدارة الجودة الشاملة لكونه نموذجا ديمقراطيا قائما على المشاركة؛

- عدم تحديد حاجات المستفيد تحديدا دقيقا؛

- النقل الحرفي من نماذج مطبقة في مؤسسات أخرى دون تكييفها وفق معطيات البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسة التعليم العالي المراد تطبيق إدارة الجودة بها؛

- الإخفاق في ترجمة الجودة المطلوبة إلى معايير تتفق وحاجات المستفيدين؛

¹ - سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص: 521-522.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- التطبيق على دفعة واحدة وعلى نحو شامل قد يحدث فوضى ومشكلات كثيرة، مما تطلب أن يكون التطبيق تدريجيا في مجالات محددة ومنقاة؛
- الاخفاق في التعامل مع مقاومة التغيير عن طريق الضعف والقسوة يؤدي إلى رد فعل عكسية؛
- التركيز على الجانب التقني على حساب الجانب البشري لذا يجب الموازنة بين أركان الجودة؛
- استعجال النتائج، إن نتائج تطبيق إدارة الجودة الشاملة تكون طويلة الأمد لكونها عملية تغيير، والتغيير يحتاج إلى وقت كاف لتظهر نتائجه.

كما أن هناك معوقات أخرى عند تطبيق مؤسسات التعليم العالي لإدارة الجودة الشاملة تتمثل في:¹

- عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التي تنفق ومتطلبات مدخل إدارة الجودة الشاملة، وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية (القيادة، الهياكل، التحسين المستمر، الابتكار)؛
- عدم الربط بين مكونات الجامعة وسوق العمل.

المطلب الخامس: مفهوم الاعتماد الأكاديمي وكذا أهدافه وأنواعه

يعد الاعتماد الأكاديمي مدخلا مهما لتحقيق الجودة واحداث التطوير التنظيمي لمؤسسة التعليم العالي ككل، فهو أداة فعالة لإحراز المعايير المحددة لتدعيم وتعزيز مواصفات الجودة، حيث يقوم هذا المدخل على فكرة حتمية التغيير لصالح تحقيق الأهداف ودعم الإيجابيات وتجاوز السلبيات وعلاجها وهذا ما يتفق مع مفاهيم الإدارة ومداخلها الحديثة كإدارة الجودة الشاملة².

أولاً-تعريف الاعتماد الأكاديمي

يعرف الاعتماد على أنه "مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من أجل التأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم، وأن برامجها

¹- راضية بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 175-176.

²- أشرف السعيد احمد محمد، مرجع سابق، ص: 154.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفق الضوابط المعلنة التي ينشرها المكتب¹.

ويعرف على أنه: "مجموعة من الأنشطة والإجراءات المستمرة والمعايير التي تستخدمها هيئة الاعتماد في فحص وتقييم المؤسسة التعليمية لتحقيق من استيفاء الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، وبشكل يتلاءم مع المستويات المتعارف عليها عالمياً"².

كما يعرف على أنه "الموافقة على المقررات أو المؤهلات أو الشهادات التي تمنحها إحدى مؤسسات التعليم العالي بواسطة مؤسسة أخرى، بغرض السماح للطالب بالالتحاق بدراسات أخرى"³.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاعتماد الأكاديمي على أنه مجموعة من المعايير والإجراءات تحرص مؤسسات التعليم العالي على استنفائها من أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته.

ثانياً- أهمية الاعتماد الأكاديمي

تتمثل أهمية الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في النقاط الآتية:⁴

- حماية السمعة والمكانة العلمية للمؤسسات التعليمية على المستويين المحلي والدولي؛
- ضمان المحاسبة المجتمعية للمؤسسات التعليمية لتعزيز الشفافية والثقة فيها؛
- الارتقاء بمستويات جودة المدخلات والعمليات والمخرجات للمؤسسة التعليمية؛
- تحسين عمليات المراقبة والتقييم وتدقيق الأداء الجامعي وتحسينه والقيام بالتغذية العكسية من أجل معرفة نقاط القوة لتعزيزها والوقوف على نقاط والضعف لتلافيها؛
- تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في البيئة التعليمية،

¹ فيصل عبد الله الحاج، سوسن شاكر مجيد، إلياس سليمان جريسات، مرجع سابق، ص: 09.

² عبد العزيز السنبل، تقويم مؤسسات التعليم المستمر في ضوء موجبات التخطيط الاستراتيجي، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 61، ديسمبر 2015، ص: 24.

³ السيد عبد العزيز البهوشي، معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، ط1، القاهرة، 2007، ص: 18.

⁴ ماجد جبار غزالي الفتلاوي، على عبود الرفيعي، تحليل متطلبات الاعتماد الأكاديمي وفق نموذج (cipof): دراسة استطلاعية في الكلية التقنية الإدارية/ كوفة والكلية التقنية/ نجف انموذجا، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، العراق، 2015، ص: 50-51.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- أداة تحفيز فعالة للتكيف الاستراتيجي لمواكبة التحولات المعاصرة في التعليم العالي؛
- تقريب أو توحيد معايير الأداء الجامعي (المؤسسي والبرامجي) بين مؤسسات التعليم العالي؛
- ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر وتعزيز دافعية العمل لدى العاملين؛
- تدقيق مستوى التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل؛
- ترسيخ الشفافية والمساءلة الجامعية والعدالة في مؤسسات التعليم العالي؛
- ضمان حقوق جميع المستفيدين وتحديد الطلاب في الحصول على شهادات علمية معترف بها بموجب معايير أكاديمية تتصف بالنزاهة والجودة العالية.

ثالثاً- أهداف الاعتماد الأكاديمي

- تختلف معايير الاعتماد من دولة إلى دولة أخرى ومن مؤسسة إلى مؤسسة أخرى، إلا أنها تتفق في أهداف الاعتماد والمتمثلة أساساً في:¹
- الاسهام في تحسين جودة التعليم العالي؛
 - ضمان حصول الطلاب على شهادات جامعية بموجب معايير أكاديمية تتصف بالجودة العالية باستمرار؛
 - يعمل الاعتماد الأكاديمي على منح فرص أكثر لتوظيف الخريجين من المؤسسات التعليمية المعتمدة، وتعزيز قدراتهم لتلبية احتياجات سوق العمل؛
 - وضع معايير التقويم الداخلي في المؤسسات التعليمية؛
 - ضمان اتخاذ إجراءات تحسينية فورية عند ظهور نقص الالتزام بمعايير الجودة؛
 - توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات والتجارة بالشهادات العلمية والخوض في الممارسات التي تضر بالسمعة التربوية لمؤسسات التعليم العالي؛
 - خدمة المجتمع من خلال التنافس بين مؤسسات التعليم العالي؛

¹ - راجع كلا من:

- سوسن شاكر مجيد، مرجع سابق، ص: 138.

- توفيق حناشي وآخرون، أهمية الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة التعليم العالي تجارب بعض الدول، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، العدد 03، جوان 2019، ص: 273.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- حماية سمعة المؤسسة على المستوى العالمي فيما يتعلق بجودة تعليمها ومستواه ومعاييرها؛
- تسهيل عملية انتقال وحركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس سواء محليا أو دوليا؛
- ضمان مستوى جيد من الأداء الأكاديمي في البرنامج أو البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل التقييم والاعتماد؛
- ضمان المساءلة والشفافية، حيث يتطلب الاعتماد الأكاديمي من المؤسسات الأكاديمية أن تعرض عملها للتقييم المستمر والعلني، وتوضيح نتائج هذا التقييم، وبذلك يتم تحقيق المساءلة والشفافية وتوفير مصداقية للمؤسسة؛
- تحسين إدارة مؤسسات التعليم العالي حيث يعمل الاعتماد الأكاديمي على تحسين وتطوير العمليات الإدارية والتنظيمية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء.

رابعا-أنواع الاعتماد الأكاديمي

معظم الأدبيات التي تعنى بشؤون الاعتماد تنفق على تقسيم الاعتماد الأكاديمي إلى ثلاثة أنواع هي:

1-الاعتماد المؤسسي: يركز على تقويم الاداء الكلي للمؤسسة التعليمية (مؤسسة تعليم عالي كانت أم كلية) للتأكد من أن المؤسسة حققت أو استوفت جميع الشروط ومعايير الجودة في كل التجهيزات الإدارية والبشرية والخدمات المختلفة¹، ويقوم هذا الاعتماد على خمسة محاور هي:²

-أعضاء هيئة التدريس؛

- مساحة المؤسسة التعليمية؛

- قاعات التدريس؛

-القبول والتسجيل؛

- المكتبة.

¹ - زهرة عبد محمد، جودة التعليم العالي في ضوء معايير الاعتماد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، 2012، ص: 115.
² - صباح النجار، مها كامل جواد، تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 16، العراق، 2014، ص: 44

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

2- **الاعتماد البرامجي (الأكاديمي):** يمثل الاعتماد البرامجي المعايير الكفيلة بضمان الجودة في البرامج الدراسية ومكانتها الأكاديمية، وقدرتها على إنتاج خريجين مؤهلين لممارسة المهنة في مجال الاختصاص. ويركز هذا النوع من الاعتماد على تقييم ومراقبة وفحص البرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسات التعليمية بشكل منفرد، أي أنه يركز على البنية المعرفية لبرامج دراسية معينة مثل القانون أو الهندسة أو التربية أو الطب وغيرها¹.

3- **الاعتماد المهني:** يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة، وبذلك فهو منهجية للرقابة يركز على ضمان الجودة في الاختصاصات التي ترتبط بمتطلبات التوظيف وعلى الأخص عندما تتطلب الممارسة شهادة منفصلة عن المؤهل الأكاديمي². ويعرف الاعتماد المهني بأنه "الاعتراف بكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي"، ويهدف الاعتماد المهني إلى تجويد مستوى أعضاء هيئة التدريس والاعتراف بهم محليا، اقليميا وعالميا³.

المطلب السادس: مساهمة تدويل التعليم العالي في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم العالي

يمثل تدويل التعليم العالي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة في التعليم، فمن خلال تدويل التعليم العالي تتبنى هذه المؤسسات مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تضمن توفير تعليم عالي الجودة، أهمها حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس سواء داخل البلدان نفسها وفيما بينها، المشروعات الدولية المشتركة، إقامة شبكات التعاون والتبادل وغيرها⁴، وتتضمن مساهمات تدويل التعليم العالي في تحقيق الجودة فيما يلي:

- تدويل التعليم العالي يعزز سمعة ومكانة مؤسسات التعليم العالي، مما قد يؤدي إلى زيادة فرص التمويل والشراكات والتعاون الدولي، ما يساهم في تحسين جودة الأبحاث والبرامج والخدمات المقدمة؛

- إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج من خلال اتباع المعايير العالمية والدولية يساهم في تحديث وتطوير المناهج الدراسية وجعلها أكثر تنوعا وانفتاحا على مختلف المواضيع ووجهات النظر من مختلف

¹ - ماجد جبار غزاي الفتلاوي، على عبود الرقيعي، مرجع سابق، ص: 51.

² - ماجد جبار غزاي الفتلاوي، على عبود الرقيعي، مرجع سابق، ص: 51.

³ - عامر طارق عبد الرؤوف، إيهاب عيسى المصري، الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص: 349.

⁴ - اليونيسكو، مرجع سابق، ص: 26.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

الثقافات، بما يساهم في تحسين مخرجات التعليم العالي من خلال إكسابهم المعارف والمهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي¹. ما يجعلهم أكثر قدرة على المنافسة وقابلية للتوظيف بعد التخرج ما يعزز أفاق حياتهم المهنية، وبذلك يساهم التدويل في تحقيق الجودة في التعليم العالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع.

- الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس ينمي القدرة على الإبداع والابتكار، وذلك من خلال ما يوفره من بيئة تعليمية تتسم بالتنوع الثقافي والفكري بما يؤثر إيجاباً على تحسين جودة التعليم العالي وتطوير مناهجه ورفع كفاءات الطلاب للعمل في المجتمع العالمي².

يمكن أن يوفر التدويل لمؤسسات التعليم العالي والكليات إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد، بما في ذلك مرافق البحث وفرص التمويل والشراكات الدولية مما يساهم في تعزيز الجودة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تدويل التعليم العالي يمثل أداة فعالة لتحقيق الجودة في التعليم العالي، ويمكن لمؤسسات التعليم العالي الاستفادة منها لتحقيق أهدافها في تقديم تعليم عالي الجودة، وتوفير تجربة تعليمية ممتازة لجميع منتسبيها، وبالتالي المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع.

المبحث الثاني: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على تنافسية التعليم العالي

ارتبط ظهور مفهوم التنافس الدولي بين الجامعات ارتباطاً وثيقاً بظهور التصنيفات الدولية لمؤسسات التعليم العالي والجامعات في بدايات القرن الحادي والعشرين، والجامعة المتميزة هي التي تصنف من بين أفضل مائة أو مائتي جامعة على مستوى العالم في هذه التصنيفات الدورية، وهي الجامعة التي تمتلك مجموعة خصائص ذات المستوى المتميز عالمياً، وهي الجامعة القادرة على جذب أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين، وهي الجامعة التي لا تعتمد على مصدر واحد للتمويل، بل تتعدد مصادر التمويل بين تمويل حكومي، وتمويل خاص من خلال الفوز بمناقصات تنافسية من مصادر خاصة وحكومية، وإيرادات الرسوم الدراسية، ومنح وهبات ووقف، والجامعة التي لا تقف عن مصدر واحد للتمويل

¹ Cristina Ramona Fiț, **How Do Romanian Universities Promote Their Educational Offer and What Mechanisms are Used to Attract International Students?**, Ed: Adrian Curaj, Ligia Deca, Remus Pricopie, European Higher Education Area: Challenges for a New Decade, Springer, 2020, p: 49.

² نعمات الناصر، أمل سلطان، نادية سيد، الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، المجلة التربوية لتعليم الكبار، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2022، ص: 242.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

تتمتع بحرية أكاديمية أعلى دون قيود أيديولوجية أو سياسية، لتكون قادرة على وضع الخطط الخاصة بها وممارسة الأنشطة التدريبية والبحثية في مناخ حماية حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية في مجال التعليم العالي

استقطب مصطلح التنافسية اهتمام العديد من الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات والدول منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وأصبحت التنافسية غاية يسعى الجميع إلى تحقيقها للوصول إلى هدف رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع لتحقيق الرفاهية، إذ تعد التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية للبلد، إذ لا يكون للاقتصاد أهمية أو تأثير في المحيط الدولي ما لم يتمتع بقوة تنافسية عالية¹.

يمكن تعريف التنافسية على أنها "استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة، أو القطاع أو البلد الواحد أحسن استغلال بالنظر لما يجب أن يكون وبالنظر إلى قوة المنافسين وطريقة استعمالهم لتلك الموارد، والتي تتجلى في تحسين الانتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق يضمن نمواً مستمرا خلال المدى الطويل"².

كما تعرف على أنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة"³.

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف مستواها؛ فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهي تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهي تنافسية القطاع أو النشاط، وتنافسية على المستوى الجزئي وهي تنافسية المؤسسة، وفما يلي شرح لكل مستوى⁴:

- **التنافسية على مستوى الدولة:** يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)* على أنها "مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تهدف إلى تحديد مستوى الإنتاجية لبلد ما، ومن ثم تحديد مستوى مستدام من الازدهار والاستقرار الاقتصادي مع تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل للمواطنين."

¹ - محمد صبري الحوت، صلاح الدين محمد توفيق، عبد المطلب أحمد عابد، التنافسية بين الجامعات، مجلة المعرفة التربوية، المجلد 3، العدد 5، 2015، ص: 18.

² - زغدار أحمد، المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 24.

³ - السيد إسماعيل محمد، الإدارة الاستراتيجية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص: 15.

⁴ - عثمان بن عبد الله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالي: اطار مقترح، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 298.

* WEF : World Economic Forum.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- **التنافسية على مستوى القطاع:** تعرف على أنها "قدرة شركات قطاع صناعي معيّن في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميّز تلك الدولة في هذه الصناعة".

- **التنافسية على مستوى المؤسسة:** يقدم معهد التنمية الإدارية تعريفاً يتفق مع تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية على مستوى المؤسسة، ويعرفها على أنها: "قدرة المؤسسة على تصميم وإنتاج وتسويق منتجات متفوقة مقارنة بما يقدمه منافسوها، حيث يرجع ذلك التفوق إلى عدد من العوامل مثل: السعر والجودة والتقدم التقني وغيرها".

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين التنافسية على صعيد المؤسسة والقطاع والدولة علاقة تكاملية؛ إذ أن إحداها تؤدي إلى الأخرى.

أما في مجال التعليم العالي فتعرف التنافسية على أنها " قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجاباً على مستوى خريجها وأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفي نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها"¹.

كما تعرف التنافسية في التعليم العالي على أنها " قدرة مؤسسة التعليم العالي على استخدام الإمكانيات من معرفة، ومهارات لتحقيق التقدم المنشود"².

وتعرف أيضاً على أنها "تسابق مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث (التعليم، البحث وخدمة المجتمع) والوصول إلى المستويات العالمية"³.

وإجرائياً تنافسية مؤسسات التعليم العالي جزء لا يتجزأ من تنافسية الدولة، وتعنى الاستغلال الأفضل لقدرات المؤسسة البحثية، وإنتاج المعرفة، والتي تسهم في تنمية المجتمع، وإعداد الموارد البشرية على مستوى عال بشكل متميز عن المؤسسات الأخرى.

¹ - بوطبة نور الهدى، إدارة الجودة الشاملة كآلية لتحسين تنافسية الجامعات الجزائرية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 09، العدد 02، حزيران، 2014، ص: 19.

² - محمد صبري الحوت، صلاح الدين محمد توفيق، عبد المطلب أحمد عابد، مرجع سابق، ص: 43.

³ - سماح محمد سيد احمد، التصنيفات العالمية للجامعات - نماذج تطبيقية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص: 45.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

فالتنافسية في التعليم العالي إذا مرتبطة بكفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي ونجاحهم في الاستيفاء بمتطلبات سوق العمل، ومدى إقبال المجتمع على خدماتها البحثية في حل مشكلاته، والذي يقيسه زيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها وزيادة طلب المجتمع المحلي والدولي على نتائج أبحاثها، وكفاءة خريجها.

يتم النظر إلى تنافسية التعليم العالي ومؤسساته على مستويين هما المستوى القطاعي والمستوى المؤسسي، كما يلي:

1- تنافسية قطاع التعليم العالي: تشير إلى كافة مؤسسات التعليم العالي التعليمية والتدريبية والبحثية والتوظيفية. وهناك اعتقاد في فعالية التعليم العالي يعكسه الاعتراف بأن الازدهار الاقتصادي والمادي يعتمدان على المهارات التنافسية، وذلك لأن التطبيق الفعال للمعرفة العلمية والتكنولوجية واحدة من المزايا التنافسية الرئيسية في عصرنا الحالي. والنتيجة الطبيعية لهذا الاعتقاد هو الاعتراف بأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل مفتاح المنافسة الكونية، حيث يتميز من يكتشف المعرفة الجديدة أولاً¹.

2- تنافسية مؤسسة التعليم العالي: أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يمر بها العالم إلى ظهور بيئة تنافسية عالمية جديدة، وتتطلب هذه البيئة التنافسية من مؤسسات التعليم العالي ضرورة الارتقاء بمخرجاتها إلى المعايير العالمية، وتكوين ميزات تنافسية متعددة تمكنها من تسويق خدماتها للعالم الخارجي وتحقيق تفوق وتميز على المؤسسات المنافسة لها².

وتقوم تنافسية المؤسسة الأكاديمية على شقين أساسيين هما: الشق الأول هو قدرة التميز على المؤسسات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء هيئة التدريس وتقنيات وأوعية المعلومات والتجهيزات المادية والبحثية ونمط الإدارة ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل وتدريب جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية. والشق الثاني هو قدرة مؤسسة التعليم العالي على جذب واستقطاب الطلاب المحليين والدوليين والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية. ونجاح الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول³.

¹ - عثمان بن عبد الله الصالح، مرجع سابق، ص: 298.

² - محمد حسن، تدويل التعليم العالي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، المجلد، 29، العدد 113، ديسمبر 2014، ص: 144.

³ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص: 45-46.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

وبالتالي فالسياق التنافسي للتعليم العالي يدعو مؤسسات التعليم العالي إلى بذل الجهد في تعريف المستفيدين من أنشطتها وخدماتها (عملائها) وكذلك توزيعهم إلى شرائح ومجموعات مستهدفة حتى تستطيع العمل على تلبية احتياجاتهم ورغباتهم بما يحقق غاياتها وأهدافها وطموحاتها المستقبلية.

المطلب الثاني: مفهوم الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي ومصادرها

أصبح امتلاك ميزة تنافسية واحتلال مكانة متميزة في السوق العالمي للتعليم العالي أحد أهم أهداف مؤسسات التعليم العالي، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها بيئة هذه المؤسسات في العصر الحالي، بفعل التطورات التكنولوجية المتسارعة مما زاد من حدة المنافسة إقليمياً وعالمياً.

أولاً-تعريف الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي

يمكن تعريف الميزة التنافسية على أنها "ميزة أو عنصر التفوق للمؤسسة الذي تحققه جراء اعتمادها على استراتيجيات تنافسية معينة، سواء تعلق الأمر باستراتيجية قيادة التكلفة، التمييز، الجودة أو أي طريقة تميز خدماتها ومنتجاتها"¹.

كما تعرف على أنها "المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتمييز، إذ يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون"².

كما تعرف على أنها "أي شيء يميز المؤسسة أو منتجاتها تمييزاً إيجابياً عن المنافسين في نظر زبائنهم أو المستخدمين النهائيين"³.

¹ - مها عثمان الزامل، المرونة الاستراتيجية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية لجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، المجلد 40، العدد 190، افريل 2021، ص: 186.

² - نور الهدي بوطبة، مرجع سابق، ص: 5.

³ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

أما على مستوى التعليم العالي فما يدعم جهود بناء الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي قدرتها على الاستفادة من الأساليب والأدوات الحديثة التي ترفع من مستويات الأداء وتختصر كثيراً من التكلفة الزمنية والمالية، ومن أمثلة تلك الأساليب والأدوات الاستخدام الإيجابي للمقارنة المرجعية (Benchmarking) في البحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها وكذلك التفعيل الإيجابي لدور التحالفات الاستراتيجية (Strategic Alliances) وما يمكن أن تحققه من نقل للتقنية وتوطينها، وتطوير العمليات الإدارية وتحسينها، وتحديث البحث العلمي وطرقه¹.

ثانياً-مصادر الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي

يوجد العديد من المصادر للميزة التنافسية، والتي يمكن أن تتفوق المؤسسة من خلالها، وتبذل لتحقيق التفوق والسبق على المنافسين، وفيما يلي أهم خمس مصادر للميزة التنافسية:²

- **التفكير الاستراتيجي:** يعد أحد الأساليب المستخدمة لتحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة، وذلك بتطبيق إحدى الاستراتيجيات العامة للتنافس (التكلفة، التميز والتركيز) بهدف مساعدتها في البقاء والاستمرار؛
- **التكنولوجيا:** تعتبر عاملاً قوياً من عوامل تغيير القدرات التنافسية للمؤسسة، لأنها تشمل كل التطبيقات العلمية للنظريات العلمية والخبرات المكتسبة لتطوير عملية الإنتاج، كونها مصدراً متجدداً للميزة التنافسية؛
- **المعرفة:** المؤسسة الناجحة هي التي تهتم بالجمع المنظم للمعرفة من المصادر المختلفة، وتحللها وتفسرها لاستنتاج مختلف المؤثرات التي تستخدم في توجيه وإثراء العمليات الإنتاجية والخدمية، وتحقيق التحسين في الأداء والارتقاء به إلى مستويات أعلى لتحقيق التميز على المنافسين في نهاية المطاف؛
- **الموارد البشرية:** وتعتبر المورد الأساسي لتكوين الميزة التنافسية للمؤسسة، وتعزيزها، لأن تحقيق التميز في أداء المؤسسة لن يتحقق بمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية والمالية أو التكنولوجية فحسب بل يتحقق من خلال توفير موارد بشرية مؤهلة تمتلك القدرة على الاستفادة المثلى لباقي الموارد وحسن ادارتها؛

¹ - عثمان بن عبد الله الصالح، مرجع سابق، ص: 308.

² - راجع كلا من:

- أفراح غانم، الميزة التنافسية للجامعات الأهلية بمدينة تعز، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد 23، جوان 2020، ص: 16-17.

- محمد حسن، مرجع سابق، ص: 144.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- **الموارد المالية والمادية:** تعتبر الموارد المالية من الموارد المهمة جدا للمؤسسة لأنها تمكنها من توسيع أنشطتها وتنويعها، وذلك اعتمادا على استثمارات فعالة تعمل على تحقيق الأهداف المالية والتنافسية للمؤسسة، بالإضافة إلى الموارد المادية وتتمثل في الإمكانيات المتوفرة بالجامعة كالمباني والقاعات والمعامل والتجهيزات، التي تمكنها من تقديم خدمات وبرامج متميزة يصعب على المنافسين تقليدها.

وتقوم الميزة التنافسية للمؤسسة في مجال التعليم العالي على ركيزتين أساسيتين هما:¹

-**الركيزة الأولى:** تتمثل في قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية، خصائص ومواصفات الهيئة التدريسية، تكنولوجيا المعلومات، المكتبات، القاعات والتجهيزات الدراسية والبحثية، تسهيلات التدريب العملي للطلاب، نمط الادارة ونظم الجودة وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تواكب مختلف المتغيرات في البيئة المحيطة.

-**الركيزة الثانية:** تتمثل في القدرة على جذب واستقطاب الطلاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين من السوق المحلية والدولية. ولا شك أن النجاح في الركيزة الثانية يتوقف على مدى النجاح في الركيزة الأولى.

وعليه فتحقيق الميزة التنافسية يرتبط بصورة مباشرة بالجودة كأحد مصادرها، كما أن وجود نماذج رائدة يساعد بصورة كبيرة في تحقيق مركز تنافسي جيد، وهذا ما يمكن الاسترشاد به من خلال التصنيفات العالمية.

المطلب الثالث: أشكال التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي

التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي تكون في المجالات الآتية:²

1-التنافس على الموارد: حيث أنه لا توجد موارد تكفي احتياجات جميع قطاعات الدولة، ومن ثم تدخل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في تنافس مع القطاعات والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى، مما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي إقناع المشرعين، والمسؤولين عن توزيع الموارد، وإقناع الجهات المانحة

¹ - أفراح غانم، الميزة التنافسية للجامعات الاهلية بمدينة تعز، نفس المرجع، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد 23، جوان 2020، ص: 15.

² - راجع كلا من:

- عثمان بن عبد الله الصالح، مرجع سابق، ص ص: 300-301.

- محمد السيد عباس، عماد وهبة، رضا محمد، مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية (دراسة ميدانية)،

مجلة شباب الباحثين، العدد 07، 2021، ص ص: 354-356.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

بجدواها ومدى مساهمتها في دعم التنمية المجتمعية وتحسين القدرة التنافسية للدولة والمجتمع ككل، كما تدخل الجامعات الحكومية في تنافس مباشر فيما بينها من أجل الحصول على الأموال الكافية لأنشطتها، وتظهر اعتبارات لما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة، حيث تُعقد مفاضلة بين الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي وبين الإنفاق على القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرهم، فيتم المقارنة بين الإنفاق والعائد في مجال التعليم الجامعي، وماذا لو تم توجيه هذه المخصصات إلى قطاعات أخرى غير قطاع التعليم العالي، مثل بناء مصنع أو تطوير قطاع السياحة، فأى هذه القطاعات يدرُّ عائداً أفضل، وهنا لا بد لمؤسسات التعليم العالي أن تثبت أنها لم تعد مؤسسات استهلاكية ولكنها مؤسسات استثمارية وأن العائد والمنفعة منها أعلى مما ينفق عليها، فيكون قياس التكلفة المنفعة مؤشر إيجابي لصالح الجامعات، فتحظى بذلك على تشجيع المجتمع عامة، وتحظى بالمزيد من النفقات بما يساعدها على تحسين العمليات والمخرجات بما يفيد المجتمع فنتحسن مكانتها، وهكذا تضمن البقاء والاستمرار في التحسين.

2-التنافس في البحث عن جهات ترعاها: وذلك في ضوء الاتجاه نحو البحث عن موارد إضافية للتمويل، ويشترك في ذلك مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، وتزيد هذه المنافسة المتصاعدة حدة عند مواجهة المصاعب في الأنشطة الرامية إلى جمع ما يكفي من الهبات والمنح، مما يزيد من حدة التوتر في البيئة التنافسية.

3-التنافس على اجتذاب الطلاب: حيث ترغب كل مؤسسة تعليم عالي في اجتذاب طلاب يضيفون المزيد من السمعة والعراقة إلى مؤسساتهم، طلاب متفوقون لديهم المقدرة على إتمام الدراسة الجامعية بتفوق. تتسابق كل مؤسسة تعليم عالي أو كلية على أن يختارها أمثال هؤلاء الطلاب المتفوقين، فنقوم بعض الجامعات باتباع طرق معينة لجذب هؤلاء الطلاب مثل التوسع في المنح الدراسية، وإن كانت مثل هذه المنح تكلفه إضافية لها تأثيراتها على موارد المؤسسة.

4-التنافس على اجتذاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين: تتنافس الجامعات على ضم أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والباحثين فضلاً عن الاحتفاظ بهم بما يدعم ويحسن من قدرتها التنافسية.

5-التنافس من أجل التفوق: فهناك مؤسسات تعليم عالي وكليات في أنحاء العالم كله يشير اسمها إلى التفوق والتميز، وأصبحت هذه الأسماء بمثابة نماذج تحتذى وعلامات مميزة للنوعية الفائقة ونموذجاً تتبعه مؤسسات أخرى.

المطلب الرابع: مساهمة تدويل التعليم العالي في تنافسية مؤسسات التعليم العالي

أدت التغيرات التي يعرفها العالم اليوم إلى تشكل بيئة تنافسية عالمية جديدة أمام مؤسسات التعليم العالي محليا إقليميا وعالميا، هذه البيئة التنافسية الجديدة فرضت على مؤسسات التعليم العالي ضرورة تحسين تنافسيتها من خلال اكتسابها لمزايا تنافسية ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية، فكان في تدويل أنشطتها التعليمية والبحثية مدخلا لذلك، وفيما يلي أهم آثار تدويل التعليم العالي على تنافسية مؤسسات التعليم العالي:¹

- تدويل التعليم العالي يمكن مؤسسات التعليم العالي من تحسين المركز التنافسي لمؤسسات التعليم العالي من خلال كسب حصص سوقية جديدة، والحفاظ على مكانتها في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي ضمان بقائها ونموها واستمرارها في بيئة دائمة التغير وشديدة المنافسة؛
- تمكين مؤسسات التعليم العالي من مواكبة التسارع التكنولوجي فالتعاون الأكاديمي الدولي والتحالفات الاستراتيجية تمكن مؤسسات التعليم العالي من الحصول على العديد من المزايا والفرص التكنولوجية التي تدعم مركزها التنافسي، وتساعد على الاستمرارية والبقاء في الأسواق المحلية والعالمية؛
- تدويل التعليم العالي يشجع على تحسين جودة التعليم وتطوير برامج التعليم وتحديثها بما يتوافق مع احتياجات السوق والمجتمع، وهذا يؤدي إلى توفير خريجين متميزين ومؤهلين لسوق العمل؛
- تدويل التعليم العالي يشجع على تطوير البحث العلمي وتحديثه وتطويره، وهذا يؤدي إلى تحسين مكانة مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الأكاديمي والصناعي المحلي وحتى الدولي ما يساهم في زيادة تنافسيتها.

ومنه يمكن القول أن تدويل مؤسسات التعليم العالي لأنشطتها وخدماتها، التعليمية والبحثية يساهم بشكل فعال في إكسابها ميزة تنافسية، أو مزايا تنافسية تعزز مركزها التنافسي وتضمن بقائها واستمراريتها في الأسواق المحلية، الإقليمية والعالمية.

المبحث الثالث: تدويل التعليم العالي وأهم انعكاساته على التصنيفات العالمية

¹ - محمد حسن، مرجع سابق، ص: 144.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

تعتبر التصنيفات مهمة لكونها تعكس جانبا مهما من جودة التعليم العالي وكونها أداة تخلق جوا من المنافسة والسباق بين مؤسسات التعليم العالي للفوز بمراكز متقدمة بما يزيد من السمعة الأكاديمية، وكذا زيادة الإقبال عليها من طرف الطلاب والباحثين، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات من ناحية أخرى، كما أنها تساعد صانعي السياسات في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي ومستواها العالمي، وكذلك تساعد في وضع معايير لجودة التعليم العالي من أجل زيادة المنشورات البحثية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس للحصول على جوائز وميداليات، فالتصنيفات باتت أداة تشجيع على المنافسة والشفافية بين الجامعات بما يدفعهم لتطوير أدائهم وبرامجهم للوصول إلى مستوى متقدم وسمعة عالمية.

المطلب الأول: تعريف تصنيف مؤسسات التعليم العالي

زاد الاهتمام بتصنيف مؤسسات التعليم العالي في العصر الحالي وذلك بفعل العولمة، وتدويل التعليم العالي، وكذلك بفضل التكنولوجيا التي كسرت الحواجز بين الدول، فأصبحت التصنيفات العالمية إحدى وسائل تقييم مؤسسات التعليم العالي، ولاسيما في مجال البحث العلمي.

أولا-تعريف التصنيف

إن كلمة تصنيف (Classification) مشتقة من كلمة (Class) بمعنى قسم أو فئة، وكلها تعني مجموعة من الأشياء أو العناصر التي تتشابه في خصائص معينة، ولذلك يعرف التصنيف بالمعنى العام بأنه "تجميع الأشياء وفق تشابهها أو اختلافها، ويتحدد التشابه والاختلاف على أساس امتلاك الأشياء أو عدم امتلاكها لصفة جوهرية تسمى الخاصية"¹.

يعرف التصنيف على أنه "أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التي قُومت من خلال معايير مختلفة مما يوفر وضعا أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها من أفضل إلى أسوأ مهمة أكثر سهولة"².

ثانيا-تعريف تصنيف الدولي لمؤسسات التعليم العالي

¹ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص: 18.

² - سوسن شاكر مجيد، مرجع سابق، ص: 73.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

تصنيف الجامعات أو تصنيف مؤسسات التعليم العالي فإنها تعرف على أنها "أسلوب منظم تقوم به إحدى الجهات المعنية بشؤون التعليم العالي والبحث العلمي، ويقوم هذا الأسلوب أو المنهج على أساس جمع المعلومات بالجامعات والمراكز البحثية، سواء كانت هذه المعلومات عن البرامج أو المقررات والمناهج الدراسية أو أنشطة بحثية، أو أنشطة علمية، أو غيرها من المؤشرات التي تعكس أداء الجامعات والمراكز البحثية، بحيث يتم وضع هذه المعلومات في مجموعة من المحددات أو معايير تعكس في مجملها الوضع التنافسي أو الوضع التقويمي لهذه الجامعات والمراكز البحثية"¹.

يمكن تعريفها على أنها "طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة -مثل الطلاب الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلاب الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي"².

وتعرف بأنها: "قوائم بأسماء الجامعات مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، مبني على إحصائيات عامة وتغذية راجعة من أكاديميين عالميين، وطلاب في تلك المؤسسات وخريجها"³.

كما تعرف بأنها "أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الجامعات والمراكز البحثية من خلال مجموعة من الإحصائيات أو الاستبيانات توزع على الدارسين والأساتذة والمجتمع الخارجي، وموقع الجامعة على الأنترنت في ضوء مجموعة من المعايير للتعرف على مستوى الجامعة والبرامج التي تقدمها ووضعها التنافسي بين الجامعات الأخرى"⁴.

ومنه يمكن تعريف التصنيف الدولي لمؤسسات التعليم العالي على أنه العملية التي من خلالها ترتيب مؤسسات التعليم العالي في قائمة سواء تصاعدياً أو تنازلياً بناء على مجموعة المعايير والمؤشرات حسب هدف كل تصنيف سواء كان وطنياً، إقليمياً أو دولياً.

¹ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص: 19.

² - سوسن شاكر مجيد، مرجع سابق، ص: 73.

³ - محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها (رؤية نقدية)، المؤتمر الثالث للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، البحرين، فيفري 2015، ص: 06.

⁴ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص: 19.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

بتوجه التعليم العالي نحو التدويل والعالمية، أصبحت السمعة الأكاديمية للجامعة بأبعادها المختلفة تمثل جانبا مهما من الميزة التنافسية لها، سواء لدى الأكاديميين أو أرباب العمل، لذا فإن التصنيفات المنشورة من منظمات دولية تعكس قيمة الجامعة النسبية مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية¹.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتصنيفات العالمية للتعليم العالي

يعود تاريخ تصنيف الجامعات إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكان هذا التصنيف يهدف بشكل خاص إلى معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات. ففي سنة 1890م نشر الإنجليزي (Alick Maclean) دراسة بعنوان "من أين نحصل على أفضل رجالنا؟ (Where We Get Our Best Men ?) التي ركزت على خصائص الشخصيات البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة ومكان الولادة والجامعة التي ارتادوها، ونشر على ظهر الكتاب تصنيفا للجامعات بناء على عدد خريجها من الشخصيات البارزة، ثم تطورت بعد ذلك منهجية تصنيف الجامعات².

ظهر الشكل الحديث لتصنيف مؤسسات التعليم العالي عندما أصدرت صحيفة (US News and World Report) في الولايات المتحدة الأمريكية تصنيفها لمؤسسات التعليم العالي الأمريكية في سنة 1983م، ثم التجربة الألمانية سنة 1989م، ثم التجربة البريطانية سنة 1993م، ثم التجربة اليابانية سنة 1994م، ولتشكل مع بداية القرن الحادي والعشرين ظاهرة عالمية ولا سيما بعد صدور النسخة الأولى من التصنيف التي تشرف عليه جامعة شنغهاي³.

وفي سنة 2003م قدم الملحق الأسبوعي الخاص بمجلة (Times Higher Education Supplement) معايير ومؤشرات لتقييم الجامعات عالميا والتي عرفت بـ "تصنيف التايمز (Times).

كما صدر سنة 2004م ترتيب (Webometrics Rankikg of World Universities) بشكل رسمي من معمل الانترنت الدولي (Cybermetrics Lab) التابع لمجلس البحث القومي بإسبانيا.

وفي سنة 2005م أدركت منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها الذي عقد بجدة أهمية إيجاد نظام لترتيب جامعات العالم الإسلامي يتوافق مع طبيعتها، وتم تشكيل لجنة من الخبراء عقدت اجتماعين الأول

¹ - وزارة التعليم العالي السعودية، الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات، الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2013، ص: 08.

² - سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، أبريل 2014، ص: 09.

³ - هاني محمد يونس، الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 2015، ص: 12.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

بالكويت سنة 2006م والثاني بطهران سنة 2007م حي صدر عنها ترتيب جامعات العالم الإسلامي* (OIC Ranking) اعتمد هذا الترتيب على الأداء البحثي للجامعات حيث مُنح 50 بالمئة من تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، وركز هذا النظام على البحوث والمخرجات وجودة العملية التعليمية والمظهر العالمي للمؤسسة وجودة الكليات والأثر الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.¹

وتختلف المؤشرات المعتمدة لقياس جودة الجامعات من مؤسسة إلى أخرى، ويبقى القاسم المشترك بين مختلف التصنيفات العالمية هو اعتمادها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية للمؤسسات الأكاديمية، وعدم إعطاء أهمية للمدخلات، بما في ذلك حجم ميزانية مؤسسة التعليم العالي، كما تغفل هذه المؤشرات الوظيفة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي أيضا.²

المطلب الثالث: أهم مؤشرات التصنيف العالمي

توجد العديد من مؤشرات التصنيف العالمي التي تعتمد في تقييمها على مجموعة متنوعة من المعايير، فيما يلي أهم هذه المؤشرات.

أولاً- مؤشر شنغهاي

1-لمحة حول مؤشر شنغهاي

تعود بداية تصنيف شنغهاي إلى دراسة قام بها ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس في كلية التربية للدراسات العليا بجامعة شنغهاي، بهدف معرفة مستوى التعليم العالي في الجامعات الصينية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي قصد العمل على تضيق الهوة بينها وبين ما يسمى جامعات النخبة العالمية.³ وأطلق هذا التصنيف لأول مرة في جوان من سنة 2003م من خلال مشروع مشترك بين مركز الجامعات العالمية (Center For World Class Universities) ومعهد التعليم العالي بجامعة جيو تونغ شنغهاي بالصين⁴

* OIC : Organisation of Islamic Cooperation

¹ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص: 33.

² - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص: 10.

³ - هاني محمد يونس، مرجع سابق، ص: 20.

⁴ - وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص: 30.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

وأطلق عليه اختصاراً اسم (ARWU)*، أي التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم، وابتداءً من سنة 2009م أصبح هذا المؤشر تابعاً لمركز تصنيف شنغهاي للاستشارات (shanghai ranking consulting)¹.

ويقوم هذا التصنيف على فحص 2000 جامعة في العالم من أصل قرابة 10.000 جامعة مسجلة في اليونيسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، بعد ذلك يتم تصنيف أكثر من 1200 جامعة من بين الألفي 2000 جامعة تخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز أفضل 500 جامعة عالمياً، وتنتشر قائمة بأسماء الجامعات مرتبة تنازلياً في شهر سبتمبر من كل عام².

وقد أشارت العديد من الجهات إلى شفافية هذا المؤشر واتساع انتشاره، فقد أشارت مجلة الإيكونوميست في سنة 2005م إلى أنه الأوسع انتشاراً، والأكثر حداثة إذ تُحدَّث بياناته كل ستة أشهر، في حين أن التصنيفات الأخرى للجامعات تُحدَّث كل سنة أو سنتين، كما أشار بورتون بلاغ محرر مجلة "الوقائع في التعليم العالي" أن هذا المؤشر هو الأعمق أثراً بين المؤشرات التصنيفية للجامعات، أما في فرنسا أدت نتائج الجامعات الفرنسية المتدنية في فترة سابقة وفقاً للمؤشر إلى إقرار نظم وقوانين تمنح الجامعات مزيداً من الحريات والحوافز العلمية، كما أشاد بالمؤشر عدد من الأكاديميين في جامعة أكسفورد³.

2- معايير تصنيف مؤشر شنغهاي

اعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير رئيسية لقياس كفاءة الجامعة وجودتها وهي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): معايير تصنيف شنغهاي

المعيار	المؤشر	الرمز	الوزن النسبي %
جودة التعليم العالي	- الخريجون الفائزون بجائزة نوبل؛ - الخريجون الفائزون بجوائز فيلد (Fields Medals) للرياضيات.	Alumni	%10
جودة أعضاء هيئة	- أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل؛ - أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الحاصلين على	Award	%20

Academic Ranking of World Universities * ARWU :

¹ - المرجع نفسه.

² - هاني محمد يونس، مرجع سابق، ص: 20.

³ - وزارة التعليم العالي السعودي، مرجع سابق، ص: 30.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

التدريس	جوائز فيلد (Fields Medals) للرياضيات.		
		HiCi	%20
		N&S	%20
		PUB	%20
		PCP	%10
			%100

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف شنغهاي <https://www.shanghairanking.com/methodology/arwu/2020>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/15.

3- مؤشرات مصداقية تصنيف شنغهاي

تتمثل أهم مؤشرات مصداقية هذا التصنيف فيما يلي:¹

- الهدف الأصلي للتصنيف الذي يتمثل في معرفة موقع الجامعات الصينية لمركزها الدولي وتحفيزه للحاق بجامعات النخبة العالمية يعزز مصداقية هذا التصنيف؛
- اعتماد معايير موضوعية يمكن التحقق منها؛
- الاستناد إلى بيانات يمكن الوصول إليها بكل يسر على شبكة الأنترنت، كما أن نشرها على شبكة وإرشاد المهتمين إلى المصادر التي استقى منها المكلفون بالتصنيف بياناتهم يعززان موضوعيتها؛
- نشر النتائج ومنهجية التصنيف والمعايير المعتمدة على شبكة الأنترنت مما يعزز شفافية التصنيف؛
- احتلال الجامعة الصينية التي أشرفت على هذا التصنيف مراتب متأخرة، وهذا ما يبين عدم تلاعب القائمين على التصنيف في المؤشرات المستعملة، وكذا عدم التحيز؛
- احتلال جامعة تايوان الوطنية مراتب متقدمة عن الجامعات الصينية بالرغم من حساسية الصيني شعبا وحكومة لمثل هذا السبق؛

* تتمثل هذه التخصصات العلمية في: 1-العلوم الزراعية، 2-علم الاحياء والكيمياء الحيوية، 3-الكيمياء، 4-الطب السريري، 5-علم الحاسوب، 6-البيئة الايكولوجيا، 7-الاقتصاد والاعمال، 8-الهندسة، 9-علم الأرض، 10-علم المناعة، 11-علوم المادة، 12-الرياضيات، 13-علم الاحياء المجهرية(الجراثيم)، 14-علم الخلوي وعلم الوراثة، 15-علم الاعصاب، 16-علم العقاقير، 17-الفيزياء، 18-علم النبات والحيوان، 19-علم النفس والطب النفسي، 20-العلوم الاجتماعية(عام)، 21-علوم الفضاء.

¹ سعيد الصديقي مرجع سابق، ص ص: 16-17.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- خلو أهداف التصنيف من الأغراض التجارية؛

- الاستقلال المالي للقائمين على التصنيف.

4-أهم الانتقادات الموجهة للتصنيف

بالرغم من الشفافية والموضوعية في إعداد التصنيف إلى أنه وجهت له بعض الانتقادات نذكر

أهما:¹

- الاعتماد بدرجة كبيرة على مراجعة المقالات والأبحاث باللغة الإنجليزية وهذا لا يصلح لتقييم كل أنواع

الأبحاث، ففي المجالات مثل الأبحاث الحقوقية، فإن الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة

المحلية. كذلك فإنه في مجال العلوم الإنسانية لا يزال نشر الأبحاث العلمية يتم بشكل أساسي باللغة الأم

فضلا على أن النشر يتم غالبا عن طريق الكتب أو رسائل الدكتوراه، وليس نشر الأبحاث في المجلات

الإنجليزية المحكمة وهو الأمر الذي لا يقوم التصنيف بقياسه؛

- التصنيف يعطي ثقلا لمسألة حصول خريجي مؤسسة تعليم عال ما على جائزة نوبل، ولكنه يستثني منها

الحاصلون على جائزة نوبل في الأدب، أو حتى جوائز محلية؛

- عدم إعطائه اعتبار لبراءات الاختراع ورسائل الدكتوراه المنشورة من قبل القائمين على التصنيف؛

- الاعتماد الكبير على الإنجازات الفردية بحيث يحوز هذا المؤشر ما معدل 30% من إجمالي معايير

التصنيف؛

- لا يوجد قياس لمدى تحقيق مؤسسة التعليم العالي للجودة الأكاديمية، الاقتصار على استخدام الفائزين

بجوائز في السنوات الماضية كمقياس للجودة للفترة الحالية أمر مشكوك فيه.

ثانيا- تصنيف الحضور العلمي الافتراضي (Webometrics)

1-لمحة حول تصنيف (Webometrics)

يعد تصنيف جامعات العالم بناء على معايير التأثير أو الحضور العلمي الافتراضي وبيومتركس

(Webometrics) الحديث العهد لحدثة استعمال تقنيات التواصل والاعلام الجديدة، وعلى رأسها الشبكة

¹ - سهير محمد حوالة، سارة عبد المولى المتول، معايير التصنيفات العالمية للجامعات دراسة تحليلية نقدية، معهد الدراسات والبحوث التربوية العلوم

التربوية، الجزء 02، العدد 04، القاهرة، 2014، ص ص: 6-7.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

الدولية في مجال انجاز البحوث العلمية ونشرها، وأشهر التصنيفات الأكاديمية في المجال وأشملها على الإطلاق هو ما يقوم به مختبر القياس الافتراضي (Cyber Metrics Lab) التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي* (CISC) الذي يعتبر أكبر مؤسسة بحث في اسبانيا، وهو مركز تابع لوزارة التعليم الإسبانية، وهدفه الأساسي تشجيع البحث العلمي وتنمية وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي للبلد، يقوم المجلس بإصدار مجلته الإلكترونية (cybermetrics) مجاناً على شبكة الأنترنت بعد تطويرها منذ سنة 1997م¹.

وينصب اهتمام مختبر القياس الافتراضي (Cyber Metrics Lab) -الذي هو جزء من المركز الأعلى للبحث العلمي (CISC)- على التحليل الكمي (Quantitative Analysis) للنشاط العلمي على شبكة الأنترنت، ومن ثم فهو مكمل للنتائج التي يحصل عليها باستعمال مناهج القياس البليوغرافي للمخرجات العلمية (scienctometrics)، ويعد تصنيف (Webometrics) مؤشراً لالتزام الجامعة بالإفادة من الأنترنت لعرض ما لديها لكي يستفيد منه الآخرون، إضافة الى تشجيع مبادرات الدخول المجاني لمواقع الجامعات وإتاحة الوصول الكترونياً الى المنشورات العلمية ومختلف المواد الأكاديمية الأخرى الخاصة بالجامعة وإساتنتها².

2- المؤشرات المعتمدة في تصنيف (Webometrics)

الشرط الأساسي في هذا التصنيف هو توافر الجامعة على حضور إلكتروني مستقل من خلال نطاق خاص، وهو ما يسمح لعدد كبير من المؤسسات لمعرفة تصنيفها الحالي ومراقبته وتطوير مكانتها فيه من خلال اتخاذ سياسات ومبادرات ملائمة.

يعتمد هذا التصنيف على ثلاثة مؤشرات حيث لكل مؤشر وزن نسبي وطريقة لحسابه، والجدول الموالي يوضح منهجية تصنيف (Webometrics):

المؤشر	الهدف من المؤشر	طريقة التقييم	مصدر البيانات	الوزن النسبي
المرئية (Visibility)	قياس تأثير محتوى الويب	عدد الروابط الخارجية (والروابط الفرعية) المرتبطة بصفحات الويب الخاصة بالمؤسسة	(Majestic) (Ahrefs)	50%

* CISC : el Consejo Superior de Investigaciones Científicas

¹ - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص: 16-17.

² - سماح محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص: 80.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

10 %	(Google) (Scholar) (Profiles)	عدد الاقتباسات من أفضل 310 مؤلفا من حسابات (google scholar) لكل مؤسسة جامعية يستنتى منهم أفضل 30 ملفا.	أفضل الباحثين المستشهد بهم	الشفافية أو الانفتاح (Transparency or Opness)
40 %	(Scimago)	عدد الأوراق البحثية من بين أعلى 10% تم الاستشهاد بها في كل مجال من التخصصات ال 27 في قاعدة الليانات الكاملة يتعمد قواعد البيانات العالمية scimago، مع ملاحظة أنه يعتمد على البحوث المنشورة للخمس سنوات 2017-2021	أفضل الأوراق البحثية المستشهد بها	التميز (أو الباحث) (Excellence or Scholar)

الجدول رقم (08): منهجية تصنيف (Webometrics)

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف Webometrics: <https://www.webometrics.info/en/Methodology>، تاريخ الاطلاع 2023/04/08.

3- أهم الانتقادات الموجه لتصنيف (Webometrics)

من أهم الانتقادات الموجه لهذا التصنيف هي عدم تقييم المجهود التدريسي للجامعة، وسهولة خداع بعض مؤشرات الفرعية، أو دخول مؤسسات جامعية مزيفة، وهناك مسألة النشر بلغات محلية أو مواقع غير معروفة لا تحتسب ضمن المجهود البحثي للجامعة، بالإضافة إلى اقتصره على جانب ضيق في تصنيف مؤسسات التعليم العالي وهو النشر الإلكتروني، إذ لا يكفي حصر الإنجازات العلمية لأي مؤسسة في النشر الإلكتروني فقط، فكثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها، بالإضافة إلى عدم اهتمامه لموضوع جودة التعليم والبحث والعلمي أو مدى ملاءمة المخرجات لاحتياجات السوق أو معدل توظيف الخريجين بالإضافة إلى أثر البحوث المنشورة¹.

ثالثا- مؤشر التاييمز للتعليم العالي (Times Higher Education)

يتكون مؤشر التاييمز للتعليم العالي من 13 مؤشرا فرعيا اختيرت بعناية، لتعكس بشمول وتوازن نشاط الجامعات في مناحيها الأكاديمية والبحثية والاجتماعية. ويدعي القائمون على المؤشر أنه المؤشر الوحيد

¹ - سماح محمد السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 82.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

الذي يقيس وظائف الجامعات البحثية الأساسية بشكل متكامل وهي: التدريس، البحث العلمي، نقل المعرفة والمنظور الدولي. وتقع المعايير الثلاثة عشر في مجموعات خمس هي:¹

1-التدريس (البيئة التعليمية) (Teaching (the learning environment)): ويسهم بـ 30% من اجمالي الدرجة، وينقسم بدوره إلى مؤشرات فرعية كما يلي:

- استطلاعات السمعة وتمثل ما نسبته 15%، حيث تعتمد على نتائج استبيانات شركة (Thomson Reuters) لقياس السمعة البحثية والتعليمية للجامعات؛

- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وتمثل ما نسبته 4,5%؛

- نسبة الدراسات العليا (الدكتوراه) إلى طلاب الليسانس (البكالوريوس) وتمثل ما نسبته 2,25%؛

- نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على شهادة الدكتوراه وتمثل ما نسبته 6%؛

- الدخل المؤسسي ويمثل ما نسبته 2,25%، ويحسب مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس الكلي ويتم تنميته مع معيار تعادل القوة الشرائية (Purchasing-Power Parity (PPP)) من أجل ان تكون المقارنة عادلة، ويشير إلى الحالة العامة للمؤسسة ويعطي إحساساً واسعاً بالبنية التحتية والمرافق المتاحة للطلاب والموظفين.

2-البحث العلمي (Research (volume, income and reputation)): يسهم هذا المؤشر بما نسبته 30% من اجمالي الدرجة ويقيس مدى تأثير الإنتاج العلمي للجامعة وتأثيره في البحث العلمي عموماً، وينقسم بدوره إلى ثلاثة مؤشرات فرعية كما يلي:

- **استطلاعات السمعة:** ويمثل ما نسبته 18% من اجمالي نسبة المؤشر، ويقيس سمعة مؤسسات التعليم العالي في التميز البحثي بين أقرانها، بناءً على الردود على استبيان السمعة الأكاديمية السنوي؛

- **الدخل البحثي:** ويمثل ما نسبته 6% من اجمالي المؤشر، ويقيس نسبة الدخل البحثي وفق معادلة رياضية تشمل عدة متغيرات أهمها عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، والوضع الاقتصادي والدخل القومي في الدولة، والقوة الشرائية، ومجال البحث حيث أن الدعم المالي يتفاوت بين الحقول المعرفية إذ يرتفع مستوى الدعم المقدم للبحوث العلمية مقارنة بالبحوث الأدبية والاجتماعية والفنية.

¹- website: **World University Rankings 2023: methodology**, available on Times Higher Education, (<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2023-methodology>) , Date of Access: 01/04/2023.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- الإنتاجية البحثية: ويمثل ما نسبته 6% من اجمالي المؤشر، ويقاس إنتاجية مؤسسة التعليم العالي البحثية كماً وفق معادلة حسابية مدروسة تتضمن عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات عالمية محكمة وعدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة بالإضافة لمجالات البحث.

3-الاستشهادات العلمية ((Citations (research influence))): ويسهم بـ 30% من اجمالي الدرجة، حيث يهدف هذا المؤشر إلى قياس دور مؤسسات التعليم العالي في نشر المعرفة والأفكار الجديدة، حيث يتم من خلال هذا المؤشر حساب العدد الكلي للاستشهادات الخاصة في أبحاث الجامعة المنشورة والموثقة وتحديد مجالات تلك الأبحاث لتكوين صورة شاملة عن نوعية الأبحاث الأكثر استشهاداً من قبل الباحثين في العالم.

4-المنظور الدولي (أعضاء هيئة تدريس، طلاب، باحثين) (International outlook (staff, students, research)): يسهم هذا المؤشر بما نسبته 7,5% من اجمالي الدرجة، ويعكس هذا المؤشر كفاءة مؤسسة التعليم العالي في استقطاب الطلاب والباحثين أعضاء هيئة التدريس الأجانب، وينقسم بدوره إلى مؤشرات فرعية كما يلي:

- نسبة الطلاب الدوليين: ويمثل ما نسبته 2,5% من اجمالي نسبة المؤشر، ويتم من خلاله قياس كفاءة مؤسسة التعليم العالي في استقطاب الطلاب الأجانب من شتى دول العالم؛

- نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب: ويمثل ما نسبته 2,5% من اجمالي نسبة المؤشر، وتحدد من خلاله نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى المواطنين للدلالة على قدرة الجامعة لاستقطاب الكفاءات العلمية عالمياً؛

- التعاون الدولي: ويمثل ما نسبته 2,5% من اجمالي نسبة المؤشر، ويهدف لقياس نسبة وجود باحثين من جامعات عالمية ضمن الأبحاث المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس في مجلات عالمية علمية محكمة.

5- المدخول الصناعي (Industry income (knowledge transfer)): يسهم هذا المؤشر بما نسبته 2,5%، ويقاس مدى إسهام الإبداع الأكاديمي في دعم الصناعة المحلية، ويحمل هذا المؤشر مدلولات مهمة حول نشاط وفاعلية نقل المعلومات في الجامعة وتوافر عناصر الربط مع الصناعة مما يعزز رغبة الجهات الصناعية في الدولة باستقاء المعرفة من الجامعة والتعاون معها في جو من الثقة الخلاقة كدليل على كفاءة الجامعة ومقدرتها على استقطاب الدعم المادي من القطاع الصناعي، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال معادلة تدخل فيها نسبة دخل الجامعة من الدخل الصناعي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

رابعاً-تصنيف الكيو أس (QS RANKING)

1-لمحة حول تصنيف الكيو أس (QS RANKING)

كان ظهور تصنيف مجلة التايمز في بريطانيا سنة 2004م بالتعاون مع مؤسسة (Quacquarelli Symonds) والمعروفة اختصاراً بـ (QS) الكائنة بلندن، لكن لم يدم هذا التعاون طويلاً حيث انفصلتا سنة 2009م لتصدر كل منهما تصنيفاً منفصلاً لجامعات العالم. وفي سنة 2009م أعلنت التايمز للتعليم العالي أنه تم وقف التعاون مع QS وأن التعاون الجديد يجري مع شركة (Thomson Reuters) ابتداءً من سنة 2010م حيث أعلنت عن المنهجية الجديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وبالموازاة بدأت (QS) شراكة جديدة مع (US News And World Report) لإقامة ترتيب عالمي آخر.

ويتضمن المؤشر المعايير القياسية الآتية:¹

أ-السمعة الأكاديمية: وتستند إلى مسح استطلاعي شامل في المجتمعات الأكاديمية.

ب-سمعة الجامعة لدى أرباب العمل: وتمثل نسبة 10% وتستند إلى جمع استطلاعات الرأي لأصحاب العمل عن نظرتهم للجامعة التي تقوم بإعداد أفضل الخريجين بحسب تجاربهم المختلفة (الابتكار والابداع).

ج-جودة التعليم: وتمثل نسبة 20% ويستند إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب الملتحقين بالجامعة.

د-البحث العلمي: وتمثل نسبة 20% ويستند إلى عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئة التدريس، وعدد مرات الاقتباس عنها في البحوث العلمية المحكمة والعالمية.

هـ-المنظور الدولي للجامعة 10%: تنوع جنسيات أعضاء هيئة التدريس 5% وتنوع جنسيات الطلاب 5%.

2-أهم الانتقادات الموجهة للتصنيف

وجهت العديد من الانتقادات لهذا التصنيف نذكر أهمها:²

- من بين معايير هذا التصنيف معيار السمعة الأكاديمية والمخصص له وزن نسبي كبير 40% والذي يقاس من خلال استطلاع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم وليس بالضرورة أن يكون لديهم المعرفة الوافية والصحيحة عن جميع جامعات العالم؛

¹ - سهير محمد حوالة، سارة عبد المولى المتولي، مرجع سابق، ص: 9.

² - سهير محمد حوالة، سارة عبد المولى المتولي، مرجع سابق، ص: 10.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

- وجود مؤشرات كمية فقط وغياب النوعية في معيار تقييم الهيئة التدريسية والطلاب، كما أن جودة التدريس لا يمكن أن يتم اقتصارها على النسبة بين أعضاء هيئة التدريس للطلاب فقط؛
- الوزن النسبي المخصص للبحث العلمي والمقدر ب 20% فقط وهو قليل جدا مقارنة بما يمثل هذا المعيار في باقي التصنيفات الأخرى.

خامسا-تصنيف تقرير الأخبار الأمريكي العالمي (US News and World Report)

يستند هذا المؤشر إلى البيانات التي يجمعها مؤشر (QS- world) ويشتمل المؤشر على جامعات من مختلف الدول، كما يصنف الجامعات وفقا لمواضيع أكاديمية كالفنون والعلوم والهندسة والعلوم الطبية ... الخ، ويسعى المؤشر لتقديم المعلومات الميسرة للطلاب وغيرهم من الباحثين عن الجامعات التي تتناسب مع ظروفهم، ويقدم الموقع الإلكتروني الفرصة للحصول على مزيد من التفاصيل عن الجامعات والتخصصات التي تتميز بها والذي يعد إضافة على التصنيف نفسه.

المطلب الرابع: أهمية التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي

تتمثل أهمية التصنيفات فيما يلي:¹

أولا-الأهمية التربوية

يعد تدويل التعليم العالي توجهها استراتيجيا يتعين على الجامعات والمؤسسات البحثية تبنيه ورسم السياسات المؤدية إلى تحقيق أهدافه، فقد أقرت منظمة اليونسكو مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، فهناك ارتباط بين التدويل وتحقيق الريادة العالمية للجامعات، حيث يسهم التدويل في إكساب الجامعة صبغة عالمية من جهة وقدرة تنافسية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية من جهة أخرى، ونتج عن تدويل التعليم العالي والبحث العلمي تعاضم الدور البحثي للجامعات والارتقاء بالقدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

ثانيا-الأهمية الاقتصادية

تتمثل الأهمية الاقتصادية للتصنيفات العالمية للجامعات في ثلاثة عناصر أساسية هي: الشهرة أو السمعة، الموارد المالية والتميز.

¹ - سماح محمد سيد احمد، مرجع سابق، ص ص: 36-41.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

1- السمعة أو الشهرة: فهذا الجانب يفتح الباب واسعا أمام حركة التدويل والتبادل العلمي بين الجامعات بما يسمح للجامعات بالتنافس على جذب واستقطاب المزيد من الطلاب الوافدين وتعريف النوابغ من الطلاب المتقدمين للتعليم الجامعي بالجامعات الجديرة بهم في العالم، بالإضافة إلى تعريف الباحثين المتميزين وأعضاء هيئة التدريس النادرين بالجامعات المتميزة، التي تستحق أن ينتسبوا إليها أو يعترمون زيارتها لإجراء أبحاثهم فيها.

2- الموارد المالية: يتمثل هذا العنصر في قدرة الجامعة على جذب الكثير من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية وتطوير برامجها البحثية، وجذب أكبر عدد من الطلاب الأجانب للالتحاق بمقاعدتها، خصوصا أن الكثير من الطلاب في العديد من دول العالم يعتمدون على التصنيفات كمصدر للمعلومات في اختيار الجامعات التي سوف يلتحقون بها، ونتيجة لذلك هناك مزيد من الأموال الطائلة المدفوعة من الطلاب للالتحاق بالجامعات العالمية، هذا فضلا عن زيادة المساعدات والمنح للجامعات المصنفة، كما تؤدي التصنيفات إلى رفع الميزانيات الخاصة بالجامعات وتفتح المجال أمام تخطي عقبة ضعف التمويل العام.

ثالثا- الأهمية السياسية

تمكن صانعي القرار على مستوى الدولة من معرفة المكانة التي تتبوؤها جامعاتهم بين جامعات العالم، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية للدولة.

رابعا- الأهمية الاجتماعية للتصنيفات

تسهم التصنيفات العالمية للجامعات بشكل كبير في تهيئة بيئة تعليمية جذابة ومتعددة الثقافات، والاتجاه نحو التعاون والتنافس بين الجامعات والكشف عن مستوى المساهمة في البحث العلمي، إذ أن مكانة الجامعة عالميا تعتمد على ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة وذات جودة عالية وبالتالي فهي تزيد من تنافسية الجامعات في نشر المزيد من البحوث العلمية والاهتمام بجودتها.

خامسا- الأهمية الحضارية والثقافية

تكمُن الأهمية الحضارية والثقافية في إثراء البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية من الأبحاث القيمة، ولفت النظر إلى أهمية النشر الدولي للبحوث لدى أعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم وتوفير الموارد والحوافز لهم للمشاركة في نشر البحوث في الدوريات العالمية مما يساعد في ترقية البحث العلمي وتطويره بالشكل الذي يخدم الحركة العلمية على مستوى الدولة التي تنتمي إليها أو على مستوى بلدان العالم كافة.

الفصل الثاني: أهم انعكاسات عملية التدويل على التعليم العالي

المطلب الخامس: مساهمة تدويل التعليم العالي في تحسين ترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية

يعد تدويل التعليم العالي عاملاً مهماً يتم أخذه بعين الاعتبار في تقييم وتصنيف مؤسسات التعليم العالي من قبل مختلف التصنيفات الدولية على غرار تصنيف (QS) العالمي وتصنيف جامعة تايمز للتعليم العالي (Times Higher Education) وغيرها، من خلال التعرض إلى أهم مؤشرات كل تصنيف ومكانة التدويل في كل تصنيف سيتم فيما يلي ذكر أهم آثار تدويل التعليم العالي في تحسين التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي:

- يساعد التدويل على تحسين سمعة مؤسسة التعليم العالي من خلال زيادة مرتبتها وتأثيرها على الصعيد العالمي، حيث ينظر إليها على أنها أكثر انفتاحاً وابتكاراً واتصالاً على المستوى الدولي من خلال أنشطة التدويل التي تقوم بها مثل إقامة الشراكات أو المشاركة في المشاريع البحثية الدولية مما يساهم في تحسين ترتيب المؤسسة في التصنيفات العالمية؛

- يساعد التدويل على جذب المزيد من الطلاب، أعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين الذين يعتبرون من المعايير الهامة في التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند ترتيب مؤسسات التعليم العالي على غرار تصنيف (QS) والذي يعطي وزن نسبي مقداره 10% للمنظور الدولي من إجمالي أوزان مؤشرات التصنيف، بالإضافة إلى تصنيف التايمز للتعليم العالي والذي يعطي المنظور الدولي وزن نسبي قدره 7,5%؛

- يؤدي التدويل إلى زيادة الإنتاج العلمي والبحثي ويحسن من جودته، لأنه يمكن مؤسسات التعليم العالي من التعاون مع باحثين من بلدان أخرى بما يمكن من الوصول إلى أفكار ومنهجيات وتكنولوجيات جديدة، كما يساهم في زيادة عدد المنشورات الدولية المشتركة خاصة المنشورة في المجالات العلمية المرموقة مما يزيد من نسبة اقتباسها، مما يحسن من ترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج أن تدويل التعليم العالي يلعب دورا مهما في تحسين جودة التعليم العالي من خلال إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج ما يساهم في تحديث وتطوير المناهج الدراسية وجعلها أكثر تنوعا وانفتاحا على مختلف الثقافات والحضارات، كما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم العالي وإكسابهم المعارف والمهارات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس الذي يساهم في تنمية قدرتهم الإبداعية والابتكارية، وذلك من خلال ما يوفره من بيئة تعليمية تتسم بالتنوع الثقافي والفكري.

كما أن لتدويل التعليم العالي دور مهم في تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي من خلال تحسين مركزها التنافسي عن طريق كسب حصص سوقية جديدة، والحفاظ على مكانتها وسمعتها في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي ضمان بقائها ونموها واستمرارها في بيئة دائمة التغير وشديدة المنافسة.

ويعد تدويل التعليم العالي عاملا مهما يتم أخذه بعين الاعتبار في تقييم وتصنيف مؤسسات التعليم العالي من قبل مختلف التصنيفات الدولية، على غرار تصنيف (QS) العالمي وتصنيف جامعة تايمز للتعليم العالي (Times Higher Education) وغيرها، ما يساهم في تحسين ترتيبها عالميا وإقليميا ومحليا.

وعليه، ومن خلال ما سبق تبرز أهمية التدويل كمدخل لتطوير التعليم العالي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها العولمة على مؤسسات التعليم العالي من جهة، وكذا أداة لتحقيق التنمية المستدامة للدول لما له من فوائد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية من جهة أخرى.

الفصل الثالث:
بعض التجارب الدولية
في مجال تدويل التعليم
العالي

تمهيد

سعى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه لتعزيز الاندماج بين أعضائه في مختلف المجالات من بينها التعليم العالي، باعتباره أداة لتعزيز الانسجام وتوحيد الجهود والقدرات لبناء اتحاد أوروبي حقيقي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اعتماد نظام أوروبي موحد للتعليم العالي أطلق عليه "عملية بولونيا" هدفت إلى تحقيق المزيد من الاتساق في أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء أوروبا.

لقد أصبحت "عملية بولونيا مع "منطقة التعليم العالي الأوروبي" تجربة رائدة ومثالا يقتدى به في مجال تدويل التعليم العالي وأسهمت في التعريف بالتعليم العالي الأوروبي على الخارطة العالمية، كما أثارت عملية بولونيا اهتمام مناطق أخرى من العالم من بينها الجزائر التي سعت لتبني هذه التجربة كخارطة طريق لتطبيق إصلاحات التعليم العالي فيها من خلال تطبيق نظام الأطوار الثلاث (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

وتعتبر التجربة الأمريكية تجربة رائدة في مجال تدويل التعليم العالي نظرا للأهمية البالغة التي توليها له باعتباره أحد عوامل قوتها وتفوقها الاقتصادي والعسكري، حيث عملت على تدويل تعليمها العالي منذ بداية القرن الماضي من خلال إطلاق العديد من السياسات والبرامج والمزايا لتعزيز التعاون الدولي واستقطاب الكفاءات من مختلف دول العالم إيماناً منها أن التنوع الثقافي والمعرفي مصدر مهم لتحقيق الإبداع والإبتكار والتميز وعامل مهم وأساسي من عوامل القوة الناعمة.

وتعد التجربة الماليزية رائدة في مجال تدويل التعليم العالي على مستوى القارة الآسيوية وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تحولت في ظرف 20 سنة تقريبا من دولة مصدرة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى دولة رائدة في استقطابهم، وكذا مركزا متميزا للإبداع والابتكار العالمي في مجال البحث العلمي. وتم اختيار التجربة الماليزية باعتبارها إحدى التجارب الناجحة في مجال تدويل التعليم العالي في قارة آسيا من جهة، وكذا باعتبارها دولة إسلامية يمكن الاستفادة من خبرتها في الجزائر نظرا لتقارب البعد الثقافي والديني.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى كل من تجربة الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا بالإضافة إلى أهم مؤشرات تدويل التعليم العالي في هاته التجارب.

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال تدويل التعليم العالي عملية بولونيا نموذجاً

يعود اهتمام الاتحاد الأوروبي الكبير بقطاع التعليم العالي لكونه المرحلة الأساسية من تكوين الفرد، وبالتالي إعداد مواطن أوروبي متجانس من حيث المهارات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول الاتحاد، بما يساهم في تجانس التنمية في مختلف مناطقه، والذي بدوره يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتعد عملية بولونيا خطوة مهمة لزيادة الانسجام بين مختلف أنظمة التعليم العالي الأوروبية، فهي تهدف إلى إنشاء منطقة أوروبية للتعليم العالي وتعزيز النظام الأوروبي للتعليم العالي على نطاق عالمي من أجل تطويره وتدويله وزيادة قدرته التنافسية الدولية.

سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز التعاون والانفتاح فيما بينها في مجال التعليم العالي داخل الفضاء الأوروبي من خلال برامج دعم ومنح على غرار برنامج (Erasmus)، بهدف تشجيع الحراك الأكاديمي وتوحيد المناهج، كما كان لهذه البرامج دوراً هاماً في تدويل التجربة الأوروبية في مجال التعليم العالي من خلال العديد من المشاريع المشتركة والاتفاقيات التي تم إبرامها مع عديد الدول عبر مختلف قارات العالم.

واليوم أصبح تدويل التعليم العالي خارج دول الاتحاد هدفاً استراتيجياً للحكومات ومؤسسات التعليم العالي على حد سواء، حيث أصبحت جميع الدول والمؤسسات الأوروبية تقدم العروض والمنح لاستقطاب الطلاب والباحثين الدوليين

وعليه سيتناول هذا المبحث تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال تدويل التعليم العالي من خلال استعراض تجربة عملية بولونيا.

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور عملية بولونيا وأهدافها

سعى الاتحاد الأوروبي بشكل فعال نحو تدويل التعليم العالي لمدة تفوق العقدين من الزمن، وهذا كجزء من أهدافه الاستراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين مختلف الدول المشكلة له، حيث روج وأنفق بسخاء لبرامج مثل برنامج (Erasmus) الذي وفر ولأعداد كبيرة من طلاب جامعات الاتحاد الأوروبي خبرات أكاديمية ذات بعد دولي خارج وطنهم الأم¹.

¹- Altbach Philip G, Jane Knight, **The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities**, Journal of Studies in International Education, Vol 11, N° 3-4, winter 2007, p: 293

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

تلا ذلك ظهور عملية بولونيا (Bologna Process) التي تهدف إلى تطوير نظام التعليم العالي في أوروبا، وتحقيق تنسيق وتناغم أكبر بين الدول الأعضاء، من خلال ضمان التوافق في منح الدرجات العلمية والأرصدة القابلة للانتقال والحصول على مؤهلات أكاديمية متساوية وفعالة على مستوى القارة بأكملها¹.

أولاً-السياق التاريخي لظهور عملية بولونيا وتطورها

هدفت عملية بولونيا إلى تحقيق هدف رئيسي وهو إنشاء فضاء أو منطقة أوروبية موحدة في التعليم العالي. ويهدف هذا الاتفاق إلى تحسين قابلية مقارنة المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة، وتطبيقها في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد اتفاق لشبونة للاعتراف بالشهادات الأكاديمية.

في سنة 1999م تمت صياغة إعلان بولونيا (Bologna Declaration) والذي وقع عليه وزراء التعليم أو من يمثلهم من 29 دولة وهم وزراء 15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، و3 دول من رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهي آيسلندا، النرويج، وسويسرا، و11 دولة مرشحة للاتحاد الأوروبي وهي بلغاريا، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا. كما شاركت المؤسسات الدولية مثل المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا، مدراء الجامعات، العمداء والطلاب الأوروبيين في صياغة هذا الإعلان².

واسم بولونيا للاتفاقية جاء من المكان الذي تم فيه إعلان بولونيا، الذي أصبح يشار إليه فيما بعد باتفاقية بولونيا، أما عملية بولونيا (Bologna Process) فتشير إلى مجموعة الأنشطة والبرامج الناتجة أو المرافقة لإعلان بولونيا أو التالية له والموجهة لتعزيز مفهوم المنطقة الأوروبية للتعليم العالي. وتجدر الإشارة إلى أن جامعة بولونيا تقع في مدينة بولونيا في إيطاليا وهي من أقدم الجامعات في العالم من حيث تاريخ نشأتها الذي يعود إلى سنة 1088م³.

كما تجدر الإشارة إلى أنه سبق عملية بولونيا عملية تمهيدية أو تأسيسية هي إعلان السوربون لعام 1998م (Sorbonne Declaration)، وإعلان السوربون المشترك الذي نتج عن اجتماع في جامعة السوربون

¹- Altbach Philip G, Knight Jane, **Op.cit**, p: 294.

²- David Crosier, Teodora Parveva, **The Bologna Process: Its impact in Europe and beyond**, International Institute for Educational Planning, unesco, paris, 2013, p: 2.

³ - عبد الرحمن أبو عمه، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، مركز الدراسات والبحوث في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 29.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

في ماي سنة 1998م بهدف إعادة صياغة أو عمارة النظام الأوروبي للتعليم العالي وكان بحضور أربعة وزراء للتعليم من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والمملكة المتحدة¹. وقد ركز إعلان السوربون على²:

- تحسين الشفافية الدولية للبرامج والاعتراف بالمؤهلات عن طريق التقارب التدريجي نحو إطار مشترك للمؤهلات ومراحل التعليم العالي؛

- تيسير الحراك التعليمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي الأوروبي وتكامل سوق العمل؛

- تصميم نظام مشترك للدرجة الجامعية في مرحلة الليسانس (البكالوريوس) ومرحلة الدراسات العليا (مرحلتي الماجستير والدكتوراه).

تابع المعنيون في وزارة التعليم والمعنيون بالتعليم العالي في أوروبا اتفاقية بولونيا سنة 1999م، وقبلها إعلان السوربون سنة 1998م، تنفيذ نشاط كل سنتين لمتابعة التقدم في عملية بولونيا، وهي كما يأتي:

-إعلان براق سنة 2001م؛

-إعلان برلين سنة 2003م؛

-إعلان بيرجن سنة 2005م؛

-إعلان لندن سنة 2007م؛

-إعلان لوفين / لوفان لانوف سنة 2009م؛

-إعلان بوخارست سنة 2012م؛

-إعلان (Yerevan) بيرفان سنة 2015م؛

-إعلان باريس سنة 2018م.

فيما يأتي أهم ما جاء في الإعلان:

أولاً: إعلان براق سنة 2001م

أسهمت في اجتماع بيان براق (Prague Community) 33 دولة أوروبية بالإضافة إلى كل من: كرواتيا، قبرص وتركيا التي قبلت أعضاء في الاتفاقية، تم تضمين ليشنتشتاين أيضاً، بعد أن التزمت رسمياً

¹ - كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي اعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 140.

² - David Crosier, Teodora Parveva, **Op.cit**, p: 22.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

بالعملية بين مؤتمري بولونيا وبراغ، واتفق الوزراء على إنشاء مجموعة متابعة عملية بولونيا (BFUG)* المسؤولة عن التطوير المستمر للعملية، كما شارك في الاجتماع عدد من المنظمات الأوروبية مثل المجلس الأوروبي (European Council)، اتحاد الجامعات الأوروبية (EUA)، الاتحاد الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي (EURASHE)، الاتحاد الأوروبي للطلاب (ESIB)¹. وقد أكد بيان براغ على ثلاثة عناصر من عملية بولونيا، وهي:²

- تنمية التعليم مدى الحياة؛
- إشراك مؤسسات التعليم العالي والطلاب في العملية؛
- تعزيز منطقة التعليم العالي الأوروبي.

ثانياً: إعلان برلين سنة 2003م

عقد الاجتماع لإعلان برلين (Berlin Community) في سبتمبر من سنة 2003م، وشاركت فيه 07 دول أخرى هي ألبانيا والبوسنة والهرسك، وهي جمهوريات يوغسلافيا السابقة، بالإضافة إلى مقدونيا، روسيا، صربيا والجبل الأسود، ليصل بذلك عدد الدول المشاركة إلى 40 دولة. وفيما يتعلق بالمحتوى، قدم بيان برلين مساهمة مهمة في التفكير في ضمان الجودة في التعليم العالي الأوروبي، حيث سلط الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي باعتبارها تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الجودة، لذلك يعد هذا الاجتماع مهماً في تاريخ عملية بولونيا³، وقد حدد الإعلان أولويات لعمليات بولونيا تمثلت فيما يأتي:⁴

- البدء في تطبيق نظام المرحلتين في التعليم العالي؛
- التوسع في الوصول إلى إطار للمؤهلات الأوروبية في التعليم العالي؛
- شمول درجة الدكتوراه كمرحلة ثالثة في التعليم العالي؛
- العمل على ربط التعليم العالي الأوروبي بالبحث العلمي في أوروبا.

ثالثاً: إعلان بيرجن سنة 2005م

* BFUG: Bologna Follow- Up Group.
¹ - David Crosier, Teodora Parveva, *Op.cit*, p: 22.
² - عبد الرحمان أبو عمه، مرجع سابق، ص: 29.
³ - David Crosier, Teodora Parveva, , *Op.cit*, p: 22.
⁴ - عبد الرحمان أبو عمه، مرجع سابق، ص: 30.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

وصل عدد الدول الموقعة لاتفاقية بولونيا، في ماي 2005م إلى 45 دولة، بالإضافة إلى: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، ملدافيا وأوكرانيا. وبعد اجتماع بيرجن خطوة في تبني معايير وأدلة ضمان الجودة في منطقة التعليم العالي الأوروبي. وشارك في الاجتماع الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA)*، بالإضافة إلى منظمات أخرى¹. وفي بيان بيرجن (Bergen Community) وهي ثاني أكبر مدينة في النرويج، توسع الوزراء في أولوياتهم لسنة 2007م، لتشمل ما يلي²:

- تقوية البعد الاجتماعي، وإزالة العوائق أمام الحراك التعليمي؛
- تطبيق معايير وأدلة ضمان الجودة كما تتطلبها الشبكة الأوروبية لضمان الجودة؛
- المنح والاعتراف بالدرجات المشتركة؛
- تبني أساليب مرنة لطرق التعليم العالي، بما في ذلك تبني إجراءات لاحتساب التعليم السابق.

رابعاً: إعلان لندن سنة 2007م

يعد اجتماع لندن المنعقد في الفترة 07 و08 ماي 2007م الأساس لأول مؤسسة نظامية لدعم تطبيق عملية بولونيا، وهي السجل الأوروبي لضمان الجودة (EQAR)**، وهو سجل لكل مؤسسات ضمان الجودة الأوروبية التي تلتزم بمعايير ضمان الجودة الأوروبية. تضمن إعلان لندن كذلك التزام الوزراء بتفعيل البعد الاجتماعي من خلال اقتراح خطط تفعيل وطنية، ورصد لمدى فاعليتها، وتضمن أيضاً البعد العالمي لمنطقة أو فضاء التعليم العالي الأوروبي، كما توسعت العضوية لتشمل 46 دولة مع الاعتراف بجمهورية الجبل الأسود كدولة مستقلة في المنطقة الأوروبية للتعليم العالي (EHEA)^{3***}.

خامساً: اعلان لوفين /لوفان لانوف 2009م

في 28 و29 أبريل 2009م، اجتمع الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي في 46 دولة من أجل تقييم إنجازات عملية بولونيا، ولتحديد الأولويات لمنطقة التعليم العالي الأوروبية حتى عام 2020م. وسلطوا الضوء بشكل خاص على أهمية التعلم مدى الحياة، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي، والتنقل بحلول عام

* ENQA : European Network for Quality Assurance in Higher Education.

¹- David Crosier, Teodora Parveva, **Op.cit**, pp: 24-25.

²- عبد الرحمان أبو عمه، مرجع سابق، ص: 30.

** EQAR: European Quality Assurance Register.

*** EHEA: European Higher Education Area
David Crosier, Teodora Parveva, **Op.cit**, pp: 24-25.³

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

2020م، كما وضعوا هدفاً يتمثل في بلوغ نسبة 20% على الأقل من الخريجين في منطقة التعليم العالي الأوروبية قد حصلوا على دراسة أو فترة تدريب في الخارج¹.

سادسا: إعلان بوخارست سنة 2012م

عقد هذا المؤتمر الوزاري في بوخارست في 26 و 27 أبريل 2012م بحضور 47 وفداً وزارياً، جاء المؤتمر في وقت واجهت فيه البلدان الأوروبية تحديات اقتصادية كبيرة، حيث قدم المؤتمر رؤيته للتعليم العالي كجزء رئيسي من حل التعافي من خلال التأكيد على ضرورة تزويد مؤسسات التعليم العالي للطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لضمان قابليتهم للتوظيف، مع اعتماد استراتيجية للتنقل في المنطقة الأوروبية للتعليم العالي، وربما يكون الهدف الجديد الأكثر إثارة للاهتمام هو الهدف طويل المدى المتمثل في جعل التعرف الأكاديمي تلقائياً. كما أقر البيان أيضاً بأن بعض جوانب تنفيذ بولونيا بحاجة إلى تكثيف وأن هناك حاجة إلى معلومات وطنية أكثر وأنظمة رصد لتقييمها².

سابعا: إعلان (Yerevan) ييرفان سنة 2015م

عقد هذا المؤتمر الوزاري في ييرفان بأرمينيا في 14 و 15 ماي 2015م بحضور 47 وفداً وزارياً. حيث أكد المؤتمر على أن منطقة التعليم العالي الأوروبية أصبحت حقيقة واقعة وأثبتت أن التعليم في هذه البيئة المعولمة والتنافسية هو مفتاح التنمية المستدامة للمجتمعات الأوروبية، كما درس هذا المؤتمر تحديد أفضل الطرق لتعزيز عملية بولونيا في المستقبل وما بعد عام 2020م وفي نفس الوقت تعزيز الحوار داخل وخارج منطقة التعليم العالي الأوروبية³.

ثامنا: إعلان باريس سنة 2018م

عقد هذا المؤتمر الوزاري في باريس في الفترة من 24 إلى 25 ماي 2018م، وهدف إلى زيادة تنقل الطلاب والموظفين بفضل الأدوات الملموسة الشائعة مثل نظام تحويل الاعتمادات الأوروبية وتنظيم

1- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Leuven Louvain-Neuve 2009**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101040/ministerial-conference-leuven-louvain-neuve-2009.html>), Date of Access: 20/04/2023.

2- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Bucharest 2012**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101043/ministerial-conference-bucharest-2012.html>), Date of Access: 20/04/2023.

3- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Yerevan 2015**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101764/ministerial-conference-yerevan-2015.html>), Date of Access: 20/04/2023.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الدراسات في ثلاثة أطوار (ليسانس، ماستر ودكتوراه)، وضمان جودة التعليم العالي. كما كان مؤتمر باريس فرصة لتعزيز التعاون بين البلدان من أجل مستقبل أفضل للتعليم العالي¹.

ثانياً- أهداف عملية بولونيا

تتمثل الأهداف الأساسية لعملية بولونيا فيما يأتي:²

- تبني نظام لقراءة ومقارنة الدرجات ومواءمتها من خلال ملحق للشهادات يمكن من توظيف المواطن الأوروبي، ويظهر منافسة التعليم العالي الأوروبي عالمياً؛
- تبني تعليم يتكون من مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى وهي مرحلة الدراسات الجامعية، والثانية هي مرحلة الدراسات العليا، وأن الالتحاق بالمرحلة الثانية يتطلب اجتياز المرحلة الأولى بعد دراسة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات؛
- إنشاء نظام للوحدات الدراسية مثل النظام الأوروبي لنقل الوحدات الدراسية (ECTS)* وسيلة مناسبة لدعم الحراك الطلابي الدولي الواسع؛
- تمكين حساب الوحدات الدراسية حتى في غير سياق التعليم العالي، مثل التعليم مدى الحياة (lifelong learning)، بشرط قبولها من الجامعة المستقبلية للطالب؛
- تشجيع الحراك التعليمي بالعمل على تجاوز الصعوبات إلى ممارسة فعالة في حرية الحركة مع إعطاء عناية لكل من:
 - تعزيز إمكانية الطلاب للوصول إلى فرص الدراسة والتدريب والخدمات ذات الصلة؛
 - منح المدرسين والباحثين والإداريين الاعتراف والتمثين للفترات التي قضوها في التعليم أو البحث أو التدريب في السياق الأوروبي بدون تحيز أو تمييز في حقوقهم النظامية؛
 - تعزيز التعاون الأوروبي في ضمان الجودة، من خلال تطوير معايير وأساليب متماثلة أو قابلة للمقارنة؛

¹- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Paris 2018**, Available on website: (<https://education.ec.europa.eu/education-levels/higher-education/inclusive-and-connected-higher-education/bologna-process>), Date of Access: 20/04/2023.

²- راجع كلا من:

- كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، مرجع سابق، ص: 141.

- عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، مرجع سابق، ص: 23.

- حسين زند، أميمة الكرار، ضمان الجودة في العالم العربي: مسار بولونيا نموذجاً، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بيروت، 2010 ص: 442-443.

* ECTS: European Credit Transfer System.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

- تعزيز الأبعاد الأوروبية الضرورية في التعليم العالي وعلى الأخص في تطوير المناهج والتعاون الدولي، وتنظيم الحراك التعليمي، وبناء البرامج المتكاملة في التعليم والتدريب والبحث.

المطلب الثاني: أهم عناصر عملية بولونيا

تتكون عملية بولونيا من العناصر الآتية:

1- تسلسل الدرجات الأكاديمية

فيما يخص تسلسل الدرجات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي فقد تبنت الدول الأوروبية لدرجة الليسانس (البكالوريوس) وهي أول درجة جامعية فيما يأتي:

تمنح درجة الليسانس بعد إنجاز (180) وحدة معتمدة، لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات، أي بمعدل 60 ساعة معتمدة في السنة. بعض الدول الأوروبية مازالت تتطلب فيها مرحلة الليسانس 240 وحدة معتمدة وتحتاج إلى أربع سنوات.

أما الماجستير فقد تبنت معظم الدول الأوروبية نظاما يتطلب 120 وحدة معتمدة يمكن إنجازها خلال سنتين دراسيتين، وهي النموذج الشائع تقريبا في أوروبا، ولكن بعض الدول تقدم برنامج الماجستير في 90 ساعة معتمدة، أي يستغرق سنة ونصف أو سنة بعبء دراسي أكبر مع رسالة تتطلب ما يعادل 30 وحدة معتمدة¹.

2- نظام الوحدات الأكاديمية الأوروبية المعتمدة

أدى النظام الأوروبي لنقل الوحدات الأكاديمية المعتمدة (ECTS) دورا مركزيا في أن يجعل التعليم العالي الأوروبي أكثر شفافية وأكثر وضوحا. تعود بداية النظام إلى سنة 1980م عندما استخدم في برنامج إيراسموس (Erasmus) بهدف تيسير حراك الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي الأوروبية.

تحدد الوحدات المعتمدة عادة مع تصميم المقرر أو المنهج بالرجوع إلى الإطار الوطني للمؤهلات ووصف المستوى، وتعد هذه مهمة المؤسسة التعليمية وأعضاء هيئة التدريس فيها، ولكن قد يقوم بذلك أحيانا جهات خارجية، وتحدد الوحدات بعد إعداد ملف للبرنامج يشمل وصف البرنامج مظهره وأهدافه، ويحدد أعضاء هيئة التدريس الوحدات المعتمدة لكل وحدة تعليمية عند تصميم المنهج.

¹ - عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، مرجع سابق، ص: 25.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

علما أن هناك عدة طرق لتخصيص الوحدات المعتمدة للمقرر، وعلى المؤسسة التعليمية اتباع الطريقة التي تناسبها. كما يمكن إعطاء وزن لمقررات التدريب أو الامتياز إذا كان ذلك جزءا من متطلبات الدرجة الأكاديمية.

3-ملحق الشهادات

ملحق الشهادات (Diploma Supplement) وهي معلومات تُلحق بالشهادات الأكاديمية، ويحتوي ملحق الشهادات الأكاديمية على عدد من العناصر أهمها ما يلي:¹

- معلومات عن هوية حامل المؤهل: وتشمل الاسم الأول، اسم الأسرة، تاريخ الميلاد، ورقم الطالب أو الرمز الخاص به في المؤسسة التعليمية؛
- معلومات عن المؤهل: وتشمل اسم المؤهل، اللقب الممنوح إن وجد، باللغة الأصلية، ومجال أو مجالات الدراسة للدرجة، اسم المؤسسة إذا كان يختلف عن الاسم ولغة الدراسة في البرنامج؛
- معلومات عن مستوى المؤهل: وتشمل مستوى الدرجة، مدة برنامج الدراسة، ومتطلبات القبول في البرنامج؛
- معلومات عن محتويات البرنامج والنتائج المكتسبة: وتشمل نمط الدراسة، متطلبات البرنامج، والأجزاء فيه، الوحدات المعتمدة، المهارات المستهدفة، الدرجات المكتسبة، سياسة منح العلامات أو دليل توزيع الدرجات إن وجد، وتصنيف المؤهل الأكاديمي؛
- معلومات عن دور المؤهل الأكاديمي: ويشمل كون المؤهل وسيلة لمتطلب دراسة أعلى أو وضع حامل المؤهل المهني؛
- معلومات إضافية: وتشمل المعلومات الإضافية التي ترى المؤسسة التعليمية تقديمها ومصادر الحصول على أي معلومات أخرى؛
- توثيق الملحق: التاريخ، التوقيع، مسؤولية أو منصب صاحب التوقيع، وختم المؤسسة التعليمية الرسمي؛
- معلومات عن التعليم العالي الوطني في الدولة: ويشمل أن توضح المؤسسة التعليمية التي تصدر ملحق الشهادات كيفية التعامل مع النموذج الخاص بذلك في متطلبات ملحق الشهادات.

4-الإطار الوطني للمؤهلات

¹ - عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، مرجع سابق، ص ص: 27-28.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الإطار الوطني للمؤهلات هو "أداة لتطوير وتصنيف والاعتراف بالمهارات والمعارف والكفاءات عبر سلسلة متصلة من المستويات التعليمية المتفق عليها"¹، وتوجد نماذج كثيرة للعديد من الدول التي تمكنت من إعداد الإطار الوطني للمؤهلات مثل بلجيكا، ألمانيا، إيرلندا، هولندا، اسكتلندا، إنجلترا وويلز. ويمكن إعداد الإطار الوطني للمؤهلات لأي دولة في عدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات العشر التالية:²

- **بداية القرار:** ويكون من قبل الجهة المسؤولة في وزارة التعليم العالي، الوزير مثلاً؛
- **وضع جدول الأعمال:** وفيه هدف الإطار الوطني للمؤهلات، ووضع متطلبات تقرير فرقة العمل في هذا الخصوص؛
- **ترتيب عملية الإعداد:** تحديد الجهات المعنية، وتكوين فريق العمل لإنجاز الإطار؛
- **تصميم الملف:** المستوى الهيكلي، والمستوى الوصفي (المنتجات التعليمية)، ومجال الوحدات المعتمدة؛
- **المناقشة والاستشارات:** مناقشة الاستشارات الوطنية، وقبول التصميم من قبل المعنيين؛
- **الموافقة:** ويكون ذلك حسب الإجراءات الوطنية في الدولة مثل: الوزير، أو الحكومة، أو الجهات التشريعية المعنية؛
- **إدارة الإطار الوطني:** ويكون بإنشاء وحدة مهمتها التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وهيئة الجودة أو الاعتماد؛
- **التطبيق على مستوى البرامج المؤسسية:** وفيه تصاغ البرامج الدراسية في التعليم العالي بأسلوب النتائج العلمية (learning outcomes)؛
- **تضمين المؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات:** ويكون ذلك من خلال الاعتماد أو استخدام ما ورد في بيان برلين في هذا الخصوص؛
- **التوثيق الذاتي:** ويكون ذلك بالمقارنة مع الإطار المقترح لمنطقة التعليم العالي الأوروبي (EHEA)، أو المقارنة مع دورة بولونيا (Bologna cycle)، أو الدراسة التجريبية لذلك.

المطلب الثالث: أهم برامج تدويل التعليم العالي ضمن عملية بولونيا

تتمثل أهم برامج تدويل التعليم العالي ضمن عملية بولونيا فيما يلي:

¹- Ron Tuck, **An Introductory Guide to National Qualifications Frameworks: Conceptual and Practical Issues** 05. 2007, p: for Policy Makers, International Labour Organization, France,

²- عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، مرجع سابق، ص ص: 28-29.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

- برنامج إيراسموس + (Erasmus + programme)؛

- برنامج أفق أوروبا (HORIZON EUROPE).

أولاً-برنامج إيراسموس + (Erasmus Programme)*

برنامج (Erasmus) هو برنامج الاتحاد الأوروبي للتبادل التعليمي، والذي تم إطلاقه في سنة 1987م، هدف هذا البرنامج لتوفير دعم مالي إضافي لانتقال الطلاب لاستكمال بعض متطلبات دراستهم في جامعات أخرى في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك وفق اجراءات بين الجامعات لتبادل الطلاب وزيادة عملية الحراك الطلابي بين الجامعات، وكذلك الحراك التعليمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

تم استكمال برنامج (Erasmus) ببرامج تنقل أخرى مثل برنامج (Leonardo da Vinci) المخصص للتدريب المهني وبرنامج التعليم المدرسي (Comenius)، برنامج تعليم الكبار لاستئناف الدراسة (Grundtvig)، بالإضافة إلى برنامج التعاون الدولي في مجال الشباب (Youth in Action)، ولجعل برنامج (Erasmus) حافزاً أكثر كفاءة للتنقل، جمعت المفوضية الأوروبية منذ سنة 2014م كل هذه البرامج الأوروبية في مجالات التعليم والتدريب والشباب والرياضة تحت اسم (+ Erasmus)، ويجمع البرنامج 33 دولة من أوروبا (دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة لأيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، صربيا، تركيا ومقدونيا) بالإضافة إلى 168 دولة مشاركة عبر العالم. وتبلغ الميزانية المخصصة لبرنامج (+ Erasmus) للفترة 2014م-2020م حوالي 14,7 مليار وقد تضاعف المبلغ المرصود للبرنامج للفترة 2021م-2027م حيث بلغ حوالي 26,2 أورو، وهو ما يبرز أهمية البرامج بالنسبة للاتحاد الأوروبي¹. ومن البرامج المنضوية تحت برنامج (+ Erasmus) نوجز ما يلي:

1-برنامج إيراسموس العالمي (Erasmus Mundus)

برنامج إيراسموس العالمي (Erasmus Mundus) هو برنامج تعاون وتنقل في مجال التعليم العالي الذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي الأوروبي وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات من خلال التعاون مع البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يساهم في تنمية الموارد البشرية وقدرة التعاون

* Erasmus: European Action Scheme for the Mobility of University Students

¹- Erasmus+, EU programme for education, training, youth and sport, Available on website: (<https://erasmus-plus.ec.europa.eu/about-erasmus/what-is-erasmus>), Date of Access: 20/04/2023.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الدولي من مؤسسات التعليم العالي في دول العالم الأخرى عن طريق زيادة التنقل بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم المستفيدة من البرنامج¹.

برنامج إيراسموس العالمي (Erasmus Mundus) هو أحد مكونات برنامج إيراسموس، يركز برنامج إيراسموس العالمي بصفة خاصة على إثراء التعليم في جميع أنحاء أوروبا من خلال توفير المنح الدراسية للمرشحين المستحقين (الذين هم في غالبيتهم من خارج الاتحاد الأوروبي) ومن خلال ترسيخ وتقوية الروابط بين الاتحاد الأوروبي وشبكات التعليم الأخرى على مستوى العالم، تم إنشاء البرنامج بين نهاية سنة 2003م وبداية سنة 2004م، وتم تنفيذه في بداية العام الدراسي 2004م-2005م.

كما هدف برنامج إيراسموس العالمي إلى دعم الجودة في التعليم العالي، وتوسيع الشراكات والتعاون والتواصل مع الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الحوار بين الحضارات. أما الأهداف الخاصة فهي تطوير ما تقدمه أوروبا في التعليم العالي، تسهيل الحراك الطلابي من خارج دول الاتحاد الأوروبي للدراسة في جامعاته، وتبني اتفاقيات رسمية مع مؤسسات تعليمية من خارج الاتحاد الأوروبي، وأخيرا تحسين صورة التعليم العالي في الاتحاد وتمكينه من القبول في العالم. وقابل هذا البرنامج تحديات كبيرة منها: إعداد المواطن العالمي، والاقرار بدور الجامعات الأوروبية مراكز تميز في التعليم، والإبقاء على التنمية العالمية، والاسهام في التفاهم الثقافي. وبلغت التقديرات لتكلفة البرنامج فيما بين سنتي 2004م و2008م حوالي 230 مليون يورو، وتتنوع على أربعة عناصر، وهي:

- برنامج إيراسموس العالمي للحصول على الماجستير؛

- منح دراسية؛

- شراكات بين مؤسسات التعليم العالي؛

- برامج تعزيز الجاذبية للطلاب من الخارج.

أشارت الكثير من الدراسات والتقارير إلى فعالية برنامج (Erasmus) في تحقيق أهدافه، سواء على مستوى الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين، ومن ذلك أن أكثر الطلاب يؤكدون على التأثير الإيجابي للبرنامج في تطوير الكفاءات والمهارات الفردية، كما أكد أكثر من 70% من الموظفين أن التأثير الأكثر أهمية لتتقل الموظفين هو الحصول على المعرفة من الممارسات الجيدة والمهارات اللازمة لعملمهم في

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المكتب الوطني اراسموس + الجزائر، متوفر على الرابط الالكتروني: (https://services.mesrs.dz/Erasmus+/index%20arab.htm)، تاريخ الاطلاع : 2023/04/16.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

مؤسسات التعليم العالي، بينما رأى حوالي 81% من أعضاء هيئة التدريس أيضا أثارا كبيرة للبرنامج على أفكار وأساليب ومهارات التدريس، وأيضا انعكاساته الجيدة على التعليم العالي، في حين رأى حوالي 92% منهم أن هناك أثارا إيجابية للبرنامج على التعاون بين التخصصات وعبرها، فضلا عن التعاون الدولي بشكل عام¹.

2-برنامج تمبوس Tempus

اعتمدت دول أوروبا برنامج تمبوس (Tempus) منذ سنة 1990م لتشجيع الحراك ضمن الفضاء الأوروبي أولا، ولاحقا مع البلدان الشريكة. ويعتبر هذا البرنامج ناجحا حيث شجع التعاون ليس فقط بين مؤسسات الدول الأوروبية والدول الشريكة، ويهدف إلى دعم البرامج التطويرية والتنموية لقطاع التعليم العالي، وقد كان موجها في بداياته إلى دول شرق أوروبا، ومن ثم امتد ليشمل 27 دولة في أوروبا، وآسيا، ودول الشرق الأوسط². وابتداء من سنة 2014م تم تعويضه ببرنامج (Erasmus +) والذي يمول ما يقرب من 250 خبيراً في إصلاح التعليم العالي لمتابعة تطوير السياسات والإصلاحات في دول الاتحاد، كما يساهمون في تدريب أصحاب المصلحة المحليين في غرب البلقان وجنوب البحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الروسي. تشمل أنشطتهم تنظيم الندوات والمشاركة فيها، وكتابة المقالات والتقارير، وتقديم المشورة للمؤسسات وصانعي السياسات³.

3-برنامج جون مونييه (Jean Monnet)

يهدف برنامج جين مونييه (Jean Monnet) إلى توفير دعم للدراسات الأوروبية في دول خارج الاتحاد الأوروبي، وقد وصل عدد الدول المستفيدة من هذا البرنامج إلى أكثر من 61 دولة. والمنحة أو البرنامج تتدرج في ثلاث مراحل هي: المقررات (Jean Monnet Modules)، والكراسي (Jean Monnet Chairs)، والمراكز (Jean Monnet Centers)، وتتدرج هذه المنح حسب خبرة الجامعات وتدرجها في الحصول على هذه المستويات بالتتابع، ولكنه مخصص فقط للدراسات الأوروبية في كل مجالاتها السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية.

¹ - ثروت عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 75.

² - عارف الصوفي وآخرون، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 6-10 ديسمبر 2009، ص: 15.

³ - European Commission, The EU in support of the Bologna Process, European union, 2018, p: 29.

ثانياً-برنامج أفق أوروبا (HORIZON EUROPE)

هو البرنامج الإطاري للاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار للفترة 2021م-2027م، ويهدف البرنامج إلى تعزيز التحول الأخضر والرقمي في جميع أنحاء أوروبا. ويتمحور حول ثلاث أولويات رئيسية: التميز العلمي والقيادة الصناعية والتحديات المجتمعية، وتبلغ ميزانيته حوالي 95.5 مليار أورو والذي يعد أكبر برنامج متعدد الجنسيات لتمويل الأبحاث في العالم، ويتيح البرنامج للباحثين، الجامعات، المنظمات البحثية، الشركات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الناشئة والمبتكرة والمنظمات الحكومية من مختلف دول العالم المشاركة في أنشطة برنامج العمل والذي ينفذ بشكل أساسي من خلال الدعوة لتقديم مقترحات برامج مشاريع بحثية تعرض على البوابة الإلكترونية الخاصة ببرنامج¹ (HORIZON EUROPE)، وتتمثل أهم أهدافه في:²

- تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم في مجالات البحث والابتكار والتكنولوجي؛

- ضمان القدرة التنافسية لأوروبا من خلال الاستثمار في تقنيات ومهن المستقبل، في خدمة نمو ذكي ومستدام وشامل؛

- تعزيز جاذبية البحث في أوروبا؛

- مراعاة اهتمامات المواطنين (الصحة، البيئة، الطاقات النظيفة، إلخ) وتوفير عناصر الاستجابة للتحديات المجتمعية.

ويعد برنامج (HORIZON EUROPE) امتداداً لبرنامج (Horizon 2020) والذي تم إطلاقه في الفاتح جانفي 2014م، وامتد لسبع سنوات وتبلغ ميزانيته 80 مليار يورو³.

كان هدف الاتحاد الأوروبي من عملية بولونيا هو إصلاح التعليم العالي وتدويله وزيادة جاذبيته وتعزيز قدرته التنافسية الدولية وجعله قطبا منافسا على الصعيد العالمي، غير أن نجاح عملية بولونيا مع منطقة التعليم العالي الأوروبي أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في نظم التعليم العالي الأوروبية وجعلها

¹- Available on website: (<https://research-and-innovation.ec.europa.eu/system/files/2022-06/rtd-2021-00013-02-00-fr-tra-01.pdf>), Date of Access: 20/04/2023.

²- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche, **Horizon 2020 : le programme de l'Union européenne pour la recherche et l'innovation**, France, Available on website: (<https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/fr/horizon-2020-le-programme-de-l-union-europeenne-pour-la-recherche-et-l-innovation-46458>), Date of Access: 23/04/2023.

³- Idem.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

تجربة رائدة في مجال التعاون الإقليمي والدولي في التعليم العالي، بل وتعدته إلى نظم التعليم العالي عبر كثير من الدول العالم.

المبحث الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تدويل التعليم العالي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي حيث تشير كل الاحصائيات والتقارير إلى هيمنتها على السوق العالمي في مجال تدويل التعليم العالي، ولا تعتبر جهود ومبادرات تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالتجربة الجديدة، حيث يعود تأسيس التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر تأسست عدد من الكليات منها كلية هارفرد سنة 1636م وكلية بيل سنة 1701م والتي تعد بمثابة النواة الأولى للتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية حتى وصل عددها 250 كلية سنة 1861م، ومع نهاية القرن التاسع عشر شهد التعليم العالي في الولايات المتحدة تحولاً نوعياً نتج عنه الانتقال من نظام الكليات إلى نظام الجامعات، وعليه سيتناول هذا المبحث تجربة الولايات المتحدة في مجال تدويل التعليم العالي.

المطلب الأول: تطور تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعود بدايات تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة إلى سنة 1919م عندما أنشأت مؤسسة التربية الدولية (Institution of International Education)، وهي مؤسسة غير ربحية تستهدف نشر التعليم وتبادل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين عبر دول العالم كافة، وتقدم هذه المؤسسة برامج تعليمية متميزة، وتحتوي أيضاً أبرز برامج (Fulbright) كما تتضمن برامج (Gilman) الإرشادية، وتصدر المؤسسة بشكل سنوي تقارير تركز فيها على محاور عدة أبرزها تنمية الفهم المتبادل، تعليم المواطنة العالمية، إعداد القادة بالإضافة إلى تدويل التعليم العالي¹.

غير أن الدور الرسمي للحكومة الفيدرالية الأمريكية في إطار التعليم العالي الدولي بدأ سنة 1945م، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي وصفها البعض بفترة العصر الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية، ظهور عدد من المبادرات الأساسية في مجال تدويل التعليم العالي وارتبط ذلك برؤية السيناتور (William Fulbright) سنة 1948م حول تعزيز النوايا الحسنة من خلال التبادل الطلابي في مجالات التعليم والثقافة والعلوم، وذلك بإطلاق برنامج (The Fulbright Program) وقد ساعد هذا البرنامج على تشجيع قدوم الطلاب الدوليين للولايات المتحدة الأمريكية، كما شجع الطلاب الأمريكيين للدراسة بالخارج،

¹ - مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم محمد، مرجع سابق، ص: 48.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

إضافة لذلك تم إنشاء الوكالة المعلوماتية الأمريكية (The United States Information Agency) سنة 1953م للترويج للتعليم الدولي وتعزيز صورة أمريكا في العالم وإدارة البرامج التي تعنى بالتعليم العالي الدولي¹.

وفي نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، ومع تغير الوضع السياسي الدولي بشكل كبير بعد انهيار المعسكر الشيوعي، حدث تحول في سياسة التعليم الدولي فتوسعت وتعددت المبادرات في مجال تدويل التعليم العالي حيث تم إطلاق سلسلة من البرامج كان التركيز فيها منصبا على تطوير المناهج والاعتراف بالموهلات والشهادات وأيضا الحراك بمختلف أنواعه على مستوى الطلاب والمعلمين والإداريين بالإضافة الى عقد اتفاقيات الشراكات مع الدول الأخرى.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001م أثرت سلبا على عملية التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ما تعلق بالهجرة، حيث فرضت قيود جديدة أكثر صرامة خاصة بالنسبة للطلاب الأجانب الذين ينتمون للدول الإسلامية والذين يسعون للدخول للولايات المتحدة الأمريكية كطلاب دوليين أو باحثين زائرين، ومن بين الإجراءات والتدابير الأمنية المفروضة قانون تحسين أمن الحدود وإصلاح دخول التأشيرات وبرنامج (US-VISIT)، كما تم سنة 2003م إنشاء نظام معلومات الطلاب وتبادل الزوار والمعروف باسم (SEVIS)*، والذي يفرض على مؤسسات التعليم العالي تقديم بيانات عن طلابها الأجانب إلى وزارة الخارجية الأمريكية أو المخاطرة بفقدان الاعتماد. أثرت الإجراءات والتدابير الأمنية الجديدة المعتمدة في الولايات المتحدة على حركة الطلاب حيث عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا وغير مسبوق في أعداد الطلاب الأجانب وكذا الباحثين الوافدين².

أثر الوضع السابق سلبا على الجامعات الأمريكية والتي كانت تعتمد على الطلاب الأجانب من خلال الرسوم التي يدفعونها من جهة وكذا الأبحاث والدراسات التي كان يساهم فيها بفعالية طلاب الدراسات العليا الأجانب، ما أثر بصفة غير مباشرة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، الأمر الذي دفع جماعات الضغط الأمريكية إلى مطالبة الحكومة الأمريكية بضرورة تحقيق توازن بين مطالب تحقيق الأمن القومي والانفتاح على العالم، واقترحوا أن تكون البرامج الدولية استثمارا في صالح الأمن القومي ودعم رجال الأعمال

¹ - أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، مرجع سابق، ص ص: 499-500.

* SEVIS: Student and Exchange Visitor Information System.

² - Chrystal A. George Mwangi, Christina W. Yao, **US Higher Education Internationalization Through an Equity-Driven Lens, an Analysis of Concepts, History, and Research**, Higher Education, Handbook of Theory and Research, Vol 36, 2021, p: 562.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

أصحاب النفوذ وفي مقدمتهم بيل غايتس (*Bill Gates*) حاجة أمريكا إلى استقبال الطلاب الأجانب لتعزيز قدرتها الإبداعية وتعزيز مكانتها التنافسية العالمية¹.

ونظرا لأهمية تدويل التعليم العالي بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي من جهة، وللحكومة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، عرف التدويل في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا فلم يعد يمثل عددا محدودا من الأنشطة والبرامج التي يديرها مكتب أو مكتبان بل أصبح مكونا رئيسيا للتخطيط الاستراتيجي بفعل الضغوط والأولويات المتزايدة لتطوير الطلاب كمواطنين عالميين، وجذب الطلاب الدوليين لتحسين التنوع والأهداف المالية حيث يدر عائدا بمليارات الدولارات كل سنة، بالإضافة إلى التوسع في الشراكات العالمية، والبحث، والتدريس لتحقيق سمعة عالمية المستوى.

المطلب الثاني: مبررات تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

فيما يلي أهم المبررات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بتدويل التعليم العالي:²

أولا- المبررات الاقتصادية

تتمثل أساسا في المكاسب الاقتصادية التي تعود على الدولة جراء تدويل نظام التعليم العالي. حيث أصبح التعليم العالي من الصادرات الأمريكية الرائدة، كما تتنافس مؤسسات التعليم العالي الأمريكية مع المؤسسات الأخرى على مستوى العالم على جذب الطلاب الدوليين باعتبارهم مصدرا مهما لتوليد العوائد المالية. حيث ساهم الطلاب الدوليون في دعم الاقتصاد الأمريكي بقيمة 21,2 مليار دولار سنة 2010م، ليصل إلى حدود 35 مليار دولار وفقا لإحصائيات سنة 2016م، وذلك في مقابل 31 مليار دولار سنة 2015م³، وذلك من خلال الرسوم الدراسية التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي الحكومية على الطلاب الدوليين، والتي تكون أعلى بكثير من الرسوم الدراسية لنظرائهم الأمريكيين (زيادة ضعفين أو ثلاثة أضعاف)، وذلك سعيا من مؤسسات التعليم العالي إلى تغطية نفقات البرامج الجامعية، وسد أي عجز في الميزانية.

وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، تشير رابطة المعلمين الدوليين بأن صافي المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين في كاليفورنيا وحدها يقدر بحوالي 3,2 مليار دولار للسنة الدراسية 2011م-

¹ - أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، مرجع سابق، ص: 509.

² - المرجع السابق، ص: 514.

³ - Institution of International Education, **Open Door Fast Facts**, 2021, Available on website: (https://opendoorsdata.org/annual-release/u-s-study-abroad/), Date of Access 15/05/2022.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

2012م، حيث تعد كاليفورنيا من الولايات التي يتواجد بها أكبر عدد من الطلاب الدوليين، كما ساهم الطلاب الدوليين في توفير 340 ألف وظيفة وفقا لإحصائيات سنة 2014م.

ثانيا-التفاهم العالمي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدويل الى تحقيق التفاهم، وتسهيل التعاون على الصعيد العالمي، وتعد البرامج الاكاديمية ودعوة الأساتذة الزائرين لتدريس برامج معينة، والتعاون ما بين المؤسسات لتحقيق تقدم في التعليم أو البحث، وتكوين شبكات ثقافية وأكاديمية على المستوى الدولي، كلها من آليات تحقيق التفاهم المتبادل على المستوى العالمي، فالطلاب الدوليون لا يمثلون التنوع اللغوي فحسب، وإنما يجسدون أيضا التنوع الثقافي والسياسي والديني والعرقي والنظرة العالمية. ومن ثم، فإن التفاعل بين الطلاب المحليين والطلاب الدوليين يعزز من الفهم والحوار الثقافي.

ثالثا-المواطنة العالمية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدويل التعليم العالي إلى تأكيد مفهوم المواطنة العالمية بوصفها خيارا وأسلوبا في التفكير، ووعيا ذاتيا وإدراكا للآخرين، ومشاركة وجدانية ثقافية، ومشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. حيث تركز مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على المهارات والعادات الفكرية الإيجابية التي يمكن تتميتها لدى طلابها وتسهم في تحقيق المواطنة العالمية والتي تبدأ أولا باستكشاف المسؤولية الشخصية والاجتماعية وذلك في إطار عالم مترابط، وتضم الكليات ومؤسسات التعليم العالي الأمريكية بوصفها تمثل جزءا من نظام التعليم العالي العالمي، نماذج للمواطنين العالميين والذين يكون لتصرفاتهم وقراراتهم أهمية تؤثر على الآخرين.

رابعا-دوافع الأمن القومي

إن من أهم مبررات تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الأمن القومي، ويتضح ذلك جليا خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، فبعد الحرب العالمية الثانية نال تدويل التعليم العالي المزيد من الدعم والاهتمام بالولايات المتحدة الأمريكية، وبينما كانت الدوافع المعلنة للتوسع في التعليم العالي الدولي هي تشجيع السلام والتفاهم المتبادل، إلا أن الدوافع الحقيقية تمثلت في تعزيز الأمن القومي وتحقيق أهداف السياسة الخارجية والتي كانت في الأساس من أهم الدوافع الرئيسية التي دفعت الحكومة الفيدرالية الأمريكية إلى تمويل برامج تعلم اللغات الأجنبية ودراسات المنطقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

المطلب الثالث: استراتيجيات تدويل التعليم العالي الأمريكي

تتمثل أهم استراتيجيات تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

أولاً-الحراك الأكاديمي الدولي

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالحراك الأكاديمي الدولي سواء تعلق الأمر بحراك الطلاب أو حراك أعضاء هيئة التدريس أو الحراك المؤسسي ويتضح ذلك من خلال:

1-الحراك الطلابي

ويمكن تقسيمه إلى قسمين هما الحراك الطلابي إلى الداخل وهو يشير إلى انتقال الطلاب من الخارج للدراسة داخل الولايات المتحدة الأمريكية (وهو ما يطلق عليه الطلاب الدوليون)، أو الحراك للخارج وهو انتقال الطلاب الأمريكيين للدراسة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

أ-الحراك الطلابي للداخل

تستقبل مؤسسات التعليم العالي الأمريكية أعداداً متزايدة من الطلاب الدوليين، حيث تركز السياسة الخارجية الأمريكية على تقوية علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى على مستوى العالم عن طريق تقوية العلاقات التعليمية الدولية، والعمل على التوعية بالثقافة الأمريكية، ومشاركة الإنجازات التعليمية مع باقي دول العالم، وقد ساهمت هذه السياسة في زيادة أعداد الطلاب الدوليين الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأمريكية.

عرف التحاق الطلاب الدوليين بالولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً كبيراً حيث انتقل من 53.107 طالباً في سنة 1960م إلى 336.985 طالباً في سنة 1982م، نتيجة لتزايد عدد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الفترة من سنة 1982م إلى 2001م ازداد عدد الطلاب الدوليين الملتحقين بشكل كبير من 336.985 طالباً إلى 582.996 طالباً نتيجة تزايد عدد الكليات والجامعة الأمريكية التي اشتركت في عمليات استقدام الطلاب الدوليين والاعتماد على تقنيات جديدة. فقد سهل التطور في تكنولوجيا المعلومات ليس فقط الاتصال الفوري المباشر سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس والانترنت مع الطلاب في الأماكن البعيدة، ولكنها زادت من كفاءة عمليات القيد، وأصبحت الشبكة العنكبوتية العالمية أداة

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

مهمة لاستقدام الطلاب، فأتاحت للطلاب من جميع دول العالم سهولة الوصول إلى أحدث المعلومات عن الجامعات الأمريكية، والتقدم وملء طلبات الالتحاق عبر الإنترنت¹.

أما فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فقد عرفت تناقص أعداد الطلاب الدوليين الدارسين بالولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالدول الأخرى، حيث شهدت الولايات المتحدة تراجعاً في أسواقها بعد أن كانت مسيطرة على سوق الطلاب الدوليين، واستجابة لهذه المتغيرات، عملت الحكومة الأمريكية في سنة 2006م على تحسين الوضع، فاتخذت العديد من الإجراءات لتسهيل قوانين الهجرة ومنح التأشيرات. ففي سنة 2011م كان يوجد حوالي 723.277 طالباً دولياً ملتحقاً بقطاع التعليم العالي الأمريكي، وكان الموطن الأصلي للطلاب الدوليين الدارسين بالولايات المتحدة الأمريكية متمثلاً في الصين والهند وكوريا الجنوبية وكندا وتايوان واليابان².

أما سنة 2019م فقد وصل عدد الطلاب الدوليين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.095.299 طالباً، وهم يمثلون نسبة 5,5% من إجمالي الطلاب في الولايات المتحدة، وأغلب هؤلاء الطلاب الدوليين يأتون من الصين والهند وكوريا الجنوبية، وبعد هاته الدول الثلاث التي تحتل المراكز الأولى نجد كل من السعودية، كندا، فيتنام ... إلخ، غير أن أزمة جائحة كورونا أثرت على انتقال الطلاب الدوليين حيث انخفض عددهم إلى 914.095 طالباً فقط سنة 2020م³.

ب- الحراك الطلابي للخارج

بالرغم من كون الولايات المتحدة من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين إلا أنها في نفس الوقت تحرص على إرسال طلابها للدراسة في الخارج. وقد عرف عدد الطلاب الأمريكيين الدارسين بالخارج ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقل من 84.403 طالباً سنة 1994م إلى 313.415 طالباً سنة 2014م، وتعد أوروبا الوجهة الأولى للطلاب الأمريكيين، وتحتل المملكة المتحدة أولى وأكثر الدول التي يتجه إليها الطلاب الأمريكيين ثم كلا من إيطاليا، إسبانيا، فرنسا والصين، بالإضافة إلى الهند وأمريكا الجنوبية واليابان

¹- Hans De Wit, **An Introduction To Higher Education Internationalisation**, Centre For Higher Education Internationalisation (CHEI), Uniersita Cattolica Del Sacro Cuore, Milan, Italy, 2013, p: 76. 85p: **Ibid**, ²-

³- Institution of International Education, **Number of International Students in the United States Hits All-Time High**, Available on website: (<https://www.iae.org/Why-IIE/Announcements/2019/11/Number-of-International-Students-in-the-United-States-Hits-All-Time-High>), Date of Access: 15/05/2022.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

وكوريا... الخ¹. غير أن جائحة كورونا أثرت على عدد الطلاب الأمريكيين في الخارج حيث وصل عددهم سنة 2020م إلى حدود 162.633 طالبا فقط².

2- حراك الباحثين وأعضاء هيئة التدريس

تستقبل وتوظف مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنويا أعدادا كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين المتميزين، حيث يقدر عدد الباحثين وأعضاء هيئة التدريس الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي والكليات الأكاديمية في الفترة من جويلية 2020م إلى جوان 2021م بـ 85.538 باحثا³. ومن أبرز البرامج الأمريكية الداعمة لحراك الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ما يلي:⁴

- برنامج فولبرايت لحراك الباحثين؛

- برنامج فولبرايت للباحث المقيم؛

- برنامج فولبرايت للباحثين الزائرين؛

- برنامج فولبرايت المتخصص؛

- برنامج فولبرايت هايس (Fulbright Hays).

3- الحراك المؤسسي

تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من فروع الجامعات في الخارج في أغلب دول العالم، ولعل أهم العوامل التي ساهمت في انتشار فروع الجامعات الأمريكية هي السمعة التي تحظى بها والتي تتأكد من خلال المراكز الأولى التي تحتلها في أغلب التصنيفات العالمية للجامعات.

ثانيا- برامج التعاون الدولي

يتمثل التعاون الدولي في الولايات المتحدة في الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات الشراكة التي تبرمها الولايات المتحدة مع مختلف دول العالم بهدف دعم والترويج للحراك الطلابي للداخل أو الخارج، وكذا البرامج الدولية المختلفة.

¹- Institution of International Education, **Op.cit.**

²- **Idem.**

³- Institution of International Education, **Open Door Fast Facts, Op.cit.**

⁴- Bureau of Educational and Cultural Affairs, **Exchange Programmes**, Available on Website: (<https://exchanges.state.gov/us/alphabetical-list-programs#>), Date of Access: 16/05/2022.

ثالثاً-تدويل البرامج الدراسية

تتوفر الولايات المتحدة على مجموعة من البرامج التي تشجع تدويل البرامج الدراسية خاصة برامج تنمية اللغات الأجنبية.

المبحث الثالث: تجربة ماليزيا في مجال تدويل التعليم العالي

شهدت مسيرة تدويل مؤسسات التعليم العالي بماليزيا وخاصة الحراك الدولي للطلاب الأجانب تغيرات جذرية كبرى على مدار العقدين الماضيين في ظل تحول ماليزيا من دولة مستوردة إلى مصدرة لبرامج وخدمات التعليم الدولي العابر للحدود.

المطلب الأول: نبذة حول تدويل التعليم العالي في ماليزيا

وضعت الحكومة الماليزية على رأس أولوياتها تطوير التعليم العالي، سعياً منها لجعل البلاد مركزاً للتميز العالمي في مجال التعليم العالي، ووجدت في التدويل أفضل الطرق لتحقيق لذلك. إن تدويل التعليم العالي في ماليزيا ليس بحديث النشأة، إذ يعود إلى تاريخ إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1983م، وتم تصميمها لتكون عالمية منذ البداية عكس الجامعات الأخرى، حيث تم استخدام اللغة الإنجليزية والعربية كوسيلة للتعليم وتعزيز التوجه العالمي عبر كلياتها الأربعة عشر. كما تجدر الإشارة إلى أن الجامعة الإسلامية العالمية تأسست برعاية دولية مشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي (OIC) مما جعلها محاولة مبكرة لتدويل التعليم العالي في البلاد¹.

عملت ماليزيا على توسيع نطاق تعليمها العالي على المستوى العالمي، وتعد الفترة بين سنتي 1996م و2007م مرحلة حاسمة في مجال تدويل التعليم العالي الماليزي. ففي عام 1996م تم سن قانون مؤسسات التعليم العالي الخاصة والمعروف باسم (Act 555) ما مكن المتعاملين الخواص من إنشاء جامعات وكليات خاصة في البلاد، وقد شهدت هذه الفترة زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، بالإضافة إلى تدفق لفروع الجامعات الدولية، والتي أصبحت ممكنة من خلال الشراكة بين المتعاملين المحليين

¹- Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Internationalisation of Malaysian higher education: policies, practices and the SDGs**, International Journal of Comparative Education and Development, Vol 23, N° 03, August 2021, p: 213.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية. كما تميزت هذه المرحلة من التطور بالتركيز المتزايد على استقطاب الطلاب الدوليين، بالإضافة إلى الظهور القوي لمؤسسات التعليم العالي الماليزية على الصعيد العالمي¹.

أما في سنة 2007م، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي أو ما يعرف بـ (NHESP)*، حيث تهدف هذه الخطة إلى تحويل نظام التعليم العالي في البلاد إلى منتج للرأس المال البشري من الدرجة الأولى وترسيخ ماليزيا كمركز عالمي. وتتكون الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي من سبعة محاور استراتيجية، حيث ركز المحور الخامس على تكثيف التدويل من خلال التركيز على ستة مجالات أساسية تتمثل في حراك الطلاب، حراك أعضاء هيئة التدريس، البرامج الأكاديمية، البحث والتطوير، الحوكمة والاستقلالية والمشاركة الاجتماعية²، ولتحقيق هذا التوجه اقترحت الخطة مجموعة من الأهداف ممثلة فيما يلي: ³

- العمل على استقطاب 100.000 طالب دولي بحلول سنة 2010م، و150.000 طالب بحلول سنة 2015م و200.000 طالب بحلول سنة 2020م؛

- العمل على رفع عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين إلى حدود 5% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في جامعات البحث العامة بحلول سنة 2010م، و10% بحلول سنة 2015م و15% بحلول سنة 2020م؛

- بلوغ نسبة الطلاب الجامعيين الدوليين 3% من إجمالي الطلاب في الجامعات الحكومية وذلك بحلول سنة 2015م، و5% بحلول سنة 2020م.

وقصد الاستفادة القصوى من تدويل التعليم العالي حرصت الحكومة الماليزية من خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على تطوير ممارسات التدويل وجعلها بعيدة عن الارتجالية من جهة، وتكليفها بما يخدم أهداف التنمية الوطنية من جهة أخرى⁴.

وفي سنة 2015م أعيد دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التعليم، ولغرض مواءمة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي مع مخطط التعليم الماليزي (MEB)** للفترة 2013-2025م تم وضع خطة جديدة

¹ - Ibid, p: 214.

* NHESP: National Higher Education Strategic Plan.

²- Norizan Solong, **Internationalisation of Higher Education Policy: Implications on international student withdrawals from Malaysia**, Journal of Science, Technology and Innovation Policy (JOSTIP), Vol 08, N° 01, June 2022, p: 19.

³- Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Op.cit**, p: 214.

⁴- Norizan Solong, **Op.cit**, p: 20.

** MEB: Malaysia Education Blueprint.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

أطلق عليها اسم مخطط التعليم الماليزي في مجال التعليم العالي (MEBHE)*** ، وقد حددت الخطة الجديدة 10 محاور من شأنها تحقيق استمرارية التميز في نظام التعليم العالي الماليزي، حيث ركز هذه المرة المحور الثامن على مسألة التدويل من خلال التأكيد على جعل ماليزيا مركزا عالميا للتعليم العالي مستقطبا لطلاب الدوليين. كما ركزت الخطة على زيادة تحسين إدارة الطلاب الدوليين، وزيادة مرئية التعليم العالي الماليزي بالإضافة إلى استقطاب طلاب دوليين من دول جديدة، حيث تم توسيع الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والمتمثل في استقطاب 200.000 طالب دولي بحلول سنة 2020م إلى 250.000 طالب دولي بحلول سنة 2025م¹.

وتعتبر الحكومة الماليزية مخطط التعليم الماليزي في مجال التعليم العالي بمثابة ورقة طريق للتعليم من أجل المواطنة العالمية، والتي تركز على الكفاءة بين الثقافات للطلاب وبالتالي، قابليتهم للتوظيف كمواطنين عالميين في المستقبل.

كما تجدر الإشارة أن ماليزيا تهدف من وراء التدويل إلى تحويل قطاع تعليمها العالي إلى قطاع منتج اقتصاديا يتمتع بالقدرة على المساهمة في تنويع مصادر الدخل والعوائد المالية لميزانية البلاد فالإحصائيات المتاحة تقدر عدد الطلاب الدوليين سنة 2012م بحوالي 100.000 طالب ينفقون حوالي 3 بليون رينجيت ماليزي أي ما يعادل حوالي 700 مليون دولار أمريكي².

المطلب الثاني: حراك الطلاب

شهدت مسيرة تدويل مؤسسات التعليم العالي بماليزيا وخاصة الحراك الدولي للطلاب الأجانب تغيرات جذرية كبرى على مدار العقدين الماضيين في ظل تحول ماليزيا من دولة مصدرة للطلاب الدوليين إلى دولة مستقطبة للطلاب الدوليين.

أولا-مرحلة الحراك الطلابي للخارج

تقليديا عرفت ماليزيا كدولة مصدرة للطلاب الدوليين، حيث حرصت الحكومة الماليزية في السنوات الأولى بعد حصولها على الاستقلال على إرسال عدد كبير من الطلاب للتعليم في الخارج، كما انتقل العديد من الطلاب الماليزيين أيضا إلى الخارج بتمويل ذاتي أو مدعوم ماليًا من الدولة المستقبلة أو منظمة دولية.

*** MEBHE: Malaysia Education Blueprint in Higher Education.

¹- Chang Da Wan, Doria Abdullah, *Op.cit*, p: 214.

²- Tham Siew Yean, *Internationalizing Higher Education in Malaysia: Government Policies and University's Response*, Journal of Studies in International Education, Vol 17, N° 5, 2013, p :653.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

شهدت ماليزيا في الفترة من سنة 1970م إلى سنة 1995م توسعًا كبيرًا في التعليم العالي من خلال تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)*، حيث تم تخصيص جزء كبير من الإنفاق الحكومي لتطوير التعليم العالي، ونظرا لعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي الحكومية على تلبية العدد المتزايد من خريجي المدارس الثانوية الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي العامة بسبب محدودية الأماكن المتاحة، تم إرسال بعض الطلاب إلى الخارج للحصول على تعليم عالٍ. اختار الكثيرون السفر إلى الخارج بمفردهم وكان بعضهم في منح دراسية¹.

في سنة 1975م قدر عدد الطلاب الماليزيين الذي درسوا في الخارج بحوالي 16.162 طالبا، وفي سنة 1985م ارتفع عدده ليصل حوالي 40.493 طالبا حيث صنفتم ماليزيا في سنة 1985م كالثالث أكبر دولة مصدرة للطلاب الدوليين في العالم².

إن الزخم الذي عرفته ماليزيا في مجال إرسال الطلاب الدوليين للدراسة في الخارج عرف تحولا كبيرا خاصة في أواخر الثمانينات ومنتصف التسعينات بسبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة، والتي أثرت على الاقتصاد الماليزي، حيث عرفت قيمة العملة في هاته الفترة انخفاضا كبيرا مما زاد من تكلفة متابعة الماليزيين لدراساتهم بالخارج، مما دفع بالحكومة الماليزية إلى استدعاء الكثير من الطلاب الماليزيين الذين كانوا في إطار منح عامة بالخارج لمواصلة دراستهم محليا، أدى هذا الوضع إلى جانب زيادة الطلب على التعليم العالي وعدم قدرة المؤسسات المحلية العامة على تلبية الطلب إلى تبني الحكومة سياسة واستراتيجية جديدة. حيث لجأت الحكومة الى تحرير قطاع التعليم العالي من خلال دعوة القطاع الخاص للمشاركة في توفير التعليم العالي حيث تم تمرير قانون مؤسسة التعليم العالي الخاصة أو ما يعرف بـ (Act 555) وذلك سنة 1996م، وقد أتاح التعليم العالي الخاص فرصًا للطلاب الماليزيين لمتابعة التعليم العالي محليًا من خلال برامج محلية أو ترتيبات توأمة مع جامعات أجنبية، وبتكلفة صغيرة مقارنة بالسفر للخارج³.

وبسبب الإجراءات الجديدة التي عرفها قطاع التعليم العالي في ماليزيا تراجع عدد الطلاب الماليزيين في الخارج حيث بحلول عام 2010م لم تعد ماليزيا من بين الدول الأكثر تصديرا للطلاب الدوليين في العالم⁴، كما تحول التعليم العالي إلى سلعة وقطاع مهم يساهم في الاقتصاد المحلي، حيث لم يعد استقطاب الطلاب مقتصرًا على السوق المحلية فقد بل أصبح استقطاب الطلاب الدوليين نقطة محورية ورئيسية في

* NEP: New Economic Policy.

¹- UNESCO, *The International Mobility of Students in Asia and Pacific*, Paris, 2013, p: 49.

²- *Idem*.

³- Chang Da Wan, Doria Abdullah, *Op.cit*, p: 215.

⁴- UNESCO, *Op.cit*, p: 50.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

السياسة والتوجه الاستراتيجي للتعليم العالي الماليزي¹. والجدول الموالي يوضح تطور عدد الطلاب الماليزيين بالخارج بين سنتي 2008م و2018م.

الجدول رقم(09): تطور عدد الطلاب الماليزيين بالخارج بين سنتي 2008م و2018م

السنة	عدد الطلاب في الخارج الممولين من الحكومة	عدد الطلاب في الخارج الممولين من حسابهم الخاص	المجموع
2008	21.517	37.590	59.107
2009	39.593	19.344	58.937
2010	28.291	50.963	79.254
2011	27.003	62.683	89.686
2012	25.647	52.235	81.282
2013	24.815	50.721	78.936
2014	26.530	52.772	79.302
2015	15.843	44.540	86.570
2016	11.287	89.241	100.528
2017	20.748	55.008	87.249
2018	18.182	60.277	78.459

Source: Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Internationalisation of Malaysian higher education: policies, practices and the SDGs**, International Journal of Comparative Education and Development, Vol 23, N° 03, August 2021, p: 215.

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن أغلب الطلاب الماليزيين الذي يسافرون إلى الخارج يكونون عن طريق نفقتهم الخاصة أو عن طريق تمويل المؤسسات المستقبلية أو بعض المنظمات الدولية، أما عدد الطلاب الذين يسافرون إلى الخارج عن طريق التمويل الحكومي فيلاحظ أنه تراجع من 39.593 طالبا سنة 2010م إلى 18.182 طالبا سنة 2018م.

ثانيا-مرحلة الحراك الطلابي للداخل

لقد ساهمت التطورات السابقة في تحويل ماليزيا من دولة مصدرة للطلاب الدوليين إلى دولة مستقطبة للطلاب الدوليين، ويمكن توضيح هذا التحول من خلال استعراض عدد الطلاب الذين استقطبتهم ماليزيا في الفترة ما بين سنتي 2008م و2018م، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

¹- Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Op.cit**, p: 215.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الجدول رقم(10): عدد الطلاب الدوليين المستقطبين في ماليزيا بين سنتي 2008م و2018م

السنة	عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية	عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة	المجموع
2008	18.495	50.679	69.174
2009	22.456	58.294	80.750
2010	24.214	62.705	86.919
2011	25.855	45.246	71.101
2012	26.232	57.306	83.583
2013	28.826	52.598	81.424
2014	32.842	74.996	107.838
2015	33.396	88.665	122.061
2016	30.598	102.112	132.710
2017	33.095	103.198	136.293
2018	39.099	92.415	131.514

Source: Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Internationalisation of Malaysian higher education: policies, practices and the SDGs**, International Journal of Comparative Education and Development, volume 23, N° 03, August 2021, p: 216.

يتضح من الجدول رقم (10) التطور الذي عرفته ماليزيا في مجال استقطاب الطلاب الدوليين، حيث انتقل عددهم من حوالي 69.000 طالبا دوليا سنة 2008م إلى حوالي 131.514 طالبا دوليا سنة 2018م وهذا بزيادة تقدر بـ 90%، كما يلاحظ الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال تدويل التعليم العالي الماليزي خاصة بعد تطبيق قانون التعليم العالي الخاص (Act 555) سنة 1996م، حيث يستقطب القطاع الخاص ما نسبته حوالي 70% في المتوسط سنويا من عدد الطلاب الدوليين الوافدين.

وتصنف ماليزيا في الوقت الراهن كواحدة من المراكز الرائدة في استقطاب الطلاب الدوليين في الجزء الجنوبي من دول العالم، بسبب ما شهدته مؤخرا من معدلات نمو هائلة وغير مسبوق في أعداد الطلاب الأجانب والاستراتيجيات الفعالة التي استعانت بها، ونجحت في استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب لاستكمال دراستهم الجامعية بماليزيا وبخاصة الطلاب القادمين من دول جنوب شرق آسيا المجاورة جنوب آسيا والصين ومنطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، حيث تساهم هذه الدول بما نسبته 65% من إجمالي الطلاب الوافدين الى ماليزيا سنويا. وبلغ عدد الطلاب الدوليين حوالي 170.000 طالب سنة 2022م، وتطمح

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الحكومة الماليزية للوصول إلى 250.000 طالبا دوليا بحلول سنة 2025م¹، وبالرغم من جائحة كورونا فقد استقبلت ماليزيا سنة 2021م حوالي 11.172 طالبا دوليا جديدا².

المطلب الثالث: الفروع الجامعية الدولية

تطور تدويل التعليم العالي في ماليزيا بشكل جلي بفضل القوانين الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي خاصة منذ إصدار قانون مؤسسات التعليم العالي الخاصة سنة 1996م، حيث أصبحت ماليزيا اليوم واحدة من أكبر بلدان العالم استقطابا لفروع الجامعات الدولية بالخارج، وهذا بفضل القطاع الخاص الذي ساهم مساهمة فعالة في استقطاب الفروع الجامعية الدولية وتضم حاليا ماليزيا 10 فروع جامعية دولية تتمتع بسمعة مرموقة عالميا وتقدم خدماتها للطلاب الماليزيين والطلاب الاجانب الوافدين للدراسة بماليزيا كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): الفروع الجامعية الدولية في ماليزيا حسب مصدر الفرع وسنة التأسيس

الدولة الأم	عدد الفروع الدولية	اسم الفرع الدولي في ماليزيا	سنة التأسيس
المملكة المتحدة وايرلندا	03	The University of Nottingham Malaysia Campus - جامعة نوتنغهام ماليزيا	2000
		Newcastle University Medicine Malaysia - جامعة نيوكاسل الطبية ماليزيا	2007
		University of Southampton, Malaysia Campus جامعة ساوثهامبتون ماليزيا	2011
		Heriot-Watt University Malaysia جامعة هيريوت وات ماليزيا	2012
		Univrsty of Reading Malaysia جامعة ريدينغ ماليزيا	2013
		Royal College of Surgeons In Ireland And University College Dublin Malaysia Campus الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا (RCSI) وكلية دبلن الجامعية (UCD) في ماليزيا	2018
استراليا	03	- Monash University Malaysia	1998

¹ Education Malaysia Global Sevices, **Statistiques sur les demandes d'étudiants internationaux pour la** -
Available on Website: (<https://educationmalaysia.gov.my/applications-received-Malaisie-Education-tertiaire>,
from-1st-january-2022-31st-march-2022-quarter-1), Date of Access : 16/05/2022.

²- Idem.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

	جامعة موناش ماليزيا		
1999	- Curtin University, Sarawak Malaysia جامعة كيرتن ماليزيا		
2004	- Swinburne University of Technology, Sarawak Campus جامعة سوينبرن للتكنولوجيا ماليزيا		
2015	- Xiamen University Malaysia Campus جامعة شيامن ماليزيا	01	الصين

Source: Education Malaysia Global Services, **Malaysia Higher Education in Brief**

International Branch Campuses, 2023. Available on Website:

<https://educationmalaysia.gov.my/malaysia-higher-education-in-brief/>. Date of Access : 16/05/2022.

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن نظام التعليم العالي الماليزي ومؤسساته سعت إلى تبني النموذج الغربي وبشكل أكثر تحديداً النموذج الأنجلوسكسوني في كل من المملكة المتحدة وأستراليا، ويتضح هذا من خلال الاتجاه الذي تطورت فيه هذه الفروع الجامعية الدولية خلال العقد أو العقدین الماضيين.

ونظراً لما تتميز به مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ماليزيا من سمعة مرموقة إقليمياً بفضل تنوع وجودة البرامج الأكاديمية نتيجة للشراكات والاتفاقيات المتعددة مع أبرز الجامعات الدولية استطاعت اقتحام السوق الدولي للتعليم العالي، وذلك من خلال إنشاء مراكز وفروع خارجية لها بدول أخرى من العالم وخاصة الدول النامية والناشئة اقتصادياً. وكمثال على جهود بعض الجامعات الخاصة في التدويل من خلال إنشاء الفروع الخارجية نجد جامعة (UCSI) الخاصة والتي تتمتع بسمعة عالية مرموقة في مجال التدويل وخاصة دراسات علوم الحاسوب حيث حصلت الجامعة على الرخص الدولية اللازمة للتدريب على تقنيات الحاسوب والمعلومات المتطورة بعدة دول مثل كندا وأستراليا والصين والهند وغيرها، كما افتتحت الجامعة فرعاً خارجياً لها يطلق عليه اسم (UCSI University Bangladesh) بمدينة دكا عاصمة بنغلاديش¹.

من خلال ما سبق وبالرغم من حداثة نشأة الدولة الماليزية التي نالت استقلالها سنة 1957م إلا أنها استطاعت أن تصبح دولة رائدة في العديد من المجالات من بينها مجال التعليم العالي، والتي تسعى جاهدة لجعله مركز تميز عالمي. وتعد التجربة الماليزية في مجال تدويل التعليم العالي تجربة رائدة للدول النامية عامة والدول الإسلامية خاصة والتي يمكن لهذه الأخيرة الاستعانة بها في مجال تطوير وتدويل التعليم العالي.

1- Nga james chin link, **The internationalisation of Malaysian private higher education institutions for increasing higher education exports**, Southern Cross University, Australia, 2009, p: 73.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

المبحث الرابع: بعض مؤشرات تدويل التعليم العالي في العالم

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات تدويل التعليم العالي في العالم حسب المناطق الجغرافية وكذا أهم الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي، وقد تم فصل المؤشرات عن التجارب المذكورة سابقا من أجل تقادي تكرار الاحصائيات من جهة ومن أجل قراءة أفضل للمؤشرات من خلال المقارنة المباشرة للأرقام.

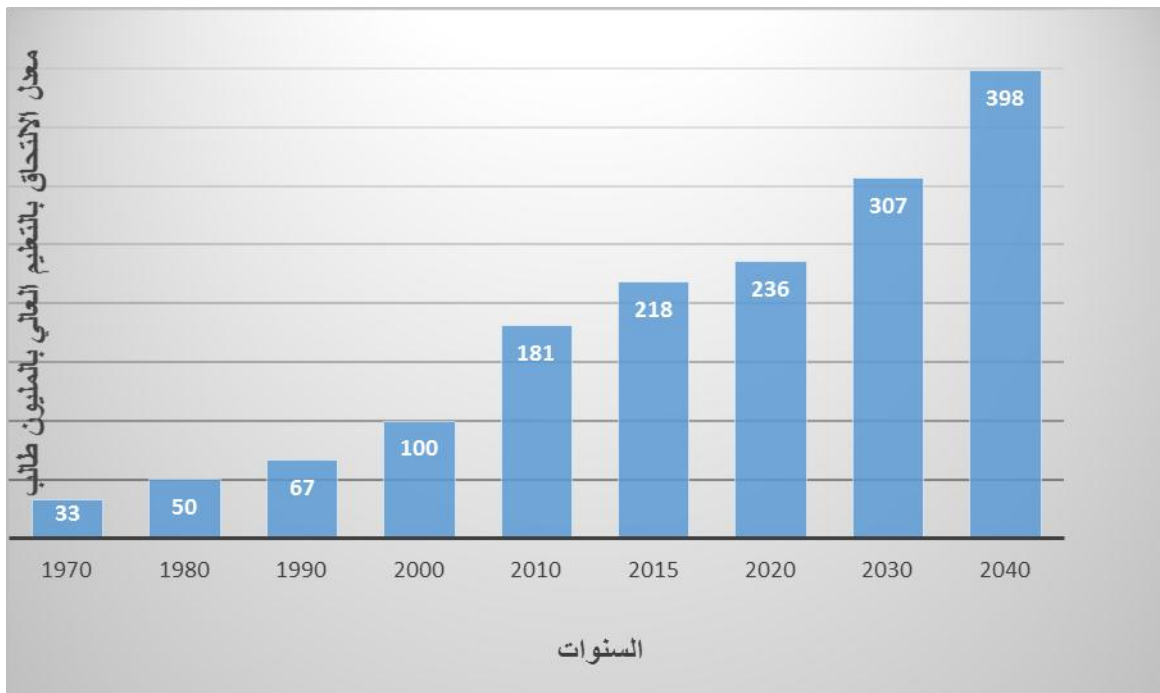
المطلب الأول: حراك الطلاب الدوليين عبر العالم

قبل التطرق إلى الحراك الدولي للطلاب سيتم أولا التطرق إلى تطور عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي عبر العالم.

أولا-تطور عدد الطلاب في مجال التعليم العالي في العالم

عرف الطلب على التعليم العالي زيادة كبيرة خاصة في القرن الحادي والعشرين ويتضح هذا من خلال الأعداد الكبيرة للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وهذا بفعل مجموعة من العوامل أهمها الزيادة السكانية التي عرفها العالم مؤخرا، والشكل الموالى يوضح تطور عدد الطلاب الجامعيين في العالم في الفترة الممتدة بين سنتي 1970م و2020م.

الشكل رقم (03): تطور عدد الطلاب الجامعيين عبر العالم بين سنتي 1970م و2020م



الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

Source: T.I.M.E Association, **International Student Mobility Report**, April 2021, p: 4.

عرف عدد الطلاب الجامعيين حول العالم تطورا ملحوظا، فبعدها كان يقدر عددهم بحوالي 33 مليون طالب سنة 1970م، وصل عددهم حدود 100 مليون طالب بحلول سنة 2000م، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 203% في الفترة 1970م-2000م، ليرتفع بعدها عددهم عند حدود 236 مليون طالب في سنة 2020م، بزيادة تقدر بنسبة 136% للفترة 2000م-2018م، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حوالي 398 مليون طالبا بحلول سنة 2040م، والجدول الموالي يبين تطور عدد الطلاب حول العالم حسب المناطق الجغرافية بين سنتي 2008م و2018م.

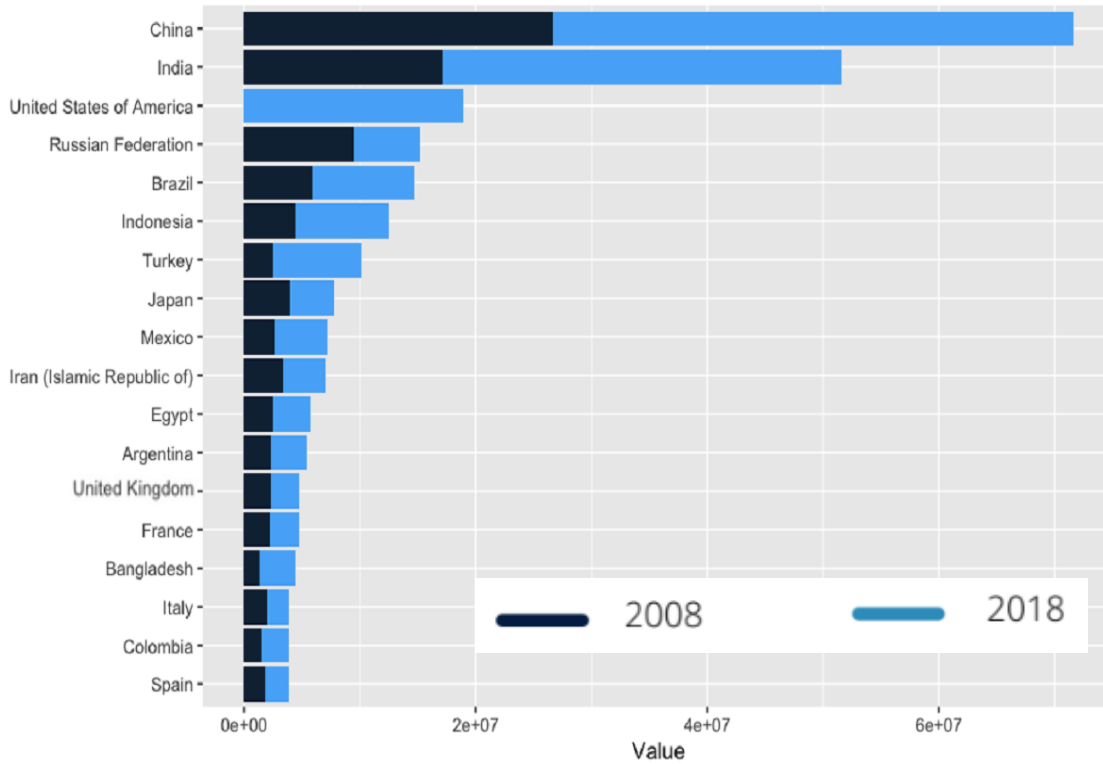
الجدول رقم (12): تطور عدد الطلاب في العالم حسب المناطق الجغرافية بين سنتي 2008م و2018م

المنطقة	عدد الطلاب سنة 2008	عدد الطلاب سنة 2018	نسبة التغير
العالم	164.921.995	225.070.099	+36%
أوروبا	33.661.519	28.971.740	-14%
أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي	20.415.867	28.285.435	+39%
أمريكا الشمالية	19.694.365	20.656.372	+4%
أفريقيا	10.072.854	15.073.427	+50%
أوقيانوسيا	1.857.648	1.978.656	+7%
آسيا	79.219.742	130.195.560	+64%

Source: T.I.M.E Association, **International student mobility Report**, April 2021, p: 04.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد الطلاب في العالم تطور بين سنتي 2008م و2018م بحوالي 40%، حيث انتقل من حوالي 165 مليون إلى 225 مليون، فبينما عرفت قارة آسيا توسعا كبيرا في عدد الطلاب حيث وصلت نسبة الزيادة بحوالي 64% وهذا راجع إلى الكثافة السكانية الموجودة في القارة خاصة في كل من الهند والصين، نفس الأمر بالنسبة لكل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية التي عرفت تطورا لكن بنسبة أقل حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 50% في أفريقيا و39% في منطقة أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي. في حين نجد أن كل من أوروبا والولايات المتحدة سجلتا تراجعا حادا في عدد الطلاب، فأوروبا عرفت تراجعا في عدد الطلاب في سنة 2018م مقارنة بـ 2008م قدره (-14%)، وهذا مرده تراجع نسبة الشباب في القارة مع تزايد نسبة الشيخوخة، أما في أمريكا فقد سجلت ثباتا في عدد الطلاب حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 4% فقط. والشكل الموالي يوضح ترتيب أول 20 دولة عبر العالم فيما يخص تطور عدد الطلاب الجامعيين للفترة بين سنتي 2008م و2018م.

الشكل رقم(04): ترتيب أول 20 دولة في العالم في تطور عدد الطلاب للفترة بين سنتي 2008م و2018م



Source: T.I.M.E Association, **International student mobility Report**, April 2021, p: 05.

ومن المتوقع أن يصل عدد الشباب في الفئة العمرية 20-24 سنة بحلول سنة 2050م حوالي 665 مليون شاب عبر مختلف دول العالم، وهي الفئة العمرية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، حيث من المتوقع أن تسجل كل من منطقة أوروبا، وأمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا انخفاضا في عدد الشباب في الفئة العمرية 20-24 سنة وهذا بنسبة 5%، 4%، 7% و 1% على التوالي، بينما ستعرف قارة آسيا انخفاضا طفيفا في عدد الشباب في الفئة العمرية 20-24 سنة تقدر بـ 50%.

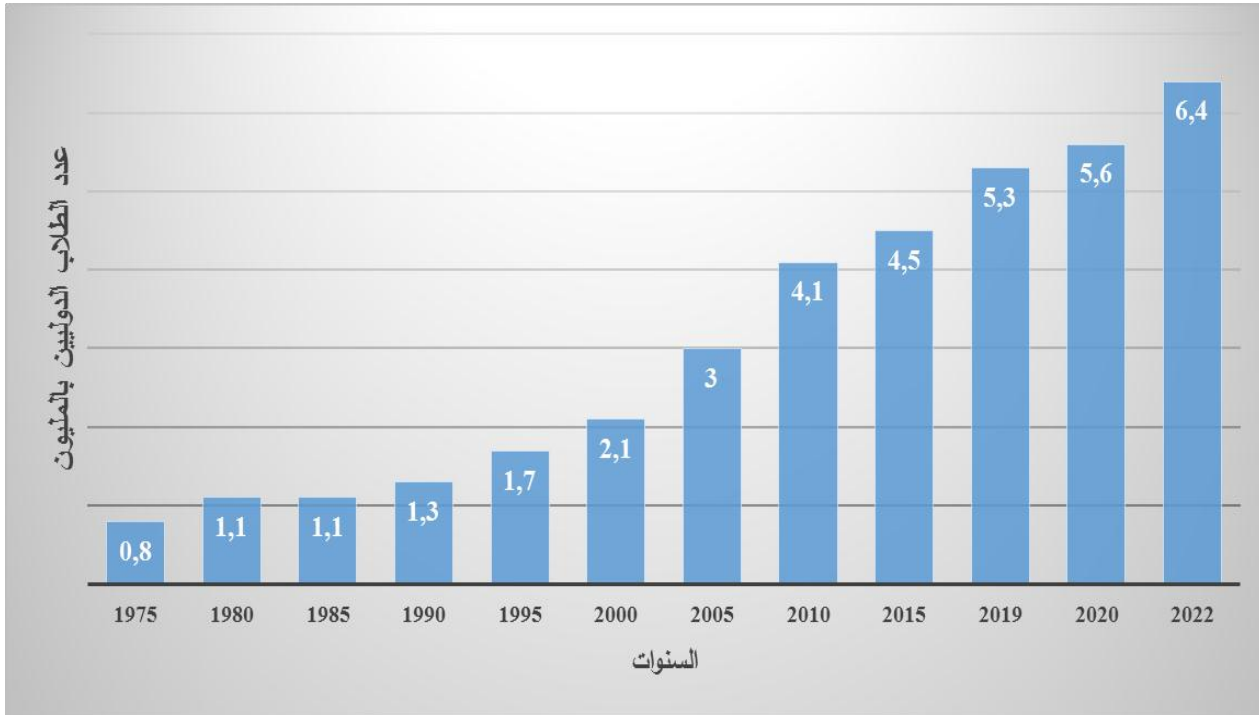
أما الاستثناء فستعرفه قارة إفريقيا حيث من المتوقع أن يستمر تطور عدد الشباب في الفئة العمرية 20-24 سنة حيث من المتوقع تسجل قارة إفريقيا 33% من عدد الشباب عبر العالم بحلول سنة 2050م، وهذا ما يبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي عبر العالم بصفة عامة وفي قارة إفريقيا بصفة خاصة بحلول سنة 2050م.

ثانيا-تطور عدد الطلاب الدوليين عبر العالم

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

تؤكد احصائيات الهيئات والمنظمات الدولية التي تهتم بشأن الحراك الطلابي على الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الدوليين خلال الخمسين سنة الماضية، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (05): تطور عدد الطالب الدوليين عبر العالم بين سنتي 1975م و2022م



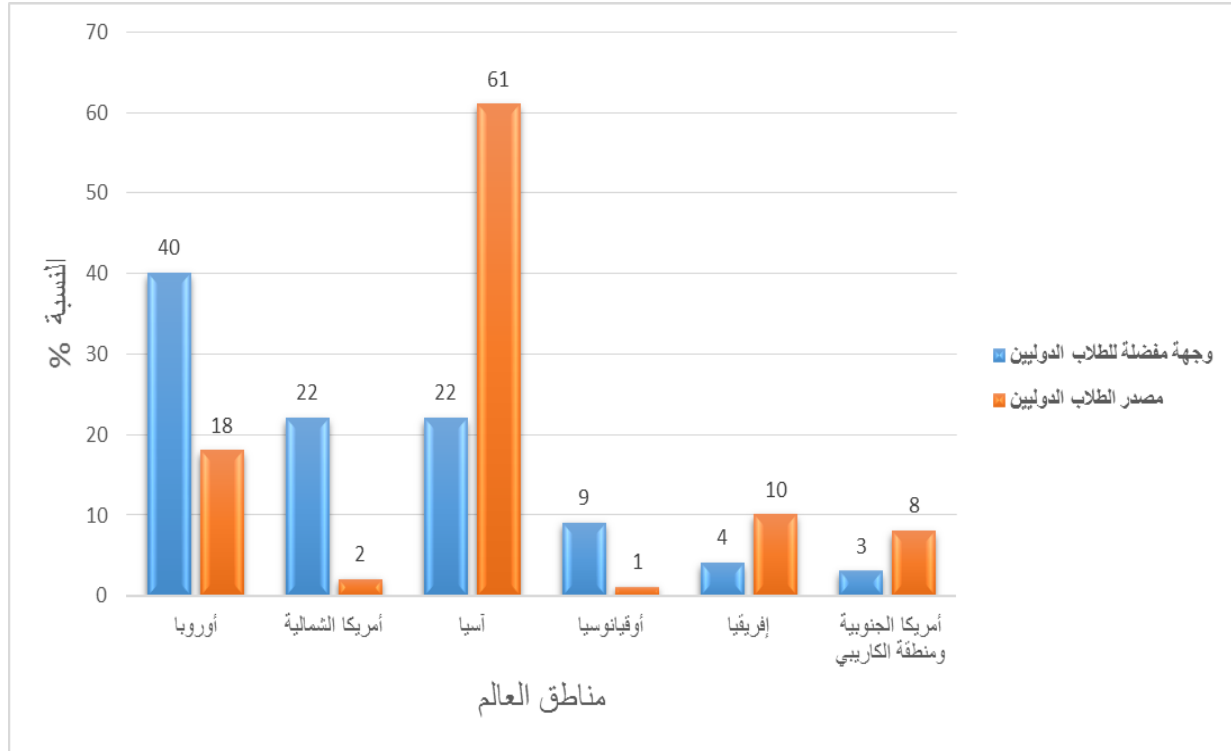
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على احصائيات بعض المنظمات الدولية (UNESCO, OCDE, IIE)

من خلال الشكل رقم (05) أعلاه يلاحظ أن عدد الطلاب الدوليين عبر العالم في تزايد مستمر، ففي حين كان عددهم يقدر بـ 800.000 طالب دولي سنة 1975م ارتفع ليصل حوالي 2,1 مليون طالب بحلول سنة 2000م، ليواصل بعد ذلك ارتفاعه ليصل حوالي 5,3 مليون طالب سنة 2019م، ليثبت تقريبا في حدود 5,6 مليون طالب، وربما مرد هذا الثبات هو جائحة كورونا (Covid-19) وما ترتبت عنها من إغلاق دولي أثر بشكل كبير على حركة الطلاب الدوليين، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا محسوسا قدر بـ 6,4 مليون طالب دولي سنة 2022م وهذا بعد بداية تراجع جائحة كورونا وعودة الرحلات الدولية والتبادل الدولي إلى سابق عهده قبل الجائحة.

ثانيا-وجهة ومصدر الطلاب الدوليين

تتنوع المناطق التي يختارها الطلاب الدوليين كوجهة لإكمال دراستهم الأكاديمية، فالبعض يفضل الدراسة في أوروبا والبعض الآخر في آسيا أو أميركا، كما لا توجد منطقة واحدة تعتبر مصدرا للطلاب الدوليين. والشكل الموالي يوضح وجهة ومصدر الطلاب الدوليين بالنسبة المئوية حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (06): وجهة ومصدر الطلاب الدوليين حسب مناطق العالم لسنة 2018م



Source: T.I.M.E Association, **International student mobility at a Glance 2022**, October 2022, p: 11.

فيما يخص وجهة الطلاب الدوليين من خلال الشكل رقم (06) يتبين أن منطقة أوروبا (دول الاتحاد الأوروبي خاصة) تعبر المنطقة الأكثر استضافة للطلاب الدوليين بنسبة تقدر بحوالي 40% من إجمالي الطلاب الدوليين، في حين أن كل من منطقة آسيا وأمريكا الشمالية تستقطبان حوالي 22% من إجمالي الطلاب الدوليين لكل منطقة، في حين تأتي منطقة أوقيانوسيا في المرتبة الرابعة بنسبة 9%، تليها كل من إفريقيا في المرتبة الخامسة بنسبة 4% ثم أمريكا الجنوبية بنسبة 3%.

أما فيما يخص مصدر الطلاب الدوليين يتضح من الشكل رقم (06) أن منطقة آسيا تعتبر أكبر مصدر للطلاب الدوليين في العالم بنسبة تقدر بحوالي 61% من إجمالي الطلاب الدوليين وهذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية التي تعرفها القارة خاصة في كل من الصين والهند وأندونيسيا، وكذا ارتفاع معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من جهة، تليها منطقة أوروبا بنسبة 18%، ثم قارة إفريقيا بنسبة 10%، في حين نجد أن كل من أمريكا الشمالية ومنطقة أوقيانوسيا تساهمان بنسبة ضعيفة جدا من حيث عدد الطلاب الدوليين، حيث تقدر مساهمتهما بـ 2% و 1% على التوالي.

ثالثاً- عدد الطلاب الدوليين الوافدين حسب مناطق العالم

عرفت حركية الطلاب الوافدين تطوراً كبيراً عبر مناطق العالم المختلفة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد الطلاب الوافدين حسب المناطق الجغرافية في العالم بين سنتي 2013م و2022م.

الجدول رقم (13): تطور عدد الطلاب الدوليين الوافدين حسب مناطق العالم بين سنتي 2013م و2022م

نسبة التطور بين 2013م و2022م	السنوات				المنطقة
	2022	2021	2018	2013	
%39	2.486.491	2.214.161	2.034.229	1.786.764	أوروبا
%37	1.280.701	1.211.931	1.161.056	935.829	أمريكا الشمالية
%87	1.590.388	1.225.253	1.101.251	852.629	آسيا
%9	223.128	224.480	397.261	204.190	إفريقيا
%70	509.929	505.155	219.337	299.096	أوقيانوسيا
%77	271.326	190.423	178.391	153.015	أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي
%50	6.361.963	5.571.402	5.091.525	4.231.523	العالم

Source:

- T.I.M.E Association, **International student mobility Report**, April 2021, p: 8.
- T.I.M.E Association, **International student mobility at a Glance 2022**, October 2022, p: 10.

يتضح من الجدول رقم (13) أن عدد الطلاب الدوليين عبر العالم ارتفع من حوالي 4 ملايين طالب سنة 2013م إلى حوالي 6,5 مليون طالب سنة 2022م وبنسبة تطور تقدر بـ 50%، وهو ما يدل على زيادة حركية الطلاب بين مختلف دول العالم، وتعتبر منطقة أوروبا وخاصة دول الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة مستضيفة للطلاب الدوليين حيث ارتفع عدد الطلاب الدوليين الذي اختاروا أوروبا للدراسة من 1,79 مليون طالب دولي سنة 2013م إلى حوالي 2,5 مليون طالب دولي سنة 2022م، وبنسبة تطور قدرت بـ 39%، تليها مباشرة منطقة آسيا حيث ارتفع عدد الطلاب الذين يتوجهون إلى منطقة آسيا من حوالي 850 ألف طالب دولي سنة 2013م إلى حوالي 1,6 مليون طالب سنة 2022م وبنسبة تطور تقدر بـ 87%.

أما منطقة أمريكا الشمالية فتراجعت إلى المرتبة الثالثة بالرغم من ارتفاع عدد الطلاب الدوليين الذين يتجهون إليها حيث كانوا يقدرون بحوالي 936 ألف طالب دولي سنة 2013م ليرتفع عددهم إلى حوالي 1,28 مليون طالب سنة 2022م وبنسبة تطور تقدر بـ 37%. فيما احتلت منطقة أوقيانوسيا المرتبة الرابعة وبنسبة تطور تقدر بـ 70% حيث ارتفع عدد الطلاب الدوليين الذين يتوجهون إلى منطقة أوقيانوسيا خاصة استراليا

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

وزيلندا الجديدة من 204 ألف طالب دولي سنة 2013م إلى حوالي 510 ألف طالب دولي سنة 2022م. تليها منطقة أمريكا الجنوبية بنسبة تطور قدرت ب 77%.

أما إفريقيا احتلت المرتبة الأخيرة وبنسبة تطور تقدر ب 9% بالرغم من ارتفاع عدد الطلاب الدوليين بين سنتي 2013م و2022م من 204 ألف طالب دولي إلى 223 ألف طالب دولي، وهذا راجع أساسا إلى ضعف منظومة التعليم العالي في إفريقيا وعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال.

من خلال كل ما سبق يتضح أن الهيمنة السابقة في مجال استقطاب الطلاب الدوليين لم تعد حكرا على المناطق التقليدية خاصة أوروبا وأمريكا الشمالية وإن مازالتا تعدان الوجهة الأولى للطلاب الدوليين، فقد ظهرت دول أخرى تنافس ويشده لاستقطاب الطلاب الدوليين على غرار الصين وماليزيا والأرجنتين وأستراليا وزيلندا الجديدة وغيرها، مع غياب شبه كلي للمنطقة العربية، وإن كانت هناك من مبادرات بعض الدول على غرار المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ومصر إلى أنها لازالت غير قادرة على المنافسة. والجدول الموالي يبين أفضل الدول المستضيفة للطلاب الدوليين بين سنتي 2015م و2022م.

الجدول رقم(14): أفضل دول العالم المستضيفة للطلاب الدوليين بين سنتي 2015م و2022م

الدولة	عدد الطلاب الدوليين 2015	عدد الطلاب الدوليين 2022	نسبة التغيير
الولايات المتحدة الأمريكية	974.926	948.519	-2,71
المملكة المتحدة	493.570	633.910	28,43
الصين	377.054	221.653	-41,21
فرنسا	298.902	364.756	22,03
استراليا	269.752	363.859	34,89
روسيا	250.251	351.127	40,31
كندا	239.665	552.580	130,56
ألمانيا	218.848	324.729	48,38
اليابان	139.185	201.877	45,04
إيطاليا	90.419	125.470	38,77
إسبانيا	71.533	91.558	27,99
هولندا	70.659	115.068	62,85
الأرجنتين	76.000 (2019)	108.180	42,34

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات بعض المنظمات الدولية (IIE, UNESCO, OCDE)

يتبين من الجدول رقم (14) أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت الوجهة الأولى للطلاب الدوليين بفضل جودة نظامها التعليمي وكذا البرامج الدولية التي أطلقتها على غرار برنامج (Fulbright)، تليها المملكة المتحدة بالإضافة إلى كندا وهما من الوجهات التقليدية في مجال التعليم العالي الدولي، فيما تبقى دول الاتحاد الأوروبي على غرار ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا من الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي وخاصة استقطاب الطلاب الدوليين في ظل الإصلاحات التي عرفها نظام التعليم العالي

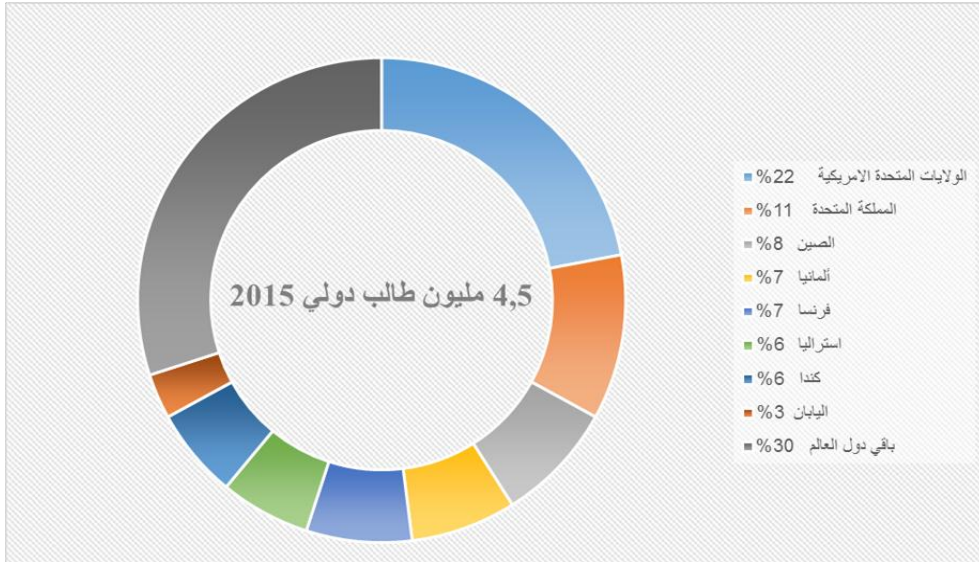
الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

في دول الاتحاد الأوروبي في إطار عملية بولونيا وكذا بعض البرامج في مجال التبادل والحركة الدولية للطلاب على غرار برنامج (Erasmus +).

فبينما تعتبر اليابان من الوجهات التقليدية في منطقة آسيا برزت دول جديدة على غرار ماليزيا والصين وأندونيسيا كوجهات دولية رائدة تستقطب الكثير من الطلاب الدوليين.

أما عربيا تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تبنت سياسة تدويل التعليم العالي وبدأت تبحث لها عن موطئ قدم في الساحة الدولية، حيث عملت على تقديم منح دراسية لاستقطاب الطلاب الدوليين المتميزين من جميع دول العالم، في جميع التخصصات النظرية والعملية ومختلف المجالات البحثية للدراسة في الجامعات السعودية.

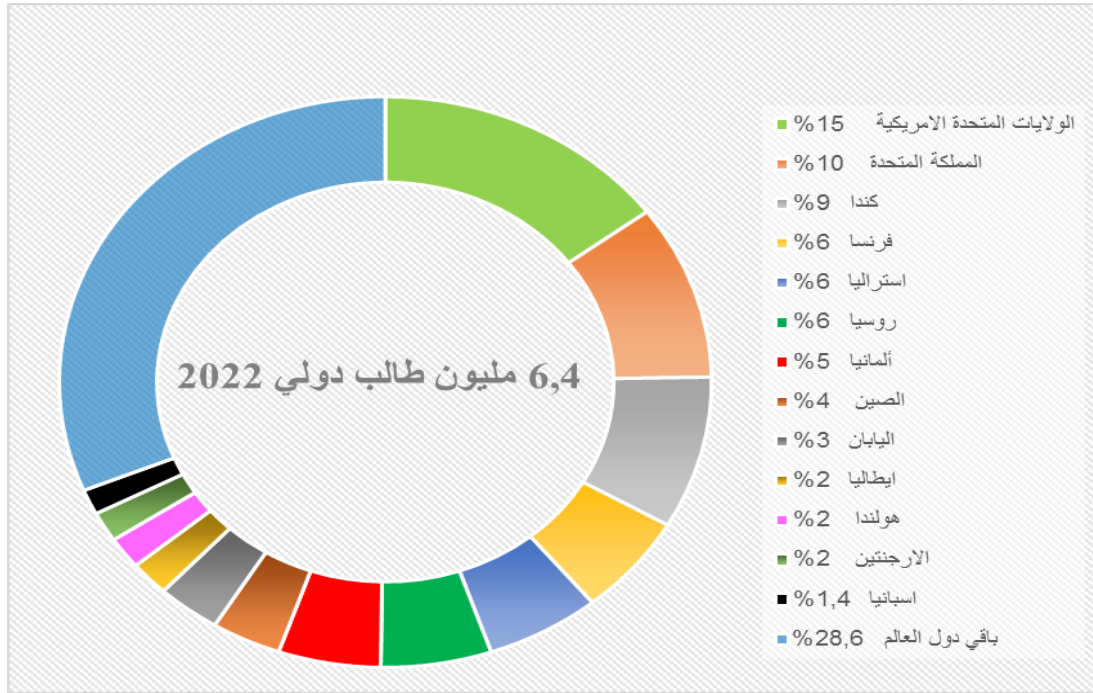
الشكل رقم (07): نسبة توزيع الطلاب الدوليين على أفضل الوجهات الدولية لسنة 2015م



Source: Institute of International Education, **A quick look at Global mobility trends**, Project Atlas, 2022, p: 1.

يتضح من الشكل رقم (07) أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على ما نسبته 22% من إجمالي الطلاب الدوليين على مستوى العالم، تليها المملكة المتحدة بـ 11% ثم الصين بـ 8%، فألمانيا وفرنسا بـ 7% لكل دولة، تليهما أستراليا وكندا بـ 6% لكل منهما، فاليابان بـ 3%. وعليه فالدول الثماني تستحوذ على ما نسبته 70% من إجمالي الطلاب الدوليين في العالم في سنة 2015م.

الشكل رقم (08): نسبة توزيع الطلاب الدوليين على أفضل الوجهات الدولية لسنة 2022م



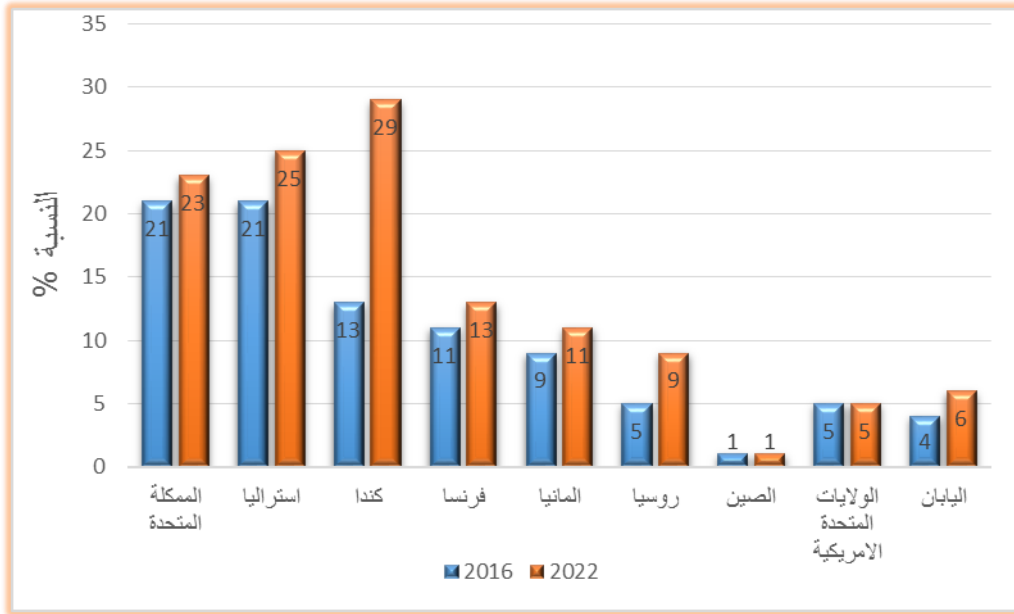
Source: Institute of International Education, A quick look at Global mobility trends, Project Atlas, 2022, p: 01.

يلاحظ من الشكل رقم (08) استمرار استحواد الدول التقليدية على غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أكبر نسبة من الطلاب الدوليين في العالم لكن مع تراجع نسبة الاستحواد سنة 2022م إلى 15% بالنسبة للولايات المتحدة و10% بالنسبة للمملكة المتحدة مقارنة بسنة 2015م، مع ظهور منافسين جدد في الساحة الدولية على غرار روسيا والتي استحوذت على نسبة 6% والأرجنتين التي استحوذت على نسبة 2% من إجمالي الطلاب الدوليين في العالم.

ومن المؤشرات المهمة التي تبين مدى التقدم في عملية التدويل، نسبة الطلاب الدوليين إلى إجمالي الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي، والشكل الموالي يوضح نسبة الطلاب الدوليين مقارنة إلى إجمالي الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي ببعض الدول الرائدة.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الشكل رقم (09): نسبة الطلاب الدوليين من إجمالي الطلاب المحليين المسجلين بمؤسسات التعليم العالي بين سنتي 2016م و2022م حسب بعض الدول الرائدة



Source: Institute of International Education, A quick look at Global mobility trends, Project Atlas, 2016- 2022, p: 1.

يتضح من الشكل رقم (09) أن كندا تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الطلاب الدوليين إلى إجمالي الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي لديها، حيث بلغت نسبة 29% سنة 2022م مقارنة بـ 13% سنة 2016م، وإن دل على شيء فإنما يدل على الجهود التي تبذلها كندا من أجل أن تصبح وجهة دولية رائدة في مجال التعليم العالي بما يخدم مصالحها وأهداف التنمية فيها. تلي كندا كل من أستراليا في المركز الثاني بنسبة 25%، حيث تعتبر أستراليا من الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي وهي تعتمد على استقطاب الطلاب الدوليين باعتبارهم مصدرا مهما لتوليد الدخل سواء للدولة أو لمؤسسات التعليم العالي بفضل ما ينفقه الطلاب أو دولهم على مواصلة تعليمهم في مؤسسات التعليم العالي الأسترالية.

في حين احتلت المملكة المتحدة المركز الثالث بنسبة 23% سنة 2022م والتي تراجع بعدما كانت في المركز الأول سنة 2016م بسبب المنافسة، غير أن الشيء اللافت للنظر هو ضعف نسبة الطلاب الدوليين إلى إجمالي الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يتجاوز 5%.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

وفيما يلي مصدر الطلاب الدوليين في بعض الدول الرائدة في استقطاب الطلاب حسب بلدانهم الأصلية.

الجدول رقم (15): مصدر الطلاب الدوليين الوافدين حسب بلدانهم الأصلية في بعض الدول سنة 2022م

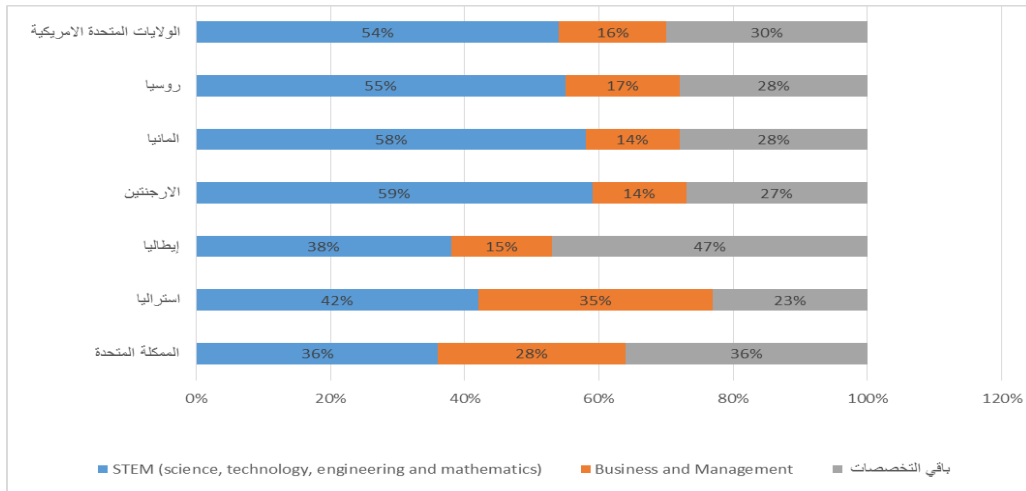
الولايات المتحدة الأمريكية		المملكة المتحدة		كندا		أستراليا	
الصين	290.086	الصين	150.720	الهند	217.410	الصين	152.715
الهند	199.182	الهند	82.260	الصين	105.265	الهند	56.564
كوريا ج	40.755	نيجيريا	22.320	فرنسا	26.630	نيبال	27.987
كندا	27.013	الو.م.أ	21.035	ايران	16.900	فيتنام	13.615
فيتنام	20.713	فرنسا	17.645	فيتنام	16.285	اندونيسيا	9.732
فرنسا		ألمانيا		روسيا		اليابان	
المغرب	44.933	الصين	40.122	كازاخستان	62.358	الصين	94.063
الجزائر	29.333	الهند	28.542	الصين	39.939	فيتنام	38.592
الصين	27.950	سوريا	16.931	اوزباكستان	39.825	نيبال	16.500
إيطاليا	16.482	النمسا	13.612	تركمنستان	36.773	كوريا ج	13.652
سنغال	14.566	روسيا	10.573	طاجيكستان	70.521	اندونيسيا	5.065
إيطاليا		الارجنتين		اسبانيا		زيلندا الجديدة	
الصين	16.754	البرازيل	20.158	فرنسا	14.815	الصين	11.880
رومانيا	11.624	بيرو	15.434	إيطاليا	9.706	الهند	5.905
البانيا	9.548	براغواي	10.606	كولومبيا	6.545	فيتنام	1.040
ايران	6.338	بوليفيا	10.425	اكوادور	5.497	كوريا ج	820
الهند	6.221	فينزويلا	9.727	المانيا	4.367	ماليزيا	805

Source: Institute of International Education, A quick look at Global mobility trends, Project Atlas, 2022, p: 2.

يتضح من الجدول رقم (15) أن الصين والهند تعدان أكبر المصدرين للطلاب الدوليين في العالم، حيث يلاحظ تواجد للطلاب الصينيين والهنود في أغلب دول العالم والتي تتميز بأنظمة تعليم عالي مميزة وبأعداد كبيرة، فمثلا في الولايات المتحدة يقدر عدد الطلاب الصينيين بأكثر من 290.000 طالب والهند بحوالي 200.000 طالب سنة 2022م.

أما فيما يخص أكثر التخصصات استقطابا للطلاب الدوليين فنجد أن التخصصات التقنية والتكنولوجية هي الأكثر استقطابا للطلاب الدوليين، والشكل الموالي يوضح مجالات دراسة الطلاب الوافدين في بعض البلدان الرائدة.

الشكل رقم (10): مجال دراسة الطلاب الوافدين في بعض البلدان سنة 2022م

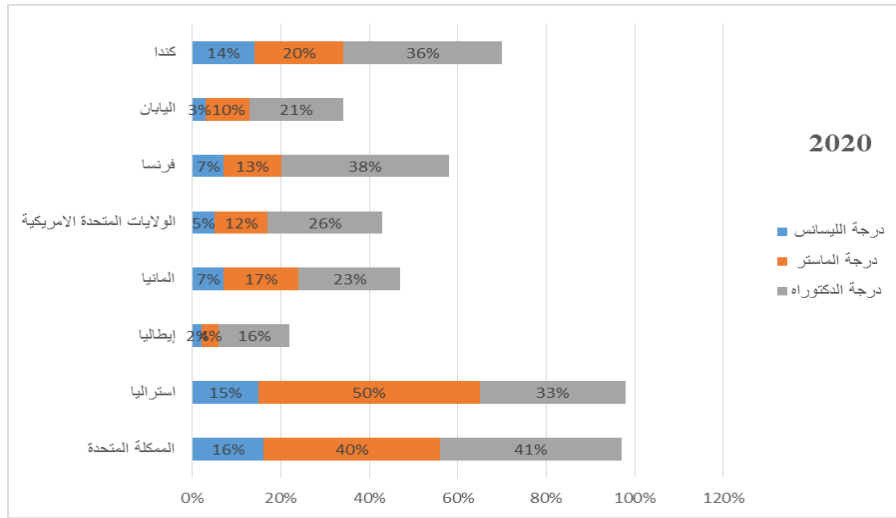


Source: Institute of International Education, A quick look at Global mobility trends, Project Atlas, 2022, p: 1.

من خلال الشكل رقم (10) يتبين أن تخصص العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الشهير اختصاراً بـ (STEM) من أكثر المجالات استقطاباً للطلاب الدوليين، حيث يعد من أحدث وأفضل التخصصات التي راجت في الفترات الأخيرة، بما يتماشى وسماط العصر الحالي الذي يعتمد أساساً على الإبداع والابتكار واقتصاد المعرفة من خلال تسريع وتوظيف مختلف التقنيات الحديثة في شتى مجالات المعرفة، فبعدما كانت نشأته في أمريكا بدأ يتسع ليشمل العديد من الدول الأخرى وبدأت الجامعات تحرص على تقديم البرامج الدراسية به نظراً لأهميته وفرصه العلمية والوظيفية المميزة التي تسهم في إعداد قوى عاملة قادرة على الإبداع والابتكار وتحقيق التنمية وتعزيز التنافسية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل، ثم يأتي بعد ذلك تخصص التجارة وإدارة الأعمال كثاني تخصص مستقطب للطلاب الدوليين. وتعتبر درجة الماجستير والدكتوراه أكثر الدرجات الذي يسعى الطلاب الدوليين لإكمالها بالخارج والشكل الموالي يوضح ذلك.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الشكل رقم (11): الدرجات العلمية الأكثر استقطاباً للطلاب الدوليين في الدول الرائدة سنة 2020م



Source: OECD, education at glance, 2021.

المطلب الثاني: حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين عبر العالم

على الرغم من أن الحراك الطلابي يعد أكثر النماذج التديولية استخدامًا والتي توليها مؤسسات التعليم العالي أولوية في سياساتها واستراتيجياتها التديولية، إلا أن نجاح أي مسعى نحو تدويل التعليم العالي يعتمد بشكل كبير على مدى انخراط وفعالية أعضاء هيئة التدريس، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود حراك قوي وفعال لأعضاء هيئة التدريس، حيث يعد التنقل الدولي للأكاديميين والباحثين أمرًا مهمًا لتطورهم مهنيًا من خلال تبادل الخبرات، تجربة بيئات تعليمية جديدة، اكتساب مهارات تصميم المناهج المبتكرة وكذا المهارات الرقمية، التواصل مع أقرانهم في الخارج لتطوير أنشطة أو أبحاث مشتركة بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي عبر العالم.

تعتبر نسبة الأعضاء الدوليين في هيئة التدريس أحد المؤشرات الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف مؤسسات التعليم العالي العالمي، ويعتبر هذا المؤشر مهمًا لأنه يعكس مدى تنوع وعالمية مؤسسات التعليم العالي، وتأثيرها على المستوى الدولي. فمؤسسات التعليم العالي التي تمتلك نسبة عالية من الأعضاء الدوليين في هيئة التدريس غالبًا ما تكون منفتحة على التعاون الدولي وتعمل على تبادل الخبرات والثقافات والأفكار مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى حول العالم. والجدول الموالي يوضح تطور عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين في بعض الدول بين سنتي 2011م و2016م.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الجدول رقم (16): نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين مقارنة مع إجمالي أعضاء هيئة التدريس في بعض الدول الأوروبية بين سنتي 2011م و2016م

السنوات	2011		2016		الدولة
	اجمالي أعضاء هيئة التدريس	اجمالي أعضاء هيئة التدريس الدوليين	اجمالي أعضاء هيئة التدريس	اجمالي أعضاء هيئة التدريس الدوليين	
بلجيكا	17.951	3.699	22.345	5.178	21
المانيا	321.774	31.995	370.542	41.699	10
المملكة المتحدة	181.240	44.135	206.705	61.540	24
السويد	33.469	4.233	35.500	5.755	13
تركيا	144.697 ⁽²⁰¹³⁾	2.372 ⁽²⁰¹³⁾	151.763	2.880	2
إيطاليا	97.846	2.708	89.050	3.261	3
إسبانيا	117.527	2.762	129.519	4.362	2

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات

European Tertiary Education Register, **Internationalisation of Academic Staff in European Higher Education**, The ETER project 2019, pp: 28-29.

يتضح من الجدول رقم (16) أن أغلب الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي تمتلك عدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس الدوليين ضمن مؤسسات التعليم العالي لديها، وفيما يلي بعض الاحصائيات حول أعضاء هيئة التدريس الدوليين في بعض الدول.

أولاً- أعضاء هيئة التدريس الدوليين في المملكة المتحدة

استقطبت مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة حوالي 71.475 عضواً من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في العام الدراسي 2020م-2021م، وهو ما يمثل 32.1% من مجموع أعضاء هيئة التدريس في المملكة. كما تشير الاحصائيات أن حوالي 53.5% من أعضاء هيئة التدريس الدوليين جاؤوا من دول الاتحاد الأوروبي، وتحتل إيطاليا المرتبة الأولى من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين الوافدين إلى المملكة المتحدة بحوالي 6.635 عضواً¹، وفيما يلي ترتيب أول 20 دولة حسب جنسية أعضاء هيئة التدريس الدوليين في المملكة المتحدة للموسم الدراسي 2020م-2021م.

¹- Universities UK, **International Facts and Figures 2022**, Available on Website: (<https://www.universitiesuk.ac.uk/universities-uk-international/insights-and-publications/uuki-publications/international-facts-and-figures-2022>), Date of Access: 15/04/2023.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الجدول رقم (17): أول 20 جنسية من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في المملكة المتحدة لسنة 2020م-2021م

المرتبة	الدولة	عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين
01	إيطاليا	6.635
02	الصين	5.660
03	ألمانيا	5.505
04	إيرلندا	4.620
05	الولايات المتحدة الأمريكية	4.485
06	اليونان	3.940
07	إسبانيا	3.470
08	الهند	3.460
09	فرنسا	3.175
10	هولندا	1.765
11	كندا	1.635
12	أستراليا	1.465
13	بولندا	1.430
14	إيران	1.360
15	البرتغال	1.280
16	نيجيريا	1.185
17	باكستان	820
18	تركيا	815
19	روسيا	775
20	رومانيا	760

Source: Universities UK, **International Facts and Figures 2022**, Available on website: (<https://www.universitiesuk.ac.uk/universities-uk-international/insights-and-publications/uuki-publications/international-facts-and-figures-2022>), Date of Access: 15/04/2023.

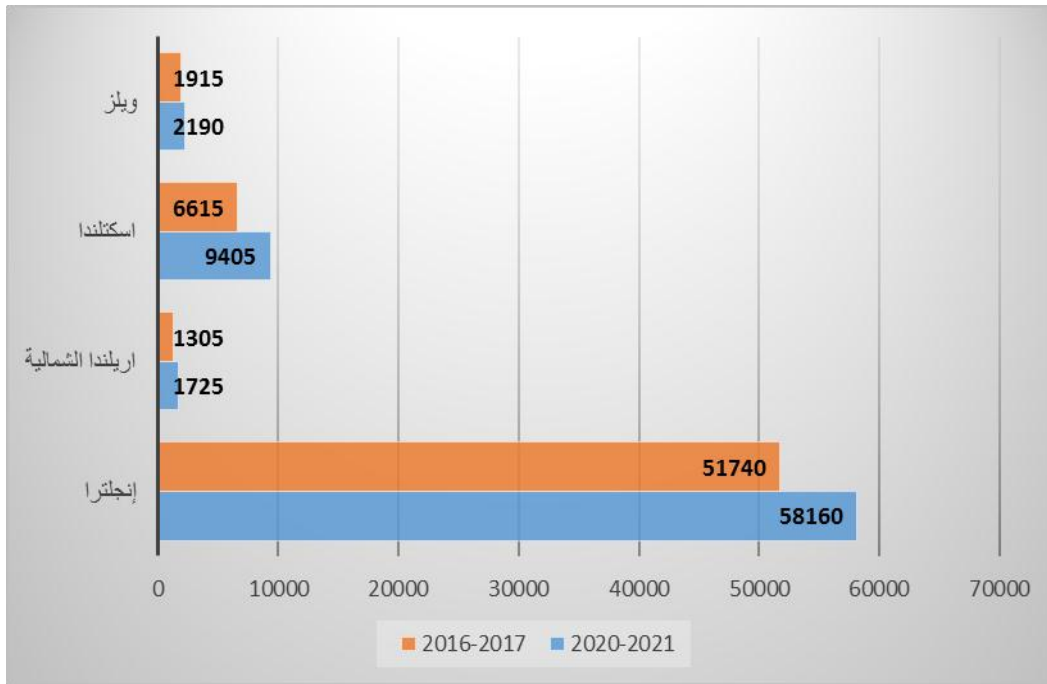
استقطبت مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى المملكة المتحدة حيث بلغت نسبتهم حوالي 81,4% من إجمالي الوافدين، في حين يتمركز حوالي 26,5% منهم في مؤسسات التعليم العالي بالعاصمة لندن¹.

كما عرف عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين تطورا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي الأسكتلندية حيث ارتفع عددهم من 6.615 عضوا خلال الموسم الجامعي 2016م-2017م إلى 9.405 عضوا خلال الموسم الجامعي 2020م-2021م أي بنسبة زيادة تقدر بـ 42.17%.

¹- Universities UK, Op.cit.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الشكل رقم (12): توزيع أعضاء هيئة التدريس الدوليين حسب أقاليم المملكة المتحدة



Source: Universities UK, **International Facts and Figures 2022**, Available on website: (<https://www.universitiesuk.ac.uk/universities-uk-international/insights-and-publications/uuki-publications/international-facts-and-figures-2022>), Date of Access: 15/04/2023.

في الموسم الجامعي 2020م-2021م كان عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين في المملكة المتحدة يمثلون 32,1% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، وكانت مجالات الدراسة التي تضم أعلى نسبة من أعضاء هيئة التدريس الدوليين هي الهندسة والتكنولوجيا بنسبة 74,7% ثم الرياضيات والعلوم البيولوجية والفيزيائية بنسبة 40,2%، تليها الدراسات الإدارية والتجارية بنسبة 38,9%، بينما استقطبت مجالات الهندسة والتكنولوجيا أعلى نسبة من أعضاء هيئة التدريس الوافدين من خارج الاتحاد الأوروبي حيث قدرت نسبتهم بـ 24,1%، في حين استقطبت مجالات الطب وطب الأسنان والصحة أقل نسبة من أعضاء هيئة التدريس الوافدين من الاتحاد الأوروبي حيث قدرت نسبتهم بـ 21,8%¹.

ثانياً- أعضاء هيئة التدريس الدوليين في ألمانيا

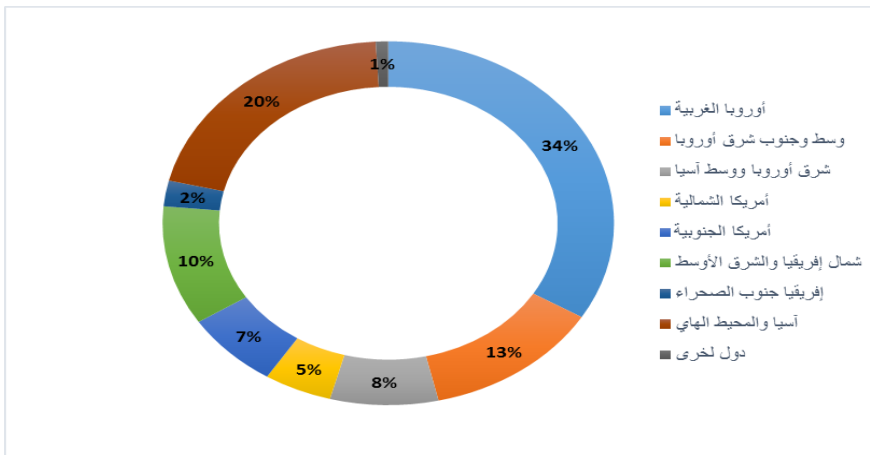
¹- Universities UK, Op.cit.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

في سنة 2021م بلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في ألمانيا 427.698 أكاديميا وباحثا، منهم 59.337 باحثا وأكاديميا دوليا أي ما يعادل حوالي 14% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الألمانية¹.

وتعد دول منطقة أوروبا الغربية مصدر أغلب أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى ألمانيا حيث تقدر نسبتهم بحوالي 34% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس الدوليين الوافدين، تليها دول منطقة آسيا والمحيط الهادي بحوالي 20%، والشكل الموالي يوضح توزيع مصدر أعضاء التدريس الدوليين في ألمانيا حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (13): توزيع مصدر أعضاء التدريس الدوليين في ألمانيا حسب المناطق الجغرافية لسنة 2021م



Source: Federal Statistical Office, **University Staff Statistics**, Available on website: (<https://www.wissenschaft-weltoffen.de>), Date of Access: 15/04/2023.

كما تعتبر كل من الهند وإيطاليا والصين والنمسا أهم الدول المرسله لأعضاء هيئة التدريس إلى ألمانيا، والجدول الموالي يوضح أهم الدول المرسله لأعضاء هيئة التدريس إلى ألمانيا للموسم الجامعي 2020م-2021م.

¹- European Commission, **Mobility and Internationalisation**, Available on website: (<https://eurydice.eacea.ec.europa.eu/national-education-systems/germany/mobility-higher-education>), Date of Access: 26/04/2023.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الجدول رقم (18): أول 15 جنسية من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في ألمانيا خلال الموسم الجامعي 2020م-

2021م

المرتبة	الدولة	عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين
01	الهند	4.520
02	إيطاليا	4.334
03	الصين	3.961
04	النمسا	3.118
05	روسيا	2.535
06	الولايات المتحدة الأمريكية	2.448
07	إيران	2.384
08	إسبانيا	2.336
09	فرنسا	2.115
10	تركيا	1.811
15	المملكة المتحدة	1.640

Source: Federal Statistical Office, **University Staff Statistics**. Available on website: (<https://www.wissenschaft-weltoffen.de>), Date of Access: 15/04/2023.

ويوجد في ألمانيا ثلاث منظمات تمويل رئيسية تدعم الغالبية العظمى من إقامات الباحثين الزائرين وهم: مؤسسة الأبحاث الألمانية (DFG)* و (DAAD) ومؤسسة (Alexander von Humboldt). ففي سنة 2020م مولت (DFG) وحدها 53% من جميع الزيارات، ومولت (DAAD) 30% ومؤسسة (Alexander von Humboldt) 8% حيث يساهمون معا في تمويل 91% من جميع الإقامات¹.

وعلى صعيد آخر وفقاً للبيانات المتاحة، يعمل معظم أعضاء هيئة التدريس الألمان في مؤسسات التعليم العالي في الخارج على مستوى قارة أوروبا في جامعات سويسرا، تليها جامعات في النمسا والمملكة المتحدة، أما المناطق المضيفة المهمة الأخرى خارج قارة أوروبا هي أمريكا الشمالية بنسبة 21%، آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 13%. وتعد الولايات المتحدة هي أهم دولة مضييفة للباحثين الألمان في الخارج².

وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا تولي أهمية كبيرة لعملية بولونيا، وتعتمد جميع مؤسسات التعليم العالي تقريباً هذا النظام، حيث قامت السلطات الفيدرالية الألمانية بتحويل النظام التقليدي في ألمانيا الذي يبلغ عمره 200 سنة إلى نظام الليسانس (البكالوريوس) والماستر.

ثالثاً- أعضاء هيئة التدريس الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية

مع زيادة الحراك الدولي للأكاديميين والباحثين يلاحظ أن التدفق الأكبر هو من الجنوب إلى الشمال، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من هذا التدفق بما في ذلك نسبة كبيرة من

* DFG: Deutsche Forschungs Gemeinschaft.

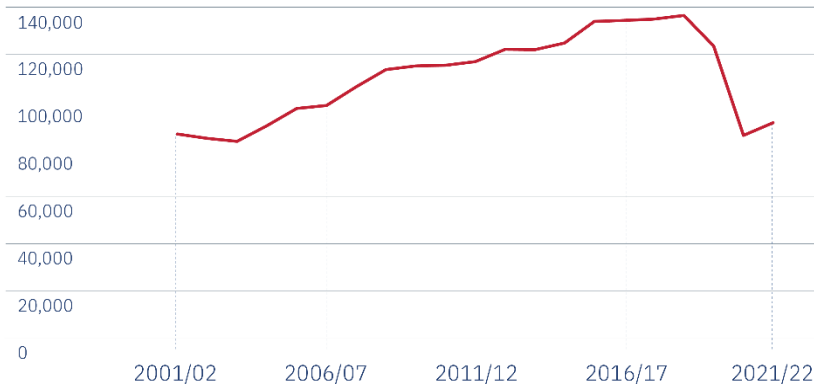
¹- European Commission, **Mobility and Internationalisation**, Op.cit.

²- Idem.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الأكاديميين والباحثين من أوروبا ينتقلون إلى أمريكا، أصبحت الهجرة المتزايدة للأكاديميين في شكل هجرة الأدمغة الأكاديمية تحديًا كبيرًا خاصة بالنسبة لأوروبا بسبب شيخوخة السكان، هذا ما جعل العديد من دول العالم تتبنى سياسات وبرامج لجذب الأكاديميين والباحثين من الخارج¹. والشكل الموالي يوضح تطور عدد أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين الموسم الدراسي 2001م-2002م والموسم الدراسي 2021م-2022م.

الشكل رقم (14): تطور عدد أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي 2001م و2022م



Source: Institute of International Education, opendoors, **International Scholars Trends**, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/data/international-scholars/international-scholars-trends/>), Date of Access: 15/04/2023.

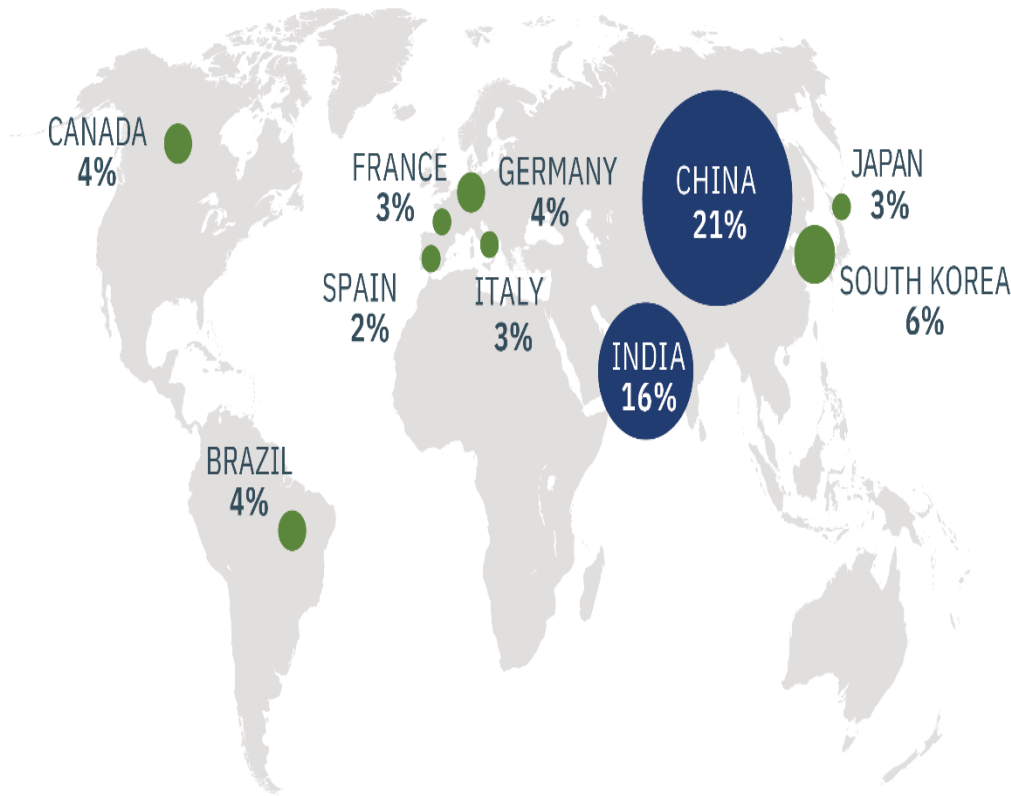
من خلال الشكل رقم (14) يتضح أن عدد أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى الولايات المتحدة عرف بعض التراجع في الموسم الدراسي 2001م-2002م نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001م ليصل إلى حدود 80.000 أكاديمي وباحث. ثم بداية من الموسم الدراسي 2003م-2004م عرف عدد أعضاء هيئة التدريس ارتفاعا ملحوظا ليصل حوالي 140.000 عضوا في الموسم الدراسي 2019م-2020م، وهذا بفضل السياسة الأمريكية التي أعطت لمؤسسات التعليم العالي حرية التعاقد مع الأكاديميين الدوليين من جهة، والحوافز المادية والمالية المقدمة لهم من جهة أخرى، ليعرف عدد أعضاء هيئة التدريس انخفاضا كبيرا ليتراجع إلى حوالي 85.538 أكاديميا وباحثا وهذا بسبب جائحة كورونا وما نجم عنها من سياسة إغلاق مست جميع دول العالم دون استثناء. وابتداء من الموسم الدراسي 2021م-2022م بعد رفع قيود التنقل الدولي وبداية عمل المطارات وعودة الحياة الطبيعية لأغلب المؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم العالي، عرف عدد أعضاء هيئة التدريس ارتفاعا طفيفا قدر بحوالي 90.891 أكاديميا وباحثا.

¹- فليب البتاخ وآخرون، مرجع سابق، ص: 25.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

وتعتبر كلا من الصين بـ 21% والهند بـ 16% من أكثر دول التي يأتي منها أعضاء هيئة التدريس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والشكل الموالي يوضح أهم الدول المصدرة لأعضاء التدريس والباحثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (15): أهم الدول المصدرة لأعضاء هيئة التدريس للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2021م

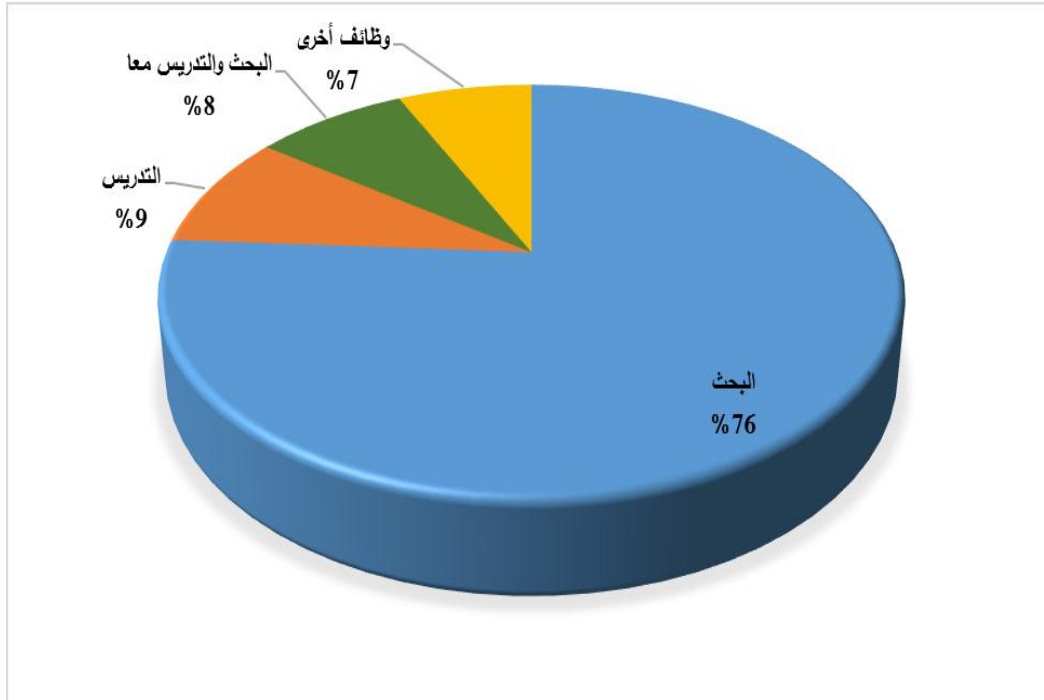


Source: Institute of International Education, opendoors, **International Scholars Trends**, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/data/international-scholars/international-scholars-trends/>), Date of Access: 15/04/2023.

أما بخصوص الوظائف الأساسية التي يفضلها أعضاء هيئة التدريس الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فتأتي في المرتبة الأولى وظيفة البحث بنسبة 76%، إذ تركز استراتيجية تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي الذي يعتبر كمصدر رئيسي للابتكار، وعليه تعمل الولايات المتحدة على تشجيع الشركات الرامية إلى الابتكار والاختراع وتطوير التكنولوجيا ونقل التقنية من مؤسسات التعليم العالي إلى الصناعة من خلال توفير الدعم المالي والتقني للباحثين سواء المحليين أو الدوليين على حد سواء، بالإضافة إلى التنوع الثقافي التي تتميز به، والشكل الموالي يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس الوافدين حسب الوظيفة الأساسية التي يشغلونها.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الشكل رقم (16): توزيع أعضاء هيئة التدريس الوافدين للولايات المتحدة حسب الوظيفة الأساسية التي يشغلونها للموسم الجامعي 2021م-2022م

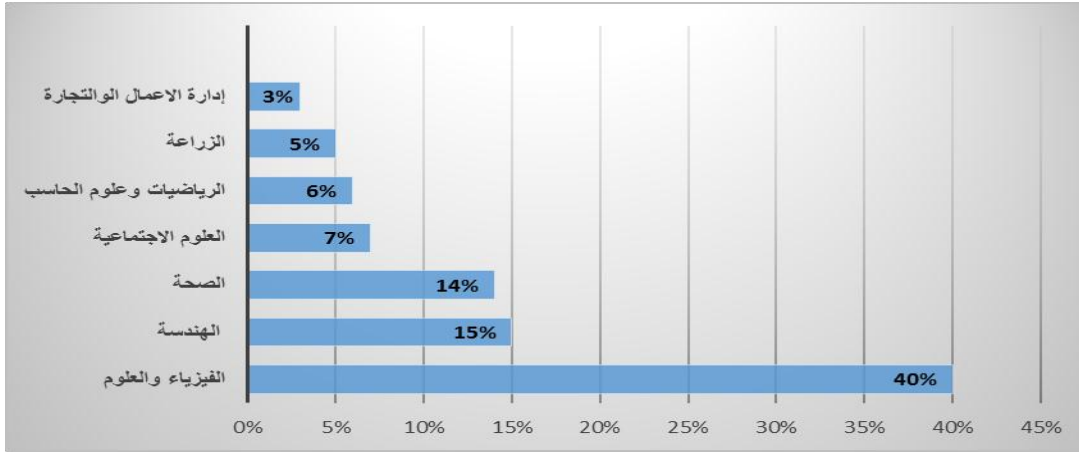


Source: Institute of International Education, opendoors, **International Scholars Trends**, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/data/international-scholars/international-scholars-trends/>), Date of Access: 15/04/2023.

ومن أكثر المجالات أو التخصصات استقطابا لأعضاء هيئة التدريس الوافدة إلى الولايات المتحدة هي التخصصات العلمية والتقنية، حيث تستقطب حوالي 79% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس الوافدة إلى الولايات المتحدة في الموسم الجامعي 2021م-2022م، والشكل الموالي يوضح أهم التخصصات التي تستقطب الباحثين والأكاديميين الدولي.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

الشكل رقم (17): أهم المجالات العلمية التي تستقطب أعضاء هيئة التدريس الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية

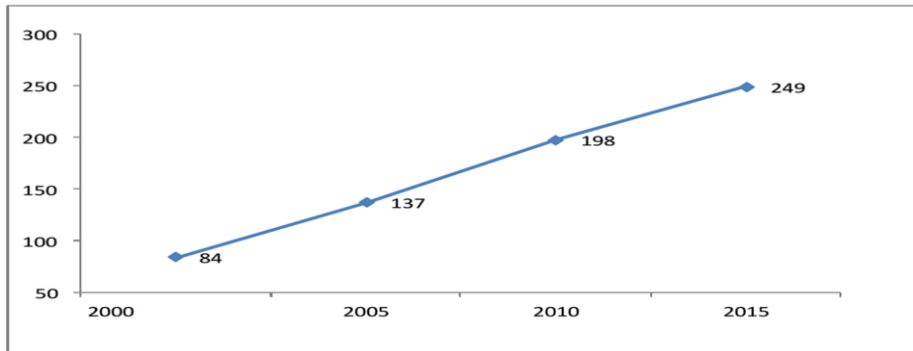


Source: Institute of International Education, opendoors, **International Scholars Trends**, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/data/international-scholars/international-scholars-trends/>), Date of Access: 15/04/2023.

المطلب الثالث: حراك مؤسسات التعليم العالي عبر العالم

تؤكد العديد من التقارير الدولية على الزيادة الكبيرة في عدد الفروع الجامعية الدولية، حيث بلغ عددها في جميع أنحاء العالم سنة 2015م حوالي 249 فرعاً، حيث ارتفع عددها بحوالي 26% مقارنة بسنة 2010م أخذاً بعين الاعتبار عدد الفروع الدولية التي أغلقت والتي تغيرت وضعيتها، كما تم تسجيل حوالي 180.000 طالب من جميع أنحاء العالم ملتحق بفرع جامعي دولي، والشكل الموالي يوضح تطور عدد الفروع الجامعية الدولية بين سنتي 2000م و2015م¹.

الشكل رقم (18): تطور عدد الفروع الجامعية الدولية بين سنتي 2000م و2015م



Source: Richard Garrett et al., **International Branch Campuses Trends and Developments**, The Observatory on Borderless Higher Education, 2016, p: 11.

أما بخصوص الدول التي تعتبر مصدرة للفروع الجامعية الدولية فيوجد 33 دولة مصدرة للفروع الجامعية الدولية سنة 2015م والتي زادت بحوالي 18% مقارنة بسنة 2010م، حيث كان عدد الدول المصدرة

¹- Richard Garrett et al., **International Branch Campuses Trends and Developments**. The Observatory on Borderless Higher Education, 2016, p: 5.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

تقدر بـ 28 دولة، وتعتبر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية بـ 78 فرعا، المملكة المتحدة بـ 39 فرعا، فرنسا بـ 28 فرعا، روسيا بـ 21 فرعا وأستراليا بـ 15 فرعا أهم خمس دول مصدرة للفروع الجامعية الدولية، حيث تصدر هذه الدول مجتمعة ما مقداره 181 فرعا جامعيًا دوليًا أي ما نسبته حوالي 73% من إجمالي الفروع الجامعية الدولية في العالم. كما تعتبر مؤسسات التعليم العالي في كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مصدر حوالي 50% من الفروع الدولية في العالم، والشكل الموالي يوضح أهم الدول المصدرة للفروع الجامعية الدولية سنة 2015م.

الشكل رقم(19): الدول المصدرة للفروع الجامعية الدولية عبر العالم سنة 2015م

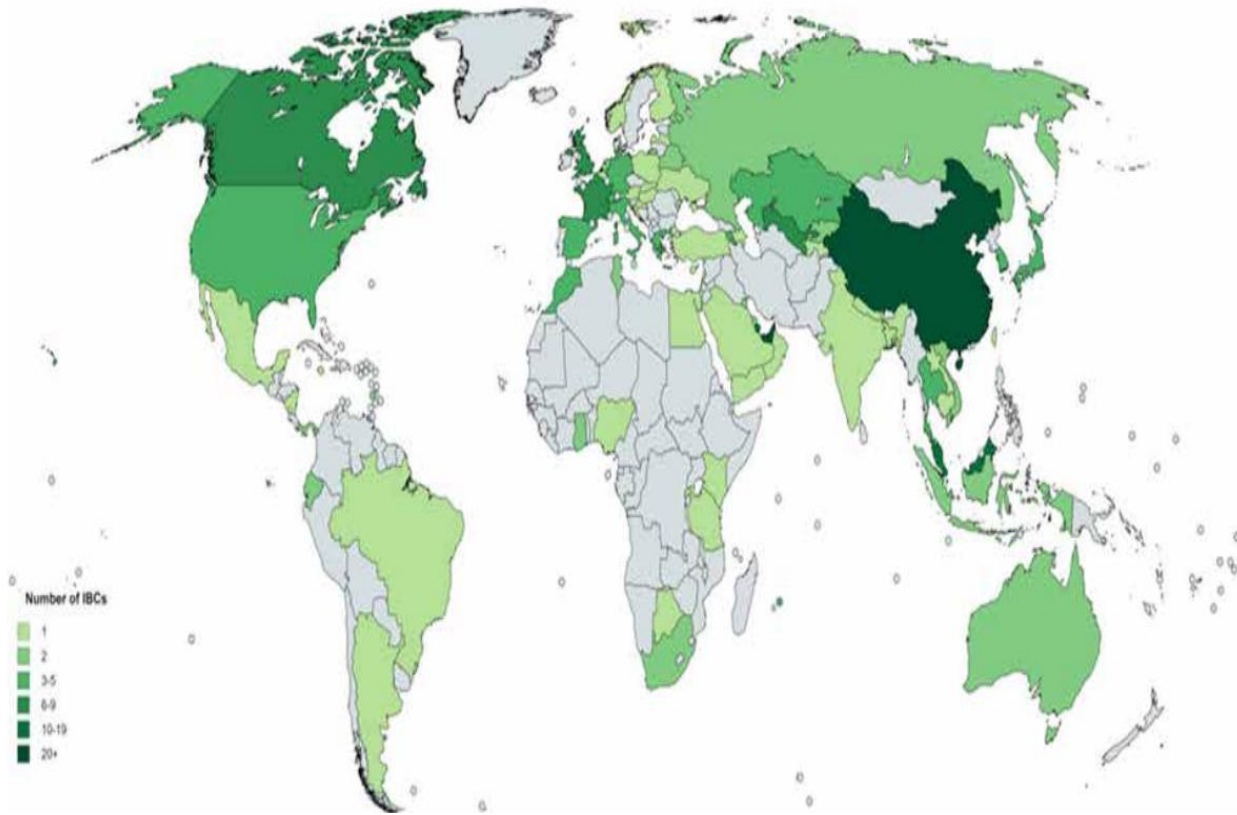


Source: Richard Garrett et al., **International Branch Campuses Trends and Developments**, The Observatory on Borderless Higher Education, 2016, p: 14.

الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي

من جهة أخرى تستضيف 76 دولة عبر العالم الفروع الجامعية الدولية، وتعتبر كل من الصين بـ 32 فرعا، الامارات العربية المتحدة بـ 31 فرعا وسنغافورة بـ 12 فرعا وماليزيا بـ 12 فرعا وقطر بـ 11 فرعا كأكبر خمس دول مستضيفة للفروع الجامعية الدولية في العالم، حيث يستضيفون معا 98 فرعا جامعيًا دوليًا أي ما نسبته 39% من إجمالي عدد الفروع في العالم، والشكل الموالي يوضح أهم الدول المستضيفة للفروع الجامعية الدولية سنة 2015م.

الشكل رقم (20): الدول المستضيفة للفروع الجامعية الدولية عبر العالم سنة 2015م



Source: Richard Garrett et al., **International Branch Campuses Trends and Developments**, The Observatory on Borderless Higher Education, 2016, p: 18.

خلاصة الفصل

تم خلال هذا الفصل التعرض إلى عوامل ظهور وتطور عملية بولونيا بدءا من إعلان السوربون سنة 1998م إلى غاية إعلان باريس 2018م، والتي هدفت لإنشاء منطقة أوروبية موحدة للتعليم العالي من أجل زيادة جاذبية وجودة التعليم العالي الأوروبي، وتشجيع انتشار القيم الأوروبية وتنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين، كما تم التطرق إلى أهم البرامج التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي على غرار برنامج (Erasmus +)، وبرنامج أفق أوروبا وغيرها، من أجل نجاح هذه التجربة وتحويلها وجعلها مثالا عالميا، يقتدى به في العديد من الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

ومن أبرز النتائج التي حققتها عملية بولونيا في مجال تدويل التعليم العالي الأوروبي جعل أوروبا أول منطقة في مجال استقطاب الطلاب الدوليين على مستوى العالم، حيث تستقطب دول الاتحاد ما نسبته 40% من إجمالي الطلاب الدوليين في العالم حسب احصائيات سنة 2018م، وتعتبر كلا من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإسبانيا أكثر الدول استقطابا للطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس داخل دول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فإن أهم المبررات التي جعلتها تهتم بتدويل التعليم العالي هو المبرر الاقتصادي، حيث أصبح التعليم العالي من الصادرات الأمريكية الرائدة نظرا للعوائد التي يحققها تدويل التعليم العالي، حيث تسعى مؤسسات التعليم العالي الأمريكية على استقطاب أكبر عدد من الطلاب الدوليين لاعتبارهم مصدرا مهما لتوليد العوائد المالية، كما ساهم الطلاب الدوليين في دعم الاقتصاد الأمريكي بقيمة 21.2 مليار دولار سنة 2010م.

وتعد الولايات المتحدة أول دولة في العالم في مجال تدويل التعليم العالي حيث تعتبر الوجهة الأولى للطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس في العالم بفضل المزايا والبرامج التي تقدمها في هذا المجال على غرار برنامج (Fulbright).

أما التجربة الماليزية فتعتبر تجربة جديرة بالاهتمام، حيث انتقلت ماليزيا في ظرف وجيز من دولة مصدرة للطلاب والباحثين الدوليين إلى دولة مستقطبة لهم، حيث أصبحت وجهة مفضلة للعديد من الطلاب الدوليين من العالم العربي والإسلامي، بفضل الإصلاحات والخطط التنموية التي اعتمدها حيث وضعت هدفا مفاده جعل ماليزيا مركزا للتميز العالمي، ويعد قانون مؤسسات التعليم العالي الخاصة (Act 555) أحد العوامل التي ساهمت في تطوير وتدويل التعليم العالي، حيث ساهم هذا القانون في إشراك القطاع الخاص الذي كان له دور كبير في تطوير وتدويل التعليم العالي في ماليزيا، حيث أصبحت ماليزيا اليوم واحدة من أكبر الدول في العالم استقطابا لفروع الجامعات الدولية بالخارج.

الفصل الرابع:
تطور التعليم العالي في
الجزائر وأهم مظاهر تدويله

تمهيد

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات قصد تحسين جودته وجعله يتماشى والمعايير المتعارف عليها دوليا، وهذا نظرا للتغيرات التي تشهدها بيئة التعليم العالي إقليميا وعالميا، ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لقطاع التعليم العالي باعتباره من القطاعات الاستراتيجية التي يوكل إليها مهمة توليد المعرفة ونقلها وتكوين الرأسمال البشري اللازم لتحقيق متطلبات التنمية. وكان آخر إصلاح قامت به الحكومة الجزائرية سنة 2004م والتي تبنت من خلاله التجربة الأوروبية كخارطة طريق لتطبيق إصلاحات التعليم العالي بتطبيق نظام الأطوار الثلاثة أو ما يعرف اختصارا بـ (L.M.D)، وهذا من أجل جعل قطاع التعليم العالي قاطرة للتنمية في البلاد من جهة، ومن أجل مواجهة تحديات العولمة من خلال تدويله بما يسمح بمواكبة التغيرات التي عرفها القطاع في العالم من جهة أخرى.

وعليه يتناول هذا الفصل أهم مراحل تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وكذا أبرز ملامح تدويله منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

أولت الجزائر منذ الاستقلال عناية خاصة لقطاع التعليم العالي على اعتباره المخول بتكوين الرأسمال البشري والكفاءات الوطنية المنوط بها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعرف هذا القطاع تطورا ملحوظا هو ما تؤكدُه الاحصائيات والمؤشرات، لذا سيتم في هذا المبحث تناول مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم مؤشراتَه

المطلب الأول: التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر

مر التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بالعديد من المراحل سيتم التعرض لأهم محطاتها فيما يلي:

أولا-التعليم العالي في الجزائر من سنة 1830م إلى سنة 1962م

أنشئت المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة في 04 أوت 1857م وهي أول مدرسة تنشئ في العهد الاستعماري بالجزائر، ثم تحولت إلى المدرسة العليا للطب والصيدلة بموجب قانون 20 ديسمبر 1879م، وكانت تقتصر الدروس في هذه المرحلة الأولى على علم التشريح والفيزيولوجيا الوصفية. وضعت هذه المدرسة في البداية تحت إشراف كلية الطب الفرنسية بمونبوليه¹، وكان الهدف من إنشائها هو تلبية احتياجات أبناء المستعمر، ثم تلا ذلك إنشاء معاهد الحقوق، الآداب والاقتصاد، ثم أعيد تنظيم هذه الجامعة على أساس الكليات سنة 1909م لتضم أربع كليات وهي: كلية الطب، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم الدقيقة².

كان عدد الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائر وملحقاتها في وهران وقسنطينة خلال الموسم الجامعي 1960م-1961م ضئيلاً وبالكاد يتجاوز 500 طالب، معظمهم يتابعون دراساتهم في القانون، الطب، الآداب والعلوم الاجتماعية، وعدد قليل جداً في العلوم والهندسة، علاوة على ذلك، كان الإشراف على الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والإدارية بشكل رئيسي من قبل المسؤولين والفنيين الاستعماريين. وفي سنة

¹- Larbi Abid, L'école De Médecine D'Alger 150 Ans D'histoire : 1857 à 2007, Les Annales De L'Université , N° 16, 2007, p: 10.2D'Alger, Vol

²- محمد مزبان، ماحي ابراهيم، نظام التعليم العالي ل.م.د في الدول المغاربية: الجزائر نموذجا، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤولية المجتمعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القاهرة، 31 ماي / 1-2 جوان 2009، ص: 306.

1962م اختارت الغالبية العظمى من هؤلاء التنفيذيين مغادرة البلاد على الرغم من الضمانات التي قدمتها اتفاقيات إيفيان.¹

في هذه المرحلة تبدو وضعية الجامعة غير واضحة المعالم، إذ أنها لم تكن جزائرية الأصل كونها خاضعة من حيث التكوين، التسيير والتنظيم إلى السلطة الاستعمارية التي تخطط أهدافها الاستراتيجية بهدف تلبية الاحتياجات الاستعمارية.

ثانيا - التعليم العالي في الجزائر من سنة 1963م إلى سنة 1969م

ورثت الجزائر غداة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، تمت ترقية ملحقتي وهران وقسنطينة إلى مصاف جامعتين سنة 1966م و1967م على التوالي، حيث كانت تضم جامعة وهران أربع كليات هي: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الآداب، كلية العلوم وكلية الطب، في حين كانت جامعة قسنطينة تضم كلا من المدرسة الوطنية للطب والمعهد العلمي، ومعهد الدراسات القانونية والمعهد الأدبي.²

بالنسبة للنظام البيداغوجي فقد كان آنذاك مطابقا للنظام الفرنسي وكانت مراحلها كما يأتي:³

- مرحلة الليسانس وتدوم ثلاث سنوات؛

- شهادة الدراسات المعمقة وتدوم سنة واحدة؛

- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتين على الأقل؛

- شهادة دكتوراه دولة وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات.

واعترفت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، حيث كان اهتمامها مركزا على استرجاع مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات السياسية والاقتصادية، ومحاولة مواجهة التركيبة الاستعمارية بكل ثقلها وصعوباتها. لعل أهم ما تميزت به الجامعة في هذه المرحلة هي التبعية الفكرية، فقد بقيت فرنسية الطابع من حيث البرامج التعليمية، طاقم الأساتذة، نظام الامتحانات والشهادات،

¹ - محمد مزيان، ماحي ابراهيم، مرجع سابق، ص: 306.

² - صلاح الدين طالبي، الزين بركة، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2014)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 4، العدد 01، 2014، ص: 153.

³ - المرجع نفسه.

حتى أن فكرة إصلاح الجامعة الجزائرية لم تطرح إلا بعد ما باشرت فرنسا إعادة هيكلة نظامها الجامعي سنة 1965م¹.

عملية الإصلاح التي تبنتها الدولة الجزائرية وضعت الجامعة الجزائرية أمام صراع ايديولوجي بين اتجاهين مختلفين مثلتهما النخب، حيث دافع كل اتجاه عن المسار الذي ستسلكه الجامعة مستقبلا، الاتجاه المعاصر أو ما يسمى بالاتجاه الغربي من جهة والذي يدعو مناصريه إلى ضرورة الاستمرار في التعليم الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية باعتبارها أرقى، وقد دُعم هذا النموذج في مؤتمر ايفيان دعما تاما، والاتجاه العربي الاسلامي من جهة أخرى، والذي يرى أصحابه وجوب قطع الصلة نهائيا مع الاستعمار وبدء مرحلة ثقافية جديدة عن طريق التعاون مع مصر للاستفادة من الأساتذة العرب، ولقد اتجه هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بُعد القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري².

ومهما اختلفت الاتجاهات المعارضة والمؤيدة لمستقبل الجامعة الجزائرية فقد برزت في هذه المرحلة بداية بناء معالم جامعة جزائرية تحاول الاستقلال تدريجيا عن المخلفات الاستعمارية من جهة، وتحاول من جهة أخرى تسطير خطة تنموية واضحة يكون للجامعة دور ديناميكي في تفعيلها، لذلك تطلب الأمر انتظار المرحلة التالية التي عُرفت بمرحلة الإصلاحات³، كما تجدر الإشارة أن الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة كامت تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

بدأ في نهاية سنة 1969م إصلاح نظام التعليم الجزائري، الذي يكرس مبدأ إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم.

ثالثا- التعليم العالي في الجزائر من سنة 1970م إلى سنة 1997م

بدأت هذه المرحلة باستحداث وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970م، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971م وتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة واعتماد نظام السداسيات⁴.

فالإصلاح الذي شهده قطاع التعليم العالي سنة 1971م، يهدف للاستجابة لمتطلبات النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي انتهجته الدولة، والذي ارتبط في هذه المرحلة ببداية تنفيذ كلا من المخطط

¹- Djamel Guerrid, **Présentation : L'université d'hier à aujourd'hui**, l'université aujourd'hui (acte de séminaire), CRASC, Mai 1998, p: 08.

²- Djamel Guerrid, **Op.cit**, p: 08.

³- نجاة بوساحة، إشكالية انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية-مقاربة سوسيولوجية-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2012، ص: 04.

⁴- صلاح الدين طالبي، الزين بركة، مرجع سابق، ص: 154.

الرباعي الأول 1970م-1973م، ثم المخطط الرباعي الثاني 1974م-1977م، حيث اتضح من خلال هذه المخططات الخيارات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر حيث ارتكزت على أقطاب النمو تطبيقا لنهج الصناعات المصنعة، حيث يعتمد هذا الخيار على شراء معامل ذات مستوى تكنولوجي عال وتركيبها في الجزائر مما استدعى تكوين أكبر عدد من الإطارات الوطنية وفي أقصر وقت ممكن وهو الدور الذي كلفت به الجامعة في هذه المرحلة¹.

وعليه يمكن القول أن الهدف من إعادة الهيكلة هو تشييد جامعة تواكب التطور العلمي وتعتبر عن وحدة الأمة والقيام بإصلاح اللغة والثقافة من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إضافة إلى أن هذا الإصلاح يركز على صياغة برامج جديدة من حيث التنظيم البيداغوجي، المفاهيم ومن حيث طرق التدريس².

كما عرفت هذه المرحلة إصدار القانون رقم 84-05 المؤرخ في 7 يناير 1984م والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية، ويعتبر هذا القانون أول نص تشريعي ينظم التكوين العالي، وقد تضمن في الفصل الرابع منه الأحكام المتعلقة بالتكوين العالي. حيث يُنظم التكوين العالي بموجب هذا القانون في مرحلتين: المرحلة الأولى مرحلة التكوين العالي للتدرج، وتتضمن المرحلة الثانية التكوين العالي لما بعد التدرج والذي يهدف إلى الحصول على شهادة الماجستير وتدمج سنتين، بالإضافة إلى تكوين عال ثان لما بعد التدرج بغرض الحصول على شهادة الدكتوراه وتدمج حوالي خمس سنوات من البحث العلمي، كما أضيفت في البرامج الجامعية الأعمال الموجهة والتطبيقات الميدانية³.

كما شهدت هذه المرحلة وضع مشروع جديد سمي بالخريطة الجامعية سنة 1984م بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000م، حيث عملت الحكومة من خلال هذا المشروع إلى تحديد الاحتياجات من الكفاءات والتخصصات اللازمة للتنمية الوطنية من أجل تلبيتها، وكذا تحقيق التوازن في توزيع الطلاب

¹ - عبد الكريم بن اعراب، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 18، العدد 01، 2003، ص: 174.

² - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والاتفاق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 26-28 ديسمبر 2021، ص: 07.

³ - صلاح الدين طالبي، الزين بركة، مرجع سابق، ص: 155.

على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل خاصة التخصصات التقنية والتقليل من التوجه إلى بعض التخصصات كالحقوق والطب التي عرفت فائضا لا يستطيع سوق العمل استيعابه في هذه المرحلة¹.

رابعا- التعليم العالي في الجزائر من سنة 1998م إلى سنة 2003م

بدأت هذه المرحلة سنة 1998م وتميزت بالتوسع التشريعي والهيكلية، وأهم الاجراءات التي عرفتھا هذه المرحلة نذكر ما يلي:

- صدور القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999م والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، والذي يعتبر خطوة هامة في مجال اصلاح وتطوير قطاع التعليم العالي، وتضمن المبادئ الأساسية التالية:

- تحديد الإطار القانوني لقطاع التعليم العالي والذي ساهم من خلال أحكامه ونصوصه التنظيمية في التكفل بحاجات انتشار المنظومة الوطنية للتعليم العالي وتطورها وتلبية الحاجيات الاجتماعية؛

- تحديد الإطار المؤسسي الذي يضمن نشاطات التعليم العالي من خلال:

* إضفاء الطابع العلمي والثقافي والمهني على مؤسسات التعليم العالي؛

* منح مؤسسات التعليم العالي الاستقلالية في التسيير؛

* تكريس المراقبة المالية البعدية على نفقات مؤسسات التعليم العالي؛

* الاستعمال المباشر للمداخيل المتأتية من الخدمات التي تؤديها زيادة عن مهامها الأساسية؛

* إمكانية إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي بغرض تحويل منتج البحث إلى منتج

اقتصادي قابل للتسويق.

بحلول سنة 1999م أصبح قطاع التعليم العالي يضم 17 جامعة، 13 مركزا جامعيًا، 6 مدارس عليا

للأساتذة، 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي و 12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات

ومراكز جامعية أخرى وملحقات جامعية مما ساهم في تدعيم هيكل القطاع التعليم العالي وتجسيد

الديمقراطية.

- كما عرفت هذه الفترة اصدار القانون رقم 00-04 المؤرخ في 06 ديسمبر 2000م الذي يعدل القانون رقم

99-05، تضمن هذا القانون على الخصوص، ما يلي:

¹ - لامية بوكرع، حبيبة بولقواس، إشكالية إصلاح التعليم العالي في الجزائر -دراسة تحليلية نقدية لخطى الإصلاحات بين الهدف والتطبيق -، مجلة متون، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2019، ص: 132.

* تحديد شروط إنشاء أشخاص معنوية خاضعة للقانون الخاص تتولى تنظيم تكوين تقني من مستوى

عال؛

* إنشاء الندوة الوطنية والندوات الجهوية للجامعات بدلا من الأكاديميات الجامعية التي نص عليها

القانون رقم 99-05.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل اصلاح وتطوير نظام التعليم العالي إلا أنها عجزت عن إحداث التغيير المنشود بسبب تراكم العديد من المشاكل والاختلالات التي رافقت الإصلاحات ولعل أهمها ارتفاع نسبة البطالة بسبب عدم مواكبة متطلبات سوق العمل مع مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومرد ذلك عدم وجود توازن بين التخصصات داخل الجامعة، حيث يتم توجيه أغلب الطلاب إلى التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات العلمية والتقنية، ما أحدث فائضا في عدد الخريجين في التخصصات الإنسانية الأمر الذي انعكس سلبا على سوق العمل، بالإضافة إلى تغليب الجانب النظري في البرامج والمقررات الدراسية على حساب الجانب التطبيقي والتقني ما انعكس سلبا على جودة مخرجات العملية التعليمية من الموارد البشرية، ما جعلها بعيدة عن متطلبات التنمية خاصة في ظل التغييرات والتطورات التقنية والتكنولوجية المتسارعة.

المشاكل السابقة وغيرها من العوامل خاصة الأزمة التي عرفت الجزائر بداية تسعينيات القرن الماضي أسهمت في تأخر وعجز قطاع التعليم العالي عن مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال التعليم العالي، وكذا إخفاقه في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية، ما دفع بالحكومة إلى تبني خطة جديدة من أجل إصلاح وتطوير التعليم العالي بما يتماشى والتغيرات العالمية ويحقق متطلبات التنمية، فتم تنصيب لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 09 ماي 2000م هدفها تقييم المنظومة التربوية الحالية واقتراح إصلاح كلي وشامل على ضوء هذا التقييم، وانبثق عن هاته اللجنة مجموعة من اللجان الفرعية منها لجنة اصلاح التعليم العالي¹.

خامسا- التعليم العالي في الجزائر من سنة 2004م إلى يومنا هذا

عرفت هذه المرحلة تنفيذ العديد من الاصلاحات التي أقرتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي أقرها مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2002م، والهادفة إلى تطوير التعليم العالي

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 101-2000م المؤرخ في 09 ماي 2000م المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 صادر في 10 ماي 2000، ص: 04.

وأساليب التكوين، فعرفت بداية الموسم الجامعي 2004م-2005م إعتقاد هيكلية جديدة لمنظومة التعليم العالي تتماشى مع النظم التعليمية المعتمدة عالميا، حيث توجهت أغلب أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمط يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاثة أطوار وهي ليسانس، ماستر ودكتوراه أو ما يعرف باختصار بنظام ل.م.د (L.M.D) الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل للشهادات المتوجة على الصعيدين الوطني والدولي. وكان الهدف من اعتماد نظام ل.م.د تحقيق ما يلي:¹

- تطوير الشهادات الجامعية لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية والتلاؤم مع المعايير الدولية؛
- تحسين نسب النجاح والرفع من جودة التعليم العالي وضمان تقارب أكبر بين التكوين الجامعي وسوق العمل الوطنية والدولية للتسهيل على الطالب إثر تخرجه؛
- استشراف المستقبل، وتنمين المكتسبات وفتح الآفاق الأكاديمية والمهنية أمام الطالب ضمن رؤية متوازنة تحافظ على المكاسب، وتطور منظومة التعليم العالي بما يتماشى مع المعايير الدولية الجديدة؛
- إرساء نظام تكوين وتنويع المسارات خاصة في المجالات الواعدة؛
- تيسير حركية الطلاب بالداخل والخارج وتسهيل معادلة الشهادات؛
- تسهيل تعديل المسارات أثناء الدراسة؛
- تشجيع التبادل والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي.

وتميزت هذه المرحلة بإعطاء استقلالية بيداغوجية للمؤسسات الجامعية من حيث المبادرة بعروض تكوين تتماشى وقدرات التأطير لديها واحتياجات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من الموارد البشرية المؤهلة وهذا في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي والذي يعتبر من بين أهداف النظام الجديد.

وفي ذات السياق تم إصدار القانون رقم 06-08 المؤرخ في 23 فبراير 2008م الذي يعدل ويتمم القانون رقم 99-05، وقد أدخل هذا القانون الإصلاحات التالية:

- تكريس نظام ل.م.د من خلال تنظيم التكوين في أطوار ثلاث، وبتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات كما يلي:²

* ليسانس: يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، والمرحلة الثانية تكوين متخصص؛

¹ - كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، مرجع سابق، ص: 27.

² - زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، العدد 01، مارس 2019، جامعة جيجل، ص ص: 254-256.

* ماستر: يشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمسارين أكاديمي ومهني؛

* دكتوراه: يتضمن هذا الطور تكوينا مدته ستة سداسيات، بهدف تعميق المعارف في تخصص محدد، بالإضافة إلى تحسين المستوى عن طريق البحث، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

- الترخيص لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتي تتكفل بضمان التكوين العالي في الطورين الأول والثاني باستثناء التخصصات الطبية؛

- اعتماد منظومة للتقييم من خلال إنشاء المجلس الوطني لتقييم مؤسسات التعليم العالي؛

- تحديد فترة انتقالية للتكفل بالتكوينات المقررة في إطار النظام التقليدي.

وتجدر الإشارة أن الإصلاح الجديد عرفه قطاع التعليم العالي مر بثلاث مراحل أساسية هي:¹

- مرحلة الانطلاق وتمتد من سنة 2004م إلى سنة 2008م؛

- مرحلة التعزيز وتمتد من سنة 2008م إلى سنة 2013م؛

- مرحلة التعميم من سنة 2013م إلى يومنا هذا.

وبعد مرور حوالي 20 سنة من تطبيق إصلاحات عرفت المؤشرات الكمية مثل عدد الطلاب وعدد مؤسسات التعليم العالي تطورا كبيرا، إلا أن قطاع التعليم العالي في الجزائر لا يزال يعاني الكثير من الاختلالات مثل الاكتظاظ وتدني مستوى الجودة وعدم مسايرة التخصصات والمسارات التكوينية المعتمد لاحتياجات متطلبات التنمية سواء المحلية أو الوطنية بسبب ضعف انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، بما انعكس سلبا على التنمية الوطنية، بالإضافة إلى ضعف مرئية مؤسسات التعليم العالي على الصعيد الدولي حيث يلاحظ غياب شبه كلي لتصنيف أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي عن أغلب التصنيفات الدولية المعروفة، ما يجعل اصلاح الإصلاحات أمرا حتميا.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للبحث العلمي في الجزائر

مر البحث العلمي تقريبا بمراحل مشابهة لمراحل تطور منظومة التعليم العالي وذلك للارتباط الوثيق بينهما وفيما يلي ملخص لأهم مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر.

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والافاق المستقبلية، مرجع سابق، ص: 07.

في أعقاب الاستقلال يمكن القول أن الجزائر بدأت من لا شيء حيث كانت الجزائر تتوفر على ثلاثة مراكز بحثية هي معهد الدراسات النووية، معهد البحث في عصور ما قبل التاريخ والانثروبولوجيا بالإضافة إلى مركز الأرصاد الجوية وفيزياء الأرض، إلا أنها كانت تعمل تحت إدارة المستعمر ولصالحه بسبب الارتباط القوي بين الهيئات البحثية وامتدادها في فرنسا، حيث أنشئ في هاته الفترة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المستعمر المجلس الأعلى للبحث العلمي سنة 1963م تولى مهمة تسيير هياكل البحث العلمي لمدة 04 سنوات، ثم تم التوقيع على بروتوكول مشترك ثان نتج عنه إنشاء منظمة التعاون العلمي بتمويل مشترك جزائري فرنسي سنة 1968م لمدة 04 سنوات أخرى¹. وتميز البحث العلمي في هذه المرحلة بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين أما العدد القليل من الأساتذة الجزائريين فقد أوكلت لهم مهمة التدريس والتسيير الإداري.

بعد عملية الإصلاح التي عرفها قطاع التعليم العالي سنة 1971م تم إيلاء أهمية للبحث العلمي من خلال وضع سياسة وطنية تعنى به، وتجسد ذلك من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي (ONRS)* في جويلية 1973م، والمجلس الوطني للبحث العلمي (CNRS)** سنة 1974م². حيث كانت أهم أهداف السياسة الوطنية للبحث العلمي تتمثل في:³

- وضع خطة التوجه العام وتحديد المحاور الأساسية ذات الأولوية الوطنية؛
- إعادة تنظيم ودمج المراكز الثلاثة الموجودة في إطار الهيئة الوطنية للبحث العلمي؛
- إنشاء 09 وحدات بحثية جديدة؛
- ربط التكوين بالبحوث بعد التخرج (تكوين المكونين)؛
- الربط بين البحث والتطوير في مختلف القطاعات ذات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما القطاع الإنتاجي.

¹- عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مجلة مجامع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص: 276.

* ONRS : Organisme National de la Recherche Scientifique

** CNRS : Conseil National de la Recherche Scientifique

²- Mohamed Farhi, L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN ALGERIE ET LE RECOURS A LA FORMATION A L'ETRANGER, INSTITUT INTERNATIONAL DE PLANIFICATION ET L'EDUCATION, UNESCO, Paris, 1982, p: 10.

³- Idem.

عرفت هذه الفترة بعض الإنجازات لا سيما من طرف الهيئة الوطنية للبحث العلمي الذي سجل خلال الفترة 1974م-1982م الموافقة على 109 مشروع بحث والمساهمة في تأطير 200 أطروحة ماجيستر ودكتوراه، كما نشر 1340 مقالا علميا، لكن الجهد المبذول لم يكن كاف لإحداث ديناميكية بين الباحثين ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية¹.

أما مرحلة الثمانينيات فقد شهد البحث العلمي عدة تغييرات، فبعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1983م، تم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني (CRST)* سنة 1984م وهي تحت وصاية الوزير الأول وتتمثل مهمتها في المساهمة في ديناميكية السياسة العلمية والتقنية الوطنية وتعزيز الاستقلال التكنولوجي من جهة، وترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية من جهة أخرى، لكنها لم تعمر طويلا لأنه في سنة 1986م استبدلت بالمحافظة السامية للبحث (HRC)** التي وضعت تحت وصاية رئيس الجمهورية، وكان هدفها تنفيذ السياسة الوطنية للبحوث وفقا للأولويات التي تحددها الحكومة².

ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988م، ركزت المؤسسات الاقتصادية العمومية سياستها على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتطوير، ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث وحلت وحدات البحث المعتمدة لديها. ولمعالجة هذا الوضع تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990م، غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000م، حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالبحث العلمي.

وعرفت هذه الفترة إصدار القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998م المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998م-2002م، حيث يعتبر من الحلول التي حاولت الجزائر وضعها للارتقاء بالبحث العلمي في الخدمة الشاملة للدولة، حيث تم التحضير لهذا لقانون سنة 1996م لكنه لم يصدر إلا في سنة 1998م ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2000م، وقد حدد هذا القانون والبرنامج الخماسي أهداف كبرى، أهمها:³

¹ - عبد الكريم بن اعراب، مرجع سابق، ص: 176.

* CRST: Commissariat à la Recherche Scientifique et Technique

** HRC: Haut Commissariat à la Recherche

² - Ould Moussa Houria, Ferfera Mohamed Yassine, *Le Système National De Recherche Scientifique En Algérie Economiques, De Est – II Au Service Du Développement Et D'innovation Technologique ?*, Revue Des Sciences Gestion Et Sciences Commerciales, Vol 13, N° 02, 2020, pp :228-229.

³ - عز الدين نزعي، مرجع سابق، ص: 277.

- تكريس البحث العلمي والتطوير التكنولوجي واعتباره أولوية وطنية؛
- إقامة الإطار المؤسساتي والتنظيمي المخول بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- تطوير وتمكين الموارد البشرية ذات التأهيل العالي من خلال الإشراف المتزايد للأساتذة الجامعيين في نشاطات البحث؛

- التعبئة التدريجية للموارد المالية لتبلغ 1% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية الفترة الخماسية.

ومنذ صدور القانون رقم 98-11 شهد قطاع البحث العلمي نشاطا كبيرا بفضل سياسة دمج الأساتذة الباحثين في مخابر البحث وتخصيص موارد مالية لإنشائها وتسييرها.

بعد هذا تم إصدار القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008م المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998م المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من 2008م-2012م، وفي هذه المرحلة تم إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2009م تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، وتحديد الوسائل الضرورية للبحث والتطوير وتوفيرها والعمل على تمكين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة العلمية. ولقد كان من أولويات المديرية هيكلة القطاع وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت.

وبعد صدور القانون 08-05، شهد قطاع البحث العلمي تطورا حقيقيا من حيث التنظيم المؤسساتي وتمتية الموارد البشرية وتشديد البنى التحتية وترقية الإنتاج العلمي والتكوين من خلال البحث ولأجله، وفي هذا الإطار خصصت الدولة على سبيل المثال لا الحصر ميزانية تقدر بـ 18 مليار دج بعنوان سنة 2014م¹.

كما تم إصدار القانون رقم 21-15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015م المعدل والمتمم للقانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فيفري 2008م المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من 2008م-2012م، وفي نفس السياق تم إصدار المرسوم التنفيذي المؤرخ في 05 مارس 2021م والذي يهدف إلى وضع مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الثلاثة ذات الأولوية المحددة في البرنامج الوطني للبحث حول الأمن الغذائي، البرنامج الوطني

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والاتفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص: 13.

للبحث حول صحة المواطن والبرنامج الوطني حول الأمن القومي وذلك للفترة 2021م-2025م بمعدل 150 مشروعا سنويا حيث كل برنامج يحتوي على 50 مشروعا، كما تم استحداث سنة 2020م المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي¹.

المطلب الثالث: مبادئ التعليم العالي في الجزائر

من أهم المبادئ الأساسية التي قام عليها التعليم العالي في الجزائر ما يلي:²

أولا-ديمقراطية التعليم العالي

لقد كان إضفاء الطابع الديمقراطي على منظومة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة سمة في السياسة الجزائرية منذ سنة 1962م إلى يومنا هذا، ويتجسد ذلك من خلال:

- توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا ويرغب في مواصلة دراسته في إحدى مؤسسات التعليم العالي؛

- إتباع سياسة التوازن الجهوي في إقامة هياكل التعليم العالي عبر كافة أنحاء الوطن؛

- تقديم المنح الدراسية وتوفير المطاعم والإقامات الجامعية لأبناء الفئات المحرومة والقاطنين في الأماكن البعيدة ليتمكنوا من الاستفادة من فرص التعليم العالي، وتقديم رعاية خاصة للمتفوقين منهم؛

- تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

ثانيا-جزارة إطارات التعليم العالي

ويقصد بها الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، وهذا قصد جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه وأهدافه تماشيا ومتطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وعموما تكون الجزارة وفقا لما يلي:³

- إعطاء الصبغة الجزائرية لنظام التعليم العالي ومناهجه، والبعد قدر الإمكان عن الاستعانة بالخارج إلا ما دعت له الضرورة؛

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020م إلى غاية جوان 2021م، ص ص: 51-50.

² - لخضر مداح، الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص: 190.

³ - المرجع نفسه.

- جزارة إطارات وأساتذة التعليم العالي بصورة تدريجية، والاعتماد على الكفاءات الجزائرية شيئاً فشيئاً؛
- ربط التعليم العالي بأهداف التنمية الوطنية.

ففي الدخول الجامعي 1962م-1963م كان يوجد 82 أستاذا جزائرياً، جُلهم من المعيدين من بين أساتذة التعليم العالي العاملين والبالغ عددهم حينها 298 أستاذاً. فقد سمحت القرارات المتخذة سنة 1982م بجزارة سلك المعيدين والأساتذة المساعدين بشكل كامل وذلك سنة 1987م، وجزارة العلوم الطبية سنة 1988م، والعلوم الاجتماعية سنة 1989م، وخلال العشرية 1990م-2000م جاء دور جزارة العلوم البيولوجية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا. ويمكن أن نعبر أن سلك الأساتذة في التعليم العالي قد تمت جزارته بشكل كامل خلال الموسم الجامعي 2001م-2002م¹.

ثالث-تعريب التعليم العالي

يأتي التعريب في مقدمة المبادئ التي قام عليها التعليم العالي في الجزائر، ويقصد بالتعريب الاستعمال الواسع للغة العربية في جميع مراحل التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وهذا لأنه يحقق أحد مقومات الشخصية الوطنية، وهو تعبير عن حرية واستقلال الشعب الجزائري، ولقد قامت عملية التعريب على مجموعة من الأسس هي:²

- تشكل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية المكونة للشخصية الوطنية تاريخياً وثقافياً؛
- اللغة العربية لغة الدولة وبالتالي هي أساس التواصل والارتباط وهي أساس الماضي والحاضر والمستقبل المشترك؛

- توحيد مختلف الأطوار التعليمية من الابتدائي إلى الجامعي لا يكون إلا باستعمال اللغة الأم وهي العربية. وكان إدخال اللغة العربية في المنظومة التعليمية مطلباً شعبياً ومن أجل هذا بذلت الدولة جهوداً كبيرة لإدخالها بصفة تدريجية في طور التعليم العالي، نظراً للعجز الكبير الذي يعانيه هذا القطاع فيما تعلق بالأساتذة المتحكمين في اللغة العربية، ولذا استعانت الحكومة بالأساتذة من مختلف الدول العربية لتكوينهم وإعادة رسكلتهم في مراكز التعليم المكثف للغات التي أنشأت في مؤسسات التعليم العالي.

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 10.

² - لخضر مداح، مرجع سابق، ص: 190.

وشهدت عملية التعريب إنتشارا سريعا في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية انطلاقا من سنة 1989م، واستمرت وتيرة التعريب في التزايد ونسب متفاوتة بين التخصصات إلى أن عربت العلوم الاجتماعية والإنسانية تعريبا تاما خلال الموسم الجامعي 1996م-1997م، أما العلوم الطبية والدقيقة فمازالت لم تعرب إلى اليوم نظرا لخصوصية المادة العلمية بها وسرعة تطورها.

4-التوجه العلمي والتقني في التعليم العالي

بما أن الدولة الجزائرية انتهجت بعد الاستقلال سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع، تحويل التكنولوجيا وتأميم الموارد الطبيعية، كان لزاما عليها إتباع خيار التوجه العلمي والتقني في سياسة التعليم العالي، في ظل الحاجة الملحة لإطارات تقنية ذات كفاءة عالية تتولى قيادة التنمية الصناعية.

ونتيجة لهذا الخيار، فقد مثلت نسبة الطلاب المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 72,3% من إجمالي الطلاب المسجلين للسنة الجامعية 1986م-1987م، وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعبة التكنولوجيا لوحدها 34,4%.

وبالنسبة لهذا المبدأ، فإنه حقيقة ساهم في توفير إطارات لا بأس بها ساهمت في قيادة التنمية الاقتصادية للبلاد، ولكن مع بداية النصف الثاني من التسعينات ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر أغلقت العديد من المؤسسات الاقتصادية ما أدى إلى حدوث ركود شامل في الاقتصاد، ما أدى إلى انخفاض نسبة الطلاب المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية وارتفع في المقابل نسبة الطلاب المسجلين في الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية.

المبحث الثاني: بعض مؤشرات تطور التعليم العالي في الجزائر

بعد التعرض لأهم المراحل والإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سيتم التطرق لتطور التعليم العالي في الجزائر من خلال عرض بعض مؤشراتته، وفيما يلي أهمها:

المطلب الأول: تطور عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

عرف قطاع التعليم العالي تطورا كبيرا في الجانب البشري سواء ما تعلق بعدد الطلاب أو بعدد أعضاء هيئة التدريس.

أولا- تطور عدد الطلاب

عرف عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بعد الاستقلال تطورا كبيرا، حيث بلغ عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي غداة الاستقلال حوالي 1.317 طالبا مسجلا بجامعة الجزائر وملحقاتها في كل من وهران وقسنطينة، ليصل سنة 2021م إلى حوالي 1.546.243 طالبا مسجلا في مرحلة التدرج وما بعد التدرج. والملاحظ أن عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي قد تضاعف حوالي 1000 مرة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2021م، والجدول الموالي يوضح تطور عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الجدول رقم (19): تطور عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر للفترة الممتدة من 1962م-2021م

السنوات	63-62	70-69	80-79	90-89	00-99	10-09	11-10	21-20
عدد المسجلين في التدرج	2.725	12.243	57.445	181.350	407.995	1.034.313	1.077.945	1.469.984
عدد المسجلين بعد التدرج	156	317	3965	13.967	20.846	58.975	60.617	76.259
المجموع	2881	12.560	61.410	195.317	428.841	1.093.288	1.138.562	1.546.243

المصدر: راجع كلا من:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020م إلى غاية جوان 2021م، ص: 05، متوفر على الموقع الإلكتروني:

(https://services.mesrs.dz/download/bilan2021/bilan_mesrs_2021.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2022/05/10.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 54.

إن التطور الكبير الذي عرفه عدد الطلاب الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن، راجع إلى عدة عوامل أهمها:

- حفاظ الدولة الجزائرية على الطابع المجاني للالتحاق بالتعليم العالي تجسيدا لمبدأ ديمقراطية التعليم؛

- توسيع شبكة مؤسسات التعليم العالي لتشمل كل ولايات الوطن تقريبا في إطار ضمان خدمة عمومية جوارية في مجال التعليم والبحث العلمي؛

- زيادة نسبة النجاح في شهادة البكالوريا؛

- إدخال إصلاحات عميقة على نظام التعليم العالي واعتماد نظام الأطوار الثلاثة (L.M.D) ابتداء من سنة 2004؛

- زيادة عدد التخصصات المدرسة في مؤسسات التعليم العالي خاصة بعد اعتماد نظام (L.M.D) سنة 2004م.

ثانيا: تطور عدد أعضاء هيئة التدريس

عرف عدد أعضاء هيئة التدريس في قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا، فقد كان عددهم إبان الاستقلال لا يتجاوز 298 أستاذا سنة 1962م، ليرتفع بعدها إلى حوالي 14.536 أستاذا سنة 1990م، هذا الارتفاع كانت نتيجة لجملة الإصلاحات التي طبقت على قطاع التعليم العالي خاصة مع بداية سبعينات القرن الماضي، ليعرف عدد أعضاء هيئة التدريس نوعا من الثبات خاصة إبان العشرية السوداء بسبب ما مرت به الدولة من أزمات، ليستقر في حدود 17.460 أستاذا سنة 2000م. ومع بداية القرن الحادي والعشرين حرصت السلطات العليا في البلاد على إصلاح قطاع التعليم العالي وكان أولى بؤادر الإصلاح إصدار أول قانون توجيهي 99-05 خاص بالتعليم العالي في الجزائر، فقد عرف عدد أعضاء هيئة التدريس تطورا كبيرا حيث تضاعف العدد حوالي ثلاث مرات ونصف (3,5 مرة) ليصل العدد إلى حوالي 61.277 أستاذا بحلول سنة 2021م. والجدول الموالي يلخص تطور عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر منذ الاستقلال إلى سنة 2021م.

الجدول رقم (20): تطور عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بين سنتي 1962م و2021م

السنوات الرتب	63-62	70-69	80-79	90-89	00-99	11-10	21-20
أستاذ	66	80	257	573	950	3.186	*8.853
أستاذ محاضر	13	112	463	905	1.612	-	-
أستاذ محاضر أ	-	-	-	--	-	4.817	**12.561
أستاذ محاضر ب	-	-	-	-	-	2.835	***15.172
أستاذ مساعد	74	167	2.494	8.797	12.907	-	-
أستاذ مساعد أ	-	-	-	-	-	16.681	****20.401
أستاذ مساعد	-	-	-	-	-	12.621	4.290

* منهم 1018 أستاذا استثنائيا.

** منهم 744 أستاذا محاضرا استثنائيا قسم أ.

*** منهم 133 أستاذا محاضرا استثنائيا قسم ب.

**** منهم 2719 أستاذا مساعدا استثنائيا قسم أ.

الفصل الرابع: تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهر تدويله

							ب
		1.991	4.261	4.283	483	145	معيد
61.277	40.140	17.460	14.536	7.497	842	298	المجموع

المصدر: راجع كلا من:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، أكتوبر 2020، ص: 22.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 54.

ثالثا-تطور نسبة التأطير

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف قطاع التعليم العالي للرفع من معدل التأطير والذي وصل سنة 2021م إلى حدود أستاذ لكل 25 طالبا، إلا أنه لا يزال بعيدا عن المعدل العالمي للتأطير والمقدر بحوالي أستاذ لكل 18 طالبا، حسب ما تشير إليه مرجعيات معهد الإحصائيات التابعة لمنظمة اليونسكو. والجدول الموالي يوضح تطور معدل التأطير منذ الاستقلال إلى سنة 2021م.

الجدول رقم (21): تطور معدل التأطير بين سنتي 1962م و2021م

السنوات	63-62	70-69	80-79	90-89	00-99	11-10	21-20
مجموع الطلاب المسجلين	2881	12.560	61.410	195.317	428.841	1.093.288	1.469.984
عدد الأساتذة الدائمين	298	842	7497	14.536	17.460	40.140	61.277
معدل التأطير (عدد الطلاب لكل أستاذ)	10	15	8	13	25	28	25

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدولين رقم (19) و(20).

المطلب الثاني: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي والانفاق العمومي

أولا-تطور عدد مؤسسات التعليم العالي

عرفت شبكة مؤسسات قطاع التعليم العالي ارتفاعا كبيرا، حيث كان قطاع التعليم العالي ممثلا في مؤسسة واحدة غداة الاستقلال وهي جامعة الجزائر، لينتقل بعدها إلى ثلاث مؤسسات جامعية بعد ترقية كل من ملحقة وهران وملحقة قسنطينة إلى مصاف جامعات في منتصف الستينات من القرن الماضي. وبعد اعتماد إصلاحات قطاع التعليم العالي من بداية سبعينات القرن الماضي وما تلاه من إصلاحات كان آخره سنة 2004م واعتماد نظام (L.M.D)، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على التعليم العالي نتيجة زيادة الناجحين في شهادة البكالوريا، عرفت شبكة مؤسسات التعليم العالي ارتفاعا كبيرا حيث وصل إلى 111 مؤسسة سنة 2021م. والجدول الموالي يبين تطور مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الرابع: تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهر تدويله

الجدول رقم (22): تطور مؤسسات التعليم العالي بين سنتي 1988م و2021م

السنة الجامعية	الجامعات	المراكز الجامعية	المعاهد الوطنية	مدارس وطنية عليا	المدارس العليا للأساتذة	المجموع
1988-1987	7	-	12	-	4	23
1993-1992	13	10	12	-	10	45
1998-1997	13	13	11	-	9	46
2020-2019	50	13	-	35	11	109
2021-2020	54	9	-	37	11	111

المصدر: راجع كلا من:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020م إلى غاية جوان 2021م.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 54.

الملاحظ أنه بعد إصدار القانون التوجيهي رقم 99-05 الخاص بقطاع التعليم العالي، واعتماد نظام التعليم (L.M.D) منذ سنة 2004م في إطار إصلاحات قطاع التعليم العالي، عرفت شبكة مؤسسات التعليم العالي تطورا كبيرا حيث انتقلت من 46 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم إلى 111 مؤسسة سنة 2021م.

ثانيا-تطور الانفاق العمومي على قطاع التعليم العالي

يعتمد قطاع التعليم العالي في الجزائر اعتمادا كليا على الانفاق الحكومي، وهذا وفق الميزانية التي تمنحها الدولة حسب نوعية القطاعات وكذا أهميتها. والجدول الموالي يبين تطور النفقات المالية الممنوحة لقطاع التعليم العالي خلال 20 سنة الأخيرة.

الجدول رقم (23): تطور الانفاق العمومي على قطاع التعليم العالي المبلغ (10x3 دج)

السنوات	ميزانية الوزارة	ميزانية الدولة	حصة الوزارة %
2000	38.580.667	965.328.164	4,66
2005	78.381.380	1.200.000.000	6,27
2010	173.483.802	3.445.999.823	5,03
2015	300.333.642	4.972.278.494	6,04
2020	364.283.132	4.893.439.095	7,44
2021	370.596.356	5.314.506.529	6,97
2022	400.051.187	6.311.532.437	6,33

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية من الجريدة الرسمية لكل سنة.

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن ميزانية قطاع التعليم العالي بقيت تقريبا ثابتة خلال العشرين سنة الأخيرة.

المطلب الثالث: أهم الاختلالات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات وتغييرات كبيرة منذ الاستقلال كانت لها نتائج إيجابية، خاصة ما تعلق منها بالجانب الكمي المتمثلا في ارتفاع أعداد الطلاب الجامعيين وكذا ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العليم وتوزعها عبر مختلف ولايات الوطن. غير أن هذه النتائج الإيجابية لا تخفي اختلالات عرفها قطاع التعليم العالي أبرزها فيما يلي:¹

- غياب أدوات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي حيث يفتقد مسؤولو هذه المؤسسات لأدوات تمكنهم من صياغة مشروع المؤسسة وتحقيق أهدافهم واستراتيجياتهم في مجالي التعليم والبحث؛
- عدم اعتماد معايير النوعية والجودة في التعليم العالي وغياب ثقافة التقييم الذاتي والتقييم الخارجي لأنشطة وسير مؤسسات التعليم العالي؛
- غياب خارطة للتكوين تراعي توزيع أمثل للهياكل القاعدية الجامعية عبر التراب الوطني، وترتبط التعليم العالي بمختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في إطار استراتيجية تنموية مستدامة ومستمرة بما يتلاءم مع أولويات التنمية الوطنية المحددة من طرف الحكومة، مما أدى إلى عدم مراعاة متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي عند إنشاء مؤسسات التعليم العالي؛
- الفتح العشوائي للشعب والتخصصات دون مراعاة حاجيات السوق ومتطلبات القوانين الأساسية الخاصة لمختلف أسلاك الموظفين؛
- غياب استراتيجية واضحة وبأهداف محددة لانفتاح الجامعة على محيطها الدولي؛
- ضعف العلاقة بين مؤسسة التعليم العالي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وغياب آليات إضفاء الطابع المؤسسي عليها وتطويرها؛
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في جهود التكوين العالي.

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع تمهيدي القانون يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص: 4، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-alger3.dz/feuille-route/uploads/protocole/Feuille-RouteMESRS-AR.do>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/15.

المبحث الثالث: تدويل التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهره

تدويل التعليم العالي ليس بالتجربة الجديدة في قطاع التعليم العالي الجزائري، فالجزائر منذ الاستقلال عرفت مظاهر التدويل حتى وإن كان بطريقة ارتجالية وغير مدروسة في السنوات الأولى عقب الاستقلال، ولكن بعد تبني أولى مخططات التنمية في سبعينيات القرن الماضي وبرامج إعادة الهيكلة التي عرفها قطاع التعليم بدأت عملية التدويل تأخذ شئنا فثنياً طابع التنظيم والتوسع التدريجي، وعليه سيتناول هذا المبحث تطور تدويل التعليم العالي منذ الاستقلال وأهم ملامحه.

المطلب الأول: التطور التشريعي لعملية تدويل التعليم العالي في الجزائر

في الواقع عملية تدويل التعليم العالي ليست عملية واحدة إنما مجموعة من العمليات المتداخلة والمتشابكة والتي يؤدي تأثيرها الكلي إلى إدماج وتطوير البعد الدولي في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي فهي لا تتم على مستوى واحد داخل منظومة التعليم العالي ولكنها تتم على عدة مستويات متداخلة ويعتبر المستوى المركزي أهم المستويات الموجهة والمحددة لباقي مستويات التدويل لأنه يشمل التشريعات والقرارات والخطط الاستراتيجية لنظام التعليم العالي.

المرحلة الأولى: مرحلة الارتجالية 1963م-1970م

بعد الاستقلال مباشرة عانت الجزائر من عجز في الاطارات القادرة على شغل المناصب السامية وأخذ زمام إدارة شؤون الدولة، وبالنظر إلى استحالة تكوين الإطارات الوطنية محليا سارعت السلطات العمومية إلى اعتماد سياسة تكوين الإطارات في الخارج كبديل لتغطية العجز المسجل آنذاك، وذلك من خلال إبرام وتفعيل اتفاقيات التعاون العلمي والتقني بين الجزائر والعديد من الدول، من خلال اعتماد منح التكوين في الخارج المتفق عليها بين مختلف الشركاء الأجانب. العناصر الأولى للسياسة الوطنية للتكوين التقني الجامعي في الخارج ظهرت من خلال عملية إرتجالية في ظل ظروف أملتها قيود الفترة الراهنة في ظل غياب وجود استراتيجية موضوعة وكذلك غياب برمجة مسبقة. وتمتد هذه الفترة من سنة 1963م إلى سنة 1970م، وفيما يلي أهم التشريعات التي ظهرت خلال هذه المرحلة:¹

- المنشور الرئاسي المؤرخ في 03 أبريل 1964م والذي يُخضع أي قرار وزاري للتكوين في الخارج إلى ضرورة الحصول على الموافقة من طرف لجنة مكونة من المدير العام للتوظيف العمومية، مفتش التكوين المهني وممثل عن وزير الشؤون الخارجية بالإضافة إلى الوزير المعني؛

¹- Mohamed Farhi, Op.cit, p: 03.

- المنشور المؤرخ في 29 جويلية 1964م والذي يحدد آليات عمل لجنة التكوين أو التريص في الخارج، غير أن عمل هذه اللجنة غلب عليه طابع الاستعجالية، حيث عرفت انعدام معايير بيداغوجية يتم على أساسها اختيار المترشحين للتكوين في الخارج، حيث كانت أغلب طلبات التكوين في الخارج يتم قبولها في حدود ما هو متوفر من منح مقدمة للجزائر في إطار اتفاقيات التعاون العملي التقني، بالإضافة إلى غياب التنسيق والمتابعة البيداغوجية.

بداية من سنة 1966م وبعد إنشاء المؤسسات الوطنية ذات الطابع الصناعي، أصبحت هناك حاجة ملحة لتكوين إطارات ليس فقط تقنية إنما إدارية وتجارية، ولتلبية هذه الحاجيات طرحت من جديد مسألة التكوين في الخارج، والذي فرض وجوب إعداد استراتيجية وطنية تعنى بالمسألة.

المرحلة الثانية: مرحلة التكيف مع متطلبات مخططات التنمية 1971م-1980م

بعد إصلاحات سنة 1970م عرفت السياسة الوطنية للتكوين التقني والجامعي في الخارج والتي صيغت بشكل ارتجالي ومستعجل بعضا من التنظيم من خلال سن بعض القوانين والقواعد الإدارية من طرف السلطات العمومية متعلقة بابتعاث الطلاب للخارج.

فكرة تحديد وبرمجة احتياجات التكوين في الخارج ظهرت وتجلت سنة 1969م في إطار منشور من طرف وزير الداخلية مكلف بالوظيف العمومي، والتي وُضعت في شكل تشريعي ضمن الأمر رقم 71-78 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971م يتضمن تحديد الشروط المتعلقة بتخصيص المنح الدراسية والمرتبات المسبقة ورواتب التمرين¹.

الأمر 71-78 حدد الشروط الخاصة المطبقة في عملية التكوين في الخارج والتي تقع على عاتق لجنتين وطنيتين، اللجنة الأولى تسمى اللجنة الوطنية للمنح الجامعية والتي تقع تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وهي تابعة للمديرية الفرعية للتكوين بالخارج بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتمثل مهمتها في إعداد البرنامج السنوي للتكوين الجامعي بالخارج والسهر على تطبيقه، واللجنة الثانية تحت مسمى اللجنة الوطنية للتريص بالخارج والتي تقع تحت وصاية الوزير المكلف بالوظيفة العمومية، وتتمثل مهمتها في إعداد وتحديد طرق تطبيق البرنامج السنوي للتكوين وتحسين المستوى بالخارج والمتعلق

et al., *Stratégie algérienne de formation supérieur à l'étranger, de la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences ?*, centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Bureau de l'organisation internationale de travail, Alger, 2016, p: 75

بجميع النشاطات المهنية للإدارات والهيئات العمومية، والجماعات المحلية والمؤسسات، مع استثناء الأساتذة الجامعيين¹.

الأمر 71-78 كان له غايتان أساسيتان، الأولى سياسية وتتمثل في المضي قدما في جزارة التعليم العالي وديمقراطيته، بالإضافة إلى التقليل من الاعتماد الكلي على التعاون الدولي نظرا لتكلفته العالية ومخاطره المحتملة، والثانية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتمثل أساسا في توفير الموارد البشرية المؤهلة لتحقيق خطط التنمية التي شرع في تنفيذها في هاته الفترة خاصة بعد تبني الحكومة استراتيجية الصناعات المصنعة في المخطط الرباعي الأول 1970م-1973م والمخطط الرباعي الثاني 1974م-1977م².

تمكنت هاتان الهيئتان منذ تأسيسهما من وضع الآليات وتوحيد إجراءات تنسيق وتنظيم ومراقبة التدريب في الخارج. كما شكلتا مصدرا مهما للمعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة التدريبية التي نُفذت خارج البلاد.

هذه النصوص التشريعية حددت لأول مرة الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية لتكوين الإطارات بالخارج والتي تبرز لجوء الدولة لسياسة التكوين بالخارج نظرا لعدم إمكانية تلبية الاحتياجات الوطنية محليا سواء من ناحية العدد أو من ناحية الجودة.

مع نهاية الثمانينيات ظهرت رؤية جديدة للتكوين بالخارج كتكملة لسياسة التكوين العالي الوطني، وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها فتح مؤسسات جديدة في مجال التعليم العالي، وكذلك فتح تخصصات جديدة ومتنوعة، بالإضافة إلى السعي لتطوير التكوين فيما بعد التدرج.

الهدف من تبني هذه الرؤية الجديدة هو معالجة الاختلالات الملاحظة فيما يخص عملية تكوين الإطارات الأكاديمية ذات المستوى العالي (درجة الدكتوراه) والمهندسين والتقنيين في المجالات المتعلقة باحتياجات التنمية الوطنية. كل هذه المعطيات جعلت من الضروري إعادة النظر في الأهداف الرئيسية والطرق الموضوعية فيما يخص البرنامج الوطني للتكوين بالخارج، وهذا ما تبلور من خلال المرسوم 87-209 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987م والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييره³.

¹- Musette Mohamed Saib et al., **Op.cit**, p :76.

²- Mohamed Farhi, **Op.cit**, p: 05.

³- Musette Mohamed Saib et al., **Op.cit**, p: 77.

والذي بموجب المادة التاسعة منه تم إنشاء مجلس لتخطيط التكوين وتحسين المستوى بالخارج، وتتمثل مهمة المجلس فيما يأتي:¹

- دراسة مخططات التكوين وتحسين المستوى في الخارج وبرامجها في مختلف قطاعات النشاط؛
- تقديم اقتراحات للحكومة حول المخططات متعددة السنوات المتكاملة والمخططات السنوية للتكوين وتحسين المستوى بالخارج؛
- تقدير الاحتياجات ذات الأسبقية للقطاعات وقدراتها الداخلية على تلبيتها؛
- تقدير آثار البرامج المقررة على المالية والميزانيات؛
- دراسة واقتراح كل إجراء يتعلق بالتنظيم في ميدان التكوين بالخارج؛
- المتابعة مع القطاعات المكونة إنجاز برامج التكوين وتحسين المستوى في الخارج.

وفي سنة 1996م تم إدخال بعض التعديلات على المرسوم السابق فتم اصدار المرسوم رقم 96-262 المؤرخ في 29 جويلية 1996م والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها². والذي بموجبه تم تغيير تسمية مجلس تخطيط التكوين وتحسين المستوى بالخارج إلى مجلس التوجيه والتخطيط وتحسين المستوى بالخارج³، والهدف من إصدار هذا المرسوم هو تحديد الاحتياجات حسب كل قطاع حسب الأولوية التي تفرضها سياسة التنمية الوطنية، بالإضافة إلى إضفاء المساواة والشفافية في عملية اختيار المترشحين.

مع نهاية التسعينات من القرن الماضي أطلقت السلطات العمومية عملية لتقييم السياسة الوطنية للتكوين بالخارج، مكنت عملية التقييم من تحديد مكانم الضعف في السياسة الوطنية للتكوين في الخارج والتي نذكر منها ما يلي:⁴

- ضعف المتابعة البيداغوجية للمبتعثين بالخارج؛

¹- المرسوم التنفيذي رقم 87-209 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987 والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، صادر في 09 سبتمبر 1987، ص: 1418 - 1419.

²- المرسوم التنفيذي رقم 96-262 المؤرخ في 29 جويلية 1996، يعدل ويتم المرسوم رقم 87-209 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987 والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، صادر في 31 جويلية 1996، ص: 19.

³- المرجع السابق، ص: 21.

⁴- Musette Mohamed Saib et al., Op.cit, pp: 77-78.

- ضعف التوافق مع برامج التنمية القطاعية؛
 - غياب النظرة الاستراتيجية فيما يخص تنويع التعاون الدولي في مجال التعليم العالي؛
 - غياب دعم ومرافقة الممنوحين الذين أكملوا تكوينهم بالخارج خاصة فئة الطلاب والذين يلاقون صعوبة في عملية الإدماج في منصب دائم.
- نتائج عملية التقييم هذه سمحت للخبراء القائمين عليها بتحديد بعض التدابير الواجب اتخاذها والتي نذكر منها:¹

- وضع سياسة وطنية للتكوين بالخارج تعتمد على معايير بيداغوجية وعلمية وتقنية صارمة ودقيقة؛
- خلق توافق بين التكوين في الخارج والأبحاث العلمية المنفذة في الجزائر؛
- اعتماد اللامركزية في تسيير إجراءات التكوين من طرف مؤسسات التعليم العالي والمخابر؛
- تحسين ظروف العمل في مؤسسات التعليم العالي (توفير العتاد اللازم للمخابر، تحسين الأجور، توفير السكن وغيرها) التي تساهم في إعادة دمج الإطارات العائدة من الخارج؛
- تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين في عملية التكوين العالي على غرار اللجنة الوطنية للبيداغوجيا، اللجنة الوزارية للمتابعة، مجلس التوجيه والتخطيط وتحسين المستوى بالخارج، مديرية البحث ودراسات ما بعد التدرج، مديرية التبادل والتعاون، مؤسسات التعليم العالي، والقنصليات؛
- تنويع التعاون مع الدول وكذلك تنويع برامج التكوين ذات الأداء العالي في المجالات العلمية والتقنية.

كما عرفت سنة 2003م إصدار مرسوم رئاسي رقم 03-309 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003م، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج، والذي تم إلغائه وتعويضه بالمرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 06 جويلية 2014م، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج والذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من التكوين الاقليمي في الخارج وكذا الأصناف المستفيدة، وكذلك يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من تحسين المستوى في الخارج، كما تم بموجب المادة الخامسة منه إنشاء اللجنة الوطنية للتكوين وتحسين المستوى بالخارج وهي اللجنة المكلفة بإعداد برنامج التكوين الاقليمي وتحسين المستوى في الخارج وتقييمه، ويرأس هذه اللجنة الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله وتتشكل من كل من ممثل وزير الشؤون

¹- Musette Mohamed Saib et al., **Op.cit**, p: 78.

الخارجية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، وكذا ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية كما تساعد اللجنة في أداء مهامها لجنة خبراء علميين من مصف الأستاذية يعينهم الوزير المكلف بالتعليم العالي¹، وتتمثل أهم مهامها في ما يلي:²

- دراسة واقتراح التنظيم العام بالتكوين الاقامي وتحسين المستوى في الخارج؛
- الفصل في الحاجات وفي برامج التكوين الاقامي وتحسين المستوى في الخارج التي تعبر عنها القطاعات سنويا؛
- دراسة المنح المعروضة في إطار اتفاقيات التعاون وعند الحاجة تلك المعروضة في إطار الاتفاقيات القطاعية؛
- تشجيع كل التدابير التي من شأنها ترقية صيغ الرعاية من قبل المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين أو الهيئات الجهوية أو الدولية الأخرى؛
- جمع الوثائق البيداغوجية والعلمية حول برامج التكوين الاقامي وتحسين المستوى في الخارج؛
- اقتراح مقاييس الانتقاء وكذا قائمة الشعب والفروع المقبولة للتكوين الاقامي وتحسين المستوى في الخارج؛
- السهر على تنظيم المسابقات الجهوية عند الاقتضاء، لانتقاء المترشحين للتكوين الاقامي في الخارج؛
- ضبط قوائم المترشحين للتكوين الاقامي في الخارج؛
- تقييم برامج التكوين الاقامي وتحسين المستوى في الخارج؛
- اقتراح سياسة إعادة ادماج الممنوحين عقب التكوين الاقامي في الخارج.

المطلب الثاني: تطور الحراك الأكاديمي في الجزائر

منذ الاستقلال شهد قطاع التعليم العالي حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وفيما يلي بعض مؤشرات هذا الحراك.

أولا-تطور الحراك لطلابي

¹- المرسوم الرئاسي رقم-196 المؤرخ في 06 جويلية 2014 يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادر في 09 جويلية 2014، ص: 16.

²- المرجع نفسه.

يمكن تقسيم الحراك الطلابي إلى حراك طلابي إلى الخارج وحراك طلابي إلى الداخل.

1-الحراك الطلابي إلى الخارج

بعد الاستقلال مباشرة شرعت السلطات الجزائرية في إطلاق مشاريع تنموية ضخمة، غير أن العجز المسجل في الموارد البشرية المؤهلة لمواكبة مخططات التنمية وعدم قدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات الدولة حتم على الدولة إرسال طلابها الجامعيين إلى الخارج من أجل تكوينهم بما يتماشى ومتطلبات التنمية، وأوكلت مهمة إيفاد الطلاب الجامعيين إلى الخارج إلى اللجنة الوطنية للمنح الجامعية، حيث شرعت في استقبال واختيار الطلاب المعنيين بالبعثات حيث في الفترة الممتدة من الموسم الجامعي 1973م-1974م إلى الموسم الجامعي 1978م-1979م تم استقبال 3561 مترشحا، قبل منهم 1584 طالبا لمزاولة الدراسة بالخارج، وهو ما يمثل نسبة 45% من إجمالي المترشحين، كما تجدر الإشارة أن أغلبية الطلاب الممنوحين يدرسون في التخصصات العلمية والتقنية في مرحلة التدرج¹، والجدول الموالي يوضح توزيع الطلاب الممنوحين للخارج حسب الدول المضيفة.

الجدول رقم (24): عدد الطلاب الممنوحين للخارج وأهم الدول المضيفة بين سنتي 1973م و1979م

النسبة %	المجموع	الموسم الجامعي						الدولة المضيفة
		79-78	78-77	77-76	76-75	75-74	74-73	
23,6%	374	15	1	21	218	26	93	ال.وم.أ
10,6%	168	9	16	18	27	29	69	فرنسا
33%	523	36	45	114	93	142	93	الاتحاد السوفياتي
14,6%	231	2	17	80	57	37	38	بريطانيا
3,1%	49	/	/	12	20	5	12	ج.ألمانيا الفيدرالية
5,9%	93	6	2	7	50	12	16	دول غربية أخرى
2%	32	1	/	/	22	9	/	دول الشرق الأوسط
7,2%	114	10	1	11	45	17	30	دول اشتراكية أخرى
100%	1.584	79	82	263	532	277	351	المجموع

Source : Mohamed Farhi, L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN ALGERIE ET LE RECOURS A LA FORMATION A L'ETRANGER, INSTITUT INTERNATIONAL DE PLANIFICATION ET L'EDUCATION, UNESCO, Paris, 1982, P P: 18 ; 20.

من خلال الجدول رقم (24) يتضح أن عدد الطلاب الممنوحين للخارج عرف تطورا بين الموسم الجامعي 1973م-1974م والموسم الجامعي 1975م-1976م، حيث تطور من 351 طالبا إلى 532 طالبا ليعرف بعدها تراجعا كبيرا، وهذا التراجع يعود سببه إلى بداية فتح التخصصات العلمية والتقنية في الجامعات الجزائرية.

¹ - Mohamed Farhi, Op.cit, p: 18 .

خلال هذه الفترة كانت نسبة الطلاب الممنوحين للدراسة بالخارج في المتوسط تقدر بـ 3% من إجمالي الطلاب المسجلين في السنة أولى من التعليم الجامعي¹.

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن الاتحاد السوفياتي يعتبر أكثر الدول استضافة للطلاب الجزائريين، وهذا يفسر بحجم المنح الدراسية الكبيرة التي يقدمها هذا البلد في إطار اتفاقيات التعاون العلمي والتقني المبرمة بين البلدين، خاصة أن العقود الاقتصادية الأولى من نوع المنتج في اليد (Product in Hand Contract) كانت مع الاتحاد السوفياتي.

هذا وعرف عدد الطلاب الجزائريين الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم خارج حدود الوطن تزايدا مستمرا حيث وصل عددهم حدود 31.288 طالبا دوليا سنة 2021م حسب منظمة اليونيسكو، موزعين على معظم دول العالم كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (25): عدد الطلاب الجزائريين في الخارج حسب احصائيات منظمة اليونيسكو نوفمبر 2021م

عدد الطلاب	الدولة المستقبلية	عدد الطلاب	الدولة المستقبلية	عدد الطلاب	الدولة المستقبلية
20	الارجنتين	147	رومانيا	24.612	فرنسا
16	جنوب افريقيا	140	قطر	693	كندا
15	موريتانيا	114	المغرب	588	تركيا
13	السويد	108	سويسرا	551	المملكة المتحدة
13	كوبا	108	السينغال	547	روسيا الفيدرالية
12	التشيك	101	ايطاليا	522	اكرانيا
10	لكسمبورغ	43	البرتغال	519	ماليزيا
8	البرازيل	42	فلندا	366	المملكة العربية السعودية
8	هولندا	39	بولونيا	249	ألمانيا
6	النيجر	35	سلطنة عمان	248	الأردن
5	النرويج	31	كوريا الجنوبية	243	الولايات المتحدة الأمريكية
5	الدنمارك	25	اليابان	206	إسبانيا
5	إيران	24	النمسا	179	تونس

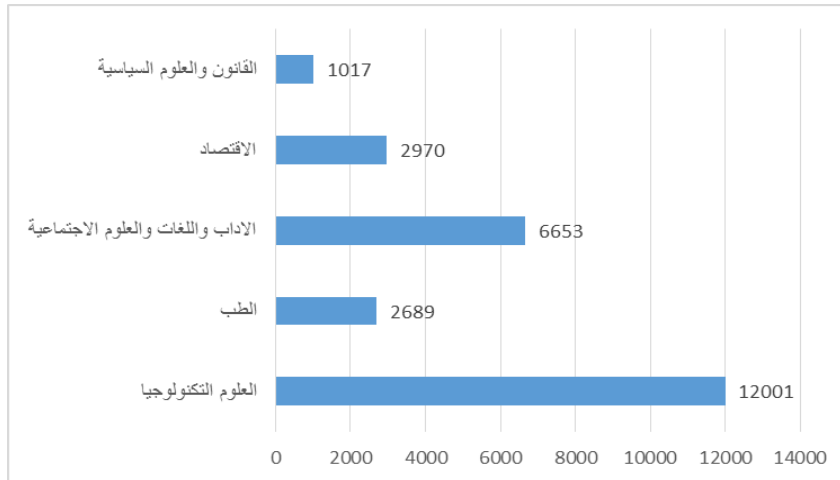
¹ - Mohamed Farhi, Op.cit, pp : 18 , 20.

22	البحرين	162	بلجيكا
22	مالطا	162	المجر

المصدر: قاعدة بيانات منظمة اليونسكو، متوفرة على الموقع الاتي: <http://uis.unesco.org/fr/uis-student-flow>

من خلال الجدول رقم (25) يتضح أن أغلب الطلاب الجزائريين الذين يتابعون دراستهم بالخارج يفضلون دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص، وربما يعود هذا ذلك إلى القرب الجغرافي خاصة بالنسبة لعنصر الطالبات اللاتي يحصلن بسهولة أكبر على موافقة الأسرة عندما لا يتعلق الأمر بدولة بعيدة جداً. ويقدر عدد الطلاب الجزائريين الوافدين إلى فرنسا خلال الموسم الجامعي 2020م-2021م حوالي 29.333 طالب، 56% منهم إناثا، حيث تستقطب الجامعات الفرنسية 25.333 طالبا والباقي موزعين على مختلف مؤسسات التعليم العالي الفرنسية. ويقصد حوالي 52% من الطلاب الجزائريين الجامعات الفرنسية من أجل إكمال دراستهم في طور الماستر يليها طور الليسانس بـ 43% ثم طور الدكتوراه بـ 5%¹. أما التخصصات التي يقصدها الطلاب الجزائريين في الجامعات الفرنسية فيمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (21): توزيع الطلاب الجزائريين في الجامعات الفرنسية حسب التخصصات للموسم الجامعي 2021م-2022م



Source: Campus France, **Fiche Mobilité Algérie**, Octobre 2021. Available on website: (<https://ressources.campusfrance.org>), Date of access: 20/04/2023.

وربما يعود تفضيل الطلاب الجزائريين الجامعات الفرنسية إلى عامل اللغة حيث يسهل استخدام اللغة الفرنسية سواء في مجال الدراسة أو المعاملات اليومية بالإضافة إلى وجود العديد من الاتفاقيات وبرامج التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي.

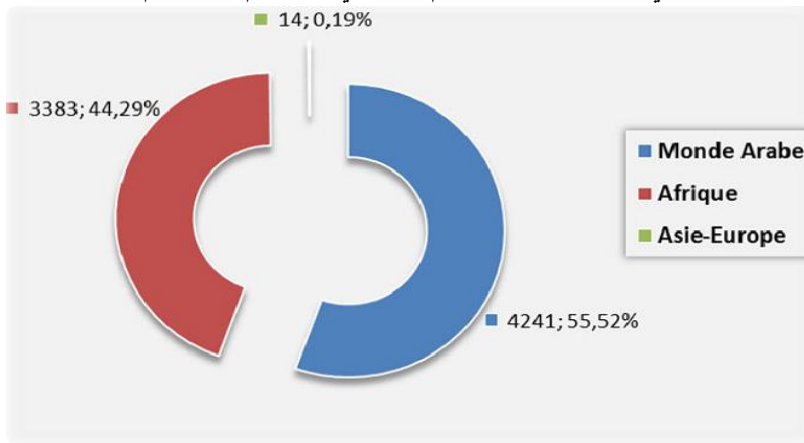
2- الحراك الطلابي إلى الداخل (الطلاب الدوليون الوافدون إلى الجزائر)

Available on website: . Campus France, **Fiche Mobilité Algérie**, Octobre 2021-¹ (<https://ressources.campusfrance.org>), Date of access: 20/04/2023.

الفصل الرابع: تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم مظاهر تدويله

منذ الاستقلال إلى غاية الموسم الجامعي 2022م-2023م استقبلت مؤسسات التعليم العالي في الجزائر 63.000 طالبا أجنبيا ينحدرون من 62 جنسية، حيث تم تسجيل 7.638 طالبا دوليا جديدا خلال الموسم الجامعي 2022م-2023م. 99.86% من الطلاب الدوليين الجدد الوافدين إلى الجزائر ينحدرون من الدول الأفريقية والعربية، والباقي من بعض الدول الأوروبية والآسيوية¹. والشكل الموالي يوضح توزيع الطلاب الدوليين الوافدين حسب المنطقة الجغرافية.

الشكل رقم (22): توزيع الطلاب الدوليين في الجزائر خلال الموسم الجامعي 2022م-2023م حسب المناطق الجغرافية

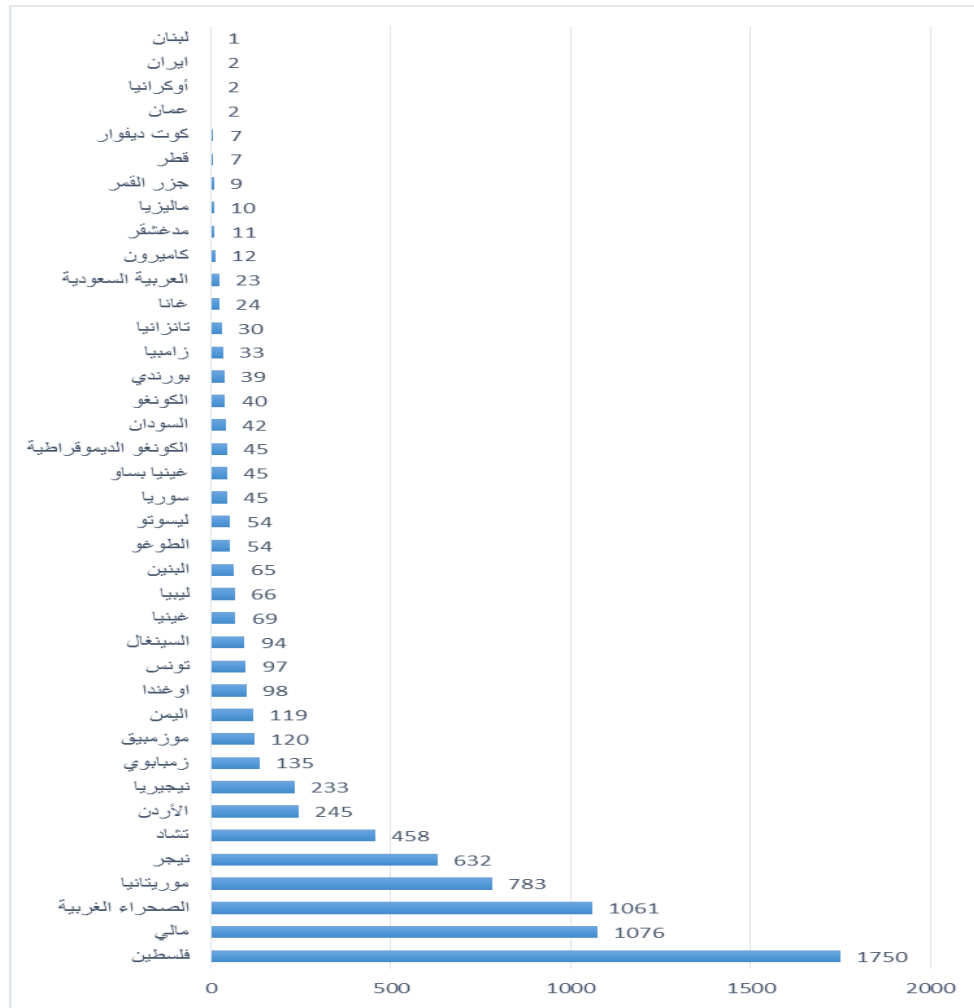


Source: MESRS, Study in Algeria Label, Alger, Mars 2023, p: 02.

كما يلاحظ أن 50% من مجموع الطلاب الدوليين الموجودين في الجزائر ينحدرون من 4 دول هي: فلسطين، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، مالي وموريتانيا، والشكل الموالي يوضح مصدر الطلاب الدوليين حسب الدول التي ينحدرون منها.

¹- MESRS, Study in Algeria Label, Alger, Mars 2023, p: 01.

الشكل رقم (23): توزيع الطلاب الدوليين في الجزائر خلال الموسم الجامعي 2022-2023م حسب بلدانهم الاصلية



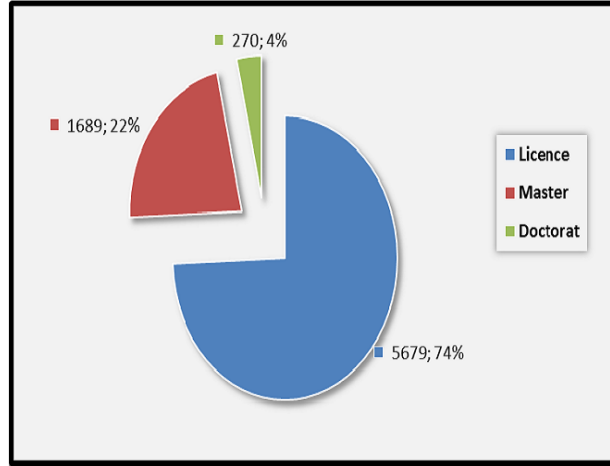
Source : MESRS, Study in Algeria Label, Alger, Mars 2023, p: 03.

ومن خلال الاحصائيات السابقة نلاحظ أن عدد الطلاب الدوليين في الجزائر ضعيف مقارنة بالعدد الكلي للطلاب الدوليين حول العالم والمقدر بحوالي 6.400.000 طالبا دوليا حسب احصائيات منظمة اليونيسكو لسنة 2022م.

ويمكن تفسير ضعف الطلاب الدوليين في الجزائر إلى ضعف جاذبية قطاع التعليم العالي للطلاب الدوليين خارج إطار التعاون الدولي، إذ يقتصر وجود الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بشكل أساسي على المستفيدين من المنح في إطار التعاون وأولئك الذين يقيم آباؤهم في الجزائر، لا سيما في إطار أنشطتهم المهنية من جهة، وإلى عدم إيلاء القادة السياسيين أهمية لوجود الطلاب الأجانب داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث لا تسمح طريقة عمل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والقوانين التي

تتظمها للقيادة الأكاديميين بجذب المزيد من الطلاب الدوليين¹، لذلك لا يزال من السابق لأوانه الحديث عن جاذبية قطاع التعليم العالي للطلاب الدوليين.

الشكل رقم (24): توزيع الطلاب الدوليين بالجزائر حسب الأطوار التعليمية



Source: MESRS, *Study in Algeria Label*, Alger, Mars 2023, p: 02.

وبلاحظ أن 74% من مجموع الطلاب الدوليين مسجلون في طور الليسانس، في حين 270 طالبا دوليا فقط مسجلون في طور الدكتوراه، وهذا يشير إلى ضعف التمثيل في الدكتوراه، والشكل الموالي يوضح توزيع الطلاب الدوليين حسب الأطوار التعليمية.

ثانيا- حراك أعضاء هيئة التدريس

يمكن تقسيم حراك أعضاء هيئة التدريس بحراك هيئة التدريس إلى الخارج وحراك هيئة التدريس إلى الداخل.

1- حراك أعضاء هيئة التدريس للخارج

في الفترة بين 1973م و1980م ومن أجل تلبية احتياجاتها من الأساتذة قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منح 2.594 منحة دراسية بالخارج في إطار التكوين بعد الجامعي²، ويستفيد من هذه المنح³:
- الطلاب الذين أنهوا دراستهم الجامعية بنجاح وأمضوا عقود عمل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- الأساتذة المتعاقدون؛

1- Youcef Berkane, *L'internationalisation de l'enseignement algérienne?*, In *La mondialisation étudiante. Le Maghreb entre Nord et Sud*, Ed : Sylvie Mazzella, IRMC/Karthala, Paris, 2009, p: 08.

2- Mohamed Farhi, *Op.cit*, p :21

3- *Idem.*

- الأساتذة المتربصون؛

- الأساتذة الدائمون الذين لم يحصلوا بعد على درجة الدكتوراه.

ومن أجل تعزيز حركية أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم مهنيا لاكتساب المهارات التقنية واللغوية، وكذلك الانفتاح على الثقافات الأخرى وحتى مهارات التعامل مع الآخرين، عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إحداث العديد من برامج التكوين الاقامي الدولي، بعضها بتمويل وطني، والبعض الآخر بتمويل مشترك في إطار التعاون الثنائي من قبل الدول الشريكة، حيث مكنت هذه البرامج من تكوين 5.123 دكتورا على مدى السنوات الخمس الماضية عبر 60 دولة حول العالم، وبحلول عام 2025م، سيتم تكوين حوالي 2.054 دكتورا¹.

وفيما يلي توضيح حول أهم برامج التكوين الاقامي الدولي:

أ- **برنامج التكوين الاقامي بالخارج:** يشمل التكوين الاقامي في الخارج ثلاثة برامج تكوينية ذات أولوية، رائدة وبارزة موجهة للأساتذة المكونين:²

- **البرنامج الوطني الاستثنائي:** برنامج مخصص للأساتذة والباحثين في مرحلة إنهاء الأطروحة وطلاب الدكتوراه غير الأجراء، بدأ العمل به في سنة 2005م. وتجدر الإشارة أن نسبة مناقشة أطروحات الدكتوراه في إطار هذا البرنامج بلغت 87%، وفي الموسم الجامعي 2019م-2020م استفاد برسم هذا البرنامج 883 طالبا من بينهم 326 أستاذا و557 طالبا غير أجير حيث تتراوح مدة إقامتهم بين 07 إلى 11 شهرا.

- **البرنامج الوطني الاستثنائي للغة الإنجليزية:** برنامج مخصص للأساتذة وطلاب الدكتوراه الشباب الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه في اللغة الإنجليزية في المملكة المتحدة، حيث تحصي وزارة التعليم العالي 117 طالبا مستفيدا من المنحة خلال السنة 2019م-2020م، فيما بلغ عدد المستفيدين من المنحة 378 مستفيدا منذ بداية تطبيقها سنة 2014م.

- **برنامج التعاون الجزائري الفرنسي بروفاس ب+ (PROFAS B+):** برنامج مخصص للأساتذة وطلاب الدكتوراه الشباب الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه، وتجدر الإشارة أن نسبة مناقشة أطروحات الدكتوراه في إطار هذا البرنامج بلغت 93%، وفي الموسم الجامعي 2019م-2020م استفاد برسم هذا البرنامج 101 طالبا

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والاتفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص: 50.

²- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، أكتوبر 2020، ص: 46.

موزعين على ميادين التكوين كما يلي: تكنولوجيا 54 طالبا، علوم دقيقة 28 طالبا، علوم الطبيعة والحياة 11 طالبا وعلوم اجتماعية وإنسانية 08 طلاب.

يعد البرنامج المذكوران أعلاه من البرامج التي توظف بصفة آلية الدكاترة المناقشين لأطروحة الدكتوراه في رتبة أستاذ مساعد قسم ب.

- برنامج المنح الوطنية للتميز والتعاون: برنامج التعاون الحكومي الدولي والعروض المقدمة من المؤسسات أو المنظمات الدولية المعترف بها، والمخصصة للطلاب الذين يستعدون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه وتشمل العديد من الدول منها الصين، المجر، إيرلندا، الأردن وتونس وغيرها.

ب- برنامج الحركة في الخارج: تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2002م، وهو برنامج مخصص لطلاب الدكتوراه غير الأجراء والأساتذة الباحثين والباحثين المسجلين في الدكتوراه والموظفين والتقنيين والإداريين، من أجل تحسين المستوى في الخارج في مدة تساوي أو تقل عن 06 أشهر، ويهدف إلى تعزيز التكوين وتقوية القدرات الإشرافية الوطنية لأعضاء هيئة التدريس، كما يهدف إلى تعزيز الإنتاج العلمي الدولي المفهرس والمعترف به لتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ولزيادة المرئية الدولية لمؤسسات التعليم العالي، قصد خلق ديناميكية وطنية للتطور العلمي والاقتصادي للدولة، وخلال الخمس سنوات الماضية تم تسجيل 101.254 حركة لفائدة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وموظفي القطاع عبر 86 دولة عبر العالم¹.

2- حراك أعضاء هيئة التدريس الدوليين إلى الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها تعاني من عجز كبير في عدد الأساتذة الجامعيين، ومن أجل تغطية هذا العجز عملت الجزائر على استقطاب أساتذة جامعيين من مختلف الدول التي تقيم معها اتفاقيات تعاون في انتظار تكوين إطارات وطنية في سياق استراتيجية جزارة التعليم العالي، والجدول الموالي يوضح تطور الأساتذة الأجانب في الجزائر بين سنوات 1973م و2015م.

الجدول رقم (26): تطور عدد الأساتذة الأجانب نسبة إلى العدد الكلي للأساتذة بين سنتي 1973م و2015م

نسبة الأساتذة الأجانب بالنسبة لإجمالي الأساتذة	مجموع الأساتذة	عدد الأساتذة الأجانب	السنة الجامعية
			1974-1973
57,3%	2.916	1.670	1975-1974
50,6%	4.041	2.166	1976-1975
57,3%	4.670	2.678	

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والاتفاق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 26-28 ديسمبر 2021، الجزائر، ص: 51.

1977-1976	2.736	5.260	52%
1978-1977	2.787	6.179	45,3%
2003-2002	64	20.769	0,31%
2004-2003	61	22.650	0,27%
2005-2004	68	25.229	0,27%
2006-2005	64	27.067	0,24%
2007-2006	73	29.062	0,25%
2008-2007	99	31.703	0,31%
2009-2008	56	34.470	0,16%
2010-2009	55	37.688	0,15%
2011-2010	77	40.140	0,19%
2012-2011	68	44.448	0,15%
2013-2012	77	48.398	0,16%
2014-2013	107	51.299	0,21%
2015-2014	92	53.622	0,17%

المصدر:

- Mohamed Farhi, *L'enseignement Supérieur en Algérie et le Recours à la Formation à L'étranger*, Institut International de Planification et l'éducation, UNESCO, Paris, 1982, p: 11.

- يوسف مريم، أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر نموذجاً-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2016، ص: 106.

من خلال الجدول رقم (26) يتضح أنه خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين تفوق نسبة أعضاء هيئة التدريس المحليين، حيث كانت تقدر نسبتهم بحوالي 57%، وهذا يُظهر العجز الذي كانت تعانيه الجزائر. غير أنه وانطلاقاً من نهاية السبعينات بدأت نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين تعرف انخفاضاً حيث بلغت حوالي 45% خلال الموسم الجامعي 1977م-1978م، وهذا يدل على أن الجزائر بدأت في تكوين إطارات وطنية في إطار برنامج جزارة التعليم العالي. وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين يلاحظ أن عدد أعضاء هيئة التدريس الدوليين ضعيف جداً حيث لا يتعدى 0,17% خلال الموسم الجامعي 2014م-2015م، وهذا راجع إلى أن الدولة الجزائرية استطاعت تحقيق هدف جزارة التعليم العالي بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفي جميع التخصصات.

يعد الحراك الأكاديمي ظاهرة صحية ومفيدة للأفراد سواء كانوا باحثين أم طلاباً ولمؤسسات التعليم العالي أو حتى للدولة، غير أنه قد تكون له عواقب وخيمة إذا لم يكن مؤطراً بقوانين وتدابير إجتماعية ومالية تسمح بعودة الكفاءات التي سافرت أو ستسافر إلى الخارج، لأنه في هذه الحالة سيتحول إلى نزيف للطاقات

البشرية المحلية وهو ما يعرف بهجرة الكفاءات، وهذه الظاهرة تعاني منها أغلب دول العالم خاصة الدول الواقعة جنوب الكرة الأرضية.

وقد تأثرت الجزائر أيضا بهذه الظاهرة حيث عانت ولا تزال تعاني من نزيف كبير في الأدمغة، إذ يفضل عدد كبير من الطلاب أو الأساتذة الباحثين الذين هم في حراك أكاديمي عدم العودة والاستقرار في الخارج أو حتى الذين هم في الداخل يفكرون في المغادرة، وذلك راجع لأسباب عديدة منها المزايا المالية والمكانة الاجتماعية التي توفرها الدول المضيفة للباحثين والأكاديميين خاصة المتميزين، بالإضافة إلى البنى التحتية العلمية والتكنولوجية التي تمتلكها والتسهيلات المتعلقة بالتأشيرة والإقامة، ما يجعلها بيئة جاذبة للكفاءات، وفي المقابل فإن الأجور الزهيدة وضعف المكانة الاجتماعية وقلة فرص العمل وضعف البيئة المساعدة على الابتكار والابداع في الجزائر كلها عوامل تزيد من ظاهرة هجرة الأدمغة¹.

ووفقا لبعض الاحصائيات فقد غادر الجزائر في سنة 2007م حوالي 300 أستاذ جامعي من مختلف الرتب بحثا عن وضع مالي واجتماعي أفضل². كما شهدت الجزائر في الفترة بين 2000م و2013م هجرة حوالي 10.860 طبيبا وهو ما يعادل نسبة 44,3% من إجمالي الأطباء المكونين في الجزائر وبذلك تحتل المرتبة الأولى عربيا في هجرة الأدمغة³.

المطلب الثالث: تدويل البحث العلمي في الجزائر

يرتكز تدويل البحث العلمي في الجزائر على عدد من برامج التعاون الدولي والشراكة. وفيما يلي أهمها:

أولا-برامج التعاون الدولي والشراكة

¹ - راجع كلا من:

- شاكور ظريف، هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991م-2015م): دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عُمران، المجلد 06، العدد 21، صيف 2017، ص ص: 119-123.

- عبد الجبار جبار، هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 01، جوان 2022، ص ص: 11-16.

Berkane Youcef, **Op.cit**, p: 13. ²

³ - عبد الجبار جبار، هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 01، جوان 2022، ص ص: 17.

تساهم مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في العديد من برامج التعاون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال المشاركة في عدة برامج تهدف إلى تحديث التكوين وحل الإشكاليات الوطنية والإقليمية في البحث والتطوير، ومن بين هذه البرامج الرئيسية:¹

- برنامج التعاون إيراسموس (ERASMUS+)؛
- برنامج البحث أفق (HORIZON 2020)، أفق أوروبا (HORIZON EUROPE)؛
- برنامج ما بين الدول الإفريقية؛
- برنامج التوأمة؛
- برنامج التعاون مع الاتحاد الإفريقي؛
- برنامج التعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية؛
- بريما PRIMA: تشمل بلدان المتوسط (الزراعة، الماء والصناعة الغذائية)؛
- بالإضافة إلى ذلك، تحتضن الجزائر حاليا مؤسستين دوليتين، وهما:
- معهد جامعة عموم إفريقيا لعلوم المياه والطاقة بما في ذلك تغير المناخ بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي والشريك الموضوعاتي ألمانيا، ويقع مقرها في جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -.
- المركز الأمريكي للدراسات المغاربية في الجزائر للبحث وتبادل المعرفة العلمية، بما في ذلك جميع التخصصات، في إطار التعاون بين الولايات المتحدة والمغرب العربي.
- وفي إطار تعزيز الشراكة الجامعية والبحثية، تم تنفيذ برامج متنوعة تخص التكوين، مدعومة بالتعاون الهادف والمستدام، حيث أبرمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 1500 إتفاقية مع أكثر من 60 بلدا منذ 2016م إلى غاية 2021م، من بينها 800 إتفاقية سارية المفعول²، تغطي بشكل أساسي:

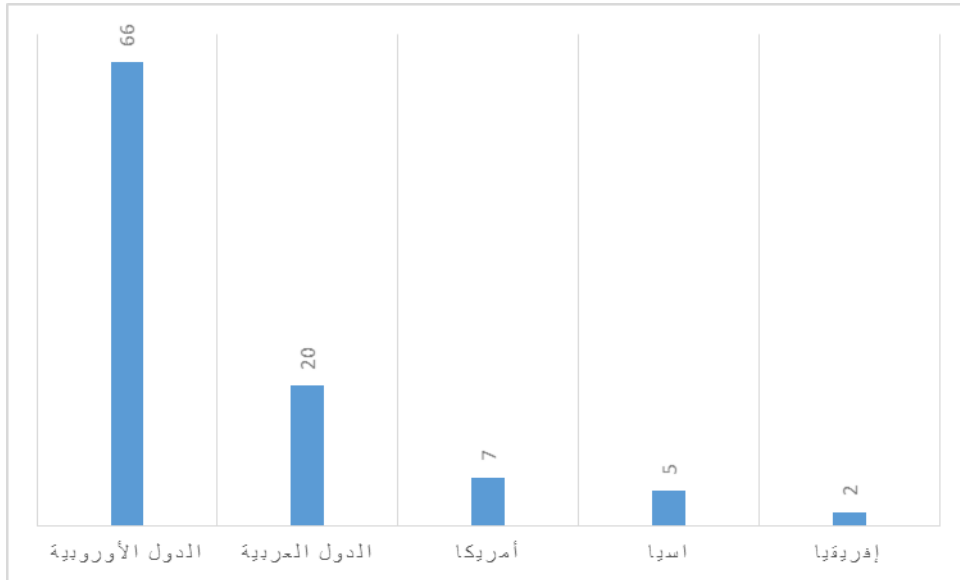
- إقامة مشاريع بحثية دولية؛
- دعم تكوين الدكتوراه والبحث العلمي؛
- الإنتاج المشترك في المجالات العلمية المعترف بها دوليا؛
- إقامة هيئات مشتركة يقودها أساتذة باحثون رفيعو المستوى؛
- المشاركة في الشبكات الجامعية الدولية.

¹ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والاتفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص: 49.

² - المرجع السابق، ص: 45.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الاتفاقيات تم إبرامها مع الدول الأوروبية، وبدرجة أقل مع الدول الإفريقية كما يبينه الشكل الموالي.

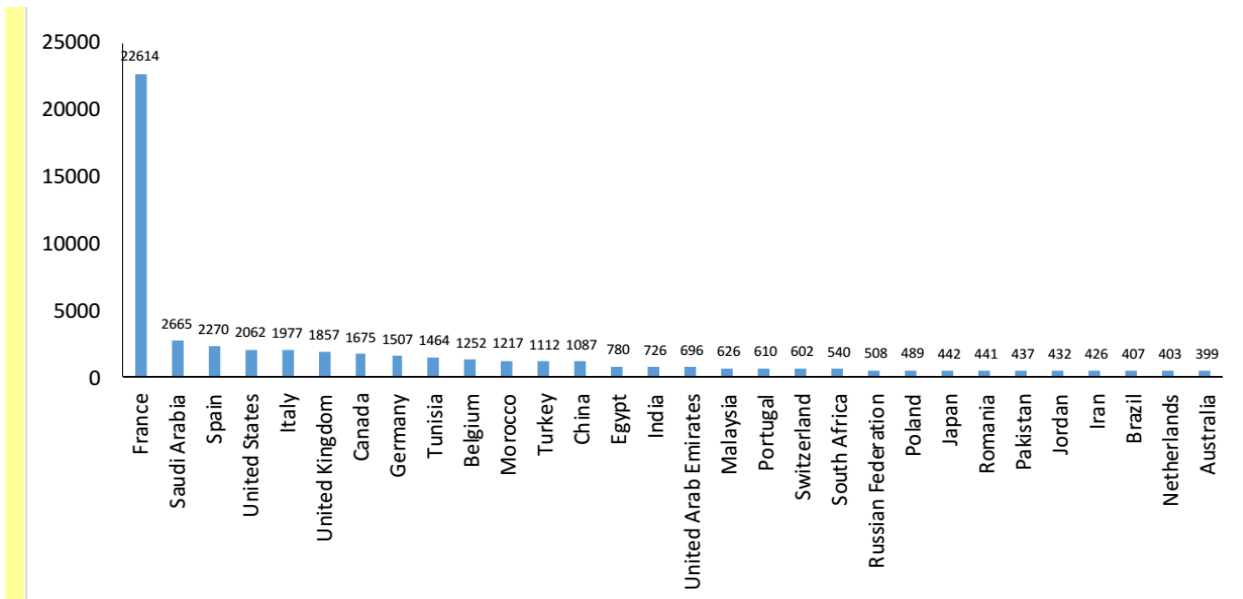
الشكل رقم (25): توزيع الاتفاقيات الدولية المبرمة بالنسبة المئوية حسب المناطق الجغرافية



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020م إلى غاية جوان 2021م، ص: 46.

فيما عرف أيضا النشر الدولي في المجالات ذات السمعة في التخصص تطورا كبيرا حيث على سبيل المثال حقق البرنامج الوطني الاستثنائي: 4530 منشورا دوليا، وبرنامج (PROFAS B+): 1275 منشورا دوليا، والشكل الموالي يوضح أهم 30 دولة مشتركة في النشر مع الجزائر.

الشكل رقم (26): أهم 30 دولة مشتركة في النشر مع الجزائر بين سنتي 1995م و2020م



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، أكتوبر 2020، ص: 39.

من خلال الشكل رقم (26) نلاحظ أن فرنسا هي أكبر شريك للجزائر في مجال النشر الدولي، وذلك لعدة أسباب منها عدد الاتفاقيات المبرمة معها، وكذلك عامل اللغة الذي ورثه الجزائريون عن الاستعمار الفرنسي ما يسهل عملية التواصل والتبادل العلمي.

ثانياً-التظاهرات العلمية

تحتل التظاهرات العلمية مكانة مهمة في أنشطة الجامعات الجزائرية، حيث تشجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذه الديناميكية ذات الطبيعة العلمية والتعليمية من أجل ضمان مرتبة البحث الوطني، وتبادل الممارسات الجيدة وكذلك التواصل العلمي.

يعقد سنويا على مستوى الجامعات الجزائرية بمعدل 3000 مؤتمرا وطنيا ودوليا، بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية المخصصة لطلاب الدكتوراه، وقد انخفض تنظيم التظاهرات العلمية بشكل ملحوظ لأسباب مرتبطة بتفشي جائحة كورونا، على سبيل المثال، عقد 110 مؤتمرا (مزدوج، حضوري وافتراضي) في 2021م بمشاركة 800 أستاذا زائرا أجنبيا (60 جنسية) من 38 جامعة أجنبية.

ويعتبر التعاون الدولي اليوم الركيزة التي يقوم عليها إضفاء البعد الدولي للتعليم العالي في بيئة دولية تنتم بالتنافس الشديد على الموارد خاصة البشرية من باحثين وطلاب، حيث يهدف هذا التعاون إلى إقامة مشاريع تسمح بظهور مواضيع مبتكرة، وتعزيز تكوين الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، فضلا عن رفع جاذبية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية للطلاب والباحثين الوافدين وكذلك زيادة المرئية على الصعيد الدولي.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل، يتبين حجم الاهتمام الذي حظي به قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال بدءا بإصلاحات سنة 1970م التي انعكست آثارها على الجانب الكمي لقطاع التعليم ممثلا في التطور الكبير الذي عرفه عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، حيث بلغ عددهم خلال الموسم الجامعي 2020م-2021م أكثر من مليون ونصف مليون طالب، بالإضافة إلى الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي والتي عرفت توسعا كبيرا غطت جميع مناطق الوطن من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه. وخلال الموسم الجامعي 2020م-2021م بلغ عددها 111 مؤسسة جامعية من مختلف الأصناف خاصة بعد صدور القانون التوجيهي 99-05 سنة 1999م وكذا بعد تطبيق إصلاحات 2004م. وبالرغم من النتائج الكمية المحققة في مجال التعليم العالي إلا أن الجانب النوعي والجودة لا يزال من أهم سلبات نظام التعليم العالي خاصة بعد التسرع في تطبيق نظام (L.M.D) وعدم تهيئة البيئة المناسبة له بالإضافة تبني نظامين في نفس الوقت النظام الكلاسيكي والنظام الجديد.

أما فيما يخص تدويل التعليم العالي فهو ليس بظاهرة جديدة على قطاع التعليم العالي في الجزائر، فمنذ الاستقلال شهدت القطاع مظاهر لتدويل التعليم العالي قصد توفير الموارد البشرية اللازمة لخطط التنمية المطبقة، ومن أبرز أنشطة التدويل التي عرفت الجزائر هي حراك طلابها من خلال إرسالهم لمختلف دول العالم من أجل التكوين، وكذا استقطاب أعضاء هيئة تدريس من مختلف الدول التي تقيم معها اتفاقيات تعاون في هذا المجال، من أجل تغطية العجز المسجل في عدد أعضاء هيئة التدريس بعد الاستقلال، وقد تم الاستغناء التدريجي عن أعضاء هيئة التدريس الأجانب خاصة بعد تطبيق الجزائر لمبدأ جزارة التعليم العالي، حيث استطاعت من خلاله تغطية أغلب التخصصات بكفاءات جزائرية مع نهاية التسعينات من القرن الماضي. ومع بداية الألفية الجديدة وتبني الجزائر نظام الأطوار الثلاثة (L.M.D)، عرفت الجزائر تطورا لافتا في أنشطة تدويل التعليم العالي خاصة فيما يخص الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، من خلال تبني بعض البرامج على غرار برنامج التكوين الإقليمي بالخارج والذي يشمل البرنامج الوطني الاستثنائي، البرنامج الوطني الاستثنائي للغة الإنجليزية بالإضافة إلى برنامج التعاون الجزائري الفرنسي بروفاس ب+ (PROFAS B+) وبرنامج التعاون الدولي والشراكة مثل برنامج التعاون إيراسموس+ (ERASMUS+) ، وبرنامج البحث أفق 2020 (HORIZON 2020)، أفق أوروبا (HORIZON EUROPE) وبرنامج التوأمة.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال تدويل التعليم العالي إلا أنها لم تنعكس إيجابا على قطاع التعليم العالي، حيث مازال يعاني ضعف جودته وغيابه كلية عن التصنيفات العالمية المعروفة على غرار تصنيف شانغهاي وتصنيف التايمز بالرغم من بعض الاستثناءات، بالإضافة إلى عدم قدرته على استقطاب الطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس الأجانب خارج بعض الدول الإفريقية والعربية.

الفصل الخامس:

دراسة تحليلية لواقع تدويل
التعليم العالي في الجزائر من
وجهة نظر القادة
الأكاديميين

تمهيد

بعد التطرق في الفصول السابقة لأهم الأسس النظرية لموضوع تدويل التعليم العالي، سيتم في هذا الفصل دراسة ممارسة تدويل التعليم العالي في الجزائر من خلال وجهة نظر القادة الأكاديميين، من خلال ثلاثة مستويات وهي مستوى الحكومة ومستوى القطاع وكذا المستوى المؤسسي الممثل في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم دوافع تدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين من أجل وضع أفضل السبل لتطويره من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

المبحث الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر

بعد التطرق إلى تطور التعليم العالي في الجزائر وأهم ملامح تدويله، سيتم التطرق الآن إلى دراسة واقع التدويل من خلال آراء القادة الأكاديميين في الجزائر.

المطلب الأول: أساليب التحليل الإحصائي

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في التحليل، وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS v19)، وتمثلت الأساليب في الآتي:

- معامل الارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للاستبانة؛
 - معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة؛
 - المتوسطات الحسابية لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة في كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاور الدراسة؛
 - الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيراتها، ولكل محور من محاور الدراسة؛
 - اختبار "ت" لعينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط المحور والمتوسط الفرضي والمقدر بـ "3"؛
 - اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لدراسة الفروق؛
 - اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.
- وقبل البدء في استعراض النتائج المحصل عليها، سيتم عرض معلومات حول مجتمع الدراسة وكذا كيفية اختيار العينة بالإضافة إلى مدى تحقق شروط استخدام الاختبارات الإحصائية السالفة الذكر.

أولاً-مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع القادة الأكاديميين والممثلين في مديري الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا والمدارس العليا للأساتذة، نواب مديري الجامعات والمراكز الجامعية، عمداء الكليات، نواب عمداء الكليات، بالإضافة إلى مديري المعاهد، على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (جامعات،

مراكز جامعية، مدارس عليا ومدارس الأساتذة ، بعد القيام بحصر عدد المؤسسات الجامعية حسب كل ندوة (الندوة الجهوية للشرق، الندوة الجهوية للوسط والندوة الجهوية للغرب) تم حساب مجموع القادة الأكاديميين حسب كل مؤسسة بناء على ما هو متوفر من بيانات على الموقع الإلكتروني الخاص بكل مؤسسة، وكان العدد الإجمالي للقادة الأكاديميين هو 1543 قائدا أكاديميا يعتبرون مجتمع الدراسة (أنظر الملحق رقم(I)).

ثانيا-عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية من القادة الأكاديميين، وبعد توزيع حوالي 500 استبانة بواسطة جميع الطرق المتاحة (بريد الكتروني، تسليم يد بيد، تسليم عن طريق وسطاء)، تم استرجاع 148 استبانة، تم استبعاد 26 استبانة بسبب النقص في الإجابات، وبالتالي تم الإبقاء على 122 استبانة صالحة للدراسة.

ثالثا- أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم بناء أداة الدراسة اعتمادا على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تمت الاستعانة بمقياس ليكرت الخماسي، وقسمت الاستبانة الى خمسة محاور حيث تناول:

-المحور الاول البيانات الوظيفية لأفراد العينة؛

-فيما المحور الثاني خصص لقياس واقع التدويل على مستوى الوطني ممثلا في سياسة الحكومة،

-بينما المحور الثالث خصص لقياس واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي ممثلا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛

-أما المحور الرابع فخصص لقياس واقع التدويل على المستوى المؤسسي ممثلا في مؤسسات التعليم العالي والذي بدوره تم تقسيمه الى 12 محورا فرعيا ممثلا في (انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية، توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي، التعاون الدولي، الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس، الحراك الدولي للطلاب، البرامج والمناهج الدراسية الدولية، تدويل البحث العلمي، تدويل خدمة المجتمع، تمويل أنشطة التدويل، مرئية الجامعات، البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل، توفر مبادئ الحوكمة).

-واخيرا المحور الخامس الذي تناول دوافع او مبررات التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

وقد تمت الاستعانة ببرنامج الـ SPSS النسخة 19 من اجل تحليل بيانات الاستبانة.

رابعا-قياس صدق الأداة

حيث سيتم قياسه من خلال قياس الصدق الظاهري والصدق الداخلي للأداة.

1-الصدق الظاهري: بهدف التأكد من الصدق الظاهري للأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في تخصصات مختلفة، وبجامعات مختلفة بهدف الحصول على ملاحظات شاملة وتغطية الأداة من جميع النواحي قدر الإمكان. (أنظر الملحق رقم (II)) الخاص بقائمة الأساتذة المحكمين.

2-الصدق الداخلي: فيما يخص الصدق الداخلي فقد تم التحقق منه من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس مدى ارتباط الفقرات بالمحاور التي تنتمي إليها. والنتائج ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (27): قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي لأداة الدراسة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	محاور الدراسة
0,000	0,879**	المحور الثاني: واقع التدويل على مستوى الدولة (سياسة الحكومة)
0,000	0,890**	المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
0,000	0,606**	المحور الرابع: واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي
0,000	0,414**	المحور الخامس: دوافع التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (III-أ))

** توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تقدر ب (0,01)

وفيما يلي تفصيل لنتائج قياس الصدق الداخلي للمحور الرابع: واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي، والذي ينقسم بدوره إلى 12 محورا فرعيا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (28): قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي للمحور الرابع من أداة الدراسة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	محاور الدراسة
		المحور الرابع: واقع التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي
0,000	0,829**	1-4 انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية
0,000	0,879**	2-4 توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي
0,000	0,659**	3-4 التعاون الدولي

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

0,000	0,828**	4-4 الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس
0,000	0,867**	5-4 الحراك الدولي للطلاب
0,000	0,823**	6-4 البرامج والمناهج الدراسية الدولية
0,000	0,871**	7-4 تدويل البحث العلمي
0,000	0,764**	8-4 تدويل خدمة المجتمع
0,000	0,749**	9-4 تمويل أنشطة التدويل
0,000	0,790**	10-4 مرئية الجامعات
0,000	0,776**	11-4 البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل
0,000	0,847**	12-4 توفر مبادئ الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (III-ب))

** توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يقدر ب (0,01)

يتضح من الجدول رقم (28) أعلاه أن معاملات الارتباط لمحاور الدراسة تراوحت بين 0,659 و0,879 وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة يقدر ب 0,01، وهو ما يدل على قوة وتماسك محاور أداة الدراسة وأنها حقيقة تقيس ما صممت لأجله.

خامسا-قياس ثبات الأداة

من أجل قياس ثبات الأداة تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ. وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات محاور أداة الدراسة

قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الدراسة
0,903	10	المحور الثاني: واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة)
0,902	17	المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
0,980	113	المحور الرابع: واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي
0,882	8	المحور الخامس: دوافع التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي
0,980	148	الثبات الكلي للأداة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (IV-أ))

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

من خلال الجدول رقم (29) يتضح أنّ معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي للأداة مرتفع، حيث قدر بـ (0,980) وعليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة، و بهذا فإن الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع.

وفيما يلي تفصيل لنتائج قياس ثبات المحور الرابع: واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي، والذي ينقسم بدوره إلى 12 محورا فرعيا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (30): قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحور الرابع من أداة الدراسة

قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الدراسة
0,638	5	1-4 انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية
0,938	15	2-4 توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي
0,950	9	3-4 التعاون الدولي
0,863	9	4-4 الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس
0,747	8	5-4 الحراك الدولي للطلاب
0,898	11	6-4 البرامج والمناهج الدراسية الدولية
0,783	9	7-4 تدويل البحث العلمي
0,926	7	8-4 تدويل خدمة المجتمع
0,820	12	9-4 تمويل أنشطة التدويل
0,888	10	10-4 مرئية الجامعات
0,736	6	3-4 البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل
0,877	12	12-4 توفر مبادئ الحوكمة
0,980	113	الثبات الكلي للمحور

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (IV-ب))

من خلال الجدول رقم (30) يتضح لنا أنّ معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي للمحور الرابع مرتفع، حيث قدر بـ 0,980، وعليه يمكن القول أن المحور الرابع من أداة الدراسة يتمتع بدرجة ثبات عالية تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة

أولا: تحليل نتائج الخصائص الوظيفية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

سيتم من خلال هذا الجزء التعرف على الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة، والمتمثلة في: طبيعة المؤسسة، الندوة التي تنتمي إليها لمؤسسة، المنصب، الرتبة العلمية، الخبرة الدولية ومصادر الخبرة الدولية. وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية	
طبيعة المؤسسة	جامعة	109	89,34%
	مركز جامعي	07	5,74%
	مدرسة وطنية	06	4,92%
	المجموع	122	100%
الندوة الجهوية التي تنتمي إليها	شرق	68	55,74%
	وسط	17	13,93%
	غرب	37	30,33%
	المجموع	122	100%
المنصب	مدير جامعة	00	00%
	نائب مدير جامعة	10	8,20%
	عميد كلية	45	36,88%
	نائب عميد كلية	60	49,18%
	مدير معهد	7	5,74%
	المجموع	122	100%
	الرتبة العلمية	أستاذ	54
أستاذ محاضر		68	55,74%
أستاذ مساعد		00	00%
المجموع		122	100%
هل سبق وأن كانت لك خبرة دولية؟	نعم	74	60,66%
	لا	48	39,34%
	المجموع	122	100%
مصادر الخبرة الدولية	بعثة او مهمة علمية بالخارج	59	79,73%
	تدريس طلاب دوليين	14	18,92%
	عمل في مؤسسة تعليم عالي بالخارج	14	18,92%
	أبحاث مشتركة مع باحثين دوليين	53	71,62%
	كتب ومطبوعات دولية	26	35,14%
	دورات وورشات في مجال تدويل التعليم	1	1,35%

		العالي	
--	--	--------	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (V))

من الجدول رقم (31) أعلاه يتبين أن أغلب أفراد ينتمون إلى الجامعات وهو ما يتناسب مع شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والتي تضم 54 جامعة و9 مراكز جامعية و48 مؤسسة بين مدرسة وطنية ومدرسة عليا، كما نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون على الندوات الثلاث في الجزائر (الندوة الجهوية للشرق، الندوة الجهوية للغرب، والندوة الجهوية للوسط) أي الدراسة تشمل جميع مناطق الوطن وإن كانت النسبة الأكبر لمؤسسات الندوة الجهوية للشرق، كما تبرز أن أفراد العينة موزعين بين مختلف المناصب الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، كما أن كل القادة الأكاديميين من ذوو الدرجة العلمية العالية أستاذ محاضر وأستاذ وهو ما يدل أن القادة يتمتعون بخبرة وتجربة، كم يوضح الجدول أن نسبة 60,66% من أفراد العينة سبق أن كانت لهم خبرة دولية، كما يوضح الجدول أن المصدر الأول للخبرة الدولية كانت عن طريق بعثة أو مهمة علمية بالخارج بنسبة 79,72%، ما يدل أن أغلب القادة استفادوا من بعثات أو تكوين إقامي بالخارج، بينما المصدر الثاني للخبرة الدولية هو الأبحاث الدولية المشتركة، في حين كان مصدر الخبرة الدولية عن طريق العمل في الخارج أو تدريس طلاب دوليين ضعيفا، بينما يوجد فرد واحد فقط من قام بإجراء دورة تدريبية حول التدويل، ما يدل على ضعف الدورات الخاصة بمجال تدويل التعليم العالي.

ثانيا: تحليل نتائج الاستبانة

سيتم دراسة واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر على ثلاثة مستويات (المستوى الحكومي، المستوى القطاعي والمستوى المؤسسي).

وقد ارتبطت فقرات الاستبانة بمقياس ليكرت (LIKERT) الذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم لكل عبارة من عبارات الاستبانة ضمن خمس درجات وفق مايلي:¹

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

للتعليق على نتائج المتوسطات الحسابية للمتغيرات الوادة في الدراسة فقد تم حساب حدود الإجابات

كمايلي:

$$0,8 = \frac{4}{5} = \frac{\text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد المستويات}} = \text{تفسير مستوى النتيجة}$$

¹- دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 109.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

ومنه تكون درجة استجابة أفراد العينة وفقا للمتوسط الحسابي كمايلي:

[1,80-1] منخفضة جدا؛

[2,60 -1,81] منخفضة؛

[3,40 -2,61] متوسطة؛

[4,20 -3,41] عالية؛

[5 -4,21] عالية جدا.

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

أولا-استجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على مستوى الدولة (سياسة الحكومة)

جاءت النتائج كما هي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على

المستوى الوطني (سياسة الحكومة)

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	يمثل تدويل التعليم العالي أولوية بالنسبة للحكومة	00	24	12	72	14	3,62	3	عالية	
2	تدويل التعليم العالي منصوص عليه صراحة في السياسة العامة للحكومة	00	28	35	45	14	3,37	8	متوسطة	
3	تسهل الحكومة على التنسيق الجيد بين مختلف القطاعات المعنية بعملية تدويل التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، وزارة الخارجية، الثقافة، التجارة...)	00	29	10	65	18	3,59	4	عالية	
4	تحرص الحكومة على توفير التمويل اللازم لعملية تدويل التعليم العالي	00	35	23	51	13	3,34	9	متوسطة	
5	تركز الحكومة على سياسة ابتعاث الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج	00	00	10	70	42	4,26	1	عالية جدا	

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	10	1,152	3,06	22	18	27	55	00	تركز الحكومة على سياسة استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى الجزائر	6
عالية	7	1,225	3,41	34	24	22	42	00	تؤدي وزارة الخارجية دورها على أكمل وجه فيما تعلق بعملية تدويل التعليم العالي من خلال التكفل بالمبتعثين إلى الخارج	7
عالية	5	0,926	3,57	13	68	17	24	00	تحرص الحكومة على سن التشريعات والقوانين التي تنظم عملية تدويل التعليم العالي	8
عالية	2	1,053	3,73	28	60	7	27	00	تحرص الحكومة على تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي مع الدول الرائدة عالميا والتي تقيم معها علاقات دبلوماسية	9
عالية	6	0,929	3,47	13	55	30	24	00	تولي الحكومة أهمية لعملية تدويل التعليم العالي بصفته أداة من أدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية	10
عالية		0,72510	3,5426							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (32) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات محور واقع تدويل التعليم العالي على مستوى الدولة أي السياسة العامة للحكومة كانت عالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,5426 بانحراف معياري قدره 0,72510 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (5) والتي تنص على "تركز الحكومة على سياسة ابتعاث الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,26 و بانحراف معياري قدره 0,600، بينما حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "تركز الحكومة على سياسة استقطاب الطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى الجزائر" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,06 بانحراف معياري قيمته 1,152، وهذه النتائج تبرز الأهمية التي توليها الحكومة لعملية تدويل التعليم العالي وإن لم تنص صراحة على مصطلح تدويل التعليم العالي في بيان

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

السياسة العامة، إلا أنها ركزت على أهم أنشطة التدويل حيث جاء في بيان السياسة العامة للحكومة ما يلي:¹

- تكثيف مشاركة المؤسسات الجامعية والبحثية في برامج التعاون الدولي، حسب مبدأ رايح-رايخ؛
- تشجيع مسعى توأمة المؤسسات الجامعية والبحثية الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية؛
- تعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية اتجاه الطلاب الأجانب من مختلف البلدان (الحركية الداخلية) وفي جميع أطوار التكوين؛
- توسيع وترشيد التكوين الاقامي بالخارج، من خلال تشجيع تطوير الدكتوراه والاشراف المشترك الدولي والتقليل من تخصيص المنح إلا للشعب الاستراتيجية فقط، والتي تؤثر في التنمية البيداغوجية والبحث التكنولوجي؛
- وضع جهاز جديد للأستاذ الباحث الزائر؛
- تزويد القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بموارد بشرية ذات جودة عالية بما يكفل الاستجابة لتطلعات سوق العمل الوطنية بل وحتى العالمية.

ثانيا-استجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جاءت النتائج كما هي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (33): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على

مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الرقم	العبارة	سلم القياس					الدرجة الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	يمثل تدويل التعليم العالي أولوية بالنسبة لقطاع التعليم العالي	00	19	15	61	27	6	0,964	3,79	

¹- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2021، ص:

61. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d->

<http://www.action-du-gouvernement-2021-ar.html>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/24.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	12	1,067	3,43	20	46	22	34	00	عملية تدويل التعليم العالي منصوص عليها صراحة في القانون التوجيهي لقطاع التعليم العالي	2
عالية	4	0,769	3,89	25	64	28	5	00	عملية تدويل التعليم العالي منصوص عليها صراحة في استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي	3
متوسطة	16	0,941	3,08	6	41	32	43	00	تمتلك وزارة التعليم العالي رؤية واضحة في مجال تدويل التعليم العالي	4
عالية	3	0,526	3,93	13	88	21	00	00	رسالة قطاع التعليم العالي تتضمن البعد الدولي	5
متوسطة	15	0,968	3,20	6	53	22	41	00	تمتلك وزارة التعليم العالي استراتيجية واضحة بخصوص عملية تدويل التعليم العالي	6
متوسطة	14	0,863	3,24	6	45	43	28	00	استراتيجية وزارة التعليم العالي في مجال تدويل التعليم العالي منشورة على موقعها الالكتروني	7
متوسطة	17	1,002	2,83	6	27	36	46	7	تمتلك وزارة التعليم العالي جدولا زمنيا محددا لتنفيذ عملية تدويل التعليم العالي	8
عالية	10	0,929	3,63	20	55	29	18	00	تمتلك وزارة التعليم العالي مديرية خاصة بعملية تدويل التعليم العالي	9
عالية	1	0,589	4,09	27	79	16	00	00	عملية تدويل التعليم العالي تقع تحت وصاية مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات	10

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	11	0,806	3,62	13	62	35	12	00	تسهر وزارة التعليم العالي على أن تتضمن استراتيجيات تطوير مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت وصايتها محورا خاصا بعملية تدويل التعليم العالي	11
عالية	7	0,780	3,74	13	76	21	12	00	عملية تدويل التعليم العالي من بين مؤشرات تقييم وزارة التعليم العالي لأداء مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت وصايتها	12
عالية	9	0,787	3,67	6	88	10	18	00	تحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توفير التمويل اللازم لعملية تدويل التعليم العالي	13
متوسطة	13	0,800	3,30	00	62	34	26	00	تحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي	14
عالية	5	0,651	3,85	18	68	36	00	00	مصادر التمويل لعملية التدويل تكون بالكامل من ميزانية الوزارة (تمويل حكومي)	15
عالية	8	0,607	3,72	5	83	29	5	00	تحرص وزارة التعليم العالي على إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول المغاربية في مجال التعليم العالي	16

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	2	0,567	3,98	18	83	21	00	00	17	تحرص وزارة التعليم العالي على إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع نظيرتها في الدول الرائدة عالميا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي
عالية		0,50912	3,5873							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (33) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات محور واقع تدويل التعليم العالي على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كانت عالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,5873 بانحراف معياري قدره 0,50912 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (10) والتي تنص على "عملية تدويل التعليم العالي تقع تحت وصاية مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,09 وبانحراف معياري قدره 0,589، بينما حصلت العبارة رقم (8) والتي تنص على "تمتلك وزارة التعليم العالي جدولا زمنيا محددا لتنفيذ عملية تدويل التعليم العالي" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,83 بانحراف معياري قيمته 1,002، وهذه النتائج تبرز أن تدويل التعليم العالي له أهمية بالنسبة لوزارة التعليم العالي إلا أنه لا يزال يعتبر أمرا ثانويا مقارنة مع الوظائف الأساسية للتعليم العالي وهي التعليم والبحث العلمي. حيث من خلال الاطلاع على القانون 05 - 99 المؤرخ في 04 أفريل 1999م، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي في بابه الأول والمتعلق بالأحكام العامة وهذا حسب المواد من المادة الأولى إلى المادة الخامسة أو في بابه الثاني والمتعلق بالتكوين العالي من المادة 6 إلى المادة 22 لم يتم ذكر عملية تدويل التعليم العالي صراحة أو حتى ضمينا، نفس الشيء بالنسبة للقانون 04-2000 المؤرخ في 10 رمضان 1421 الموافق ل 06 ديسمبر 2000م المتمم للقانون 05-99. غير أن القانون 06-08 المؤرخ في 16 صفر 1429 الموافق ل 23 فبراير 2008م المعدل والمتمم للقانون 05-99، والذي بموجبه تم اعتماد هيكلية جديدة لقطاع التعليم العالي تمثلت في اعتماد نظام الأطوار الثلاثة (ليسانس- ماستر-دكتوراه) والمعروف اختصارا بـ L.M.D في جميع التخصصات باستثناء تخصص الطب على مستوى مؤسسات التعليم العالي، والذي بدأ اعتماده بصفة تدريجية خلال الدخول الجامعي 2004-2005م ليتم بعده تعميمه على كافة مؤسسات التعليم العالي، هدف إلى تدويل التعليم العالي من خلال انفتاح

مؤسساته على العالم الخارجي عن طريق تعزيز التعاون الدولي وكذا ملائمة نظام التعليم العالي في الجزائر مع أنظمة التعليم العالي في العالم.

ومما يبرز اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعملية تدويل التعليم العالي هو إنشاء مديرية خاصة تعنى بالشؤون الخاصة بأنشطة التدويل تحت مسمى مديريةية التعاون والتبادل بين الجامعات والتي تضم كل من:¹

أ-المديرية الفرعية لحركية الطلاب والمستخدمين: وتتكون من ثلاثة مكاتب، وهي:

- مكتب برامج الحركة الخارجية للأساتذة؛

- مكتب برامج الحركة الخارجية للطلاب؛

- مكتب الحركة قصيرة المدى.

ب-المديرية الفرعية للطلاب الأجانب: وتتكون من ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب استقبال الطلاب الأجانب ومرافقتهم؛

- مكتب الادمج والإقامة وتسيير المنح؛

- مكتب المتابعة البيداغوجية والخريجين الأجانب.

ج-المديرية الفرعية للشراكة الجامعية والبحثية: وتتكون من ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب اتفاقية التعاون الدولي والتبادل ما بين الجامعات؛

- مكتب التحالفات والشبكات الدولية؛

- مكتب اليقظة والمتابعة والتقييم.

د-المديرية الفرعية لبرامج التعاون الجامعي والبحثي: وتتكون من ثلاثة مكاتب هي:

¹- للمزيد من المعلومات انظر:

المرسوم التنفيذي رقم 21-134 المؤرخ في 24 شعبان عام 1442 الموافق ل 07 ابريل سنة 2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 محرم عام 1443 الموافق 05 سبتمبر سنة 2021، يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مكاتب.

- مكتب التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية وغير الحكومية؛

- مكتب برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي؛

- مكتب المنتديات والفعاليات الكبرى.

كما تجدر الإشارة إلى ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تبنت في سنة 2023م رؤية جديدة تسعى من خلالها جعل الجزائر أول دولة في استقطاب الطلاب في المنطقة، وهذا من خلال خطة استراتيجية أطلق "عليها ادرس في الجزائر"¹، حيث تركز على أربع مجموعات من المعايير والآليات هي:²

- معايير متعلقة بعروض التكوين؛

- معايير متعلقة بالجودة؛

- آليات متعلقة بالتنسيق؛

- آليات متعلقة بالقيادة.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تدويل التعليم العالي في الجزائر وتعزيز مرئية وجاذبيته من خلال:³

- تدويل مؤسسات التعليم العالي؛

- تقوية أواصر التعاون وتوطيدها؛

- التأكيد على مكانة الجزائر كفاعل قوي في المنطقة؛

- تعزيز مرئية قطاع التعليم العالي الجزائري؛

- الترويج للجزائر كوجهة في مجال التعليم العالي على المستوى الدولي؛

- تنويع الموارد الخاصة بمؤسسات التعليم العالي.

وإن كانت الاستراتيجية الجديدة تبرز توجه الدولة والقطاع نحو تدويل التعليم العالي في الجزائر من أجل تعزيز جاذبية وزيادة مرئية القطاع على المستوى الدولي بما يسمح بتحسين ترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية، إلا أنه لا يمكن الحكم على هذه الاستراتيجية الآن وكذا على النتائج التي

¹- MESRS, *Study in Algeria Label*, op.cit, p: 06.

²- *Ibid*, p: 07.

³- *Ibid*, p: 09.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

تحققها، سواء من خلال عدد الطلاب الدوليين المستقطبين خارج اتفاقيات التعاون وترتيب مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات الدولية إلا بعد مدة من تطبيقها ومقارنة نتائجها بدول المنطقة. أما الانتقاد الذي يوجه لهاته الاستراتيجية هو عدم تحديدها لزمان معين لتنفيذها، وكذا الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى المرجوة، كما هو الحال في التجربة الماليزية حيث وضعت هدف استقطاب 200.000 طالب دولي بحلول سنة 2020م، ثم تم توسيع الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي إلى 250.000 طالب دولي بحلول سنة 2025م.

ثالثا- إستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي جاءت النتائج كما هي ملخصة في الجدول الآتي:

أ- انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية

جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (34): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي

الرقم	العبرة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تركز مؤسساتكم على إعداد إطارات وطنية تتمتع بمهارات عالمية	00	00	16	80	26	4,08	2	عالية	
2	تحرص مؤسساتكم على خلق بيئة عمل تتسم بالتنوع الثقافي بين منتسبيها (أساتذة، طلاب، موظفين)	00	35	15	72	00	3,30	5	متوسطة	
3	تهتم مؤسساتكم بالمشاركة الدولية في إنتاج المعرفة	00	5	12	68	37	4,12	1	عالية	
4	تتبنى مؤسساتكم فلسفة خدمة الإنسانية بصفة عامة من خلال إنتاج المعرفة العالمية	00	00	24	67	31	4,06	4	عالية	

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

5	تحرص مؤسساتكم على تشجيع المبادرات الأكاديمية والبحوث العلمية ذات البعد الدولي	00	12	18	40	52	4,08	0,984	3	عالية
								3,9295	0,50382	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (34) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية كانت عالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,9295 بانحراف معياري قدره 0,50382 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (3) والتي تنص على "تهتم مؤسساتكم بالمشاركة الدولية في إنتاج المعرفة" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,12 وبانحراف معياري قدره 0,745، بينما حصلت العبارة رقم (2) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على خلق بيئة عمل تتسم بالتنوع الثقافي بين منتسبيها (أساتذة، طلاب، موظفين)" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,30 بانحراف معياري قدره 0,890، وهذه النتائج تبرز أن البعد الدولي للتعليم العالي منتشر كمفهوم وثقافة بين أفراد القيادة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

ب - توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي

الجدول رقم (35): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر استراتيجية خاصة بعملية التدويل

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تمتلك مؤسساتكم خطة استراتيجية واضحة في مجال تطوير التعليم العالي	00	23	22	56	21	3,61	0,983	5	عالية
2	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي الخاصة بمؤسساتكم منشورة ومتاحة للجميع في شكل مطويات	00	61	28	27	6	2,82	0,945	14	متوسطة

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	13	1,147	2,88	13	27	21	54	07	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي الخاصة بمؤسستكم منشورة ومتاحة للجميع على الموقع الالكتروني	3
متوسطة	8	1,126	3,20	14	43	24	35	06	تحرصون كقيادة على عقد ندوات ومحاضرات موجهة لأعضاء هيئة التدريس لشرح أهداف الخطة الاستراتيجية لمؤسستكم	4
عالية	4	0,924	3,70	27	44	39	12	00	يحظى تدويل التعليم بأهمية على مستوى الإدارة العليا بمؤسستكم	5
عالية	2	0,714	3,74	14	67	36	05	00	يحظى تدويل التعليم العالي في الثلاث سنوات الأخيرة بإهتمام متزايد من طرف الإدارة العليا بمؤسستكم	6
عالية	6	0,990	3,49	20	44	34	24	00	تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم محورا خاصا بعملية تدويل التعليم العالي	7
عالية	7	1,207	3,46	35	17	46	17	07	تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم أهدافا محددة في مجال تدويل التعليم العالي	8
متوسطة	9	1,059	3,11	21	12	48	41	00	تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم جدولا زمنيا محددا لتنفيذ إستراتيجية تدويل التعليم العالي	9
عالية	1	0,877	3,88	35	42	40	05	00	تمتلك مؤسستكم رؤية ذات بعد دولي تدعم التعددية الثقافية	10
عالية	3	1,027	3,74	35	37	33	17	00	رسالة مؤسستكم مصاغة بشكل يتضمن البعد الدولي في مجال التعليم العالي	11
منخفضة	15	1,076	2,56	7	20	21	60	14	تتوفر (الكليات/ المعاهد/ الأقسام) بمؤسستكم على خطة استراتيجية خاصة بها في مجال تطوير التعليم العالي مستقلة عن استراتيجية المؤسسة	12

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	12	1,203	2,92	18	22	21	54	07	تتوفر (الكليات/ المعاهد/ الأقسام) على خطة استراتيجية في مجال تدويل التعليم العالي مستمدة من استراتيجية المؤسسة	13
متوسطة	10	1,040	3,10	13	33	29	47	00	عملية صياغة استراتيجية تدويل التعليم العالي في مؤسستكم تعتمد على تحليل البيئة الخارجية للجامعة لتحديد (الفرص / التهديدات) المرتبطة بالتدويل	14
متوسطة	11	1,088	3,08	13	38	17	54	00	تعتمد عملية صياغة استراتيجية تدويل التعليم العالي في مؤسستكم على تحليل البيئة الداخلية لتحديد (نقاط القوة / الضعف) المرتبطة بالتدويل	15
متوسطة		0,75567	3,2852							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (35) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,2852 بانحراف معياري قدره 0,75567 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد"، حيث حصلت العبارة رقم (10) والتي تنص على "تمتلك مؤسستكم رؤية ذات بعد دولي تدعم التعددية الثقافية" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,88 وبانحراف معياري قدره 0,877، بينما حصلت العبارة رقم (12) والتي تنص على "تتوفر (الكليات/ المعاهد/ الأقسام) بمؤسستكم على خطة استراتيجية خاصة بها في مجال تطوير التعليم العالي مستقلة عن استراتيجية المؤسسة " على ادنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,56 بانحراف معياري قيمته 1,076. وهذه النتائج تشير إلى ضعف التوجه الاستراتيجي لدى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث نجد أغلب مؤسسات التعليم العالي لا تحوز على خطة استراتيجية خاصة بها في ما يخص تطوير التعليم العالي بصفة عامة، وحتى وإن كانت موجودة فهي غير منشورة سواء على موقع الجامعة أو موقع الكلية أو حتى في شكل مطبوعات وكتيبات على مستوى الجامعة أو الكليات أو المعاهد أو الأقسام من أجل الترويج لخطتها الاستراتيجية من جهة، وكذا تحديد دور كل طرف من الأطراف ذات المصلحة التابعة لمؤسسة التعليم العالي (أساتذة، طلاب، إداريين وعمال) ضمن هذه الخطة والأهداف المراد تحقيقها ضمن

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

الجدول الزمني المحدد لتنفيذ خطتها الاستراتيجية المعتمدة من جهة أخرى. كما تبرز النتائج عدم وجود خطة استراتيجية خاصة بعملية تدويل التعليم العالي سواء على مستوى الجامعة بصفة عامة أو الكلية بصفة خاصة وهذا ما يدل على أن عملية تدويل التعليم العالي تعتبر عملا ثانويا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر. حيث تركز أغلب مؤسسات التعليم العالي على وظيفة التعليم من أجل تخريج الإطارات التي تتطلبها عملية التنمية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر حديثة النشأة ما يجعل توجهها الاستراتيجي يركز بالدرجة الأولى على النظرة المحلية. كما أن مركزية عملية اتخاذ القرار فيما يخص أنشطة التدويل والتي تحتم على مؤسسات التعليم العالي الرجوع إلى الوزارة الوصية في كل مرة تعمل على تقييد الجامعة أو الكلية في اتخاذ القرار، وهذا يحد من مدى استقلالية مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وبالتالي يؤثر على ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية.

ج- التعاون الدولي

الجدول رقم (36): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي التعاون

الدولي

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون (الثنائية / المتعددة الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة وطنيا	00	12	05	61	44	4,12	0,887	1	عالية
2	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة مغاربيا	00	17	12	63	30	3,87	0,944	4	عالية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	5	0,869	3,80	24	62	24	12	00	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة إفريقيا	3
عالية	7	0,928	3,76	24	62	19	17	00	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة عربيا	4
عالية	2	0,749	4,03	31	69	17	05	00	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة في دول الاتحاد الأوروبي	5
عالية	3	0,861	3,95	30	68	12	12	00	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة عالميا	6
متوسطة	9	0,977	3,26	14	31	55	17	05	تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي مع المنظمات الدولية غير الحكومية	7

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	6	0,979	3,80	26	62	22	07	05	تحرص مؤسساتكم على تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على التأليف المشترك للمنشورات البحثية مع نظرائهم من جامعات دولية	8
عالية	8	1,140	3,61	32	37	31	17	05	تحرص مؤسساتكم على زيادة التشبيك (networking) الدولي على مستوى سلك هيئة التدريس والباحثين	9
مرتفعة		0,78761	3,8005							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (36) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي التعاون الدولي كانت مرتفعة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,8005 بانحراف معياري قدره 0,78761 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (1) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون (الثنائية / المتعددة الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة وطنيا" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,12 وبانحراف معياري قدره 0,887، بينما حصلت العبارة رقم (7) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي مع المنظمات الدولية غير الحكومية" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,26 بانحراف معياري قيمته 0,977، وهذه النتائج تشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحرص على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي والشراكة وبرامج التوأمة مع العديد من مؤسسات التعليم العالي عبر مختلف الدول التي تقيم معها الجزائر علاقات دبلوماسية.

د - الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس

الجدول رقم (37): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي الحراك

الدولي لأعضاء هيئة التدريس

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	1	0,444	4,03	14	98	10	00	00	تحرص مؤسساتكم على حركية أعضاء هيئة التدريس (المساعدين / المحاضرين) للحصول على درجات علمية أعلى من الجامعات الرائدة عالميا	1
عالية	2	0,539	3,92	13	86	23	00	00	تحرص مؤسساتكم على تضمين عملية تبادل أعضاء هيئة التدريس مع جامعات رائدة دوليا عند إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية	2
عالية	4	0,700	3,80	13	79	23	7	00	تحرص مؤسساتكم على إقامة أعضاء هيئة التدريس لعلاقات وروابط أكاديمية وبحثية مع أقرانهم بالخارج	3
متوسطة	9	1,167	2,81	7	38	16	47	14	تحرص مؤسساتكم على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بارزين عربيا للعمل بها	4
متوسطة	8	1,265	2,89	7	49	11	34	21	تحرص مؤسساتكم على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بارزين دوليا للعمل بها	5
متوسطة	7	1,268	3,25	13	55	25	7	22	تحرص مؤسساتكم على حركية أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التعليم بجامعات أجنبية	6
عالية	5	1,170	3,42	20	52	16	27	7	تحرص مؤسساتكم على تقديم التحفيز المادي لأعضاء هيئة التدريس ذوي معاملات التأثير المرتفع	7
متوسطة	6	1,125	3,39	13	64	10	28	7	تحرص مؤسساتكم على تقديم التحفيز المادي لأعضاء هيئة التدريس ذوي النشر الدولي	8

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

9	تحرص مؤسساتكم على تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في التظاهرات العلمية الدولية كالمؤتمرات والندوات بشكل دوري	00	11	17	74	20	3,84	0,803	3	عالية
							3,4845	0,68390		عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (37) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس كانت عالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,4845 بانحراف معياري قدره 0,68390 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (1) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على حركية أعضاء هيئة التدريس (المساعدين / المحاضرين) للحصول على درجات علمية أعلى من الجامعات الرائدة عالميا" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,03 وبانحراف معياري قدره 0,444، بينما حصلت العبارة رقم (4) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بارزين عربيا للعمل بها" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,81 بانحراف معياري قيمته 1,167، وهذه النتائج تشير إلى أن أغلب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحرص على تنمية أعضاء هيئة التدريس من خلال حرصها على الحركية للخارج من أجل الحصول على درجة علمية أعلى من الجامعات الرائدة عالميا، أو من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية الدولية، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف مؤسسات التعليم العالي لتنشيط حركية أعضاء هيئة التدريس بالخارج إلا أن عملية استقطاب أساتذة بارزين عربيا أو دوليا للتدريس في مؤسسات التعليم العالي الجزائري تبقى ضعيفة جدا، ومن بين أهم الأسباب هو الأجور المالية المرتفعة والتي لا تستطيع مؤسسات التعليم العالي تلبيتها من جهة، ومن جهة أخرى مركزية القرارات في هكذا عمليات ما يعقد العملية.

هـ - الحراك الدولي للطلاب

الجدول رقم (38): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي الحراك

الدولي للطلاب

الرقم	العبارة	سلم القياس					الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	2	0,704	3,82	14	79	22	07	00	تحرص مؤسساتكم على إكساب الطلاب نهج التفكير الدولي ومتعدد الثقافات	1
عالية	3	1,090	3,43	20	43	34	19	06	تحرص مؤسساتكم على استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة بمؤسساتكم	2
عالية	1	0,803	3,84	21	71	20	10	00	تحرص مؤسساتكم على توفير المعلومات الكافية لطلابها وفي الوقت المناسب لفرص الدراسة بالخارج	3
متوسطة	4	0,932	3,39	14	44	40	24	00	تحرص مؤسساتكم على تسهيل إجراءات انتقال الطلاب الدوليين من الجامعات الأجنبية الى مؤسساتكم	4
متوسطة	7	1,074	3,07	7	39	45	17	14	تحرص مؤسساتكم على توفير جميع المعلومات الضرورية مثل (تأشيرة السفر، نظام الإقامة، تكاليف التسجيل...) للطلاب الأجانب الراغبين بالالتحاق بها	5
متوسطة	8	0,858	2,75	00	26	46	43	07	تتوفر مؤسساتكم على برامج خاصة تسمح بالاستفادة من تنوع الخلفيات الثقافية للطلاب الوافدين	6
متوسطة	6	0,973	3,14	7	39	47	22	07	تتوفر مؤسساتكم على برامج خاصة لمساعدة الطلاب الدوليين الوافدين على التكيف مع البيئة والثقافة الجديدة	7
متوسطة	5	0,655	3,35	00	55	55	12	00	تحرص مؤسساتكم على المشاركة الدائمة بوفود طلابية في (المسابقات/ الندوات / المؤتمرات) العلمية الدولية	8
متوسطة		0,53980	3,3484							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

يتضح من الجدول رقم (38) أعلاه أن استجابات أفراد العينة المحور الفرعي الحراك الدولي للطلاب كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,348 بانحراف معياري قدره 0,53980 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد"، حيث حصلت العبارة رقم (3) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على توفير المعلومات الكافية لطلابها وفي الوقت المناسب لفرص الدراسة بالخارج" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,84 وبانحراف معياري قدره 0,803، بينما حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "تتوفر مؤسساتكم على برامج خاصة تسمح بالاستفادة من تنوع الخلفيات الثقافية للطلاب الوافدين" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,75 بانحراف معياري قيمته 0,858، وهذه النتائج تشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي تولي أهمية للحراك الدولي للطلاب من خلال محاولة الحرص على توفير المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لفرص الدراسة بالخارج، بالإضافة إلى محاولة إكساب الطلاب المحليين منهج التفكير الدولي والذي يرتكز على التعدد الثقافي، غير أن عملية استقطاب الطلاب الدوليين تبقى محدودة ومقتصرة على بعض البلدان الإفريقية والعربية فقط، كما أنه يلاحظ وجود قصور من ناحية البرامج الخاصة بتسيير عملية ادماج الطلاب الدوليين من جهة وعدم توفر برامج ونشاطات خاصة تسمح بالاستفادة من تنوع الخلفيات الثقافية للطلاب الوافدين خاصة النشاطات اللاصفية من جهة أخرى.

و- البرامج والمناهج الدراسية الدولية

الجدول رقم (39): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البرامج

والمناهج الدراسية الدولية

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تحرص مؤسساتكم على التطوير الدوري للبرامج والمناهج وفق منظور دولي	07	27	24	44	20	3,35	1,164	3	متوسطة
2	تحرص مؤسساتكم على تضمين المناهج الدراسية مقررات ذات طابع دولي تزود الطلاب بالمنظورات العالمية ضمن تخصصاتهم	07	22	35	45	13	3,29	1,064	5	متوسطة

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	2	0,891	3,57	7	74	29	5	7	3	تحرص مؤسساتكم على احتواء المناهج الدراسية على مقررات دولية باللغات الأجنبية
متوسطة	11	0,950	2,61	00	26	36	46	14	4	تحرص مؤسساتكم على تقديم أنشطة لا صفية (Extra-curricular activities) تسهم في تعزيز الفهم المتبادل بين الطلاب المحليين والدوليين
متوسطة	9	1,071	2,90	00	50	24	34	14	5	تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج دولية خاصة بالجامعة لإعداد خريجين عالميين
متوسطة	6	0,897	3,20	00	56	41	18	07	6	تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج دراسية تمكن الطلاب من العمل في بيئات ثقافية متنوعة
متوسطة	8	0,939	3,06	00	50	36	29	07	7	تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج تتبنى مفهوم المواطن العالمي (Global Citizen) لتعزيز التفاهم العالمي
متوسطة	4	0,993	3,34	7	59	31	18	07	8	تحرص مؤسساتكم على تقديم برامج أكاديمية حديثة ومبتكرة لدراسة اللغات الأجنبية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

9	00	17	25	67	13	3,62	0,856	1	عالية	تحرص مؤسساتكم على تقديم برامج أكاديمية ذات بعد دولي مثل (إدارة الأعمال الدولية / القانون الدولي/ والسياسة الدولية ...)
10	07	41	36	38	00	2,86	0,930	10	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على تشجيع استخدام الأفواج متعددة الثقافات لتشجيع العمل الجماعي غير المتجانس
11	00	25	51	46	00	3,17	0,746	7	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على تقديم برامج أكاديمية حديثة ومبتكرة لدراسة اللغة العربية موجهة للطلاب الأجانب
						3,1781	0,67641	متوسطة		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (39) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البرامج والمناهج الدراسية الدولية كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,1781 بانحراف معياري قدره 0,67641 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد". حيث حصلت العبارة رقم (9) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على تقديم برامج أكاديمية ذات بعد دولي مثل (إدارة الأعمال الدولية / القانون الدولي/ والسياسة الدولية ...)" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,62 وبانحراف معياري قدره 0,856، بينما حصلت العبارة رقم (4) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على تقديم أنشطة لا صفية (Extra-curricular activities) تسهم في تعزيز الفهم المتبادل بين الطلاب المحليين والدوليين" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,61 بانحراف معياري قيمته 0,950، وهذه النتائج تشير إلى أن عملية تدويل البرامج والمناهج الدراسية وجعلها مسابرة لمستوى الجامعات العالمية لا يزال ضعيفا، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف مؤسسات التعليم العالي لتكييف البرامج والمقررات مع نظيرتها في الجامعات العالمية، وقد يعود هذا الضعف لعدة أسباب لعل أهمها ضعف استخدام اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية في المقررات الدراسية واقتصارها على اللغة العربية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

خاصة في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تستقطب أكبر نسبة من الطلاب الجامعيين في الجزائر.

ز - تدويل البحث العلمي

الجدول رقم (40): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل

البحث العلمي

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تحرص مؤسستكم على تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنشر أعمالهم في مجلات علمية عالمية	00	15	14	54	39	3,96	0,966	2	عالية
2	تحرص مؤسستكم على ترجمة أحدث ما توصل إليه الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص بالجامعة	14	41	16	51	00	2,85	1,096	8	متوسطة
3	تحرص مؤسستكم على الإشتراك في (قواعد / مصادر / شبكات) المعلومات العالمية الرائدة	07	19	12	84	00	3,42	0,952	6	عالية
4	تحرص مؤسستكم على الإشتراك في اتحادات الجامعات العالمية الرائدة بحثيا	00	24	29	63	6	3,42	0,861	5	عالية
5	تحرص مؤسستكم على تأسيس مراكز بحثية دولية في التخصصات المختلفة	07	29	49	37	00	2,95	0,880	7	متوسطة

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

6	00	07	05	79	31	4,10	0,721	1	عالية	تحرص مؤسساتكم على تنظيم الفعاليات العلمية الدولية (مؤتمرات / ندوات / ورش عمل) بشكل دوري
7	14	40	35	27	6	2,76	1,076	9	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على تأسيس كراسي بحثية (Research Chair) متخصصة في مجالات معرفية ذات بعد دولي
8	00	07	10	94	11	3,89	0,627	3	عالية	تحرص مؤسساتكم على زيادة مقتنيات المكتبة من الكتب والأبحاث الحديثة
9	00	00	52	64	6	3,62	0,580	4	عالية	تحرص مؤسساتكم على مساعدة الباحثين لتسجيل براءات اختراعهم في المراكز العلمية
						3,4417	0,53210		عالية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (40) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل البحث العلمي كانت عالية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,4417 بانحراف معياري قدره 0,53210 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق". حيث حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات / ندوات / ورش عمل) بشكل دوري" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,10 وبانحراف معياري قدره 0,721، بينما حصلت العبارة رقم (7) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على تأسيس كراسي بحثية (Research Chair) متخصصة في مجالات معرفية ذات بعد دولي" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,76 بانحراف معياري قيمته 1,076، وهذه النتائج تشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحرص على تدويل البحث العلمي ويبرز ذلك من خلال الحرص على تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات / ندوات / ورش عمل) بشكل دوري، كما تحرص على مساعدة الباحثين لتسجيل براءات اختراعهم، بالإضافة إلى الاهتمام بزيادة مقتنيات المكتبات الجامعية من الكتب والأبحاث والمجلات

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

العالمية، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه يلاحظ وجود بعض نقاط ضعف في عملية تدويل البحث العلمي، لعل أهمها ضعف في تأسيس مراكز بحثية دولية في التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى قلة عملية ترجمة أحدث ما توصل إليه الباحثون العالميون في مختلف المجالات المعرفية من قبل مراكز متخصصة بمؤسسات التعليم العالي.

ح - تدويل خدمة المجتمع

الجدول رقم (41): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل

خدمة المجتمع

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تحرص مؤسساتكم على التعاون مع المنظمات الرسمية الدولية، (هيئات ومؤسسات المجتمع الدولي)	00	22	31	69	00	3,39	0,776	3	متوسطة
2	تحرص مؤسساتكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات الاقتصادية حول العالم	00	36	34	46	6	3,18	0,918	5	متوسطة
3	تحرص مؤسساتكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم	00	50	17	49	6	3,09	1,004	7	متوسطة
4	تحرص مؤسساتكم على المساهمة في وضع الحلول البحثية للمشكلات الناجمة عن أزمة الغذاء العالمية	00	36	36	44	6	3,16	0,912	6	متوسطة

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	4	0,869	3,20	00	60	26	36	00	5	تحرص مؤسساتكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات الصحية في إطار التعاون مع الهيئات الصحية العالمية
عالية	2	0,888	3,40	7	61	28	26	00	6	تحرص مؤسساتكم على تنظيم المؤتمرات الدولية لنشر ثقافة التسامح والسلام والحوار بين الحضارات
عالية	1	0,724	3,41	00	67	38	17	00	7	تحرص مؤسساتكم على التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية من خلال تقديم بحوث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي
متوسطة		0,72767	3,2611							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (41) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تدويل خدمة المجتمع كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,2611 بانحراف معياري قدره 0,72767 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد". حيث حصلت العبارة رقم (7) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية من خلال تقديم بحوث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,41 وبانحراف معياري قدره 0,724، بينما حصلت العبارة رقم (3) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على المشاركة في وضع حلول بحثية لمشكلات البيئة حول العالم" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,09 بانحراف معياري قيمته 1,004، وهذه النتائج تشير إلى أن مشاركة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في خدمة المجتمع الدولي كانت ضعيفة، وهذا راجع إلى أن مهمة مؤسسات التعليم العالي بالدرجة الأولى هو خدمة المجتمع المحلي حسب ما نص عليه القانون التوجيهي، بالإضافة إلى ضعف النشر الدولي للأبحاث والدراسات في المجالات العالمية الرائدة، بالإضافة

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

ضعف التعاون مع المنظمات الرسمية الدولية كهيئات ومؤسسات المجتمع الدولي بسبب مركزية اتخاذ القرار وعدم قدرتها على انشاء اتفاقيات دون موافقة مسبقة من الوزارة الوصية.

ط - تمويل أنشطة التدويل

الجدول رقم (42): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تمويل

أنشطة التدويل

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم تكون بالكامل من ميزانية الجامعة	00	05	36	68	13	3,73	0,705	2	عالية
2	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم جزء منها يكون من مصاريف التسجيل للطلاب الأجانب	00	41	54	20	07	2,94	0,856	12	متوسطة
3	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم تكون بالكامل من ميزانية الدول المنفذة لبرنامج التدويل	00	25	36	55	06	3,34	0,860	5	متوسطة
4	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم يكون جزء منها من مساهمة الشركاء الاجتماعيين	07	27	48	40	00	2,99	0,886	9	متوسطة
5	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية كافية للانفاق على تمويل المنح الدراسية المقدمة للطلاب الدوليين بالجامعة	00	29	56	31	06	3,11	0,825	8	متوسطة
6	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل تنظيم الفعاليات العلمية الدولية (المؤتمرات/ الندوات)	00	13	16	73	20	3,82	0,833	1	عالية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

7	00	07	29	79	07	3,70	0,664	3	عالية	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية لدعم استضافة باحثين زائرين في إطار الملتقيات والندوات الدولية من جامعات عالمية رائدة
8	00	24	47	51	00	3,22	0,755	6	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع البحث المشتركة
9	07	28	47	40	00	2,98	0,891	11	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل الأنشطة اللاصفية الموجهة للطلاب الدوليين
10	00	46	37	33	06	2,99	0,923	10	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية للمشاركة في الأبحاث التي تخدم قضايا المجتمع الدولي
11	06	12	41	57	06	3,37	0,911	4	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي (أعضاء هيئة التدريس / طلاب)
12	06	24	39	47	06	3,19	0,973	7	متوسطة	تحرص مؤسساتكم على تمويل الاشتراك في قواعد المعلومات الرائدة عالميا
						3,2835	0,48917	متوسطة		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (42) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي تمويل أنشطة التدويل كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,2835 بانحراف معياري قدره 0,48917 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد"، حيث حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل تنظيم الفعاليات العلمية الدولية (المؤتمرات/ الندوات)" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,82 وبانحراف معياري قدره 0,833، بينما حصلت العبارة رقم (2) والتي تنص على "مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم جزء منها يكون من مصاريف التسجيل للطلاب الأجانب" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,94 بانحراف معياري قيمته 0,856، وهذه النتائج تشير إلى أن

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحرص على توفير التمويل اللازم لعملية التدويل في حدود الميزانية المخصصة من طرف الوزارة الوصية، لأن تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر كله تمويل حكومي، أو في ظل ما توفره برامج التعاون والشراكة مع مختلف الجامعات والهيئات الدولية.

ي- مرئية الجامعات

الجدول رقم (43): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي مرئية

الجامعات

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تتوفر مؤسساتكم على موقع إلكتروني خاص بها	00	12	00	54	56	4,26	0,889	1	عالية جدا
2	تحرص مؤسساتكم على أن تكون حاضرة في الأنشطة والفعاليات الدولية	00	12	13	70	27	3,92	0,849	6	عالية
3	تحرص مؤسساتكم على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للترويج لبرامج وأنشطة الجامعة الأكاديمية	00	00	24	71	27	4,02	0,649	4	عالية
4	تتوفر (الكليات/المعاهد/الأقسام) بمؤسساتكم على موقع إلكتروني خاص بها	07	07	00	72	36	4,01	1,024	5	عالية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

5	تحرص مؤسساتكم على تطوير تصميم الموقع الإلكتروني بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعايير العالمية	00	10	25	55	32	3,89	0,889	7	عالية
6	تحرص مؤسساتكم على التحديث الدوري لمحتوى الموقع الإلكتروني	00	10	06	74	32	4,05	0,801	3	عالية
7	تحرص مؤسساتكم على أن يتضمن موقعها الإلكتروني على صفحات بلغات أجنبية مختلفة	00	12	7	64	39	4,07	0,879	2	عالية
8	تحرص مؤسساتكم على تغطية الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها من طرف وسائل الاعلام الدولية	00	41	31	36	14	3,19	1,031	9	متوسطة
9	تحرص مؤسساتكم على الترويج لبرامج الجامعة لاستقطاب طلاب دوليين	00	19	40	42	21	3,53	0,955	8	عالية
10	تحرص مؤسساتكم على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية	14	33	19	36	20	3,12	1,296	10	متوسطة
							3,8066	0,66342		مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (43) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي مرئية الجامعات كانت مرتفعة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,8066 بانحراف معياري قدره 0,66342 ما يقابله في مقياس ليكرت "موافق"، حيث حصلت العبارة رقم (1) والتي تنص على "تتوفر مؤسساتكم على موقع

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

الكثروني خاص بها" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 4,26 وانحراف معياري قدره 0,889، بينما حصلت العبارة رقم (10) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,12 وانحراف معياري قيمته 1,296، وهذه النتائج تشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تبذل جهودا من أجل زيادة مرئية الجامعات من خلال إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بكل مؤسسة باختلاف طبيعتها سواء كانت جامعة، مركز جامعي أو مدرسة وكذا مواقع إلكترونية خاصة بكل كلية أو معهد، وتحرص على إنشاء صفحات بلغات أجنبية مرادفة للصفحة الرسمية والتي تكون في الغالب باللغة العربية، ولكن ما يؤخذ على هذه المواقع أن بعض مؤسسات التعليم العالي لا تقوم بتحديث المعلومات بصفة دورية، كما أن بعض المواقع تصميمها قديم ولا يتماشى مع التكنولوجيات الحديثة خاصة تكييفها مع واجهة الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وبالموازاة مع استخدام المواقع الإلكترونية، نجد أن أغلب مؤسسات التعليم العالي ومن خلالها الكليات والمعاهد والأقسام أصبحت تستخدم بشكل متزايد منصات التواصل الاجتماعي كطريقة للوصول إلى أكبر عدد من الزوار، سواء كانوا طلاب أو أساتذة محليين أو دوليين أو حتى أفراد تهمهم المعلومات المدرجة في منصات التواصل الاجتماعي، بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن أغلب مؤسسات التعليم العالي تعاني من قلة مرئيتها لقلة النشر باللغة الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية، ما يصعب على الطلاب أو الأساتذة الأجانب خاصة الناطقين بغير اللغة العربية من فهم محتوى المواقع أو صفحات التواصل الاجتماعي، كما أن غياب معلومات حول إجراءات ومعدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية للطلاب الأجانب يحد من مرئيتها.

ك - البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل

الجدول رقم (36): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البيئة

التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل

الرقم	العبارة	سلم القياس					الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	تتوفر مؤسساتكم على نشريرات ولوائح تنظيمية واضحة وداعمة لعملية تدويل التعليم العالي	07	46	22	40	07	4	متوسطة	
2	تحرص مؤسساتكم على توفير آليات اتصال داخلية مناسبة لتنسيق عملية التدويل	19	51	23	29	00	1	عالية	

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	2	1,055	3,25	6	61	19	29	07	تتوفر مؤسساتكم على موظفين مؤهلين للتعامل بكفاءة مع خصوصيات الطلاب الدوليين	3
متوسطة	5	1,182	2,99	6	47	28	22	19	تتوفر مؤسساتكم على موظفين مؤهلين للتعامل بكفاءة مع خصوصيات أعضاء هيئة التدريس الدوليين	4
متوسطة	3	1,161	3,12	13	46	11	47	5	تتوفر مؤسساتكم على وحدات إدارية خاصة تتولى الإشراف على عملية تدويل التعليم العالي	5
متوسطة	6	1,073	2,83	00	47	21	40	14	تتوفر مؤسساتكم على مؤشرات أداء دقيقة للحكم على فاعلية الجهود المطبقة في مجال تدويل التعليم العالي	6
متوسطة		0,72031	3,1216							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (36) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي كانت متوسطة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,1216 بانحراف معياري قدره 0,72031 ما يقابله في مقياس ليكرت "محايد". حيث حصلت العبارة رقم (2) والتي تنص على " تحرص مؤسساتكم على توفير آليات اتصال داخلية مناسبة لتنسيق عملية التدويل" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,49 وبانحراف معياري قدره 1,022، بينما حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "تتوفر مؤسساتكم على مؤشرات أداء دقيقة للحكم على فاعلية الجهود المطبقة في مجال تدويل التعليم العالي" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,83 بانحراف معياري قيمته 1,073، وهذه النتائج تشير إلى غياب أدوات الرقابة والمؤشرات الخاصة بقياس عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي، كما تشير نتائج المحور إلى توفر الوحدات الإدارية الخاصة التي تتولى الإشراف على عملية التدويل على مستوى كل جامعات الوطن تسمى نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية، تكون تحت سلطة نائب مدير الجامعة، والتي بدورها تشمل على مصلحتين هما:

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

مصلحة التبادل بين الجامعات والتعاون والشراكة، ومصالحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية*.
كما نستنتج أن مؤسسات التعليم العالي تتوفر على تشريعات ولوائح تنظيمية واضحة وداعمة لعملية تدويل التعليم العالي وآليات اتصال داخلية لتنسيق عملية التدويل.

ل - توفر مبادئ حوكمة الجامعات

الجدول رقم (45): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر

مبادئ حوكمة الجامعات

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	تحرص مؤسساتكم على أن تتوافق الأنظمة والقوانين والتشريعات الرقابية مع تشريعات وقوانين التدقيق والرقابة المحلية والعالمية	00	10	24	55	33	3,91	0,891	1	عالية

* لمزيد من المعلومات راجع القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 رجب 1425هـ الموافق لـ 24 غشت سنة 2004م، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	3	0,711	3,88	19	74	24	05	00	تحرص مؤسساتكم على تطبيق الأنظمة والقوانين بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح (أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الموظفين، الشركاء الاجتماعيين .. إلخ)	2
عالية	5	0,803	3,82	20	70	22	10	00	تعتبر مؤسساتكم المساواة في معاملة الطلاب المحليين والأجانب من أهم ضوابط التشريعات والأنظمة والقوانين المطبقة في الجامعة	3
عالية	7	0,969	3,66	26	45	34	17	00	تعتبر مؤسساتكم المساواة في معاملة أعضاء هيئة التدريس المحليين والأجانب من أهم ضوابط التشريعات والأنظمة والقوانين المطبقة في الجامعة	4

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

عالية	4	0,813	3,84	20	75	15	12	00	تحرص مؤسساتكم على تطبيق القانون بكل وضوح وشفافية على جميع منتسبيها دون تمييز على أساس الجنس، اللغة، الدين والجنسية	5
عالية	8	0,923	3,61	20	51	34	17	00	تحرص مؤسساتكم على اشراك ممثلين من أصحاب المصالح في وضع خطط التطوير فيها	6
عالية	6	0,853	3,76	26	48	41	07	00	تحرص مؤسساتكم على توفير آليات عمل فعالة بين منتسبيها (أعضاء هيئة تدريس، طلاب، مستخدمين) والإدارة لتجنب التصرفات غير القانونية وتوفير بيئة مناسبة للعمل في إطار متعدد الثقافات والجنسيات	7
عالية	2	0,718	3,89	20	73	24	05	00	يتمتع اعضاء هيئة التدريس بمؤسساتكم بالاستقلالية الأكاديمية (الحرية الأكاديمية)	8

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

متوسطة	12	1,146	2,96	7	43	23	36	13	تتمتع مؤسساتكم بالاستقلالية المالية	9
متوسطة	9	0,954	3,44	7	66	30	12	07	تتمتع مؤسساتكم بالاستقلالية الادارية	10
متوسطة	11	1,040	2,96	00	50	30	29	13	تتمتع (الكليات /المعاهد/ الاقسام) بمؤسساتكم بالاستقلالية المالية	11
متوسطة	10	0,969	3,26	00	70	21	24	07	تتمتع (الكليات /المعاهد/ الأقسام) بمؤسساتكم بالاستقلالية الادارية	12
مرتفعة		0,59135	3,5827							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (45) أعلاه أن استجابات أفراد العينة لفقرات المحور الفرعي توفر مبادئ حوكمة الجامعات كانت مرتفعة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي 3,5827 بانحراف معياري قدره 0,59135 مقابله في مقياس ليكرت "موافق". حيث حصلت العبارة رقم (1) والتي تنص على "تحرص مؤسساتكم على أن تتوافق الأنظمة والقوانين والتشريعات الرقابية مع تشريعات وقوانين التدقيق والرقابة المحلية والعالمية" على أعلى متوسط حسابي بلغت قيمته 3,91 وبانحراف معياري قدره 0,891، بينما حصلت العبارة رقم (9) والتي تنص على "تتمتع مؤسساتكم بالاستقلالية المالية" على أدنى متوسط حسابي بلغت قيمته 2,96 بانحراف معياري قيمته 1,146، وهذه النتائج تشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تسعى إلى تعزيز الحوكمة غير أنه توجد بعض العوائق مثل ضعف الاستقلالية المالية والاستقلالية الإدارية التي تحد من قدرة مؤسسات التعليم العالي على اتخاذ القرار دون الرجوع إلى الوزارة الوصية.

كما تجدر الإشارة أنه وضمن مساعي وزارة التعليم العالي لتدويل التعليم العالي تضمنت الخطة الاستراتيجية لتدويل التعليم والموسومة بـ "أدرس في الجزائر" محورا خاصا بتعزيز حوكمة مؤسسات التعليم

العالي ضمنته مجموعة من المؤشرات منها سهولة الوصول إلى المعلومات، وكذا أجهزة الاستقبال والمتابعة للطلاب الدوليين.

المطلب الثالث: نتائج إختبار الفرضيات وتفسير النتائج

في هذا المطلب سيتم اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج المحصل عليها.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كما يلي:

يوجد اهتمام من طرف الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ ؛

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل المتوسطات الحسابية وكما تنص قاعدة القرار، فإذا كان مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين والمعبر عنه بالمتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال:

- [1,80-1] فإن مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض جدا"؛

- [2,60-1,80] فإن مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض"؛

- [3,40-2,60] فإن مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "متوسط"؛

- [4,20-3,40] فإن مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال"؛

- [5-4,20] فإن مستوى اهتمام الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال جدا"؛

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى اعتمدنا على اختبار T لعينة واحدة (t-test) والنتائج موضحة في

الجدول الموالي.

الجدول رقم (46): اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المحور	درجة الحرية (N)	المتوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
المحور الثاني	121	3,54	8,266	0,000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (VI))

من خلال الجدول رقم (46) أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمستوى اهتمام الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين بلغ 3,54 وهو يشير إلى المستوى المرتفع، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية Sig بلغ 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0,05. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي نصها: يوجد اهتمام من طرف الدولة ممثلة في سياسة الحكومة بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الثانية كما يلي:

يوجد اهتمام من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ ؛

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل المتوسطات الحسابية وكما تنص قاعدة القرار، فإذا كان مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعملية تدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين والمعبر عنه بالمتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال:

- [1,80-1] فإن مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض جداً"؛

- [2,60-1,80] فإن مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض"؛

- [3,40-2,60] فإن مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "متوسط"؛

- [3,40-4,20] فإن مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال"؛

- [4,20-5] فإن مستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال جدا".

ولإختبار الفرضية الرئيسية الثانية اعتمدنا على اختبار T لعينة واحدة (t-test) والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (47) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المحور	درجة الحرية (N)	المتوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
المحور الثالث	121	3,59	12,741	0,000	قبول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (VI))

من خلال الجدول رقم (47) أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمستوى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين بلغ 3,59 وهو يشير إلى المستوى المرتفع، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية Sig بلغ 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0,05. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي نصها: يوجد اهتمام من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$ ؛

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الثالثة كما يلي:

متطلبات التدويل متوفرة بدرجة عالية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$

ولاختبار هذه الفرضية تم تحليل المتوسطات الحسابية وكما تنص قاعدة القرار، فإذا كانت درجة توفر متطلبات التدويل في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين والمعبر عنه بالمتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال:

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

- [1,80-1] فإن درجة توفر متطلبات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض جدا"؛

- [2,60-1,80] فإن درجة توفر متطلبات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "منخفض"؛

- [3,40-2,60] فإن درجة توفر متطلبات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "متوسط"؛

- [4,20-3,40] فإن درجة توفر متطلبات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال"؛

- [5-4,20] فإن درجة توفر متطلبات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين "عال جدا".

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة اعتمدنا على اختبار T لعينة واحدة (t-test) والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (48) اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

المحور	درجة الحرية (N)	المتوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
المحور الرابع	121	3,50	10,795	0,000	قبول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم (VI))

من خلال الجدول رقم (48) أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة توفر متطلبات التدويل في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين بلغ (3,50) وهو يشير إلى المستوى العالي، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية Sig بلغ (0,000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0,05. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة التي نصها متطلبات التدويل متوفرة بدرجة عالية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ؛

المبحث الثاني: أهم سبل تطوير التعليم العالي في الجزائر

سيتم في هذا المبحث تناول أهم مبررات أو دوافع تدويل التعليم العالي من وجهة نظر القادة

الأكاديميين وكذا أهم السبل لتطويره في الجزائر

المطلب الأول: دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي من نظر القادة الأكاديميين

الجدول رقم (49): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة لفقرات محور دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي

الرقم	العبارة	سلم القياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	الحاجة إلى توليد مصادر جديدة للدخل لمؤسستكم	00	7	23	64	28	3,93	6	عالية	
2	تحسين الترتيب الوطني والدولي لمؤسستكم	00	00	6	84	32	4,21	3	عالية	
3	الارتقاء بالمعايير الأكاديمية لمؤسستكم	00	00	14	66	42	4,23	1	عالية	
4	تحقيق التنوع الثقافي داخل مؤسستكم	00	14	23	58	27	3,80	7	عالية	
5	تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس المنتسبين لمؤسستكم	07	12	00	57	46	4,01	4	عالية	
6	تطوير أداء الطلاب المنتسبين لمؤسستكم	00	7	5	63	47	4,23	2	عالية	

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

7	تلبية إحتياجات السوق الوطني بموارد بشرية مؤهلة بمعايير عالمية	00	18	12	53	39	3,93	1,006	5	عالية
8	تلبية إحتياجات السوق الدولي بموارد بشرية مؤهلة بمعايير عالمية	00	25	29	49	19	3,51	0,990	8	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (49) أعلاه أن أهم دافع لتدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين هو الارتقاء بالمعايير الأكاديمية للمؤسسة بمتوسط حسابي قدره 4,23 وانحراف معياري قدره 0,640 وهو ما يبرز أهمية التدويل كخيار للارتقاء بالجودة التعليمية والبحثية داخل مؤسسات التعليم العالي ما يجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا، في حين احتل دافع تطوير أداء الطلاب المنتسبين لمؤسسة التعليم العالي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4,23 وانحراف معياري قدره 0,780، وهو ما يبرز أهمية التدويل في الارتقاء بمستوى خريجي مؤسسات التعليم العالي وجعلهم مؤهلين بمعايير عالمية لتلبية إحتياجات السوق الوطني، بينما احتل المرتبة الثالثة دافع تحسين الترتيب الوطني والدولي لمؤسسة التعليم العالي بمتوسط حسابي قدره 4,21 وانحراف معياري قدره 0,518 وهذا ما يبرز دور التدويل كمدخل لتحسين تصنيف الجامعات سواء وطنيا أو دوليا. بينما كان الدافع الرابع تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره 4,01 وانحراف معياري قدره 1,139، في حين كان دافع الحاجة إلى توليد مصادر جديدة للدخل لمؤسسة التعليم العالي ودافع تلبية إحتياجات السوق الدولي بموارد بشرية مؤهلة بمعايير عالمية في المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3,93 وعلى الترتيب وانحراف معياري قدره 0,805 و0,990 على الترتيب، ذلك راجع أولا إلى أن كل مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من المؤسسات الحكومية وبالتالي فإن مصادر تمويلها بالكامل من الحكومة، وبالتالي فهي في أريحية فيما يخص جانب التمويل، أما فيما يخص تلبية إحتياجات السوق الدولية بموارد بشرية مؤهلة جاءت في آخر الترتيب ذلك مرده أن مؤسسات التعليم العالي هدفها الأساسي خدمة المجتمع المحلي.

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (49) يتضح أن أهم مبرر لتدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين هو الارتقاء بالمعايير الأكاديمية بمتوسط حسابي قدره 4,23 وانحراف معياري قدره 0,640 وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الرابعة، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على أن المبررات الأكاديمية أهم دافع لتدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

المطلب الثاني: أهم المقترحات لتطوير تدويل التعليم العالي في الجزائر انطلاقاً من التجارب الدولية المدروسة

بعد تحليل واقع ودوافع تدويل التعليم العالي في الجزائر ومن خلال الدراسات السابقة والتجارب الدولية التي تم التطرق إليها يمكن اقتراح أهم السبل لتطوير التعليم العالي في الجزائر وفق نظرة شاملة تشمل المستويات الثلاث (الحكومة، القطاع ومؤسسات التعليم العالي)، وفيما يلي أهم المقترحات:

أولاً: على مستوى الحكومة

نجاح تدويل التعليم العالي مرهون بمدى اهتمام الحكومة به، وذلك من خلال تبنيه كاستراتيجية وطنية لتعزيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة. وفيما يلي أهم المقترحات لتطوير تدويل التعليم العالي على مستوى الحكومة:

- وضع فلسفة ورؤية واضحة لتدويل التعليم العالي من طرف الحكومة، بما يتماشى مع مقومات الهوية الوطنية من جهة؛ ويتوافق مع السياسات الوطنية والخطط التنموية من جهة أخرى؛

- النص صراحة على مصطلح تدويل التعليم العالي في السياسة العامة للحكومة؛

- تعديل القانون التوجيهي للتعليم العالي بما يسمح لقطاع التعليم العالي بمواكبة التغييرات العالمية، مع ضرورة إدراج باب خاص بعملية التدويل؛

- سن تشريعات تضبط عملية التدويل وتحدد مسؤولية وحدود اختصاص كل دائرة وزارية، وهذا من أجل التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بالعملية مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة التجارة ووزارة الثقافة وغيرها، أو أي هيئة أخرى يكون لها دور في عملية التدويل؛

- زيادة التنسيق بين وزارتي الخارجية والتعليم العالي بما يسمح بعقد المزيد من اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية التي تدفع بعملية تدويل التعليم العالي قدماً؛

- إعادة النظر في شروط الحصول على التأشيرة الدراسية بما يسهل قدوم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الأجانب؛

- تسهيل إجراءات الإقامة؛

- إنشاء هيئة أو وكالة تكون وظيفتها متابعة جهود تدويل التعليم العالي لتكون تابعة لرئيس الحكومة (أو رئيس الوزراء)؛

- زيادة حجم الانفاق على البحث العلمي من اجمالي الناتج الداخلي.

ثانيا: على مستوى وزارة التعليم العالي

فيما يلي بعض المقترحات من أجل نجاح تدويل التعليم العالي على مستوى القطاع:

- وضع رؤية تسعى من خلالها جعل الجزائر مركزا تعليميا رائدا في منطقة شمال افريقيا خلال خمس سنوات، وقاريا خلال عشر سنوات؛

- السعي إلى تحويل الجامعة من مستهلك للمعرفة إلى منتج للمعرفة؛

- تحديد مفهوم تدويل التعليم العالي المنصوص عليه في السياسة العامة للتدويل؛

- وضع استراتيجية وطنية واضحة في مجال تدويل التعليم العالي وبمؤشرات قابلة للقياس؛

- وضع منظومة قوانين وتشريعات ضابطة لعملية تدويل التعليم العالي، والعمل على تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا؛

- إنشاء هيئة وطنية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي ومراقبة أدائها؛

- إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة تكون لها القدرة على اتخاذ القرارات وليست هيئة استشارية فقط كما هو عليه الحال الآن؛

- إيلاء عملية تدويل التعليم العالي المكانة التي تستحقها من خلال جعلها مؤشرا من مؤشرات قياس أداء القادة الأكاديميين، ومعيارا عند تنصيب القادة الأكاديميين على مستوى مؤسسات التعليم العالي أو على مستوى الكليات؛

- وضع خطة وطنية للتعاون الدولي بناء على الاحتياجات الوطنية، وتحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية وكذلك توجيه البعثات لتلك الدول؛

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

- عدم الاعتماد كلياً على التمويل الحكومي، والسعي إلى تنويع واستدامة مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي للوفاء بالمخصصات المالية الكبيرة التي تتطلبها عملية التدويل، مثل تقنين استخدام الوقف كألية لذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا وغيرها؛
- وضع معايير قابلة للقياس لتقييم عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي وكذا على مستوى القطاع ككل؛
- إنشاء هيئة لمرافقة الطلاب الأجانب من أجل الاندماج بسرعة في المجتمع من جهة، والاستفادة منهم لأنهم يمثلون القوة الناعمة للجزائر في دولهم من أجل تحقيق عائد سياسي وثقافي واقتصادي بعد عودتهم لأوطانهم من جهة أخرى؛
- توفير الدعم المالي اللازم لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس المميزين عربياً وإفريقياً وحتى عالمياً؛
- التدرج في منح مؤسسات التعليم العالي الاستقلال الإداري، المالي والأكاديمي؛
- تكثيف أنشطة التسويق والترويج للتعليم العالي في الخارج، وإنشاء هيئة خاصة لإدارتها؛
- الاهتمام أكثر بالتصنيف العالمي للجامعات، والعمل على أن تكون جامعة جزائرية واحدة على الأقل ضمن قائمة أفضل الجامعات في أحد التصنيفات العالمية المرموقة خلال الخمس سنوات القادمة؛
- تطوير تصنيفات محلية لتشجيع المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي وطنياً مع الوفاء بالمعايير التي المستخدمة في تصنيف مؤسسات التعليم العالي الدولية؛
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات بحثية متخصصة، تخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية؛
- تشجيع الجامعات على إنشاء مراكز للترجمة ودعمها لتنشيط حركة الترجمة من العربية وإليها؛
- إنشاء هيئة تعمل على تطوير وتحيين مناهج التعليم العالي بما يتوافق مع التوجهات العالمية لجعل مخرجات التعليم تتوافق مع المتطلبات العالمية لسوق العمل؛
- العمل على تحقيق الثبات التنظيمي بما يضمن الاستقرار، ويساعد في وضع وتنفيذ استراتيجيات التطوير؛
- تنمية أعضاء هيئة التدريس من خلال توفير الدخل المناسب، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية، وزيادة الاحتكاك العلمي الدولي ورفع القدرات المعرفية والبحثية؛

- انشاء مراكز ثقافية بالخارج للترويج لمؤسسات التعليم العالي الوطنية، وتسعى لاستقطاب الطلاب الدوليين؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص سواء بالشراكة مع القطاع العام أو مؤسسة خاصة أخذا بالتجربة الماليزية؛
- الاتجاه نحو تصدير التعليم العالي الجزائري للخارج، وذلك من خلال افتتاح فروع لجامعات وطنية في الخارج مثل فتح فرع من جامعة أدرار في دول الساحل.

ثالثا: على مستوى مؤسسات التعليم العالي

- إن نجاح عملية تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي تسبقه قناعة والتزام القيادات الأكاديمية العليا بأهمية تدويل التعليم العالي والعمل على تطويره. وفيما يلي أهم المقترحات لتطوير التدويل على المستوى المؤسسي:

1-وضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم العالي

- وضع خطة استراتيجية واضحة في مجال تطوير المؤسسة (تتعلق من دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف من جهة، ودراسة الفرص والتهديدات الممكنة من جهة أخرى) ونشرها على موقعها الإلكتروني؛
- وضع محور خاص بالتدويل في الخطة الاستراتيجية لتطوير المؤسسة ونشرها على موقعها الإلكتروني؛
- وضع مؤشرات قابلة للقياس، لقياس مدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية في مجال التدويل؛
- تحديد جدول زمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بعملية التدويل.

2-تعزيز الحراك الطلابي

- تشجيع الحراك الأكاديمي للطلاب المحليين من خلال زيادة المنح الدراسية والتوسع في برامج تبادل الطلاب؛
- الاهتمام بالبرامج اللاصفية من خلال خلق برامج ثقافية تجمع الطلاب الدوليين الوافدين والمحليين بما يسهم في الارتقاء بقدراتهم خاصة قدرات العمل في بيئات ثقافية متنوعة؛
- الاستفادة من خبرة الطلاب الدوليين بعد عودتهم إلى الوطن من خلال الاستعانة بهم لتقديم دورات لتعليم اللغات مثلا؛

- تعزيز وزيادة برامج التبادل الأكاديمي والبحث العلمي بين المؤسسات البحثية الوطنية والأجنبية لدعم التبادل، ولجذب الطلاب المتميزين من الخارج.

3- حراك أعضاء هيئة التدريس

- زيادة برامج التبادل الدولي الأكاديمي مع الجامعات الرائدة إقليميا، قاريا وعالميا؛
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم ومشاركتهم في أنشطة التدويل؛
- تشجيع النشر الدولي لأعضاء هيئة التدريس؛
- تخصيص جوائز سنوية لأفضل أبحاث منشورة في المجالات العالمية.

4- تمويل التدويل

- تعديل وتفعيل القوانين التي تسمح لمؤسسات التعليم العالي من تنويع مصادر تمويلها من خلال زيادة انفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي المحلي والإقليمي وحتى الدولي بما يسمح لها من تحقيق عائدات مالية نظير ما تقدمه من خدمات واستشارات للشركاء أو العملاء الاقتصاديين سواء على المستوى المحلي أو حتى الدولي، مع منحها هامش من الحرية في إمكانية تمويل عملية التدويل من خلال هاته العائدات؛

- التشجيع على استخدام الوقف كألية لتنويع واستدامة مصادر تمويل المؤسسة من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة (جامعة هارفارد انموذجا)، بريطانيا (جامعة كامبريدج انموذجا)، كندا وغيرها، بما يساهم في تعزيز عملية التدويل.

5- تدويل المناهج والبرامج الدراسية

- إعادة النظر في المناهج والبرامج الدراسية بحيث تزداد مواءمتها لتخريج الكفاءات اللازمة للمنافسة في السوق العالمية؛

- الحصول على الاعتماد الأكاديمي خاصة من المؤسسات الدولية.

6- تعزيز المرئية

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لواقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين

- العمل على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لجذب واستقطاب الطلاب الدوليين، من خلال العمل على فتح مكاتب لها في دول مختلفة لتسويق الجامعات دوليا؛
- توقيع اتفاقيات مع مكاتب تدويل التعليم العالي بالخارج لجذب طلاب دوليين.

7- تطوير المنظومة القانونية والإدارية

- تطوير التشريعات واللوائح تنظيمية من أجل جعلها داعمة لعملية تدويل التعليم العالي من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛
- توفير موظفين مؤهلين للتعامل بكفاءة مع خصوصيات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين؛
- توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال الاعلام والاتصال كتكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز من أجل تعزيز عملية تدويل التعليم العالي وضمان استمراريتها في حال الأزمات والكوارث جائحة كورونا أنموذجا؛
- الاشتراك في المجالات العلمية والرقمية، وإنشاء قواعد بيانات محلية وفتحها لكل منظومة البحث على المستوى الوطني.

8- التعاون الدولي

- توجيه التعاون الدولي بناء على الاحتياجات الوطنية، وتحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية وكذلك توجيه البعثات لتلك الدول؛
- التوسع في الاتفاقيات البينية بين الجامعات الوطنية والجامعات الدولية المتقدمة في التصنيفات العالمية.

9- الحوكمة

- ضرورة تطبيق معايير الجودة الشاملة على مستوى المؤسسة؛

- الرفع من مستوى الشفافية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة في الإدارة وكذا تحقيق العدالة بين جميع مكونات الأسرة الجامعية.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق إلى واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر القادة الأكاديميين، حيث تم في البداية توضيح المجتمع المستهدف والمتمثل في القادة الأكاديميين والممثلين في مدراء المؤسسات الجامعية ونوابهم، وكذا العمداء ونوابهم، ومدراء المعاهد والمدارس ونوابهم، بعد ذلك تم التعريف بمختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، ثم تلى ذلك تحليل المحور الأول للدراسة والمتمثل في البيانات الوظيفية لمفردات الدراسة، ثم بيانات المحور الثاني والمتعلق باستجابة أفراد العينة لفقرات محور واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة) والذي أظهرت نتائج اهتمام الحكومة بعملية تدويل التعليم العالي، ثم المحور الثالث واقع التدويل على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي أظهرت نتائج اهتمام وزارة التعليم العالي بتدويل التعليم خاصة بعد اطلاق استراتيجية جديدة سنة 2023م تهدف من خلالها إلى تعزيز جاذبية ومرئية قطاع التعليم العالي في الجزائر، أما المحور الرابع والمتعلق بمستوى توفر متطلبات تدويل التعليم العالي (انتشار مفهوم تدويل التعليم العالي، استراتيجية تدويل التعليم العالي، البنية التنظيمية الدولية، التنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس، الحراك الدولي للطلاب، تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية، تدويل خدمة المجتمع، تمويل عملية تدويل التعليم العالي، التسويق الدولي لأنشطة مؤسسات التعليم العالي التعاون الدولي، مبادئ الحوكمة) فقد أكدت نتائجها توفر متطلبات التدويل لكن بشكل متفاوت بينها في مؤسسات التعليم العالي، فهناك متطلبات تحظى بأهمية كبيرة مثل حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما توصلت الدراسة أن الهدف الأول من تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي هو تعزيز المكانة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي حسب وجهة نظر القادة الأكاديميين.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تدويل التعليم العالي في الجزائر موجود كممارسة ولكن ما ينقصه هو التنسيق بين مختلف الفاعلين فيه، سواء على مستوى الحكومة أو القطاع أو مؤسسات التعليم العالي، وتحديد أهدافه من أجل تطوير التعليم العالي في الجزائر وخدمة لعملية التنمية الشاملة للدولة على غرار تجارب العديد من الدول كماليزيا والولايات المتحدة وأستراليا والتي تعتبر تدويل التعليم العالي من المصادر الأساسية لتوليد الدخل للدولة.

الخاتمة

من خلال ما ورد في هذه الدراسة في جانبه النظري تبين جليا أن موضوع تدويل التعليم العالي من المواضيع البالغة الأهمية لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ليس لحدثة مفهومه وإنما لفوائده المتعددة (السياسية، الاقتصادية، الأكاديمية، الثقافية... إلخ)، ومن خلال استقراء السياق التاريخي لتطور تدويل التعليم العالي نجد أنه في البداية كان عبارة عن مبادرات فردية غير منظمة وغير مدروسة ولكن مع مرور الوقت أخذ يَتَنظَّمُ وَيَهَيِّكُلُ شيئاً فشيئاً في شكل رسمي، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ يأخذ البعد الاستراتيجي في سياسات الدول، حيث وظف بشكل كبير بوصفه أداة من أدوات التفاهم الدولي بين الحضارات والشعوب، ومنذ هذه الفترة أخذت مظاهر التدويل تتطور وتتغير بشكل مستمر مستفيدة من تطور وسائل النقل والمواصلات في العالم.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية ظهور العولمة وما صاحبها من تطور هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي جعل العالم قرية صغيرة، أدى إلى إحداث تغيرات جذرية في شتى مناحي الحياة ومن بينها التعليم العالي، الذي عرف ظهور أنماط ومفاهيم جديدة من التعليم العالي كالجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد وغيرها، هاته المفاهيم فرضت على الدول ضرورة البحث عن توجهات جديدة تعوض التعليم العالي التقليدي تتطلق من المحلية لكن بنظرة دولية. مع بداية القرن الحادي وبرز المعرفة كمحرك أساسي للتنمية، أخذ التعليم العالي والبحث العلمي دور القاطرة في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، وتصدر تدويل التعليم العالي أبرز اهتمامات عمليات إصلاح التعليم العالي، فظهرت البرامج والمشاريع التي تهتم بالحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكذا تدويل البحث العلمي وغيرها من المتطلبات الأساسية اللازمة لعملية التدويل. والجزائر أيضا في سياق تدويل التعليم العالي كانت لها تجربة في هذا المجال منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

أولا-نتائج الدراسة

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي نذكر ما يلي:

- من خلال استقراء التطوير التاريخي لتدويل التعليم العالي نجد أنه كان فكرا وممارسة منذ نشأة الجامعة وعبر مختلف مراحلها؛
- تطور ممارسات تدويل التعليم العالي كانت نتيجة لتطور مؤسسات التعليم من حيث التنظيم والوظائف؛
- ممارسات تدويل التعليم العالي تطورت من مجرد ممارسات تقليدية قديمة كحراك الطلاب، الأساتذة والخبرات الى تحالفات وتنظيمات وشبكات دولية، حولت مؤسسات التعليم العالي إلى سوق عالمية مفتوحة لعمليات التبادل والتنافس على الطلاب، الأساتذة، الخبرات، البرامج، المناهج وغيرها؛

الخاتمة.....

- أن التدويل يعد مفهوماً أو عملية طويلة المدى، ويحتاج جهداً منظماً ومستمرًا؛
- تدويل التعليم العالي يعد عملية يتم من خلالها تعزيز الهوية الوطنية، والحفاظ على الثقافة المحلية؛
- تدويل التعليم العالي يتطلب تداخل جميع المستويات (وطنية ممثلة في سياسة الحكومة، قطاعية ممثلة في الوزارة الوصية، وكذا مؤسسات التعليم العالي) عند التخطيط وعند التنفيذ من أجل أن يحقق الأهداف المرجوة منه؛
- أن التدويل وسيلة وليس غاية، فهو وسيلة لإعداد خريجين مؤهلين للعمل في سوق عالمي، وتحقيق الجودة والتميز، وتحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية؛
- تضمين البعد الدولي يعد أهم أهداف التعليم العالي المعاصر وأحد السمات التي تحدد مكانته وآدائه على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي؛
- تدويل التعليم العالي يتطلب توفر استراتيجية واضحة وبأهداف قابلة للقياس؛
- تدويل التعليم العالي يتطلب توفر بنية تنظيمية وبنية تحتية لتحسين جودة الخدمة التعليمية والبحثية والمجتمعية المقدمة بمؤسسات التعليم العالي؛
- تدويل التعليم العالي يتطلب توفر مناخ من الحرية والاستقلالية الإدارية والمالية ما يتيح لها إمكانية صياغة أهدافها بما يحفظ الهوية الوطنية ويمكنها من الاستجابة للتحديات العالمية؛
- أن التدويل لا يتم في مؤسسات التعليم العالي بمدخل واحد أو استراتيجية واحدة؛
- تدويل التعليم العالي يتطلب توفر مناخ من الحرية الأكاديمية لمكونات الأسرة الجامعية (طلاب، هيئة تدريس وباحثين) وحرية المشاركة في الروابط العلمية الوطنية والإقليمية والدولية؛
- تدويل التعليم العالي في الجزائر عبارة عن ممارسة فقط وليس توجهاً استراتيجياً سواء بالنسبة للدولة أو القطاع أو مؤسسات التعليم العالي؛
- محدودية التمويل المخصص لعملية التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي ومرد ذلك اعتمادها بصفة كلية على التمويل الحكومي، أو ما توفره برامج التعاون والشراكة مع مختلف الجامعات والهيئات الدولية؛
- الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال جذب الطلاب الدوليين مازالت ضعيفة وهي محدودة ومقتصرة على بعض البلدان العربية والافريقية؛

الخاتمة.....

- ضعف الحراك الأكاديمي للمؤسسات التعليمية العالي في الجزائر حيث يلاحظ عدم وجود أي فرع في الخارج خاصة في الدول الإفريقية؛
- ضعف جودة التعليم العالي في الجزائر وعدم تصنيف أي مؤسسة في مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية تحد من جاذبيته؛
- الحراك الأكاديمي سواء بالنسبة للطلاب أو الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجزائر في الغالب هو حراك في اتجاه واحد أي من داخل الجزائر إلى الخارج؛
- ضعف الاستقلالية المالية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر ما يحد من إمكانياتها في اتخاذ بعض القرارات فيما يخص عملية التدويل بصفة مستقلة دون الرجوع إلى الوزارة الوصية؛
- ضعف التعاون مع المنظمات الرسمية الدولية بسبب مركزية اتخاذ القرار وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على إبرام اتفاقيات دون موافقة مسبقة من الوزارة الوصية؛
- عدم الاهتمام بتدويل المناهج والمقررات الدراسية بما يتماشى والمعايير الدولية بالإضافة إلى ضعف استخدام اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية في عملية التدريس واقتصارها على اللغة العربية في تخصصات العلوم الإنسانية والتي تستقطب أكبر نسبة من الطلاب الجامعيين في الجزائر؛

ثانيا-الاقتراحات

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم أهم الاقتراحات:

- زيادة التنسيق بين المستويات الثلاثة (حكومة، قطاع، مؤسسات) لوضع استراتيجية وطنية خاصة بعملية التدويل، تكون لها أهداف واضحة ووفق إطار زمني محدد من أجل جعل التدويل مدخلا استراتيجيا لتطوير قطاع التعليم العالي وأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛
- توظيف التدويل لتعزيز الهوية الوطنية وللحفاظ على الثقافة والخصوصيات المحلية من خلال تعميمه على كافة المراحل الدراسية (من مرحلة التحضيري إلى مرحلة التعليم العالي)؛
- إدراج تدويل التعليم العالي ضمن السياسة العامة للحكومة؛
- إدراج باب خاص بالتدويل ضمن القانون لتوجيهي لتطوير التعليم العالي؛
- تعزيز اتفاقيات التعاون الشراكة على المستوى الحكومي وعلى مستوى المؤسسات مع الدول والمؤسسات الرائدة بما يخدم المصلحة الوطنية ويحقق أهداف التنمية؛

- تـثـمـيـن مـمارـسـات التـدوـيـل مـن خـلـال جـعـلـه مـعـيارا مـن مـعـايـير التـرقـيـة و تـقـلـد المـنـاصـب؛
- زـيـادـة مـرئـيـة مـؤسـسـات التـعـلـيـم العـالـي مـا يـسـاهـم فـي تـعـزـيـز مـرئـيـة القـطـاع كـكـل؛
- نـشـر الوـعـي وثـقـافـة التـدوـيـل بـيـن مـخـتـلـف أـفـراد القـيـادـة الأكـادـيـمـيـة ومـكوـنـات الأـسـرـة الجـامـعـيـة.

ثالثا-افاق الدراسة

على الرغم من محاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع إلا أنه هناك جوانب تستوجب البحث والتوسع فيها مستقبلا، وهي:

- مـسـاهـمـة تـدوـيـل التـعـلـيـم العـالـي فـي تـعـزـيـز التـنـمـيـة المـحـلـيـة مـع اسـتـعـرـاض تجـارـب دـولـيـة؛
- دور الحراك المؤسسي في تعزيز تدويل التعليم العالي؛
- دور تدويل التعليم العالي في تعزيز القوة الناعمة للدول.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I- الكتب

- 1- أشرف السعيد احمد محمد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007.
- 2- بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان واسحاق عبيد، ج1، العدد 282، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جوان 2002.
- 3- دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.
- 4- راضية بوزيان آخرون، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي- دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري-، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015.
- 5- زغدار أحمد، المنافسة التنافسية والبدائل الاستراتيجية، ط1، دار جريب للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 6- ستار جبار علاي، الأرض المحرمة ... كوريا الشمالية: تفاعلاتها الداخلية والخارجية، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016.
- 7- سعيد جاسم الأسدي، فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 8- سماح محمد سيد احمد، التصنيفات العالمية للجامعات- نماذج تطبيقية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
- 9- سوسن شاكر مجيد، الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 10- السيد إسماعيل محمد، الإدارة الاستراتيجية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
- 11- السيد عبد العزيز البهواشي، معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، ط1، القاهرة، 2007.
- 12- طلعت جياذ، لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي في ظل المتغيرات الدولية(العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- 13- عامر طارق عبد الرؤوف، إيهاب عيسى المصري، الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.
- 14- عباس محمود العقاد، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، كلمات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
- 15- عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، ط1، دار البداية، عمان، 2011.
- 16- علي ناصر شتوي، الزاهر السلاطين، تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات علمية محكمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 17- كمال بداري، فارس بوباكور، عبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 18- مجدي عبد الوهاب قاسم، فاطمة الزهراء سالم محمود، مستقبل جودة التعليم: التدويل، وريادة الاعمال، والطريق الى الجودة العالمية، ط1، دار العالم العربي القاهرة، جانفي 2012.
- 19- محمد ابن منظور، لسان العرب، المجلد 3، دار صادر، بيروت، 1968.
- 20- محمد صادق إسماعيل، إدارة الجودة الشاملة في التعليم، ط1، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2014.
- 21- محمد عبد المنعم خفاجي، علي صبح، الأزهر في ألف عام، ج1، ط3، المكتبة الأزهرية للتراث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- 22- محمد محفوظ، العولمة وتحولات العالم - إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003.
- 23- مدثر حسن سالم عز الدين، الجودة وتقويم الأداء في الجامعات (هياكل ومعايير)، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2017.
- 24- هاشم العبادي، يوسف حجيم الطائي، أفنان الأسدي، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 25- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1692م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 26- يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

II- الرسائل العلمية

1- أماني نصر، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص تربية مقارنة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، 2006.

2- صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، 2014.

3- عبد الله علي العامري، متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية " تصور مقترح " ، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، تخصص إدارة تعليم عال، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2012.

4- يوسف مريم، أثر رأس المال الفكري على جودة التعليم العالي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر نموذجاً-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2016.

III- المجلات والدوريات

1- إبتسام الحديثي، عصام غانم، تدويل مؤسسات التعليم الجامعي طبيعته ومدخله -قراءة تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة- مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، أكتوبر 2015.

2- إبراهيم محمد الصالح، مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، المجلد 3، العدد 41، جامعة عين شمس، 2017.

3- أحمد محمد عبد الرؤوف علي، التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 160، مصر، فيفري 2015.

4- أفراح غانم، الميزة التنافسية للجامعات الاهلية بمدينة تعز، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد 23، جوان 2020.

5- أميمة حلمي مصطفى، وفاء سليمان الجوهري، آليات مقترحة لتحسين فعالية تدويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية، المجلد 73، العدد 1، جامعة طنطا، جانفي 2019.

6- بوطبة نور الهدى، إدارة الجودة الشاملة كآلية لتحسين تنافسية الجامعات الجزائرية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 9، العدد 2، حزيران، 2014.

- 7- توفيق حناشي وأخرون، أهمية الاعتماد الأكاديمي في تحسين جودة التعليم العالي تجارب بعض الدول، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد:03، جوان 2019.
- 8- ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، الجزء 1، العدد 167، جامعة الأزهر، مصر، 2016.
- 9- حسين مشطر، التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2017.
- 10- حنان أحمد رضوان، نادية حسن السيد، نجلاء أحمد شاهين، تصور مقترح لمركز التعليم الدولي بجامعة بنها، مجلة كلية التربية، المجلد 30، العدد 119، جامعة بنها، مصر، جويلية، 2019.
- 11- حنان رضوان، نادية حسن، نجلاء أحمد شاهين، تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم، مجلة كلية التربية ببنها، مصر، العدد 122، أبريل 2020.
- 12- خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2008.
- 13- زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 02، العدد 01، مارس ، 2019.
- 14- زهرة عبد محمد، جودة التعليم العالي في ضوء معايير الاعتماد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، 2012.
- 15- سالم أقاري، العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9، فيفري 2016.
- 16- سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، أبريل 2014.
- 17- سعيد طه محمود، الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملاح والمطلبات، مجلة كلية التربية، العدد 34، جامعة الزقازيق، مصر، 2000.
- 18- سهير محمد حوالة، سارة عبد المولى المتول، معايير التصنيفات العالمية للجامعات دراسة تحليلية نقدية، معهد الدراسات والبحوث التربوية العلوم التربوية، الجزء 2، العدد 04، القاهرة، 2014.

- 19- شاكِر ظريف، هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991م-2015م): دراسة في الأسباب والانعكاسات، مجلة عُمران، المجلد 06، العدد 21، صيف 2017.
- 20- صباح النجار، مها كامل جواد، تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 16، العراق، 2014.
- 21- صلاح الدين طالبي، الزين بركة، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2014)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 4، العدد 10، 2014.
- 22- صلاح الدين طالبي، محمد كامل، تحديات التعليم العالي في العالم: قراءة تحليلية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 7، العدد 02، سيدي بلعباس، ديسمبر 2016.
- 23- عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج، تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية جامعة بنها، المجلد 27، العدد 109، مصر، أكتوبر 2016.
- 24- عبد الجبار جبار، هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من اهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 01، جوان 2022.
- 25- عبد العزيز السنبل، تقويم مؤسسات التعليم المستمر في ضوء موجهات التخطيط الاستراتيجي، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 61، ديسمبر 2015.
- 26- عبد الكريم بن اعراب، مستقبل البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 18، العدد 01، 2003.
- 27- عبد اللطيف شكر، مجالات التعاون الدولي في جامعة ولاية ميتشيجان الأمريكية وجامعة تورونتو الكندية: دراسة مقارنة، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ديسمبر 2016.
- 28- عثمان بن عبد الله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 29- عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مجلة مجامع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، 2017.
- 30- عصام غانم، الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي-دراسة تحليلية-، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، أبريل 2015.

- 31- علي عيضة الحوالي، تدويل التعليم العالي، المفهوم-النشأة والتطور-الأهداف والمعوقات، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 5، العدد 1، أبريل 2023.
- 32- عنتر محمد أحمد عبد العال، تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية، مجلد 34، العدد 12، كلية التربية، جامعة أسيوط، 2018.
- 33- فصل الحامد، بسام العمري، واقع الأداء لجامعة الملك عبد العزيز في السعودية في ضوء بطاقة الأداء المتوازن من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها، المجلة التربوية الأردنية، المجلد 3، العدد الأول، 2018.
- 34- فهد النغميش، تطوير أداء القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء التمكين الإداري: تصور مقترح، المجلة التربوية، المجلد 01، العدد 104، ديسمبر 2022.
- 35- لامية بوكرع، حبيبة بولقواس، إشكالية إصلاح التعليم العالي في الجزائر -دراسة تحليلية نقدية لخطى الإصلاحات بين الهدف والتطبيق -، مجلة متون، المجلد 11، العدد 01، أبريل، 2019.
- 36- لبنى شهاب، دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية إمكان الاستفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي، المجلة التربوية، مصر، العدد 94، 2022.
- 37- لخضر مداح، الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010.
- 38- ماجد جبار غزالي الفتلاوي، على عبود الرفيعي، تحليل متطلبات الاعتماد الأكاديمي وفق نموذج (cipof): دراسة استطلاعية في الكلية التقنية الإدارية/ كوفة والكلية التقنية/ نجف انموذجا، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 3، العراق، 2015.
- 39- ماهر أحمد حسن محمد، تدويل التعليم الجامعي كمدخل لريادة القدرات التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، المجلة لتربوية، مجلد 29، العدد 113، جامعة الكويت، ديسمبر 2014.
- 40- محمد إبراهيم خاطر، تدويل التعليم العالي أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، المجلد 01، العدد 87، جامعة الزقازيق، أبريل 2015.
- 41- محمد السيد عباس، عماد وهبة، رضا محمد، مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية (دراسة ميدانية)، مجلة شباب الباحثين، العدد 7، 2021.

- 42- محمد الكر، الجودة الشاملة في التعليم العالي: مبررات التبرني ومعوقات التطبيق، مجلة التراث، المجلد 02، العدد 02، 2012.
- 43- محمد حسن، تدويل التعليم العالي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، المجلد، 29، العدد 113، ديسمبر 2014.
- 44- محمد حميدان العبادي، مجالات ومؤشرات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية بسلطنة عمان، مجلة الإداري، العدد 103، ديسمبر 2005.
- 45- محمد صبري الحوت، صلاح الدين محمد توفيق، عبد المطلب أحمد عابد، التنافسية بين الجامعات، مجلة المعرفة التربوية، المجلد 3، العدد 5، 2015.
- 46- محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مستقبل التربية العربية، المجلد 19، العدد 77، القاهرة، أبريل 2012.
- 47- مسعود صديقي، عبد الرزاق حواس، جودة خدمات التعليم العالي ... المفهوم واليات التحسين، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد السادس، العدد الأول، 2013.
- 48- مها عثمان الزامل، المرونة الاستراتيجية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية لجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية، مجلة التربية، جامعة الازهر، المجلد 40، العدد 190، أبريل 2021.
- 49- ناجي عبد الوهاب هلال، علي عبد الرؤوف نصار، تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، المجلد 19، العدد (77)، أبريل 2012.
- 50- نجاة بوساحة، إشكالية انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية-مقاربة سوسيولوجية-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2012.
- 51- نعمات الناصر، أمل سلطان، نادية سيد، الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، المجلة التربوية لتعليم الكبار، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2022.
- 52- هالة عيد، تطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 03، العدد 01، 2020.

53- هاني محمد يونس، الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 2015.

54- وجدي شفيق عبد اللطيف، تسليح التعليم العالي وسؤال الاستبعاد الاجتماعي، مجلة بحوث الشرق الأوسط المجلد 04، العدد 37، أبريل، 2016.

55- وفاء علي محمد خصاونة ومحمد علي عاشور، التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 40، ديسمبر 2016، فلسطين.

56- يوسف أحمد أبو فارة، واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 02، عمان، 2006.

IV- الملتقيات والمؤتمرات

1- أكرم الطويل، أحمد آغا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، 11-13 أكتوبر 2010.

2- حسين زند، اميمة الكرار، ضمان الجودة في العالم العربي: مسار بولونيا نموذجاً، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بيروت، 2010 .

3- طارق براهيم، رهان الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذج)، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق، جامعة ورقلة، الجزائر 07-08 مارس 2012.

4- عارف الصوفي وآخرون، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 6-10 ديسمبر 2009.

5- عصام غانم، أحمد إبراهيم، تدويل مؤسسات التعليم العالي العربي كمدخل لضمان الجودة، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة، الامارات، 3-5 مارس 2015.

6- محمد بن كشم بن أحمد الكيرعاني، مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الدولي الخامس - مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتنمية، القاهرة، 2010.

7- محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح، التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والبحرينية منها (رؤية نقدية)، المؤتمر الثالث للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة والتعليم والتدريب، البحرين، فيفري 2015.

8- محمد مزيان، ماحي ابراهيم، نظام التعليم العالي ل.م.د في الدول المغاربية: الجزائر نموذجا، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤولية المجتمعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القاهرة، 31 ماي / 1-2 جوان 2009.

9- اليونيسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل التقرير النهائي، المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي، باريس، 5-9 أكتوبر 1998.

V- التقارير والدراسات

1- أسامة طيب، عدنان زاهد، جوزف ريستن، التحول إلى جامعة عالمية كبرى، تجربة جامعة الملك عبد العزيز، ترجمة عدنان زاهد ومحمود نحاس، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2016.

2- جامعة الإمام، الجودة الشاملة في التعليم العالي، نشرة الجودة الشاملة، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والاعتماد الأكاديمي، المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع الإلكتروني: (www.imamu.edu.sa/aqa)، تاريخ الاطلاع: 2018/04/15.

3- طارق علي جاسم العاني، صلاح عبد القادر النعيمي، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والآفاق، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونيسكو للعراق، ديسمبر، 2013.

4- عبد الرحمان أبو عمه، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، مركز الدراسات والبحوث في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2010.

5- فليب جي التباخ، ليز ريزبيرغ، لورا إي. رامبلي، توجهات في التعليم العالي العالمي (رصد الثورة الأكاديمية)، ترجمة مركز البحوث والدراسات في وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، أكتوبر 2010.

6- فيصل عبد الله الحاج، سوسن شاكر مجيد، الياس سليمان جريسات، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 2008.

7- وزارة التعليم العالي السعودية، الجامعات السعودية على خارطة الدولية، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2013.

8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1692م-2012م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، أكتوبر 2020.

10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020 إلى غاية جوان 2021.

11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والآفاق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 26-28 ديسمبر 2021.

VI- القوانين والتشريعات

1- القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، صادر في 07 أبريل 1999.

2- المرسوم الرئاسي رقم 196-196 المؤرخ في 06 جويلية 2014 يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادر في 09 جويلية 2014.

3- المرسوم الرئاسي رقم 101-2000م المؤرخ في 09 ماي 2000م المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 صادر في 10 ماي 2000.

4- المرسوم التنفيذي رقم 21-134 المؤرخ في 24 شعبان عام 1442 الموافق ل 07 أبريل سنة 2021، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

5- المرسوم التنفيذي رقم 96-262 المؤرخ في 29 جويلية 1996، يعدل ويتم المرسوم 87-209 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987 والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، صادر في 31 جويلية 1996.

6- المرسوم التنفيذي رقم 87-209 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987 والمتضمن تنظيم تخطيط التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، صادر في 09 سبتمبر 1987.

7- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 محرم عام 1443 الموافق 05 سبتمبر سنة 2021، يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مكاتب.

8- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 رجب 1425هـ الموافق ل 24 غشت سنة 2004م، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة.

VII- مواقع الإنترنت

1- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مفاهيم العولمة، متوفر على الموقع الإلكتروني: (www.abahe.co.uk)، تاريخ الاطلاع: 2015/02/15.

2- علي زكي ثابت، محاضرة في تدويل التعليم العالي، لطلبة الدكتوراه، تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة المنيا، متوفر على الموقع الإلكتروني: (https://courses.minia.edu.eg)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/01.

3- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2021، ص: 61. متوفر على الموقع الإلكتروني: (http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2021-ar.html)، تاريخ الاطلاع: 2021/12/24.

4- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المكتب الوطني اراسموس + الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني: (https://services.mesrs.dz/Erasmus+/index%20arab.htm)، تاريخ الإطلاع: 2023/03/30.

5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع تمهيدي القانون يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص: 4، متوفر على الموقع الإلكتروني: (https://www.univ-alger3.dz/feuille-route/uploads/protocole/Feuille-RouteMESRS-AR.do)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/15.

I-Books

- 1- Bennett, Milton, **Development Model of Intercultural Sensitivity**, International Encyclopedia of Intercultural Communication. Wiley, 2017.
- 2- Darla K. Deardorff and Elspeth Jones, **Intercultural Competence: an Emerging Focus in International Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012.
- 3- David F. J. Campbell, Elias G. Carayannis, **Epistemic Governance in Higher Education**, Quality Enhancement of Universities for Development, Springer, 2013.
- 4- Djamel Guerrid, **Présentation: L'université d'hier à aujourd'hui**, l'universite aujourd'hui (acte de séminaire), CRASC, Mai 1998.
- 5- Hans De Wit, **an Introduction to Higher Education Internationalisation**, Centre For Higher Education Internationalisation (CHEI), Universita Cattolica Del Sacro Cuore, Milan, Italy, 2013.
- 6- Hans de Wit, Gelbert Merckx, **The History of Internationalization of Higher Education**, In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012.
- 7- Jane Knight , **Concepts, Rationales, and Interpretive Frameworks in The Internationalization of Higher Education** , In The Sage Handbook of International Higher Education, Ed: Darla K. Deardorff et al, Sage Publications, United States of America, 2012.
- 8- Jane Knight, Hans De Wit, **Strategies For Internationalisation of Higher Education: Historical and Conceptual Perspectives**, EAIE, Netherlands, 1995.
- 9- Raphaelle Martimez and Igor Kitaev, **Entrepreneurialism and the internationalization of higher education in a knowledge society**,In Universities and The Knowledge Economy Diversification and Organizational Change in European Higher Education, Ed: Michael Shattock, The Society for Research into Higher Education and Open University Press, UK, 2009.

II-Articles

- 1- Altbach Philip G, Jane Knight, **The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities**, Journal of Studies in International Education, Vol 11, N° 3-4, winter 2007.
- 2- Bartell Marvin, **Internationalization of Universities: A University Culture-Based Framework**, Higher Education, Vol 45, N° 1, January 2003,
- 3- Chang Da Wan, Doria Abdullah, **Internationalisation of Malaysian higher education: policies, practices and the SDGs**, International Journal of Comparative Education and Development, vol 23, N°3, august 2021.
- 4- Chrystal A. George Mwangi , Christina W. Yao, **US Higher Education Internationalization Through an Equity-Driven Lens**, An Analysis of Concepts, History, and Research, Higher Education: Handbook of Theory and Research, Vol 36, 2021.

- 5- Deardroff K Darla, **Identification and Assessment of Intercultural Competence as a Student Outcome of Internationalization**, Journal of Studies In International Education, Vol 10, N° 03, 2006.
- 6- Frances Vavrus, Amy Pekol, **Critical Internationalization: Moving From Theory**, Forum For International Research In Education, Vol 2, 2015.
- 7- Jane knight, **Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales**, Journal of Studies in International Education, Vol 08, N° 01, 2004.
- 8- John F. Dovidio, Samuel L. Gaetner, Kerry Kawakami, **Intergroup Contact: The Past, Present, and The Future**, Group Processes and Intergroup Relations, Vol 6, N° 01, 2003.
- 9- Jon Jae-Eun, **Realizing Internationalization at Home in Korean Higher Education: Promoting Domestic Students' Interaction With International Students and Intercultural Competence**, Journal of Studies In International Education, Vol 17, N° 4, 2013.
- 10- Larbi Abid, **L'école De Médecine D'alger 150 Ans D'histoire: 1857 à 2007**, Les Annales De L'Université D'Alger, Vol 2, N° 16, 2007.
- 11- Leung K, Ang S, Tan M.L, **Intercultural Competence**, Annual Review of Organizational Psychology And Organizational Behaviour, N° 1, 2014.
- 12- Lindsey Parsons, **The Effects of an Internationalized University Experience on Domestic Students in The United States and Australia**, Journal of Studies In International Education Vol 14, N° 04, September 2010.
- 13- Norizan Solong, **Internationalisation of Higher Education Policy: Implications on international student withdrawals from Malaysia**, Journal of Science, Technology and Innovation Policy (JOSTIP), Vol: 08, N:01, June 2022.
- 14- Ould Moussa Houria, Ferfera Mohamed Yassine, **Le Système National De Recherche Scientifique En Algérie Est – Il Au Service Du Développement Et D'innovation Technologique ?**, Revue Des Sciences Economiques, De Gestion Et Sciences Commerciales, Vol 13, N° 02, 2020
- 15- Romulad E.J Rudzki, **The Application of Strategic Management Model To The Internationalization of Higher Education Institutions**, higher education, Vol 29, N° 4, 1995.
- 16- Rui Yang, **University Internationalisation: Its Meaning, Rationales and Implications**, Intercultural Education, Vol 13, N° 01, Crafax Publishing, 2002.
- 17- Susan J. Paik et al., **Intercultural Exchange among Global Teachers: The Case of the Teaching Excellence and Achievement Study Abroad Program**, International Journal of Intercultural Relations, Vol 49, 2015.
- 18- Tham Siew Yean, **Internationalizing Higher Education in Malaysia: Government Policies and University's Response**, Journal of Studies in International Education, vol 17, N° 5, 2013.
- 19- Thomas F. Pettigrew, **Intergroup Contact Theory**, Annual Review of Psychology, Vol 49, 1998.
- 20- Victor H Mlambo, Olusola Ogunnubi and Daniel N Mlambo, **Student Mobility, Brain Drain and the Internationalisation of Higher Education in Southern Africa**, African journal of development studies, Vol 10, N° 02, June 2020.
- 21- Ying Ji, **Embedding and Facilitating Intercultural Competence Development in Internationalization of The Curriculum of Higher Education**, Journal of Curriculum and Teaching, Vol 9, N° 3, 2020.

- 22- Zha Qiang, **Internationalization of Higher Education**, Towards A Conceptual Framework, Policy Future Education, Vol 1, N° 02, 2003.

III-Conference

- 1- UNESCO, **Higher Education In The Twenty-First Century: Vision And Action**, World Conference On Higher Education, Paris , 5-9 October 1998.

IV-Studies and Reports

- 1- David Crosier , Teodora Parveva, **The Bologna Process: Its impact in Europe and beyond**, International Institute for Educational Planning, UNESCO, Paris ,2013.
- 2- European Commission , **The EU in support of the Bologna Process**, European union, 2018.
- 3- Francis Anne, **Facing the Future: The Internationalization of Post-Secondary Institutions in British Columbia. Task Force Report**, British Columbia Centre for International Education, March 1993.
- 4- Hans De Wit et al, **Internationalisation of Higher Education**, study, European parliament, 2015.
- 5- Jane Knight, Hans De Wit, **Strategies for Internationalisation of Higher Education: Historical and Conceptual Perspectives**, EAIE, Netherlands ,1995.
- 6- Jane Knight, **Internationalization: Elements and Checkpoints**, Canadian Bureau For International Education, CBIE Research, 1994.
- 7- Jane Knight, **Trade in Higher Education: The Implications of Gats**, The Observatory on Borderless Higher Education, London, March 2002.
- 8- MESRS, **Study in Algeria Label**, Alger, Mars 2023.
- 9- Mohamed Farhi, **L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN ALGERIE ET LE RECOURS A LA FORMATION A L'ETRANGER**, INSTITUT INTERNATIONAL DE PLANIFICATION ET L'EDUCATION, UNESCO, Paris, 1982.
- 10- Musette Mohamed Saib et al., **Stratégie algérienne de formation supérieur à l'étranger, de la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences ?**, centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Bureau de l'organisation internationale de travail, Alger , 2016.
- 11- Nga, James chin link, **The internationalisation of Malaysian private higher education institutions for increasing higher education exports**, Southern Cross University, Australia, 2009.
- 12- Organisation de Coopération et de Développement Economiques, **Qualité et Internationalisation de L'enseignement Supérieur**, OCDE, Paris, 1999.
- 13- Reid Stuart et al, **Internationalisation in the UK higher education sector : a competency-based approach**, The Centre for Applied Linguistics, University Warwick, 2010.
- 14- Richard Garrett, **International Branch Campuses Trends and Developments** , The Observatory On Borderless Higher Education ,2016.
- 15- Ron Tuck, **An Introductory Guide to National Qualifications Frameworks: Conceptual and Practical Issues for Policy Makers**, International Labour Organization , France,2007.
- 16- Sullivan Janice, **Global Leadership in Higher Education Administration : Perspectives on Internationalisation by University Presidents, Vice-Presidents, and Dean**, Phd Dissertation,

Department of Adult, Career and Higher Education, College of Education, University of South Florida, United States, 2011.

17- UNESCO, **The International Mobility of Students in Asia and Pacific**, Paris, 2013.

18- Youcef Berkane, **L'internationalisation de l'enseignement supérieur : Quelles perspectives pour l'Université algérienne?**, In La mondialisation étudiante. Le Maghreb entre Nord et Sud, Ed : Sylvie Mazzella, IRMC/Karthala, Paris, 2009.

V-Websites

- 1- Adrian Raul Cornelus, **Intentional Internationalization of Higher Education: A Strategic Institutional Response to Globalization**, Georgia Southern University, 2012, Available at website : (<http://digitalcommons.georgiasouthern.edu/etd>), Date of Access: 17/05/2015.
- 2- Bureau of Educational and Cultural Affairs, **Exchange Programs**, Available on Website, <https://exchanges.state.gov/us/alphabetical-list-programs#> , Date of Access: 16/05/2022.
- 3- Campus France, **Fiche Mobilité Algérie**, Octobre 2021. Available on website: (<https://ressources.campusfrance.org>), Date of Access : 20/04/2023.
- 4- Education Malaysia Global Services, **Statistiques sur les demandes d'étudiants internationaux pour la Malaisie Éducation tertiaire**, Available on Website : (<https://educationmalaysia.gov.my/applications-received-from-1st-january-2022-31st-march-2022-quarter-1>), Date of Access 16/05/2022.
- 5- Erasmus+, **EU programme for education, training, youth and sport**, Available on website: (<https://erasmus-plus.ec.europa.eu/about-erasmus/what-is-erasmus>) , Date of Access 20/04/2023.
- 6- European Commission, **Horizon Europe**, Available on website: (<https://research-and-innovation.ec.europa.eu/system/files/2022-06/rtd-2021-00013-02-00-fr-tra-01.pdf>), date of access: 20/04/2023.
- 7- European Commission, **Mobility and Internationalisation**, Available on website: (<https://eurydice.eacea.ec.europa.eu/national-education-systems/germany/mobility-higher-education>), Date of Access: 26/04/2023.
- 8- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Bucharest 2012**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101043/ministerial-conference-bucharest-2012.html>), Date of Access: 26/04/2023.
- 9- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Leuven Louvain-Neuve 2009**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101040/ministerial-conference-leuven-louvain-neuve-2009.html>), Date of Access: 26/04/2023.
- 10- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Paris 2018**, Available on Website: (<https://education.ec.europa.eu/education-levels/higher-education/inclusive-and-connected-higher-education/bologna-process>), Date of Access: 26/04/2023.
- 11- European Higher Education Area, **Ministerial Conference Yerevan 2015**, Available on website: (<http://eha.hyperion.education.gouv.fr/cid101764/ministerial-conference-yerevan-2015.html>), date of access: 26/04/2023.
- 12- Institution of International Education, **Number of International Students in the United States Hits all-Time High**, Available on Website : (<https://www.iie.org/Why-IIE/Announcements/2019/11/Number-of-International-Students-in-the-United-States-Hits-All-Time-High>), Date of Access 15/05/2022.
- 13- Institution of International Education, **Open Door Fast Facts**, 2021, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/annual-release/u-s-study-abroad/>), Date of Access: 15/05/2022.

- 14- Institution Of International Education, **Open Door Fast Facts**, 2021, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/annual-release/u-s-study-abroad/>), Date of Access 15/05/2022.
- 15- Institution of International Education, **Open Door Fast Facts**, 2021, Available on website: (<https://opendoorsdata.org/annual-release/international-scholars/>), Date of Access: 15/05/2022.
- 16- Jean FAVIER, **MOYEN ÂGE - Les universités médiévales**, Encyclopædia Universalis , Available on Website : (<https://www.universalis.fr/encyclopedie/moyen-age-les-universites-mediévales/>) , Date of Access : 13/02/2017.
- 17- Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche, **Horizon 2020 : le programme de l'Union européenne pour la recherche et l'innovation**, France, Available on Website: (<https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/fr/horizon-2020-le-programme-de-l-union-europeenne-pour-la-recherche-et-l-innovation-46458>), [Date of Access: 23/04/2023.](#)
- 18- Times Higher Education, **World University Rankings 2023: methodology**, Available on Website: (<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2023-methodology>) , Date of Access 01/04/2023.
- 19- Universities UK, **International Facts and Figures 2022**, Available on website: (<https://www.universitiesuk.ac.uk/universities-uk-international/insights-and-publications/uuki-publications/international-facts-and-figures-2022>), Date of Access : 15/04/2023.

الملاحق

الملحق رقم I

احصائيات حول مجتمع الدراسة جامعات الندوة الجهوية للشرق

اسم الجامعة	مدير الجامعة	نواب مدير الجامعة	عدد الكليات	عدد العمداء	عدد نواب العمداء	عدد المعاهد	مدير المعهد
جامعة جيجل	1	4	7	7	14	0	0
جامعة تبسة	1	4	6	6	12	2	2
جامعة برج بوعريريج	1	4	7	7	14	0	0
جامعة الطارف	1	4	6	6	12	0	0
جامعة خنشلة	1	4	6	6	12	0	0
جامعة ام البواقي	1	4	7	7	14	3	3
جامعة الوادي	1	4	7	7	14	1	1
جامعة سوق اهراس	1	4	6	6	12	2	2
جامعة عنابة	1	4	7	7	14	0	0
جامعة سكيكدة	1	4	7	7	14	1	1
جامعة قالمة	1	4	7	7	14	0	0
جامعة باتنة 1	1	4	6	6	12	2	2
جامعة بسكرة	1	4	6	6	12	1	1
جامعة المسيلة	1	4	7	7	14	2	2
جامعة ورقلة	1	4	10	10	20	2	2
جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة	1	4	3	3	6	0	0
جامعة سطيف 1	1	4	5	5	10	2	2
جامعة سطيف 2	1	4	3	3	6	0	0
جامعة قسنطينة 1	1	4	6	6	12	3	3
جامعة قسنطينة 2	1	4	4	4	8	2	2
جامعة قسنطينة 3	1	4	6	6	12	1	1
جامعة باتنة 2	1	4	5	5	10	3	3
المجموع	22	88		134	268		27

539

من اعداد الباحث انطلاقا من موقع كل جامعة على شبكة الانترنت (اخر تحديث 15 جويلية 2021)

الملحق رقم I

احصائيات حول مجتمع الدراسة جامعات الندوة الجهوية للوسط

اسم الجامعة	مدير الجامعة	نواب مدير الجامعة	عدد الكليات	عدد العمداء	عدد نواب العمداء	عدد المعاهد	مدير المعهد
جامعة بورة	1	4	6	6	12	2	2
جامعة الجلفة	1	4	7	7	14	1	1
جامعة غرداية	1	4	6	6	12	0	0
جامعة خميس مليانة	1	4	6	6	12	1	1
جامعة مدية	1	4	6	6	12	0	0
جامعة هواري بومدين	1	4	8	8	16	0	0
جامعة بجاية	1	4	8	8	16	0	0
جامعة بومرداس	1	4	5	5	10	1	1
جامعة تيزي وزو	1	4	9	9	18	0	0
جامعة الاغواط	1	4	9	9	18	1	1
جامعة البليدة 1	1	4	4	4	8	4	4
جامعة البليدة 2	1	4	4	4	8	0	0
جامعة الجزائر 1	1	4	4	4	8	0	0
جامعة الجزائر 2	1	4	4	4	8	2	2
جامعة الجزائر 3	1	4	3	3	6	1	1
جامعة التكوين المتواصل	1	2	0	0	0	0	0
جامعة تامنغست	1	3	5	5	10	0	0
المجموع	17	65		94	188	13	

377

من اعداد الباحث انطلقا من موقع كل جامعة على شبكة الانترنت (اخر تحديث 15 جويلية 2021)

الملحق رقم I

احصائيات حول مجتمع الدراسة جامعات الندوة الجهوية للغرب

اسم الجامعة	مدير الجامعة	نواب مدير الجامعة	عدد الكليات	عدد العمداء	عدد نواب العمداء	عدد المعاهد	مدير المعهد
جامعة بشار	1	4	8	8	16	0	0
جامعة معسكر	1	4	7	7	14	0	0
جامعة سعيدة	1	4	6	6	12	0	0
جامعة تلمسان	1	4	8	8	16	1	1
جامعة ادرار	1	4	5	5	10	0	0
جامعة تيارت	1	4	8	8	16	1	1
جامعة سيدي بلعباس	1	4	9	9	18	0	0
جامعة مستغانم	1	4	9	9	18	1	1
جامعة وهران 1 السانوية	1	4	5	5	10	2	2
جامعة وهران للعلوم	1	4	7	7	14	2	2
جامعة وهران 2	1	4	5	5	10	1	1
جامعة الشلف	1	4	8	8	16	1	1
جامعة تيسمسيلت	1	3	4	4	8	1	1
جامعة عين تموشنت	1	4	4	4	8	0	0
جامعة غيليزان	1	3	5	5	10	0	0
المجموع	15	58	98	98	196	10	10

377

من اعداد الباحث انطلاقا من موقع كل جامعة على شبكة الانترنت (اخر تحديث 15 جويلية 2021)

الملحق رقم I

احصائيات حول مجتمع الدراسة المراكز الجامعية

الندوة الجهوية للغرب

اسم المركز الجامعي	مدير المركز الجامعي	نواب مدير المركز الجامعي	عدد المعاهد	مدير المعهد	نواب مدير المعهد
النعامة	1	3	3	3	
البيض	1	3	4	4	
تندوف	1	3	4	4	
مغنية	1	3	5	5	
المجموع	4	12	16	16	
المجموع الكلي لناحية الغرب	32				

الندوة الجهوية للوسط

اسم المركز الجامعي	مدير المركز الجامعي	نواب مدير المركز الجامعي	عدد المعاهد	مدير المعهد	نواب مدير المعهد
تيازة	1	3	5	5	
اليزي	1	3	3	3	
افلو	1	3	5	5	
المجموع	3	9	13	13	
المجموع الكلي لناحية الوسط	25				

الندوة الجهوية للشرق

اسم المركز الجامعي	مدير المركز الجامعي	نواب مدير المركز الجامعي	عدد المعاهد	مدير المعهد	نواب مدير المعهد
ميلة	1	3	3	3	
بريكة	1	3	3	3	
المجموع	2	6	6	6	
المجموع الكلي لناحية الشرق	14				

71

من اعداد الباحث انطلاقا من موقع كل جامعة على شبكة الانترنت (اخر تحديث 15 جويلية 2021)

I الملحق رقم I

إحصائيات حول مجتمع الدراسة (المدارس الوطنية والمدارس العليا للاستاذة)

الندوة الجهوية للشرق

نواب مدير المدرسة	مدير المدرسة	اسم المدرسة
3	1	المدرسة الوطنية المتعددة التخصصات بوزنان - مونس أوفان
3	1	المدرسة العليا للإعلام الآلي بصيبي بلطاس - 08 ماي 1945
3	1	المدرسة العليا في علوم التطبيقية بطنسان سايبا. في ت. ع. ت. طنسان
3	1	المدرسة العليا لإدارة الأعمال بطنسان سايبا. في ت. ع. ت. طنسان - طنسان
3	1	المدرسة العليا للاقتصاد بوزنان سايبا. في ت. ع. ت. طنسان - وهران
0	1	المدرسة العليا في الهندسة الكهرومغناطية والطاقوية بوزنان سايبا. في ت. ع. ت. وهران
0	1	المدرسة العليا في علوم التجارة بمتنعام سايبا. في ت. ع. ت. متنعام.
0	1	المدرسة العليا للعلوم البيولوجية بوزنان سايبا. في ت. ع. ت. وهران
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بمتنعام
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بوزنان
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بشار
24	11	
35		المجموع الكلي لناحية الشرق

الندوة الجهوية للوسط

نواب مدير المدرسة	مدير المدرسة	اسم المدرسة 1
3	1	المدرسة الوطنية المتعددة التخصصات
3	1	المدرسة الوطنية العليا للرياحماجد عزروق عبد الله
3	1	المدرسة الوطنية العليا للأعمال العمومية - فرانسيس جونسون
3	1	المدرسة الوطنية العليا للمهنة للشهد الربيع بوشامة
3	1	المدرسة المتعددة العلوم الهندسية العمارة والعمارةالمجاهد حسين آيت أحمد
3	1	المدرسة الوطنية العليا للتجارة المجاهد مخلد عبد الله المدعو قاصدي مزراح
3	1	مدرسة التراسات العليا التجارية
3	1	المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي
3	1	المدرسة الوطنية العليا للإقتصاد والاعتماد التطبيقي
3	1	المدرسة العليا للتجارة المجاهد مولود قاسم ثابت بطناسم
3	1	المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر ومهنة الساحل
3	1	المدرسة الوطنية العليا للمناجحة
3	1	المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا
3	1	المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام
3	1	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
3	1	المدرسة العليا في علوم الغذاء والصناعات الغذائية الصناعية بالجزائر سايبا. في ت. ع. ت. الجزائر
3	1	المدرسة العليا للعلوم التطبيقية - الجزائر سايبا. في ت. ع. ت. الجزائر
3	1	المدرسة العليا في علوم وتكنولوجيا الإعلام الآلي بهجاية
3	1	المدرسة الوطنية العليا للدكاء الاصطناعي
3	1	المدرسة الوطنية العليا للرياضيات
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بوزنونة الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي البلي الجزائري
3	1	المدرسة العليا للأستاذة القبية الشيخ محمد البشير إبراهيمي
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بالقبليوط - طالب عبد الرحمن
72	24	
96		المجموع الكلي لناحية الوسط

الندوة الجهوية للشرق

نواب مدير المدرسة	مدير المدرسة	اسم المدرسة
3	1	المدرسة الوطنية العليا للتاجم والمعادن المجاهد عمار المسككي
3	1	المدرسة الوطنية المتعددة التخصصات بمتنعامالمكر مالك بن نبي.
3	1	المدرسة الوطنية العليا في البوكتكنولوجيا بمتنعامية - الشهيد توفيق خزندار
3	1	المدرسة العليا علوم التسيير بعناية سايبا. في ت. ع. ت. طنسان - عنابة
3	1	المدرسة العليا للتكنولوجيا الصناعية بعناية سايبا. في ت. ع. ت. عنابة
3	1	المدرسة العليا للحاسبة وثالثة بمتنعامية بعناية سايبا. في ت. ع. ت. طنسانية
3	1	المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة
3	1	المدرسة العليا للأستاذة الآداب والعلوم الانسانية بمتنعامية الكاتبة آسيا جبار
3	1	المدرسة العليا لأستاذة التعليم التكنولوجي بمتنعامية
3	1	المدرسة العليا للأستاذة سليلب المجاهد مسعود زغار
3	1	المدرسة العليا للأستاذة بوسعادة المجاهد الربيع أحمد قائد صالح
3	1	المدرسة العليا للأستاذة ورفلة
36	12	المجموع الفرعي
48		المجموع الكلي لناحية الشرق
179		المجموع الكلي

من إعداد الباحث الثلاثة من موقع كل جامعة على شبكة الانترنت (آخر تحديث 15 جويلية 2021)

الملق رقم II: قائمة أسماء الأستاذة المحكمين

المؤسسة الجامعية	الرتبة	الاسم واللقب
جامعة البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج -	أستاذ	يوسف بركان
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -	أستاذ	عيسى نجيمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1-	أستاذ محاضر - أ -	إيمان يوسف

الملحق رقم III- أ: قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي لأداة الدراسة

Correlations

		المحور الثاني: واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة)	المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	المحور الرابع: التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي	المحور الخامس: دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي	
الاستبانة ككل	Pearson Correlation	1	,879**	,890**	,606**	,414**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	122	122	122	122	122
المحور الثاني: واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة)	Pearson Correlation	,879**	1	,772**	,221*	,033
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,014	,718
	N	122	122	122	122	122
المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	Pearson Correlation	,890**	,772**	1	,346**	,322**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	122	122	122	122	122
المحور الرابع: التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي	Pearson Correlation	,606**	,221*	,346**	1	,766**
	Sig. (2-tailed)	,000	,014	,000		,000
	N	122	122	122	122	122
المحور الخامس: دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي	Pearson Correlation	,414**	,033	,322**	,766**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,718	,000	,000	
	N	122	122	122	122	122

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم III-ب: قيم معاملات الارتباط للصدق الداخلي للمحور الرابع من أداة الدراسة

	المحور الرابع: التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي
المحور الرابع: التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي	Pearson Correlation 1 Sig. (2-tailed) N 122
انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الاكاديمية	Pearson Correlation ,829** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
توفر إستراتيجية خاصة بعملية التدويل	Pearson Correlation ,879** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
التعاون الدولي	Pearson Correlation ,659** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس	Pearson Correlation ,828** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
الحراك الدولي للطلاب	Pearson Correlation ,867** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
البرامج والمناهج الدراسية الدولية	Pearson Correlation ,823** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
تدويل البحث العلمي	Pearson Correlation ,871** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
تدويل خدمة المجتمع	Pearson Correlation ,764** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
تمويل أنشطة التدويل	Pearson Correlation ,749** Sig. (2-tailed) ,000 N 122
مرئية الجامعة	Pearson Correlation ,790** Sig. (2-tailed) ,000

	N	122
توفر البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل	Pearson Correlation	,776**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	,776**
توفر مبادئ الحوكمة	Pearson Correlation	,847**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	122

الملحق رقم IV- أ: قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحور الرابع من أداة الدراسة

ثبات المحور الأول : واقع التدويل على المستوى الوطني (سياسة الحكومة)

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,903	10

ثبات المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,902	17

ثبات المحور الرابع : واقع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,980	113

ثبات المحور الخامس : دوافع تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسسات التعليم العالي
من وجهة نظر القادة الأكاديميين

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,882	8

الملحق رقم IV-ب: قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحور الرابع من أداة الدراسة

انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,638	5

2 توفر استراتيجية خاصة بتدويل التعليم العالي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,938	15

3- التعاون الدولي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,950	9

4- الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,863	9

5- الحراك الدولي للطلاب

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,747	8

6- البرامج والمناهج الدراسية الدولية

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,898	11

-7- تدويل البحث العلمي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,783	9

-8- تدويل خدمة المجتمع

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,926	7

9-تمويل أنشطة التدويل

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,820	12

10- مرئية الجامعات

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

11- البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,736	6

12- توفر مبادئ الحوكمة

Case Processing Summary

		N	%
--	--	---	---

Cases	Valid	122	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	122	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,877	12

الملحق رقم V: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

Statistics

		طبيعة مؤسسة التعليم العالي التي تنتمي إليها	الندوة الجهوية التي تنتمي إليها مؤسستك	المنصب	الرتبة العلمية	هل سبق وأن كانت لك خبرة دولية؟
N	Valid	122	122	122	122	122
	Missing	0	0	0	0	0

طبيعة مؤسسة التعليم العالي التي تنتمي إليها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جامعة	109	89,3	89,3	89,3
مركز جامعي	7	5,7	5,7	95,1
مدرسة وطنية عليا	6	4,9	4,9	100,0
Total	122	100,0	100,0	

الندوة الجهوية التي تنتمي إليها مؤسستك

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid الندوة الجهوية للشرق	68	55,7	55,7	55,7
الندوة الجهوية للوسط	17	13,9	13,9	69,7
الندوة الجهوية للغرب	37	30,3	30,3	100,0
Total	122	100,0	100,0	

المنصب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نائب مدير (مدير مساعد)	10	8,2	8,2	8,2
عميد	45	36,9	36,9	45,1
نائب عميد	60	49,2	49,2	94,3
مدير معهد	7	5,7	5,7	100
Total	122	100,0	100,0	

الرتبة العلمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid استاذ	54	44,3	44,3	44,3
استاذ محاضر	68	55,7	55,7	100,0
Total	122	100,0	100,0	

هل سبق وأن كانت لك خبرة دولية؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	74	60,7	60,7	60,7
لا	48	39,3	39,3	100,0
Total	122	100,0	100,0	

إستبانة لدراسة علمية بعنوان:

تدويل التعليم العالي في الجزائر- الواقع وسبل التطوير في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة من وجهة نظر القادة الأكاديميين

تحية طيبة وبعد؛

يقوم الباحث بدراسة علمية بعنوان: تدويل التعليم العالي في الجزائر- الواقع وسبل التطوير في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة -دراسة من وجهة نظر القادة الأكاديميين ، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه علوم في تخصص علوم اقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس - سطيف 1. -

وبحكم منصبكم وخبرتكم في مجال إدارة التعليم العالي يأمل الباحث منكم التكرم بجزء من وقتكم لقراءة عبارات الإستبانة بكل صبر وأناة، وإبداء رأيكم فيها بوضع إشارة (x) في الخانة التي توافق رأيكم، كما نحيطكم علما أنه سيتم التعامل مع المعلومات الواردة في هذه الإستبانة بسرية تامة وفي حدود أغراضها العلمية البحتة. في الأخير تقبلوا فائق الاحترام والتقدير، شاكرين لكم حسن إهتمامكم وتعاونكم.

تحت إشراف
أ.د مبارك بوعشة

إعداد الطالب
أبوسفيان زايدي

المحور الأول: معلومات وظيفية

طبيعة مؤسسة التعليم العالي : جامعة مركز جامعي مدرسة

المنصب: مدير نائب مدير عميد نائب عميد

الرتبة العلمية: أستاذ أستاذ محاضر أستاذ مساعد

هل سبق وأن كانت لك خبرة دولية: نعم لا

إذا كانت الإجابة ب "نعم" ماهي مصادر خبرتك الدولية؟

بعثة أو مهمة علمية بالخارج

تدريس طلبة دوليين

عمل في مؤسسة تعليم عالي في الخارج

أبحاث مشتركة مع باحثين دوليين

دورات وورشات عمل في مجال تدويل التعليم العالي

كتب ومطبوعات دولية

ندوات ومؤتمرات دولية

أخرى حددها:

المحور الثاني: واقع التدويل على مستوى الدولة (سياسة الحكومة)

سلم القياس					العبارة	الرقم
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					يمثل تدويل التعليم العالي أولوية بالنسبة للحكومة	1
					تدويل التعليم العالي منصوص عليه صراحة في السياسة العامة للحكومة	2
					تسهل الحكومة على التنسيق الجيد بين مختلف القطاعات المعنية بعملية تدويل التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، وزارة الخارجية، الثقافة، التجارة...)	3
					تحرص الحكومة على توفير التمويل اللازم لعملية تدويل التعليم العالي	4
					تركز الحكومة على سياسة ابتعاث الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج	5
					تركز الحكومة على سياسة استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى الجزائر	6
					تؤدي وزارة الخارجية دورها على أكمل وجه فيما تعلق بعملية تدويل التعليم العالي من خلال التكفل بالمتبعين إلى الخارج	7
					تحرص الحكومة على سن التشريعات والقوانين التي تنظم عملية تدويل التعليم العالي	8
					تحرص الحكومة على تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي مع الدول الرائدة عالميا والتي تقيم معها علاقات دبلوماسية	9

					تولي الحكومة أهمية لعملية تدويل التعليم العالي بصفته أداة من أدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية	10
المحور الثالث: واقع التدويل على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي						
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	
					يمثل تدويل التعليم العالي أولوية بالنسبة لقطاع التعليم العالي	
					عملية تدويل التعليم العالي منصوص عليها صراحة في القانون التوجيهي لقطاع التعليم العالي	
					عملية تدويل التعليم العالي منصوص عليها صراحة في استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي	
					تمتلك وزارة التعليم العالي رؤية واضحة في مجال تدويل التعليم العالي	
					يمثل تدويل التعليم العالي أولوية بالنسبة لقطاع التعليم العالي	
					رسالة قطاع التعليم العالي تتضمن البعد الدولي	5
					تمتلك وزارة التعليم العالي استراتيجية واضحة بخصوص عملية تدويل التعليم العالي	6
					استراتيجية وزارة التعليم العالي في مجال تدويل التعليم العالي منشورة على موقعها الإلكتروني	7
					تمتلك وزارة التعليم العالي جدولا زمنيا محددًا لتنفيذ عملية تدويل التعليم العالي	8

					تمتلك وزارة التعليم العالي مديرية خاصة بعملية تدويل التعليم العالي	9
					عملية تدويل التعليم العالي تقع تحت وصاية مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات	10
					تسهل وزارة التعليم العالي على أن تتضمن استراتيجيات تطوير مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت وصايتها محورا خاصا بعملية تدويل التعليم العالي	11
					عملية تدويل التعليم العالي من بين مؤشرات تقييم وزارة التعليم العالي لأداء مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت وصايتها	12
					تحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توفير التمويل اللازم لعملية تدويل التعليم العالي	13
					تحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي	14
					مصادر التمويل لعملية التدويل تكون بالكامل من ميزانية الوزارة (تمويل حكومي)	15
					تحرص وزارة التعليم العالي على إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول المغربية في مجال التعليم العالي	16
					تحرص وزارة التعليم العالي على إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع نظيرتها في الدول الرائدة عالميا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي	17
المحور الرابع: واقع ممارسة التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي						
المحور الفرعي انتشار ثقافة التدويل بين أفراد القيادة الأكاديمية						
					تركز مؤسساتكم على إعداد إطارات وطنية تتمتع بمهارات عالمية	1

					2	تحرص مؤسستكم على خلق بيئة عمل تتسم بالتنوع الثقافي بين منتسبيها (أساتذة، طلاب، موظفين)
					3	تهتم مؤسستكم بالمشاركة الدولية في انتاج المعرفة
					4	تتبني مؤسستكم فلسفة خدمة الإنسانية بصفة عامة من خلال انتاج المعرفة العالمية
					5	تحرص مؤسستكم على تشجيع المبادرات الأكاديمية والبحوث العلمية ذات البعد الدولي
المحور الفرعي توفر استراتيجية خاصة بعملية التدويل						
					1	تمتلك مؤسستكم خطة استراتيجية واضحة في مجال تطوير التعليم العالي
					2	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي الخاصة بمؤسستكم منشورة ومتاحة للجميع في شكل مطويات
					3	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي الخاصة بمؤسستكم منشورة ومتاحة للجميع على الموقع الالكتروني
					4	تحرصون كقيادة على عقد ندوات ومحاضرات موجهة لأعضاء هيئة التدريس لشرح أهداف الخطة الاستراتيجية لمؤسستكم
					5	يحظى تدويل التعليم بأهمية على مستوى الإدارة العليا بمؤسستكم
					6	يحظى تدويل التعليم العالي في الثلاث سنوات الأخيرة بإهتمام متزايد من طرف الإدارة العليا بمؤسستكم
					7	تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم محورا خاصا بعملية تدويل التعليم العالي

					تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم أهدافا محددة في مجال تدويل التعليم العالي	8
					تتضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمؤسستكم جدولا زمنيا محددًا لتنفيذ إستراتيجية تدويل التعليم العالي	9
					تمتلك مؤسستكم رؤية ذات بعد دولي تدعم التعددية الثقافية	10
					رسالة مؤسستكم مصاغة بشكل يتضمن البعد الدولي في مجال التعليم العالي	11
					تتوفر (الكليات / المعاهد / الأقسام) بمؤسستكم على خطة استراتيجية خاصة بها في مجال تطوير التعليم العالي مستقلة عن استراتيجية المؤسسة	12
					تتوفر (الكليات / المعاهد / الأقسام) على خطة استراتيجية في مجال تدويل التعليم العالي مستمدة من استراتيجية المؤسسة	13
					عملية صياغة استراتيجية تدويل التعليم العالي في مؤسستكم تعتمد على تحليل البيئة الخارجية للجامعة لتحديد (الفرص / التهديدات) المرتبطة بالتدويل	14
					تعتمد عملية صياغة استراتيجية تدويل التعليم العالي في مؤسستكم على تحليل البيئة الداخلية لتحديد (نقاط القوة / الضعف) المرتبطة بالتدويل	15
المحور الفرعي التعاون الدولي						
					تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون (الثنائية / المتعددة الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة وطنيا	1
					تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة مغاربيا	2

					3	تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة إفريقيا
					4	تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة عربيا
					5	تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة في دول الاتحاد الأوروبي
					6	تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي (الشراكة، التوأمة، التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف) مع المؤسسات الجامعية الرائدة عالميا
					7	تحرص مؤسستكم على إبرام اتفاقيات التعاون الدولي مع المنظمات الدولية غير الحكومية
					8	تحرص مؤسستكم على تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على التأليف المشترك للمنشورات البحثية مع نظرائهم من جامعات دولية
					9	تحرص مؤسستكم على زيادة التشبيك (networking) الدولي على مستوى سلك هيئة التدريس والباحثين
المحور الفرعي الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس						
					1	تحرص مؤسستكم على حركية أعضاء هيئة التدريس (المساعدين / المحاضرين) للحصول على درجات علمية أعلى من الجامعات الرائدة عالميا
					2	تحرص مؤسستكم على تضمين عملية تبادل أعضاء هيئة التدريس مع جامعات رائدة دوليا عند إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة الدولية
					3	تحرص مؤسستكم على إقامة أعضاء هيئة التدريس لعلاقات وروابط أكاديمية وبحثية مع أقرانهم بالخارج

					تحرص مؤسستكم على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بارزين عربيا للعمل بها	4
					تحرص مؤسستكم على استقطاب أعضاء هيئة تدريس بارزين دوليا للعمل بها	5
					تحرص مؤسستكم على حركية أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التعليم بجامعات أجنبية	6
					تحرص مؤسستكم على تقديم التحفيز المادي لأعضاء هيئة التدريس ذوي معامل التأثير المرتفع	7
					تحرص مؤسستكم على تقديم التحفيز المادي لأعضاء هيئة التدريس ذوي النشر الدولي	8
					تحرص مؤسستكم على تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في التظاهرات العلمية الدولية كالمؤتمرات والندوات بشكل دوري	9
المحور الفرعي الحراك الدولي للطلاب						
					تحرص مؤسستكم على إكساب الطلاب نهج التفكير الدولي و متعدد الثقافات	1
					تحرص مؤسستكم على استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة بمؤسستكم	2
					تحرص مؤسستكم على توفير المعلومات الكافية لطلابها وفي الوقت المناسب لفرص الدراسة بالخارج	3
					تحرص مؤسستكم على تسهيل إجراءات انتقال الطلاب الدوليين من الجامعات الأجنبية الى مؤسستكم	4
					تحرص مؤسستكم على توفير جميع المعلومات الضرورية مثل (تأشيرة السفر، نظام الإقامة، تكاليف التسجيل...) للطلاب الأجانب الراغبين بالالتحاق بها	5

					تتوفر مؤسساتكم على برامج خاصة تسمح بالاستفادة من تنوع الخلفيات الثقافية للطلاب الوافدين	6
					تتوفر مؤسساتكم على برامج خاصة لمساعدة الطلاب الدوليين الوافدين على التكيف مع البيئة والثقافة الجديدة	7
					تحرص مؤسساتكم على المشاركة الدائمة بوفود طلابية في (المسابقات/ الندوات / المؤتمرات) العلمية الدولية	8
المحور الفرعي البرامج والمناهج الدراسية الدولية						
					تحرص مؤسساتكم على التطوير الدوري للبرامج والمناهج وفق منظور دولي	1
					تحرص مؤسساتكم على تضمين المناهج الدراسية مقررات ذات طابع دولي تزود الطلاب بالمنظورات العالمية ضمن تخصصاتهم	2
					تحرص مؤسساتكم على احتواء المناهج الدراسية على مقررات دولية باللغات الأجنبية	3
					تحرص مؤسساتكم على تقديم أنشطة لا صفية (Extra-curricular activities) تسهم في تعزيز الفهم المتبادل بين الطلاب المحليين والدوليين	4
					تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج دولية خاصة بالجامعة لإعداد خريجين عالميين	5
					تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج دراسية تمكن الطلاب من العمل في بيئات ثقافية متنوعة	6
					تحرص مؤسساتكم على بناء مناهج تتبنى مفهوم المواطن العالمي (Global Citizen) لتعزيز التفاهم العالمي	7
					تحرص مؤسساتكم على تقديم برامج أكاديمية حديثة ومبتكرة لدراسة اللغات الأجنبية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى	8

					9	تحرص مؤسستكم على تقديم برامج أكاديمية ذات بعد دولي مثل (إدارة الأعمال الدولية / القانون الدولي / والسياسة الدولية ..)
					10	تحرص مؤسستكم على تشجيع استخدام الأفواج متعددة الثقافات لتشجيع العمل الجماعي غير المتجانس
					11	تحرص مؤسستكم على تقديم برامج أكاديمية حديثة ومبتكرة لدراسة اللغة العربية موجهة للطلاب الأجانب
المحور الفرعي تدويل البحث العلمي						
					1	تحرص مؤسستكم على تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنشر أعمالهم في مجلات علمية عالمية
					2	تحرص مؤسستكم على ترجمة أحدث ما توصل إليه الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص بالجامعة
					3	تحرص مؤسستكم على الإشتراك في (قواعد / مصادر / شبكات) المعلومات العالمية الرائدة
					4	تحرص مؤسستكم على الاشتراك في اتحادات الجامعات العالمية الرائدة بحثيا
					5	تحرص مؤسستكم على تأسيس مراكز بحثية دولية في التخصصات المختلفة
					6	تحرص مؤسستكم على تنظيم الفعاليات العلمية الدولية (مؤتمرات / ندوات / ورش عمل) بشكل دوري
					7	تحرص مؤسستكم على تأسيس كراسي بحثية (Research Chair) متخصصة في مجالات معرفية ذات بعد دولي
					8	تحرص مؤسستكم على زيادة مقتنيات المكتبة من الكتب والأبحاث الحديثة

					9	تحرص مؤسستكم على مساعدة الباحثين لتسجيل براءات اختراعهم في المراكز العلمية
المحور الفرعي تدويل خدمة المجتمع						
					1	تحرص مؤسستكم على التعاون مع المنظمات الرسمية الدولية، (هيئات ومؤسسات المجتمع الدولي)
					2	تحرص مؤسستكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات الاقتصادية حول العالم
					3	تحرص مؤسستكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم
					4	تحرص مؤسستكم على المساهمة في وضع الحلول البحثية للمشكلات الناجمة عن أزمة الغذاء العالمية
					5	تحرص مؤسستكم على المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات الصحية في إطار التعاون مع الهيئات الصحية العالمية
					6	تحرص مؤسستكم على تنظيم المؤتمرات الدولية لنشر ثقافة التسامح السلام والحوار بين الحضارات
					7	تحرص مؤسستكم على التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية من خلال تقديم بحوث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي
المحور الفرعي تمويل أنشطة التدويل						
					1	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسستكم تكون بالكامل من ميزانية الجامعة
					2	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسستكم جزء منها يكون من مصاريف التسجيل للطلاب الأجانب

					3	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم تكون بالكامل من ميزانية الدول المنفذة لبرنامج التدويل
					4	مصادر تمويل عملية تدويل التعليم العالي على مستوى مؤسساتكم يكون جزء منها من مساهمة الشركاء الاجتماعيين
					5	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية كافية للانفاق على تمويل المنح الدراسية المقدمة للطلاب الدوليين بالجامعة
					6	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل تنظيم الفعاليات العلمية الدولية (المؤتمرات/ الندوات)
					7	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية لدعم استضافة باحثين زائرين في إطار الملتقيات والندوات الدولية من جامعات عالمية رائدة
					8	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع البحث المشتركة
					9	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل الأنشطة اللاصفية الموجهة للطلاب الدوليين
					10	تحرص مؤسساتكم على رصد اعتمادات مالية للمشاركة في الأبحاث التي تخدم قضايا المجتمع الدولي
					11	تحرص مؤسساتكم على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي (أعضاء هيئة التدريس / طلاب)
					12	تحرص مؤسساتكم على تمويل الاشتراك في قواعد المعلومات الرائدة عالميا
المحور الفرعي مرئية الجامعات						
					1	تتوفر مؤسساتكم على موقع إلكتروني خاص بها

					2	تحرص مؤسستكم على أن تكون حاضرة في الأنشطة والفعاليات الدولية
					3	تحرص مؤسستكم على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للترويج لبرامج وأنشطة الجامعة الأكاديمية
					4	تتوفر (الكليات/المعاهد/الأقسام) بمؤسستكم على موقع إلكتروني خاص بها
					5	تحرص مؤسستكم على تطوير تصميم الموقع الإلكتروني بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعايير العالمية
					6	تحرص مؤسستكم على التحديث الدوري لمحتوى الموقع الإلكتروني
					7	تحرص مؤسستكم على أن يتضمن موقعها الإلكتروني على صفحات بلغات أجنبية مختلفة
					8	تحرص مؤسستكم على تغطية الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها من طرف وسائل الاعلام الدولية
					9	تحرص مؤسستكم على الترويج لبرامج الجامعة لاستقطاب طلاب دوليين
					10	تحرص مؤسستكم على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية
المحور الفرعي البيئة التنظيمية والقانونية الداعمة للتدويل						
					1	تتوفر مؤسستكم على تشريعات ولوائح تنظيمية واضحة وداعمة لعملية تدويل التعليم العالي
					2	تحرص مؤسستكم على توفير آليات اتصال داخلية مناسبة لتنسيق عملية التدويل

					تتوفر مؤسساتكم على موظفين مؤهلين للتعامل بكفاءة مع خصوصيات الطلاب الدوليين	3
					تتوفر مؤسساتكم على موظفين مؤهلين للتعامل بكفاءة مع خصوصيات أعضاء هيئة التدريس الدوليين	4
					تتوفر مؤسساتكم على وحدات إدارية خاصة تتولى الإشراف على عملية تدويل التعليم العالي	5
					تتوفر مؤسساتكم على مؤشرات أداء دقيقة للحكم على فاعلية الجهود المطبقة في مجال تدويل التعليم العالي	6
المحور الفرعي توفر مبادئ حوكمة الجامعات						
					تحرص مؤسساتكم على أن تتوافق الأنظمة والقوانين والتشريعات الرقابية مع تشريعات وقوانين التدقيق والرقابة المحلية والعالمية	1
					تحرص مؤسساتكم على تطبيق الأنظمة والقوانين بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح (أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، الموظفين، الشركاء الاجتماعيين ... إلخ)	2
					تعتبر مؤسساتكم المساواة في معاملة الطلاب المحليين والأجانب من أهم ضوابط التشريعات والأنظمة والقوانين المطبقة في الجامعة	3
					تعتبر مؤسساتكم المساواة في معاملة أعضاء هيئة التدريس المحليين والأجانب من أهم ضوابط التشريعات والأنظمة والقوانين المطبقة في الجامعة	4
					تحرص مؤسساتكم على تطبيق القانون بكل وضوح وشفافية على جميع منتسبيها دون تمييز على أساس الجنس، اللغة، الدين والجنسية	5
					تحرص مؤسساتكم على إشراك ممثلين من أصحاب المصالح في وضع خطط التطوير فيها	6
					تحرص مؤسساتكم على توفير آليات عمل فعالة بين منتسبيها (أعضاء هيئة تدريس، طلاب، مستخدمين) والإدارة لتجنب التصرفات غير	7

					القانونية وتوفير بيئة مناسبة للعمل في إطار متعدد الثقافات والجنسيات	
					يتمتع اعضاء هيئة التدريس بمؤسستكم بالاستقلالية الأكاديمية (الحرية الأكاديمية)	8
					تتمتع مؤسستكم بالاستقلالية المالية	9
					تتمتع مؤسستكم بالاستقلالية الادارية	10
					تتمتع (الكليات /المعاهد/ الاقسام) بمؤسستكم بالاستقلالية المالية	11
					تتمتع (الكليات /المعاهد/ الأقسام) بمؤسستكم بالاستقلالية الادارية	12
المحور الخامس: دوافع التدويل على مستوى مؤسسات التعليم العالي						
					الحاجة إلى توليد مصادر جديدة للدخل لمؤسستكم	1
					تحسين الترتيب الوطني والدولي لمؤسستكم	2
					الارتقاء بالمعايير الأكاديمية لمؤسستكم	3
					تحقيق التنوع الثقافي داخل مؤسستكم	4
					تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس المنتسبين لمؤسستكم	5

					تطوير أداء الطلاب المنتسبين لمؤسستكم	6
					تلبية إحتياجات السوق الوطني بموارد بشرية مؤهلة بمعايير عالمية	7
					تلبية إحتياجات السوق الدولي بموارد بشرية مؤهلة بمعايير عالمية	8

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تدويل التعليم العالي في الجزائر وسبل تطويره في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة، من خلال قياس درجة ممارسة عملية تدويل التعليم العالي على ثلاث مستويات (مستوى الحكومة، مستوى القطاع وكذا المستوى المؤسسي) من وجهة نظر القادة الأكاديميين، حيث تم استعمال الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تدويل التعليم العالي في الجزائر كممارسة موجود منذ الاستقلال، ويحظى بالاهتمام على مستوى الحكومة وعلى مستوى وزارة التعليم العالي، كما بينت نتائج الدراسة أن أغلب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لديها أنشطة وممارسات تدويلية. وبالرغم من ممارسة التدويل على جميع المستويات إلا أنه لم ينعكس إيجاباً على قطاع التعليم العالي ومؤسساته في الجزائر، حيث مازال قطاع التعليم العالي يعاني من ضعف الجودة وقلة الجاذبية، بالإضافة إلى غياب أغلب مؤسساته عن التصنيفات الدولية، كما تم في الأخير تقديم بعض الاقتراحات من أجل تطوير تدويل التعليم العالي في الجزائر انطلاقاً من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، تدويل التعليم العالي، العولمة، تجارب دولية، الجزائر.

Abstract

This study aimed to reveal the reality of the internationalisation of higher education in Algeria and ways to develop it in light of some leading international experiences, by measuring the degree of practice of the process of internationalisation of higher education at three levels (government level, sector level, and institutional level) from the point of view of academic leaders, where the questionnaire was used as a tool for data collection. The results of the study showed that the internationalisation of higher education in Algeria as a practice has existed since independence, and is receiving attention at the government level and at the level of the Ministry of Higher Education. The results of the study also showed that most of the higher education institutions in Algeria have internationalisation activities and practices. Despite the practice of internationalisation at all levels, it has not had a positive impact on the higher education sector and its institutions in Algeria, as the higher education sector still suffers from poor quality and lack of attractiveness, in addition to the absence of most of its institutions from international classifications. Finally, some suggestions were provided for Developing the internationalisation of higher education in Algeria based on the experiences of some leading countries in the field of internationalisation of higher education.

Keywords: Higher Education, Internationalisation of Higher Education, Globalization, International Experiences, Algeria.

Résumé

Cette étude visait à révéler la réalité de l'internationalisation de l'enseignement supérieur en Algérie et les moyens de la développer à la lumière de quelques expériences internationales pionnières, en mesurant le degré de pratique du processus d'internationalisation de l'enseignement supérieur à trois niveaux (niveau gouvernemental, niveau sectoriel et niveau institutionnel) du point de vue des dirigeants universitaires, où le questionnaire a été utilisé comme outil de collecte de données. Les résultats de l'étude ont montré que l'internationalisation de l'enseignement supérieur en Algérie en tant que pratique existe depuis l'indépendance et fait l'objet d'une attention au niveau gouvernemental et au niveau du ministère de l'Enseignement supérieur. Les établissements universitaires algériens ont des activités et des pratiques d'internationalisation à tous les niveaux mais l'impact positif escompté sur le secteur de l'enseignement supérieur et ses institutions n'a pas eu lieu, au vu de la faible qualité et du manque d'attractivité dont souffre encore l'enseignement universitaire, en plus de l'absence de la plupart des établissements universitaires algériens dans les classements internationaux.. Quelques suggestions ont été présentées pour développer l'internationalisation de l'enseignement supérieur en Algérie sur la base des expériences de certains pays pionniers en la matière.

Mots clés : Enseignement supérieur, Internationalisation de l'enseignement supérieur, Mondialisation, Expériences internationales, Algérie.